

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement  
Supérieur  
et de la Recherche Scientifique  
Université de jijel  
Faculté Des Sciences Economiques  
des Sciences de Gestion et des  
Sciences Commerciales



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة جيجل  
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير  
والعلوم التجارية

المؤسسات المالية الدولية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في  
البلدان العربية - دراسة حالة الجزائر -

مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التمويل الدولي  
والمؤسسات المالية والنقدية الدولية

الأستاذ المشرف:

من إعداد الطالب:

د/ سعودي محمد الطاهر

بوحبل عزالدين

لجنة المناقشة

د/ ميبروك محمد البشير.....أستاذ محاضر.....جامعة جيجل.....رئيسا  
د/ سعودي محمد الطاهر.....أستاذ محاضر.....جامعة باتنة.....مقررا  
د/ سحنون محمود.....أستاذ محاضر.....جامعة قسنطينة.....مناقشا  
د/ ديلمى لخضر.....أستاذ محاضر.....جامعة باتنة.....مناقشا

السنة الجامعية 2009-2010

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère de l'Enseignement  
Supérieur  
et de la Recherche Scientifique  
Université de jijel  
Faculté Des Sciences Economiques  
des Sciences de Gestion et des  
Sciences Commerciales



وزارة التعليم العالي و البحث العلمي  
جامعة جيجل  
كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير  
والعلوم التجارية

المؤسسات المالية الدولية وإشكالية تمويل التنمية الاقتصادية في  
البلدان العربية - دراسة حالة الجزائر -

مذكرة تدرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: التمويل الدولي  
والمؤسسات المالية والنقدية الدولية

الأستاذ المشرف:

من إعداد الطالب:

د/ سعودي محمد الطاهر

بوحبل عزالدين

لجنة المناقشة

د/ ميبروك محمد البشير.....أستاذ محاضر.....جامعة جيجل.....رئيسا  
د/ سعودي محمد الطاهر.....أستاذ محاضر.....جامعة باتنة.....مقررا  
د/ سحنون محمود.....أستاذ محاضر.....جامعة قسنطينة.....مناقشا  
د/ ديلمى لخضر.....أستاذ محاضر.....جامعة باتنة.....مناقشا

السنة الجامعية 2009-2010

# شكر والثناء

في الحديث القدسي:

( عِبْدِي لَمْ تُشْكِرْنِي مَا لَمْ تُشْكِرْ مَنْ قَدِمْتَ لَكَ الْخَيْرَ عَلَى يَدَيْهِ )

أهدي ثمرة هذا الجهد إلى أصحاب الفضل الحقيقي، إلى أمي و أبي حفظهما الله يفيض القلب، ويسعد اللسان بالإشادة بمن رسم الطريق لهذا البحث و قدم العون و أنار البصيرة بالأستاذية المخلصة والريادة الحقة فكانت المذكرة و صح التفكير.

" و لئن شكرتم لأزيدنكم " الشكر الكبير بعد الله لأستاذنا الفاضل الدكتور:  
سعودي محمد الطاهر لما قدمه من عون مستمر و جهد و عناية فائقة.

I.....	الفهرس.
II .....	قائمة الجداول والأشكال
أ.....	المقدمة العامة

### الفصل الأول: التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

03.....	المبحث الأول: التنمية الاقتصادية.
03.....	المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية.
05.....	المطلب الثاني: أهداف التنمية.
06.....	المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية.
07.....	المطلب الرابع: مستلزمات التنمية الاقتصادية.
10 .....	المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.
11.....	المطلب الأول: المصادر المحلية لتمويل التنمية.
11.....	الفرع الأول: المدخرات المحلية.
12.....	الفرع الثاني: التمويل من الموازنة العامة للدولة.
12.....	الفرع الثالث: قروض جهاز المصرفي.
13.....	الفرع الرابع: التمويل بالعجز.
13.....	المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية.
13.....	الفرع الأول: المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية.
17.....	الفرع الثاني: القروض الخارجية.
22.....	الفرع الثالث: الاستثمارات الأجنبية.
29.....	المطلب الثالث: المؤسسات المالية الدولية المانحة للانتماء.
29.....	الفرع الأول: أسباب نشأة منظمات التمويل الدولية.
29.....	الفرع الثاني: نشأة وأهداف صندوق النقد الدولي.
30.....	الفرع الثالث: نشأة وأهداف البنك الدولي.
	المبحث الثالث: المديونية الخارجية وتأثيرها على سياسات التمويل الدولي
32.....	للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية.
32.....	المطلب الأول: مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية.
32.....	الفرع الأول: تطور حجم وهيكل الديون الخارجية للبلدان النامية.
35.....	الفرع الثاني: العوامل التي أدت إلى أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية لسنة 1982.

- 38..... الفرع الثالث: مؤشرات قياس الديون الخارجية وأعباؤها
- 41..... الفرع الرابع: المستويات الحرجة للدين الخارجي
- 41..... الفرع الخامس: الحلول المقترحة لمواجهة مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية
- المطلب الثالث: أثر أزمة المديونية العالمية على سياسات التمويل الدولي
- 44..... للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية

### الفصل الثاني: القواعد المنظمة لعمل المؤسسات المالية الدولية وسياساتها التمويلية

- 50..... المبحث الأول: القواعد المنظمة لعمل صندوق النقد والبنك الدوليين
- 50..... المطلب الأول: القواعد المنظمة لعمل صندوق النقد الدولي
- 50..... الفرع الأول: النظام الإداري لصندوق النقد الدولي
- 54..... الفرع الثاني: موارد صندوق النقد الدولي
- 57..... الفرع الثالث: تطور صندوق النقد الدولي
- 59..... المطلب الثاني: البنك الدولي والقواعد المنظمة له
- 60..... الفرع الأول: النظام الإداري للبنك الدولي
- 64..... الفرع الثاني: موارد البنك الدولي
- 65..... الفرع الثالث: التطور المؤسسي للبنك الدولي
- 68..... المطلب الثالث: علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي
- 69..... الفرع الأول: العلاقة الهيكلية بين الصندوق والبنك الدوليين
- 69..... الفرع الثاني: العلاقة العملية بين صندوق النقد والبنك الدوليين
- المبحث الثاني: دور صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي في تمويل
- 71..... التنمية الاقتصادية في البلدان النامية
- 71..... المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية
- 71..... الفرع الأول: تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي
- 72..... الفرع الثاني: المساعدة الفنية والتدريب
- 73..... الفرع الثالث: التمويل
- 76..... المطلب الثاني: دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية
- 76..... الفرع الأول: الأنشطة غير الإقراضية
- 78..... الفرع الثاني: التمويل
- 82..... المطلب الثالث: انتقادات موجهة لسياسات الصندوق والبنك الدوليين
- 82..... الفرع الأول: أهم الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي

- 83.....الفرع الثاني: أهم الانتقادات الموجهة لسياسات البنك الدولي.
- 84.....المبحث الثالث: المؤسسات المالية الدولية والأزمات الاقتصادية.
- 84.....المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها.
- 85.....المطلب الثاني: المؤسسات المالية الدولية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية.
- 85.....الفرع الأول: تشخيص صندوق النقد والبنك الدوليين لأزمة المديونية.
- 85.....الفرع الثاني: سياسات التثبيت والتكيف الاقتصادي.
- 91.....المطلب الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في مواجهة الأزمة المالية الحالية.
- 91.....الفرع الأول: جذور الأزمة وأسبابها.
- 93.....الفرع الثاني: تداعيات الأزمة على الاقتصاديات النامية.
- 94.....الفرع الثالث: دور الصندوق والبنك الدوليين في مواجهة أزمة الائتمان الحالية.
- 97.....الفرع الرابع: تقييم دور الصندوق والبنك الدوليين في مواجهة الأزمات المالية.

### الفصل الثالث: دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية

- 102.....المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في البلدان العربية تحدياتها، ومصادر تمويلها.
- 102.....المطلب الأول: نظرة عامة عن الاقتصاديات العربية.
- 102.....الفرع الأول: تطورات الاقتصاد الكلي.
- 103.....الفرع الثاني: التطورات القطاعية.
- 104.....الفرع الثالث: التطورات الاجتماعية.
- 104.....المطلب الثاني: تحديات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.
- 107.....المطلب الثالث: التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية في البلدان العربية.
- 108.....الفرع الأول: المنح والمعونات من الدول الأجنبية.
- 109.....الفرع الثاني: المديونية الخارجية وأثرها في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.
- 115.....الفرع الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية.
- 118.....المبحث الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.
- 118.....المطلب الأول: سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة بموارد المؤسسات المالية الدولية.
- 118.....الفرع الأول: الإطار النظري لسياسات التصحيح الهيكلي.
- 122.....الفرع الثاني: البيئة الاقتصادية في البلدان العربية قبل بدء الإصلاحات الاقتصادية.
- الفرع الثالث: أهداف وعناصر الإصلاحات الاقتصادية المدعومة بموارد صندوق النقد
- 124.....والبنك الدوليين في البلدان العربية.
- الفرع الرابع: آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على بعض

- 126.....المتغيرات الكلية في البلاد العربية.
- المطلب الثاني: أداء المؤسسات المالية الدولية في البلدان العربية. 131.....
- الفرع الأول: دراسة تراكمية لأداء صندوق النقد الدولي في البلدان العربية. 131.....
- الفرع الثاني: أداء البنك الدولي في البلدان العربية. 134.....
- المبحث الثالث: تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي وأداء المؤسسات المالية الدولية في البلدان العربية. 137.....
- المطلب الأول: تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة بموارد المؤسسات المالية الدولية في البلدان العربية. 137.....
- الفرع الأول: مناهج تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة بموارد الصندوق. 137.....
- الفرع الثاني: طريقة ما قبل وما بعد في الدول العربية. 139.....
- المطلب الثاني: تقييم أداء الصندوق النقد والبنك الدوليين. 145.....
- الفرع الأول: تقييم أداء صندوق النقد الدولي في البلدان العربية. 145.....
- الفرع الثاني: تقييم أداء البنك الدولي في البلدان العربية. 148.....

#### الفصل الرابع: المؤسسات المالية الدولية وعلاقتها بالجزائر

- المبحث الأول : مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ونمو المديونية الخارجية في الفترة 1962-1988..... 155.....
- المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 62-88..... 155.....
- المطلب الثاني: تطور المديونية الخارجية للجزائر وأعباؤها. 157.....
- الفرع الأول: أسباب المديونية الخارجية للجزائر. 157.....
- الفرع الثاني: تطور المديونية الخارجية للجزائر. 158.....
- الفرع الثالث: أعباء المديونية الخارجية للجزائر. 160.....
- المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي وبرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1989-2008 بالجزائر. 161.....
- المطلب الأول: إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر. 161.....
- الفرع الأول: إعادة جدولة الديون العمومية. 161.....
- الفرع الثاني: إعادة جدولة الديون الخاصة. 162.....
- المطلب الثاني: برامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي في الجزائر. 163.....
- الفرع الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي. 163.....
- الفرع الثاني: برنامج الصندوق للتصحيح الهيكلي. 168.....

173.....	الفرع الثالث: الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية 2001-2009
176.....	المبحث الثالث: علاقة مجموعة البنك العالمي بالجزائر
176.....	المطلب الأول: أهم المشاريع التي مولتها مجموعة البنك العالمي بالجزائر
176.....	الفرع الأول: المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير
180.....	الفرع الثاني: الشركة المالية الدولية
181.....	المطلب الثاني: دور البنك الدولي في دعم مسار التصحيح الهيكلي
181.....	الفرع الأول: محتوى اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك الدولي لسنة 1996
181.....	الفرع الثاني: أهداف برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1996
182.....	المبحث الرابع: آثار برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر
182.....	المطلب الأول: التقييم من جانب المؤشرات الكلية
190.....	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية لبرامج التثبيت والتصحيح الهيكلي في الجزائر
195.....	الخاتمة العامة:
203.....	قائمة المراجع:



الجدول:

الصفحة	العنوان	الرقم
29	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية (1999-2008).	01
34	تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية في الفترة (1999-2007)	02
37	سعر الفائدة ما بين البنوك (الليبور) 1983-1973	03
40	نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية (2007-1990)	04
41	نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات السنوية للدول النامية (1990-2007)	05
42	نسبة مدفوعات الفوائد إلى الصادرات السنوية للدول النامية (1990-2007)	06
46	التوزيع النوعي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية للفترة (1975-1998)	07
57	المشتركون في الترتيبات العامة للاقتراض (GAB) ومبالغ الائتمان	08
65	المديرون المعينون والقوة التصويتية التي يملكونها في سنة 2010	09
67	المؤشرات المالية لمؤسسة التمويل الدولية (2004-2009)	10
68	المؤشرات المالية للمؤسسة الدولية للتنمية (2004-2009)	11
69	المؤشرات المالية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار (2004-2009)	12
106	بعض المؤشرات الاقتصادية و الديموغرافية للدول العربية لسنة 2008	13
109	توزيع المساعدات الإنمائية المتدفقة إلى الدول العربية في الفترة (1990-2007)	14
111	تطور المديونية الخارجية للدول العربية في الفترة (1990-2008)	15
113	إجمالي خدمة المديونية الخارجية للبلدان العربية في الفترة (1995-2008)	16
114	مؤشرات المديونية الخارجية للبلدان العربية (1995-2008)	17
117	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في الفترة (1990-2008)	18
128	تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاديات العربية أثناء تطبيق برامج التصحيح الهيكلي (1990-2008)	19

132	بيانات العضوية وتسهيلات الإقراض لصندوق النقد الدولي إلى البلدان العربية (1984-2009).	20
135	قروض ومساعدات البنك الدولي التراكمية للبلدان العربية إلى غاية سبتمبر 2009	21
139	الأداء حسب معدلات التضخم	22
140	الأداء حسب مؤشر الكتلة النقدية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	23
141	الأداء حسب مؤشر سعر الفائدة	24
142	الأداء حسب مؤشر العجز في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	25
143	الأداء حسب مؤشر الانفتاح الاقتصادي	26
143	الأداء حسب معدل الاستثمار	27
144	الأداء حسب معدل نمو دخل الفرد (نسبة مئوية).	28
146	نسبة متوسط عمليات صندوق النقد الدولي إلى الناتج المحلي الإجمالي	29
147	متوسط عمليات صندوق النقد الدولي إلى إجمالي الواردات في البلدان العربية	30
148	نسبة قيمة عمليات الصندوق إلى حجم المديونية الخارجية لبعض الدول العربية	31
149	متوسط قيمة عمليات البنك الدولي إلى الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية (2000-2009)	32
150	نسبة متوسط عمليات البنك الدولي إلى قيمة الواردات في الفترة (2000-2009)	33
151	نسبة عمليات البنك الدولي إلى المديونية الخارجية للدول العربية في الفترة (2000-2009).	34
159	تطور المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها في الفترة (1967 - 1993)	35
178	القروض التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير للجزائر (إلى غاية ديسمبر 2009)	36
181	مساهمات الشركة المالية الدولية في تمويل بعض المشاريع في الجزائر في قطاع البنوك	37
182	معدل نمو الناتج المحلي الخام في الفترة (1993-2008)	38
183	معدلات النمو القطاع (1990-2008)	39
184	تطور معدلات الاستثمار في الفترة (1993-2007)	40

185	تطور وضعية ميزان المدفوعات (1994-2008)	41
186	تغيرات الاحتياطي وسعر البترول (1992-2008)	42
187	وضعية الخزينة العمومية للجزائر في الفترة (1994-2008)	43
188	تطور معدلات التضخم في الفترة (1990-2008)	44
189	تطور المديونية الخارجية في الفترة (1994-2008)	45
189	تطور مؤشرات المديونية في الفترة (1994-2008)	46
191	القوة العاملة والقوة المشغلة في الفترة (1996-2009)	47
192	تطور الإنفاق على قطاعي الصحة والتربية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة 1994-1999	48
193	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1994-2008).	49

#### الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	برنامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد والبنك الدوليين	89

إن توالي الأزمات الاقتصادية الدولية في العقود الثلاثة الأخيرة وتحميل تكاليفها الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، أدى إلى تزايد نطاق الاختلالات الداخلية والخارجية لهذه البلدان على نحو أصبح يمثل تهديدا خطيرا لقدرتها على إنجاز أهداف التنمية الاقتصادية المنشودة.

وقد أبرزت هذه الأزمات ضعف النظام النقدي والمالي الدولي، والذي وضعت أولى ملامحه اتفاقية بريتن وودز المنبثقة عن المؤتمر النقدي والمالي الدولي للأمم المتحدة سنة 1944، والذي تمخض عنه إنشاء مؤسستين دوليتين مهمتهما ضبط إيقاع النظام الاقتصادي الدولي، الأولى نقدية وهي صندوق النقد الدولي، والأخرى مالية وهي البنك الدولي للإنشاء والتعمير والذي تطور بتطور مهامه وأصبح يضم مجموعة مؤسسات يطلق عليها مجموعة البنك العالمي.

لقد تنامي دور هذه المؤسسات وصلاحياتها منذ إنشائها، وطورت مبدأ "المشروطية" في مجال حقوق السحب لتفرض رقابة على اقتصاديات الدول الأعضاء في حال العجز الكبير في ميزان المدفوعات، كما طورت هذا الاتجاه في مجال القروض والمساعدات، وحدث التطور الأهم في عمل هاتين المؤسستين على أثر صدور قرارات مجلس الإدارة لعام 1979 والتي أكدت على مبدأ المشروطية وتطبيق مفهوم التصحيح الهيكلي وتوسيع التعاون فيما بين الصندوق والبنك في مجال الرقابة على السياسات الاقتصادية والتزام الدول المدينة بها والتدخل في إعدادها ضمن إطار برامج وسياسات "التثبيت والتكيف الهيكلي". ومنحت أزمة المديونية في ثمانينيات القرن الماضي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي الفرصة المواتية لتطبيق برامج التكيف الهيكلي، وجرى الربط بين إعادة جدولة الديون ومنح قروض جديدة والمساعدات وبين تطبيق برامج التكيف الهيكلي، وبالتالي توسيع صلاحياتها، وانتقل البنك والصندوق من مرحلة التنسيق إلى مرحلة رسم السياسات والتوجهات وفرض قواعد وإجراءات محددة سواء بالنسبة للسياسة الاقتصادية الداخلية أو الخارجية للبلدان النامية المدينة.

وتعد الدول العربية ومنها الجزائر جزءا لا يتجزأ من الدول النامية، لها خصوصياتها التي تميزها عن باقي الدول النامية، من موقعها الجغرافي المتميز ووفرة الموارد الطبيعية والبشرية المؤهلة، إلا أنها تعاني من أزمة بنيوية عميقة وشاملة، ظهرت تجلياتها في شكل اختلال واضح وعميق بين جانب الطلب الكلي والعرض الكلي واختلال في التوازن الخارجي، إما بسبب تراكم المديونية الخارجية أو بسبب الفشل في تطبيق برامج التنمية الاقتصادية المعلنة. إن هذه الظروف أجبرت الدول العربية المدينة للاستعانة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على الوصفة العلاجية التي تتكون من مجموعة من الضوابط والقيود والشروط التي تخص الجانب النقدي والمالي، تفرض على الاقتصاد المأزوم الالتزام بها مرفوقة بجرعات تمويلية من موارد هذه المؤسسات أو من خلال منح الضوء الأخضر للمراكز المالية الدولية لمنح الائتمان لهذه الدولة.

الإشكالية الرئيسية

بناء على ما سبق يطرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية؟

ومن خلال الإشكالية الرئيسية تظهر لنا الأسئلة الفرعية التي تساعدنا على فهم وتحليل الموضوع بطريقة جيدة وهي على النحو التالي:

- 1- ماهي مصادر التمويل الرئيسية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية والعربية منها؟
- 2- ماهي أساليب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية؟، وما مدى كفاية قروض هذه المؤسسات في سد الفجوة التمويلية للتنمية الاقتصادية في هذه البلدان؟
- 3- ما أهمية سياسات وأداء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الاقتصاد الجزائري؟

### فرضيات البحث

وللإجابة على إشكاليات البحث تتبلور الفرضيات التالية:

- 1- إن تعدد مصادر التمويل الخارجية اللازمة لاستكمال نقص المدخرات المحلية المطلوبة لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية يستوجب ضرورة الحرص الشديد في اختيار صور وأشكال هذا التمويل من أجل تحقيق الأهداف التنموية المنشودة.
- 2- إن عدم كفاية موارد صندوق النقد والبنك الدوليين ومشروطياتهما المرافقة لسحب القروض لا يقلل من أهمية دور هذه المؤسسات كآخر ملجأ للإقراض بالإضافة إلى دورها في توجيه الموارد والرقابة والتدريب وتمويل الاستثمارات في البلدان النامية و منها البلدان العربية.
- 3- لعبت المؤسسات المالية الدولية دور المنقذ للاقتصاد الجزائري من الإنهيار، إلا أن ذلك لا يخفي فداحة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تنفيذ سياسات وبرامج هذه المؤسسات.

### أهداف الموضوع

تهدف هذه الدراسة إلى:

- \* إبراز حاجة البلدان النامية والعربية للتمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية مع تبيان مختلف قنوات التمويل الدولي والتبعات والمخاطر التي يمكن إن تثيرها كل نوع من أنواع التمويل الدولي.
- \* تسليط الضوء على مؤسسات النظام النقدي والمالي الدولي والمتمثلة في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وذلك بدراسة القواعد التنظيمية لهذه المؤسسات.
- \* إلقاء الضوء على آلية عمل هذه المؤسسات ودورها التمويلي لتنمية البلدان العربية من خلال دراسة برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي المدعومة بموارد هذه المؤسسات وانعكاساتها على الجانب الاقتصادي

والاجتماعي مع قياس أثر هذه البرامج، بالإضافة إلى دراسة الأداء الإقراضى لصندوق النقد والبنك الدوليين في بعض هذه البلدان.

## أهمية الموضوع

يكتسب هذا الموضوع أهمية كبيرة من الناحية الاقتصادية بحيث يعطي نظرة أولية عن العلاقات الاقتصادية الدولية في شقها النقدي والمالي، كون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي هما أهم المؤسسات المشرفة على تنظيم هذه العلاقات، وخاصة في ظل تزايد الاهتمام بقضية تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية في إطار مناقشة السياسات الاقتصادية السليمة للحكومات ووصفات المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في برامج التثبيت والتكيف الهيكلي.

وباعتبار البلدان العربية والجزائر على السواء قامت وتقوم بتنفيذ هذه البرامج من أجل الانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، تزداد أهمية الموضوع من الناحية الاجتماعية بحيث يوضح الآثار الاجتماعية لهذه الإصلاحات ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

## أسباب اختيار الموضوع

\* إن توالي أزمات الدول الرأسمالية الكبرى وتدويلها وتحميل تكاليفها الاجتماعية للبلدان النامية زاد في تعقيد مشكلة التنمية الاقتصادية في هذه البلدان، مما يستلزم إلقاء الضوء على المؤسسات المالية الدولية والمتمثلة في صندوق النقد والبنك الدوليين كونهما المسؤولتان عن ضبط النظام النقدي والمالي الدولي وضرورة إبراز الدور الممكن أن تقوم به هذه المؤسسات في سبيل توجيه مسار التدفقات المالية الدولية والعوامل التي تتحكم فيها، في اتجاه خدمة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية والعربية منها.

\* تنامي المديونية الخارجية للبلدان العربية منذ أزمة 1982، وتبيان مساهمة صندوق النقد والبنك الدوليين في زيادة الانحرافات المكانية والزمنية في استخدام الائتمان العالمي، وكيفية إخضاع البلدان العربية والجزائر خاصة، لتنفيذ برامج هذه المؤسسات والتي لازالت تلقي بظلالها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلدان إلى يومنا هذا.

\* ملاءمة عنوان البحث للتخصص المدروس، والرغبة في إثراء المكتبة بمعلومات إضافية ومبسطة عن آلية عمل هذه المؤسسات ومدى نجاعة سياساتها التمويلية للبلدان العربية.

## المنهج المتبع

تم الاعتماد في هذا البحث على المناهج المستخدمة في الدراسات الاقتصادية، فتارة المنهج الاستنتاجي وذلك من خلال استعراض المؤسسات المالية والنقدية الدولية والقواعد المنظمة لها، وتحليل العلاقة التي تربط هذه المؤسسات بالدول النامية والعربية والمتمثلة في سياسات هذه المؤسسات وقروضها في إطار برامج التثبيت والتعديل الهيكلي أو قروض البنك لأغراض الاستثمار ومقارنتها بحجم الاختلالات السائدة في الاقتصاديات العربية مما يسمح لنا باستخلاص أهمية الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين في البلدان العربية، وتارة المنهج الإستقرائي من خلال عرض علاقة هذه المؤسسات بالاقتصاد الجزائري وطبيعة برامجها لأخذ صورة عامة عن علاقة هذه المؤسسات بالدول النامية.

## خطة البحث

ومن أجل الإلمام بجوانب الموضوع قسم البحث إلى أربعة فصول كالتالي:

الفصل الأول يتعلق بالتنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها، حيث تمت دراسة المفاهيم العامة للتنمية والنمو الاقتصادي ومستلزماتها، بالإضافة إلى مختلف مصادر التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية مع إبراز إيجابيات وسلبيات كل مصدر، كما تم التطرق إلى أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية وتأثيرها على سياسات التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

أما الفصل الثاني فتطرق إلى القواعد المنظمة لعمل المؤسسات المالية الدولية وسياساتها التمويلية حيث تناولنا في هذا الفصل التنظيم الإداري لصندوق النقد والبنك الدوليين ومواردهما وتطورهما بالإضافة إلى العلاقة الهيكلية والعملية بينهما. كما تطرقنا في هذا الفصل إلى الأساليب التمويلية لهذه المؤسسات، ومختلف أنشطتها الإقراضية وغير الإقراضية.

وتعرضنا في الفصل الثالث إلى الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين في البلدان العربية من خلال عرض واقع التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، وتحدياتها وآليات تمويلها، ثم عرض السياسات والأداء الإقراضي لهذه المؤسسات في هذه البلدان، وبعدها دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه البرامج والقروض وتقييمها.

وخصص الفصل الرابع لدراسة علاقة الاقتصاد الجزائري بالمؤسسات المالية الدولية، حيث تم دراسة مراحل تطور الاقتصاد الجزائري، وتطور المديونية الخارجية للجزائر ودور المؤسسات المالية الدولية في إدارتها وذلك من خلال تسهيل عملية إعادة الجدولة وتمويل برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي بالإضافة إلى التمويل الاستثماري للبنك الدولي في الجزائر، ثم في الأخير تطرقنا إلى آثار هذه البرامج والسياسات الإقراضية على المؤشرات الاقتصادية الكلية والجوانب الاجتماعية للجزائر.

## صعوبات البحث

من خلال إنجازنا هذا البحث تعرضنا للكثير من الصعوبات أهمها:

\* قلة المراجع المتعلقة بالموضوع

\* تناقض البيانات من هيئة لأخرى مما أجبرنا على التركيز على بيانات المؤسسات محل الدراسة وهي

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بالإضافة إلى بيانات صندوق النقد العربي.

\* الفارق الشاسع بين الاقتصاديات العربية من حيث مستويات التنمية الاقتصادية والحاجة إلى التمويل

الخارجي، بالإضافة إلى اختلاف السياسات الاقتصادية المتبعة من دولة عربية إلى أخرى، مما أجبرنا على

دراسة الدول العربية المدينة فقط، ورغم ذلك مازال الإشكال قائماً.



## الفصل الأول

# التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية وخاصة في العقد السادس من القرن الماضي مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية، وفي المنظمات الدولية والإقليمية وقد تعزز الاهتمام بمسألة التنمية من خلال بروز جملة من العوامل في أعقاب الحرب العالمية الثانية أهمها:

- الرخاء المتحقق في البلدان الصناعية المتقدمة.
- حصول معظم البلدان النامية على استقلالها السياسي وبداية اهتمامها بتطوير بلدانها.
- التقدم الكبير الذي أحرزته البلدان الاشتراكية في حينها، وفي مقدمتها الإتحاد السوفيتي ودول أوروبا الشرقية والصين، الذي شكل عاملا مشجعا لقضايا التنمية في البلدان النامية.
- شيوع فكرة التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي، وظهور منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة كصندوق النقد والبنك الدوليين، الذي عزز مساعي التعاون الدولي في مجال التنمية.

ويعتقد أغلب الاقتصاديين أن أهم عقبة تعوق عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية هي افتقارها للموارد الحقيقية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال، وذلك لأن الطلب على رأس المال يحكمه الميل إلى الاستثمار، وعرض رأس المال يحكمه الرغبة والمقدرة على الادخار، وطالما أن الدخل منخفضة في البلدان النامية نتيجة انخفاض القدرة على الإنتاج، فإن القدرة على الادخار كذلك منخفضة، ومنه فالتنمية الاقتصادية تتطلب في أولى مراحلها كسر هذه الحلقة والخروج من نطاقها والعمل بكافة السبل من أجل توفير الأموال المطلوبة لتمويل العمليات التنموية اللازمة، ورغم الدور الفعال الذي لعبه التمويل الخارجي بمختلف قنواته في سد فجوة الادخار، وفجوة التجارة الخارجية أو ما يسمى بفجوة الصرف الأجنبي، وبالتالي دفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلدان النامية، إلا أن هذا النوع من التمويل تحقق به مجموعة من الأعباء والمخاطر تجلت بوضوح بعد انفجار أزمة المديونية الخارجية سنة 1982.

## المبحث الأول: التنمية الاقتصادية

لاشك أن المخرج من التخلف هو تحقيق تنمية اقتصادية، ونشير إلى أن الكثير من المؤلفات الاقتصادية التي تبحث في موضوع التنمية تستخدم كلمتي "نمو وتنمية" للتعبير عن معنى واحد، وهذا لأن المفهوم العام لكل منهما يتضمن زيادة الدخل القومي، لكن هناك فرق بين المصطلحين واختلافات جوهرية، لا بد من الفصل بينهما والتعرض لكل منهما على حدى، ثم نتطرق إلى أهداف التنمية ومستلزماتها.

## المطلب الأول: مفهوم النمو والتنمية الاقتصادية

## 1- مفهوم النمو الاقتصادي

يعبر النمو الاقتصادي عن زيادة الإنتاج في المدى الطويل، أي هو الزيادة المحققة في إنتاج البلد على المدى الطويل، ويأخذ مفهوم التوسع الاقتصادي أو التطوير الاقتصادي بمنظور كمي بحت، هذا التوسع الاقتصادي يمثل الزيادة في إنتاج البلد.<sup>(1)</sup>

ويقصد بالنمو الاقتصادي حدوث زيادة مستمرة في الناتج المحلي أو إجمالي الناتج القومي بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي،<sup>(2)</sup> وبالتعمق في هذا المفهوم يتعين التأكيد على مايلي:

1- إن النمو الاقتصادي لا يعني فقط حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل لابد وأن يفوق معدل النمو السكاني وبالتالي فإن:

معدل النمو الاقتصادي = معدل نمو الدخل القومي - معدل النمو السكاني

2- إن الزيادة التي تتحقق في دخل الفرد ليست زيادة نقدية فحسب، بل يتعين أن تكون زيادة حقيقية وعلى ذلك لا بد من استبعاد أثر التغير في قيمة النقود ومنه:

معدل النمو الحقيقي = معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي - معدل التضخم.

3- أن تتسم الزيادة في متوسط دخل الفرد بصفة الاستمرارية، أي أن تكون على المدى الطويل وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها.

(1) jaque muller et pascal hove et autres économie manuel et application 3eme édition DNOD paris 2002 p72.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق الدار الجامعية الإسكندرية، بدون طبعة، 2007 ص73.

بالإضافة إلى ما سبق يتعين الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل، أي على كم السلع والخدمات التي يحصل عليها ولا يهتم بنوعيتها، ولا بتوزيع الدخل بين فئات المجتمع، كما أن النمو يتحقق تلقائياً دون تدخل من قبل السلطات الحكومية.

## 2- مفهوم التنمية الاقتصادية

لقد تعددت مفاهيم التنمية الاقتصادية عبر الزمن، وفقاً لما كان سائداً من أوضاع آنذاك، ففي فترة الستينيات والسبعينيات وما كان يعانيه الاقتصاد العالمي من ركود، كانت عملية التنمية الاقتصادية تعني تحقيق زيادة سنوية في الناتج القومي والتركيز على زيادة الدخل الحقيقي، ومن ثم ضرورة أن يكون معدل الزيادة في الدخل الوطني أعلى من معدل زيادة السكان، وأن لا تتخطى معدلات التضخم معدلات الزيادة في الدخل النقدي.

هذه الصياغة الكمية لمفهوم التنمية الاقتصادية لم تول أهمية للواقع المنشود عبر التاريخ وما يكتنفه من أوضاع كمشاكل الفقر، البطالة واللاعلاقة في توزيع الدخل. فأعيد تعريف التنمية الاقتصادية على أنها: "عملية متعددة الأبعاد والتي تتضمن إجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية، والسلوكية والثقافية والنظم السياسية، والإدارية جنباً إلى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، واستئصال جذور الفقر المطلق في مجتمع ما،<sup>(1)</sup> وعرفها آخرون بأنها: "العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن، والتي تحدث من خلال التغييرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء."<sup>(2)</sup> كما عرفت التنمية الاقتصادية بأنها: "العملية التي يحدث من خلالها تغيير شامل ومتواصل مصحوب بزيادة في متوسط الدخل الحقيقي، وتحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة وتحسن في نوعية الحياة وتغيير هيكل في الإنتاج."<sup>(3)</sup>

وبصفة عامة يمكن أن نستنتج أن التنمية الاقتصادية هي عملية نقل الاقتصاد الوطني من حالة التخلف إلى حالة التقدم، وهذا الانتقال يقتضي إحداث تغيير في هيكل الإنتاج، وكذلك تغيير في نوعية وكمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد في المتوسط، أي أن التنمية الاقتصادية تشمل كل من التغيير النوعي والكمي والهيكل في الإنتاج.

(1) رمزي علي إبراهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مركز دالتا، مصر، 1999 ص 109.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد وكلية التجارة، الإسكندرية، 2000، ص 56.

(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الدار الجامعية، الإسكندرية 2000، ص 17.

## المطلب الثاني: أهداف التنمية

لقد زاد الاهتمام بالتنمية الاقتصادية من قبل البلدان النامية خصوصا بعد نيلها الاستقلال السياسي بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت مهمة التنمية تحتل اهتماما كبيرا وواسعا لا من قبل المختصين فحسب بل من قبل كافة الأوساط الرسمية والشعبية وعلى المستويات المحلية والدولية، حيث تسعى كل دولة إلى رفع مستوى معيشة سكانها، وزيادة دخولهم وتحسين كل العناصر الأساسية لحياة أفضل.

وليس هناك شك أن أهداف التنمية تختلف من دولة إلى أخرى ويعود ذلك إلى ظروف كل دولة وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، ولكن هناك أهداف أساسية تسعى إليها الدول النامية في خططها الإنمائية و يمكن حصرها فيما يلي:<sup>(1)</sup>

1- زيادة الدخل القومي الحقيقي: تسطر الدول النامية الأولوية في أهدافها لزيادة الدخل القومي الحقيقي فنجد أن هذه الدول تعاني من الفقر وانخفاض مستوى معيشة سكانها وتفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة، وتجاوز هذه الأوضاع لن يكون إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية حاليا، وخاصة إذا تحققت زيادة الدخل مع إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنيان الاقتصادي. فزيادة الدخل القومي في أي بلد تحكمه بعض العوامل كمعدل الزيادة في السكان الإمكانات المادية والتكنولوجيا الملائمة، فكلما كان معدل الزيادة في السكان كبيرا اضطرت الدولة إلى العمل على تحقيق نسبة أعلى في دخلها لتلبية الحاجات الأساسية للزيادة السكانية، وذلك مرتبط بإمكانية الدول الفنية، فكلما كان هناك توافر في رؤوس الأموال والكفاءات البشرية أدى إلى زيادة الطاقات الإنتاجية التي تؤدي إلى الزيادة في الدخل القومي للدولة، مما يمكنها من تلبية الحاجات الأساسية للسكان.

2- رفع مستوى المعيشة: ويعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة والرئيسية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، وذلك أنه من الصعب تحقيق الضرورات المادية للحياة، وتحقيق مستوى ملائم للصحة والثقافة ما لم يرتفع مستوى معيشة السكان في هذه البلدان، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب إنما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه ذلك من معنى، لأن هذه التنمية إذا توقفت عند هذا الحد فإن الزيادة لا تكون مصحوبة بأي تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما يزيد السكان بنسبة أكبر من نسبة الزيادة في الدخل القومي، أو عندما يكون نظام توزيع الدخل

(1) إسماعيل عبد الرحمن، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى 2004، ص 270-272.

مختلا، فكلما كانت زيادة السكان أكبر من زيادة الدخل القومي يؤدي ذلك إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.<sup>(1)</sup>

3- تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات: هذا الهدف للتنمية الاقتصادية في الواقع هو هدف اجتماعي، فمعظم الدول النامية التي تعاني من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد تعاني أيضا من اختلال في توزيع الدخل والثروات، إذ تستحوذ طائفة صغيرة من السكان على جزء كبير من الثروة وعلى نصيب عال من الدخل القومي، بينما لا تملك غالبية أفراد المجتمع إلا الجزء القليل وهذا ما يؤدي غالبا إلى حدوث اضطرابات شديدة فيما ينتجه المجتمع وما يستهلكه، وكلما زاد هذا الاضطراب كلما كبر الجزء المعطل من رأس مال المجتمع، وذلك أن الطبقة التي تحوز على الجزء الأكبر من الثروة أو معظم الدخل لا تتفق في العادة كل ما تحصل عليه من أموال بسبب ضالة ميلها الحدي للاستهلاك، وهي عادة ما تكتنز الجزء الأكبر مما تحصل عليه من مداخيل، على عكس الطبقات الفقيرة التي تتفق كل ما تحصل عليه، وقلة الإنفاق بصفة عامة تؤدي إلى ضعف الجهاز الإنتاجي وارتفاع نسبة البطالة.

4- التوسع في الهيكل الإنتاجي: إن التنمية الاقتصادية تهدف إلى توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي، كونها لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي ومتوسط نصيب الفرد منه، بل التوسيع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية، وبناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل إمداد الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة، ومن أهم المشاكل التي تعاني منها اقتصاديات الدول النامية هي ضعف درجة التشابك بين القطاعات والهيمنة لقطاع واحد، وارتباط القطاع الواحد بالتصدير للعالم الخارجي وتبعيته، بالإضافة إلى النقل الكبير للقطاع الواحد في توليد الدخل الحكومي وتحديد مستوى النشاط الاقتصادي.

### المطلب الثالث: أبعاد التنمية الاقتصادية

مما تقدم يتضح أن مفهوم التنمية الاقتصادية يتضمن أبعادا مختلفة تشمل الآتي:

1- البعد المادي للتنمية: ويتضمن التأكيد على مفاهيم النمو والتحديث والتصنيع، حيث أن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يتعلق بتراكم رأس المال الذي يسمح بزيادة الطاقة الإنتاجية، وتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، بالإضافة إلى سيادة الإنتاج السلعي و تكوين السوق القومية.

(1) كمال بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 1988 ص 71.

2- البعد الاجتماعي للتنمية: يتمثل في التغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية، وتقليل الفوارق في الدخل واجتثاث الفقر المطلق الذي أصبح ينظر إليه على أنه مرتبط بالبطالة، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.

3- البعد السياسي للتنمية: ويتضمن التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة، فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالموارد الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا، إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانيات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.

4- البعد الدولي للتنمية: إن فكرة التنمية والتعاون الدولي قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وهذا ما أدى إلى ظهور الهيئات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بالإضافة إلى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً، إلا أن مساعي هذه المنظمات لم تفلح في تحقيق أهدافها الأساسية من وجهة نظر البلدان النامية، ولهذا نجد بأن التفاوت في الدخل فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يزداد على مر الزمن.

5- البعد الحضاري للتنمية: إن مفهوم التنمية يشمل كل جوانب الحياة ويفضي إلى مولد حضارة جديدة، ويعتبر البعض أن التنمية بمثابة مشروع نهضة حضارية، فالتنمية ليست مجرد عملية اقتصادية تكنولوجية، بل هي عملية بناء حضاري.

#### المطلب الرابع: مستلزمات التنمية الاقتصادية

تتطلب التنمية الاقتصادية توفر عدة مستلزمات من أبرزها ما يلي:

1- تراكم رأس المال: يؤكد جميع الاقتصاديين على الأهمية الكبيرة لتراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذه العملية يتطلب وجودها توفر حجم مناسب من الإدخارات الحقيقية بحيث يتم من خلاله توفير الموارد لأغراض الاستثمار بدلا من توجيهها نحو مجالات الاستهلاك وكذلك وجود قدر من الإدخارات النقدية اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات، وأن يرافق ذلك وجود أجهزة تمويل قادرة على تعبئة المدخرات لدى الأفراد و الجهات المختلفة.

إن جوهر تراكم رأس المال يكمن في أن مثل هذا التراكم يعزز من طاقة البلد على إنتاج السلع ويمكنه أن يحقق معدلا عاليا للنمو والسلع الرأسمالية عدة أنواع فمنها ما هو على شكل مصانع ومكائن والتي

لا تعطي منافع مباشرة لكنها تقوم بإنتاج السلع الاستهلاكية والخدمات التي تقوم بإنتاج السلع الأخرى، وهناك استثمارات البنى التحتية مثل خدمات النقل والاتصالات وتوليد الطاقة، والنوع الآخر هو الإنفاق على البحوث والتطوير الذي يساهم في تحسين إنتاجية العمل ورأس المال، وأخيرا هناك نفقات اجتماعية مثل الاستثمار في الصحة والتعليم التي توفر منافع مباشرة وتجعل الأفراد والمجتمع ككل أكثر إنتاجية، ويمكن تعريف رأس المال بأنه ثروة تستخدم في إنتاج المزيد من الثروة<sup>(1)</sup>، ويعتبر أحد أهم عناصر الإنتاج والنمو، كون السلع الرأسمالية تساعد كثيرا في توسيع الطاقات الإنتاجية في البلد لإنتاج كميات أكبر من السلع، ذلك لأن زيادة حجم هذه السلع الرأسمالية تعمل على تعميق رأس المال أي توفر لكل عامل قدرا أكبر من رأس المال للعمل، وهذا مهم جدا للبلدان الأقل تطورا والتي تتميز بفائض العمل وأن وجود رأس المال يشجع على التخصص وتقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية. وقد أجمع الاقتصاديون بمختلف مدارسهم الفكرية على أهمية الدور الذي تلعبه تراكم رأس المال في تحقيق التنمية الاقتصادية، ولعل نموذج هارود ودومار للنمو خير دليل على ذلك، حيث يؤكد النموذج على العلاقة الطردية بين معدل نمو الدخل القومي و بين معدل الاستثمار<sup>(2)</sup>. وتجدر الإشارة بأن تراكم رأس المال ليس مهما بحد ذاته فحسب، بل إنه الوسيلة الرئيسية للتقدم في المعرفة والتي بدورها تعتبر محددًا رئيسيا لنمو الإنتاجية، وتتأكد أهمية رأس المال في البلدان النامية بحاجاتها إلى زيادة مستوى الاستثمار بالنسبة للإنتاج ويعتبر رأس المال هو الشرط الضروري ليكون البلد متقدما إضافة إلى تأسيس آليات اجتماعية واقتصادية كفأة لزيادة مدخرات الأفراد، وينظر إلى رأس المال على أنه أيضا الوسيلة للتخلص من الحلقة المفرغة للفقر، حيث أن المستوى المنخفض للإنتاجية هو مصدر هذه الحلقة، وعلى كل فإن التأكيد على حاجة البلدان النامية إلى تراكم رأس المال يعتبر حقيقيا وفي محله. بالإضافة إلى ما سبق فإن ارتفاع معدلات النمو السكاني في البلدان النامية وافتقارها إلى الموارد الحقيقية يجعل قدرتها على تكوين رأس المال ضعيفة، مما يجعلها تبحث عن مصادر أخرى لاستكمال النقص في رأس المال المطلوب للقيام بالاستثمارات اللازمة لتحقيق الأهداف التنموية.

**2- الموارد البشرية:** إن الموارد البشرية تعني القدرات والمهارات والمعرفة لدى الأفراد، والتي تدخل كمستلزم في العملية الإنتاجية، وللموارد البشرية أهمية كبيرة في عملية التنمية حيث أن الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها في نفس الوقت، فغاية التنمية تتعكس في كون الهدف النهائي لها هو رفع مستوى معيشة الإنسان وحيث أن الإنسان هو وسيلة التنمية فإنه هو الذي يخطط وينفذ عملية التنمية، وأن ثمار التنمية ناتجة عن النشاط الإنساني، ومن هنا تتبين أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية.

ولما كانت عملية التنمية تهدف إلى الارتفاع في مستوى الإنتاج الحقيقي وضمان زيادته بشكل مستمر، وبما أن نظريات التنمية الاقتصادية تربط الزيادة في الدخل الحقيقي بأربعة عوامل وهي: التراكم

<sup>(1)</sup>مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 135.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع ص136.



الرأسمالي، النمو السكاني، اكتشاف موارد جديدة، التقدم التكنولوجي فإن دور الموارد البشرية يظهر واضحا في كل ذلك، إذ أن التراكم الرأسمالي هو نتيجة لجهود سبق وأن بدلها الإنسان في الماضي، كما أن الموارد الطبيعية تكتشف وتتطور وتستخدم من قبل الإنسان، وأن نمو السكان هو الأساس في نمو الموارد البشرية، وكذلك التقدم التكنولوجي فهو نتيجة لزيادة معارف الإنسان وقدراته ومهاراته، ومما سبق تتجلى بوضوح أهمية الموارد البشرية في عملية التنمية الاقتصادية.

**3- الموارد الطبيعية: تعرف**  
الموارد الطبيعية بأنها العناصر الأصلية التي تمثل هبات الأرض، والأمم المتحدة من جهتها تعرف الموارد الطبيعية بأنها أي شيء يجده الإنسان في بيئته الطبيعية والتي يتمكن أن ينتفع بها.<sup>(1)</sup> وقد اختلف الاقتصاديون حول أهمية الموارد الطبيعية في إطار عملية التنمية، فهناك من يرى بأن الموارد الطبيعية تلعب دورا أساسيا في عملية التنمية، بحيث يربطون بين تحقيق النمو في بعض البلدان المتقدمة مثل إنجلترا وفرنسا وأمريكا ووفرة الموارد الطبيعية فيها في حين يرى الآخرون أن الموارد الطبيعية لا تلعب دورا حاسما في تحقيق عملية التنمية رغم أنها يمكن أن تساعد في ذلك وتيسره، ويعللون ذلك على أن هناك بعض البلدان استطاعت أن تحقق حالة تقدم رغم افتقارها النسبي للموارد الطبيعية في الوقت الذي تمتلك فيه العديد من الدول المتخلفة موارد طبيعية وفيرة إلا أنها لم تستطع أن تحقق نجاحات في مجال التنمية الاقتصادية حتى الوقت الحاضر.

**4- التكنولوجيا: تعرف** التكنولوجيا على أساس أنها الجهد المنظم الرامي لاستخدام النتائج والأنشطة الإدارية وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض فيها أنها أجدى للمجتمع. وبشكل عام تتضمن التكنولوجيا العديد من العناصر نذكر منها:<sup>(2)</sup>

- براءات الاختراع، والعلاقات التجارية.
- المهارات التي لا تتفصل عن أشخاص العاملين.
- المعرفة التكنولوجية المتجسدة في أشياء مادية، وبصفة خاصة المعدات.

إن التقدم التكنولوجي يعني تغيرا في المعرفة الخاصة بالإنتاج أو التغير في المنتج، وقد يعني ذلك تحسن في المنتج القديم أو ظهور منتج جديد، وحيث أن التنمية تتطلب زيادة مستمرة في مقدار السلع والخدمات المنتجة وهذا بدوره يتطلب توسيع الطاقات الإنتاجية للوحدات المنتجة، وعليه فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يتطلب حصول تغير أو تقدم تكنولوجي من أجل توسيع الطاقات الإنتاجية وتشغيل هذه الطاقات ومن هنا تتجلى أهمية التقدم التكنولوجي في التنمية الاقتصادية.

## المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

(1) مدحت القرشي مرجع سابق ص 139.

(2) فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2006 ص 197.

إن التنمية الاقتصادية كما سبق الإشارة إليها تحتاج إلى إضافات متتالية من رأس المال حتى تتمكن من إحداث تغيرات عميقة في البناء الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق زيادة مستمرة وسريعة في الدخل الحقيقي للفرد، والسؤال الذي يطرح هنا هو من أين تحصل الدول النامية على الأموال المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية؟

ولا شك أن الدول النامية تحصل على الأموال من مصدرين رئيسيين هما: الموارد المحلية والموارد الأجنبية.

و يمكن تفسير ذلك كما يلي:

$$(1) \dots\dots\dots y = c+i+(x-m)$$

بحيث: (y) يمثل الناتج القومي الإجمالي، (c) تمثل الإنفاق، (i) الاستثمار، (x) الصادرات، (m) الواردات.

ومن المعلوم أن الإنفاق والاستثمار الحكومي يندرجان ضمن الاستثمار والاستهلاك وبالتالي:

$$(2) \dots\dots\dots y = c + s$$

أي أن الناتج القومي الإجمالي = الاستهلاك + الادخار.

ومن المعادلتين السابقتين نتوصل إلى:

$$(3) \dots\dots\dots c+i+(x-m) = c+s$$

وبالتعويض وتحويل (x-m) إلى الطرف الآخر في المعادلة (3) نحصل على:

$$(4) \dots\dots\dots i = s+(x-m)$$

وبما أن فرص الاستثمار في دولة ما تتحدد بقدرتها على الادخار المحلي إضافة إلى تدفق رؤوس الأموال من الخارج، وفي حالات عديدة تفوق قيمة الواردات قيمة الصادرات مما يدعو الدولة إلى الاقتراض من الخارج، أو اللجوء إلى مختلف قنوات التمويل الأجنبي.

وعلى الرغم من أن أغلب الاقتصاديين وتجارب الدول التي سبقت بالتنمية قد أجمعت على ضرورة أن يتم توفير الشطر الأكبر من الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية عن طريق وسائل التمويل المحلية، إلا أن ذلك لا يعني على الإطلاق إمكانية الاستغناء عن وسائل التمويل الأجنبية خاصة مع إتباع الدول

النامية لأسلوب تخطيط التنمية، وعليه فإن نجاح تلك الخطط يتوقف في كثير من الأحيان على توفر وسائل التمويل الأجنبية لكي تقوم بسد الفجوة الادخارية أو فجوة الصرف الأجنبي. وفيما يلي مصادر التمويل المحلية والأجنبية:

### المطلب الأول: المصادر المحلية لتمويل التنمية الاقتصادية

#### الفرع الأول: المدخرات المحلية

يعرف الادخار بأنه ذلك الجزء من الدخل الذي لا ينفق على السلع الاستهلاكية والخدمات، أو هو الفرق بين الدخل الجاري والإنفاق الجاري،<sup>(1)</sup> كما يعرفه البعض بأنه الجزء من الدخل الذي لا ينفق ولا يخصص للاكتناز. ومن المعروف أن قدرة الدول النامية على تكوين الادخار محدودة، والسبب في ذلك هو انخفاض الدخل القومي بصورة يخصص معها الجزء الأكبر للاستهلاك، كما يضاعف من مشكلة الادخار في البلاد النامية عدم وجود أوعية ادخارية متعددة لدفع الأفراد على الادخار، أو لتجميع المدخرات، بالإضافة إلى عدم وجود أسواق للأوراق المالية، أو سوق نقدية منتظمة وواسعة لتشجيع الادخار، ويمكن التفريق بين أنواع الادخار على أساس مصادر تكوينه إلى:

#### أولاً- مدخرات القطاع العائلي

ويشتمل هذا القطاع على العائلات والأفراد والمؤسسات الخاصة، وعادة ما يقاس حجم الإدخارات لهذا القطاع بالفرق بين مجموع الدخول الممكن التصرف فيها والإنفاق الخاص على الاستهلاك،<sup>(2)</sup> ويمثل هذا النوع من المدخرات المصدر الرئيسي للادخار في البلدان المتقدمة حيث يمثل 70% من إجمالي المدخرات المحلية في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في الدول النامية فإنها لا تحقق ادخارات كبيرة، بل سالبة في بعض الدول بسبب انخفاض الدخل القومي وبالتالي انخفاض دخل الفرد وارتفاع الميل للاستهلاك لاسيما في ظل ظاهرة المحاكاة حين تحاول الدول النامية تقليد الأنماط الاستهلاكية لشعوب الدول المتقدمة.

#### ثانياً- مدخرات قطاع الأعمال

تتوقف مدخرات هذا القطاع على أهميته النسبية في الاقتصاد الوطني، ففي حالة الدول الرأسمالية يتعاطم دور قطاع الأعمال الخاص ومنه تزيد مدخرات هذا القطاع، كما تتأثر هذه المدخرات بطبيعة

(1) مدحت القرشي، مرجع سابق ص 74.

(2) عرفان تقي الحسين، التمويل الدولي، دار المجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 41.

السياسات المالية التي تتبعها الدولة في فرض الضرائب، وبحجم الأرباح المحققة، أما في حالة الدول الاشتراكية فيتعاظم دور القطاع العام وغالبا ما تكون مدخرات هذا القطاع ضئيلة بسبب انخفاض الأرباح نتيجة سوء الإدارة وضعف الإنتاجية.

### ثالثا- مدخرات القطاع الحكومي

تنشأ هذه المدخرات نتيجة زيادة الإيرادات عن النفقات، إما بسبب ثبات الإيرادات وضبط النفقات الجارية، وإما بزيادة الإيرادات وتثبيت النفقات، أو زيادة الإيرادات وتخفيض حجم النفقات، أي إيجاد علاقة تبادلية بين زيادة الإيرادات وتخفيض النفقات، إلا أنه يلاحظ أن مدخرات هذا القطاع ضئيلة جدا نظرا للتزايد المستمر لحجم النفقات العامة.

### الفرع الثاني: التمويل من الموازنة العامة للدولة

الموازنة العامة هي أحد المصادر التمويلية لخطط التنمية الاقتصادية باعتبارها جزءا هاما من التدفقات المالية في الدولة وهي بمثابة المنبع المالي الذي يتم من خلاله تمويل النفقات العامة الجارية ويتفاوت دورها في تمويل النشاط الاقتصادي من دولة إلى أخرى، ويلاحظ أن الميزانية في النظام الرأسمالي يكون دورها محدودا في تمويل الاستثمارات، ويكون الممول الرئيسي لهذه الاستثمارات في هذا النظام هو مدخرات الأفراد وقطاع الأعمال الخاص، ويقتصر دور ميزانية الدولة على تمويل الاستثمارات المرتبطة بالوظائف الحكومية كالأمن والمشروعات الضرورية للمجتمع والتي يبتعد عنها رأس المال الخاص لقلّة ربحيتها، كالمشروعات ذات النفع العام (الطرق والمواصلات والجسور).<sup>(1)</sup>

### الفرع الثالث: قروض الجهاز المصرفي

لقد أصبحت المصارف واحدة من المؤسسات المميزة للاقتصاد الحديث، ولا شك أن تأثيرها كبير على درجة النشاط الاقتصادي، وذلك عن طريق توسعها في منح الائتمان أو تقييده، ولذلك تضع الدولة خطة الائتمان المصرفي الذي يعتبر مصدرا هاما لتمويل خطة التنمية، ويمثل كل من الائتمان المصرفي والموازنة العامة للدولة ومخصصات خطط التنمية في الدول النفطية أهم مصادر التمويل المحلية للاستثمارات في داخل الاقتصاد الوطني، فوظيفة المصارف هي تعبئة مدخرات الأفراد والوحدات الإنتاجية وتوجيهها نحو الاستثمارات.

### الفرع الرابع: التمويل بالعجز

(1) ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، مراجعة مصطفى سليمان علي عبد الله، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ص ص 62-63.

هو نوع من الادخار الإجباري بحيث تلجأ إليه الحكومات، وذلك باقتطاع جزء من الدخل والموارد الحقيقية للأفراد، بحيث تقوم بإنفاق قوة شرائية جديدة تقترضها من الجهاز المصرفي وذلك لتغطية عجز تستحدثه في الميزانية، ويترتب على ذلك ارتفاع في مستوى الأسعار بمعدل أكبر من ارتفاع الدخل النقدي وبالتالي إجبار الأفراد على تقليل الاستهلاك وتكوين ادخار حقيقي من وجهة نظر المجتمع أي أنه عن طريق التضخم تنقل الثروة من المستهلكين في صورة أسعار مرتفعة إلى المنتجين في صورة أرباح استثنائية، مما تشكل حافزا مهما للتوسع في الإنتاج من خلال إعادة استثمار الأرباح.

### المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية

يقصد بالتمويل الدولي أو الأجنبي ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدولية المرتبط بتوفير وانتقال رؤوس الأموال دولياً،<sup>(1)</sup> وتلجأ إليه الدول عادة حينما تعجز المصادر الداخلية عن توفير المستوى المطلوب من الإدخارات المحلية لتنفيذ الاستثمارات اللازمة لتحقيق التنمية وتصنف المصادر الخارجية للتمويل في أربع قنوات رئيسية هي:

- المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية.
- القروض الخارجية.
- التحويلات من المؤسسات المالية الدولية
- الاستثمارات الأجنبية.

### الفرع الأول: المنح والمساعدات الإنمائية الرسمية

وهي تحويل موارد من الدول المانحة إلى الدول الممنوحة، وتكون على شكل نقدي، متمثلة في عملات قابلة للتحويل، أو على شكل عيني تتمثل في خبرات فنية، أو سلع وخدمات استهلاكية أو استثمارية.<sup>(2)</sup> والمعنى الدقيق لكلمة منحة (Grant) هي أنها هبة خالصة لا ترد أما الإعانة (aide) فيمتزج فيها عنصر المنحة مع القرض وهذه القروض تسمى بالقروض الميسرة، والتي تعقد بشروط تجارية تتضمن عنصر من عناصر المعونة ويتمثل في طول أجل القرض وضالة معدل الفائدة، وتعتبر هذه المنح والإعانات مصدراً مرغوباً فيه بدرجة كبيرة في البلدان النامية وذلك لأن حصول هذه الدول على موارد بهذا الأسلوب لا يترتب عليه التزامات لاحقة على اقتصادها الوطني.

### أولاً- صور المعونات الأجنبية

(1) عرفان تقي الدين، مرجع سابق ص 29.

(2) هيثم صاحب عجام وآخرون، مرجع سابق ص 67.

**1- من حيث طبيعتها: وتنقسم إلى:**

- المنح: وهي عبارة عن التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول لغيرها، سواء لاعتبارات اقتصادية أو سياسية، وهي تحويلات لا يقابلها التزام حالي أو مستقبلي مماثل من البلد المتلقي.
- القروض الميسرة: وهي نوع من القروض تمنح بشروط أكثر ملائمة ويسرا من تلك القروض التي تم الحصول عليها بشروط السوق العادي.
- المساعدات الإنمائية الرسمية: وهي عبارة عن قروض ومنح مقدمة بشروط ميسرة بهدف تحقيق أو تشجيع التنمية الاقتصادية بحيث لا تقل فيها عنصر المنحة عن 25% مع سعر خصم يبلغ 10%.

**2- من حيث شكلها: وتنقسم إلى:**

- المعونات النقدية: وهي معونات في شكل تحويلات نقدية تضعها الدولة المانحة تحت تصرف الدولة الممنوحة وبشروط معينة وعادة ما تكون بعملة الدولة المانحة أو بعملات أخرى على وجه الاستثناء.
- المعونات العينية: قد تتخذ المعونات الأجنبية صور عينية كالسلع الغذائية والخدمات.
- المعونات الرأسمالية: والتي تتضمن تقديم التمويل اللازم لإقامة المشروعات الإنتاجية أو توسيع المشروعات القائمة وبالشكل الذي يتاح من خلاله زيادة القدرة الإنتاجية في الاقتصاد .

**3- من حيث مصادرها: وتنقسم إلى:**

- معونات ثنائية الجانب: وتتم بين حكومتين أو أجهزة تابعة لها.
- معونات متعددة الأطراف: أي تلك المعونات التي تمنح عن طريق المؤسسات الدولية متعددة الأطراف كصندوق النقد والبنك الدولي.

**4- من حيث ضوابطها: وتنقسم إلى:<sup>(1)</sup>**

- المعونات الأجنبية غير المقيدة: وهي المعونات التي تقدم دون أن تلتزم الدول الممنوحة بشروط معينة في إنفاقها، ولكن هذه المعونات لا تقدم إلا في حالات نادرة جدا.
- المعونات المقيدة: وهي التي تقدم مقابل مطالب للدول المانحة، تصل إلى حد إملء بعض الشروط التي تسمح لها بممارسة الرقابة في تنفيذها.

**ثانيا: دوافع وأهداف المنح والمعونات والمساعدات الرسمية**

ويمكن إيجازها فيما يلي:

(1) يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الثانية 2004، ص ص 33-34.

- تعزيز المصالح التجارية والسياسية والإستراتيجية بين الدول المانحة والدول المتلقية لها ويعتبر هذا الدافع في الواقع من أبرز الدوافع التي تجعل الدول المانحة تستمر في توفير المعونات والمساعدات الرسمية.
- تعزيز قدرة الدول النامية على الاستيراد من البلدان المتقدمة المانحة، وهو ما يشجع إنتاج الدول المتقدمة على التوسع من خلال إيجاد الأسواق لتصريفه.
- مساعدة الدول النامية الممنوحة على معالجة أوضاعها وتجاوز المشكلات والصعوبات الاقتصادية التي تعترضها.
- الدوافع الإنسانية التي تدفع بعض الدول والهيئات الدولية إلى تقديم المنح والمعونات لتحسين الأوضاع الاجتماعية والمعيشية في بعض البلدان النامية.
- توفير المساعدات للدول النامية الأقل دخلا بسبب ضعف قدرتها للحصول على التمويل الدولي من خلال الأشكال الأخرى، ولذلك فإن المنح والمعونات والمساعدات الإنمائية تشكل لها 80% من التمويل الدولي الذي تحصل عليه، وهو ما يؤكد أهميتها بالنسبة لهذه الدول.

### ثالثا: تقييم المنح والمعونات كقناة لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

تعتبر المعونات والمنح المقدمة من الدول الصناعية والدول النفطية من أهم مصادر التمويل للدول النامية ذات الدخل المنخفض ويرجع ذلك إلى عدم ملائمة قروض البنك الدولي ومؤسسات التمويل الدولية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على جذب التمويل الخارجي اللازم لتنفيذ مخططاتها التنموية، حيث شكلت المعونات الرسمية قناة رئيسية لانسياب رؤوس الأموال إلى الدول النامية شديدة الفقر، ورغم أنه من الصعب إيجاد علاقة ارتباط بين المعونات ودرجة تحسن الأداء الاقتصادي،<sup>(1)</sup> إلا أنها لعبت دورا هاما في مساعدة تلك الدول في توفير قدر من حاجياتها من الغذاء وتوفير بعض الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والمواصلات والكهرباء وغيرها، وإدخال أساليب الزراعة والإدارة الملائمة، وبصفة عامة فالمعونات كثيرا ما ترتبط بالمعونة الفنية ونظم الإدارة الحديثة والتي لا توجد عادة في القروض الخاصة. وقد بلغت هذه المعونات سنة 1985- المنح والقروض الميسرة- 51 مليار دولار، وحوالي 119.8 مليار دولار عام 2008، وفق التقرير الصادر عن الأمم المتحدة، أي ما يعادل 0.30 % من الناتج القومي للدول المانحة،<sup>(1)</sup> وهو لا يزال بعيدا عن الهدف الذي دعا مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية unctad الدول الغنية لتحقيقه وهو في حدود 0.7% من ناتجها القومي الإجمالي، وقد وافقت بعض الدول مثل هولندا، النرويج، السويد الدنمارك، فرنسا على بلوغ الهدف إلا أن معظم الدول الغنية الأخرى رفضت ذلك على غرار الولايات المتحدة

(1) محمد عبد العزيز عجمية، محمد على الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، بدون طبعة 2004 ص 285.

(1) إدارة شؤون الإعلام الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "وضع حد للفقر، أهداف التنمية 2015" إصدار صحفي، نيويورك، سبتمبر

2009. على الموقع الإلكتروني: [www.un.org/policy/mdggap](http://www.un.org/policy/mdggap).

الأمريكية حتى وإن كانت معوناتا هي الأكبر من حيث الكم فقد بلغت 26 مليار دولار سنة 2008 إلا أنها لا تتعد 0.28% من ناتجها القومي.

ولتقييم المعونات والمنح الأجنبية كقناة لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية لابد من دراسة إيجابيات وسلبيات هذا النمط من التمويل الدولي.

### 1- الآثار الإيجابية للمعونة على الاقتصاديات النامية: وأهمها:

- مساعدة الدول النامية على تطوير البنية التحتية التي تعتبر شرطا ضروريا ومهما للقيام بالنشاطات الاقتصادية وخاصة الإنتاجية منها.
- تمويل الواردات والصادرات وبالشكل الذي يساعد على تحرير تجارة الدول من القيود التي تواجهها وتحسين وضع ميزان المدفوعات عن طريق معالجة العجز المزمّن فيه، والمساعدة على تمويل الواردات الاستهلاكية الضرورية وبالذات الغذائية منها.
- أسهمت المساعدات الرسمية في القيام بإصلاحات في السياسات الاقتصادية التي تستهدف تحقيق كفاءة عمل الاقتصاد من خلال الاعتماد على قوى السوق والنشاطات الخاصة.
- إن نسبة مهمة من المعونة تقدم مباشرة للنشاطات الخاصة من أجل مساعدتها على التوسع في النشاطات الزراعية، وتوفير التمويل اللازم للاستثمارات الصناعية وغيرها.
- إن المساعدات وفرت بعض الاحتياجات الضرورية في العديد من الحالات وبالذات الاستثنائية والطارئة منها كما هو الحال في المجاعات والجفاف والحروب وما إلى ذلك. ورغم هذه الإيجابيات إلا أن المعونات كسياسة تمويلية لا تخلو من جوانب سلبية.

### 2- الآثار السلبية للمعونة على الاقتصاديات النامية

- إن حجم المعونة الاقتصادية الممنوحة لا يتناسب مع إمكانيات الدول المتقدمة، وكذلك لا يتناسب واحتياجات التنمية الاقتصادية في الدول النامية والتي تتزايد باستمرار.
- إن الجزء الأكبر من مساعدات التنمية والمنح والمعونات تقدم بموجب اتفاقات ثنائية، وهي في معظمها محكومة باعتباريات سياسية تتضمن في واقع الحال خضوع سياسات العديد من الدول التي تتلقاها إلى ضغوط بصورة مباشرة أو غير مباشرة من أجل إتباع سياسات داخلية وخارجية بما يخدم مصالح الدول المتقدمة المانحة للمعونة وبالتالي ضمان تبعيتها.
- إن جزءا مهما من المعونات والمنح التي تتلقاها الدول النامية من الدول المتقدمة تتضمن مساعدات عسكرية في شكل أسلحة ومعدات متقدمة فنيا أي أنها أصبحت خارج إطار الانتفاع منها، ولذلك فإنها في الغالب تحمل الدول النامية أعباء كونها لا تحقق جدوى اقتصادية.



- تتضمن المساعدات والمعونات الرسمية عادة شروط مقيدة ضمنية أو صريحة، ومنها مثلا شرط الشراء من البائع مانح المعونة ومن خلال ذلك يتم تصريف إنتاج الدولة المتقدمة في الدول المتلقية مما يؤدي إلى التوسع في إنتاج الدول المتقدمة طالما وجدت أسواقا لتصريف منتجاتها، وتشير التقديرات إلى أن الدول المتلقية تخسر من 15-20% من قيمة المعونة نتيجة هذه الشروط.
- فرض أنواع من التكنولوجيا ومواصفات معينة للآلات والمعدات التي يمكن أن تتضمنها المعونات والمساعدات الرسمية، والتي لا تتناسب مع درجة التطور ولا مع الاحتياجات الأساسية لتحقيق الأهداف التنموية.
- إن المنح والمعونات من وجهة نظر البعض يمكن أن تؤدي إلى توسيع دور الحكومة بالاعتماد عليها وهذا يؤدي إلى تشويه السوق ومؤثراته.
- إن التجربة تثبت إن هذه المساعدات قد تسهم في تحقيق بعض التطور النسبي في الدول النامية، إلا أن هذا التطور سرعان ما يتجه نحو الانحسار والانخفاض وبالذات بعد انتهاء تدفقات هذه المعونة والبدء بسداد الالتزامات.

ومما سبق يتبين أن العوامل والدوافع السياسة تلعب دورا مهما وأساسيا في توفير المنح والمساعدات الرسمية،<sup>(1)</sup> ومن خلالها يتم سيطرة الجهات المانحة على قرارات الدول الممنوحة وتوجيهها بما يخدم مصالحها الحيوية والاقتصادية والسياسية، كما يمكن أن تتضمن إسهامها في الحفاظ على الأوضاع القائمة في الدول المتلقية للمعونة، من أجل حصول عدم استقرار فيها وتلاشي احتمالات تحقق تغيرات سياسية يمكن أن تؤثر سلبا على تبعيتها للدول المسيطرة.

### الفرع الثاني: القروض الخارجية

تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للأقطار النامية وتعرف على أنها: تلك المقادير النقدية، والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة بلد ما إلى بلد آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان<sup>(2)</sup>، ويعرف البنك الدولي الدين الخارجي بـ: "الدين الذي تبلغ مدة استحقاقاته الأصلية أو المحددة أكثر من سنة واحدة، وهو مستوجب للأفراد والهيئات من غير المقيمين، ويسدد بعملات أجنبية أو بسلع وخدمات"<sup>(1)</sup>.

### أولا- تصنيف القروض الخارجية: تأخذ القروض الخارجية أشكالا متعددة نوجزها فيما يلي:

(1) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004 ص246.

(2) عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ص68.

(1) فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وأثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، أطروحة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2006 ص04.

**1- أنواع القروض الخارجية حسب طول فترة الاستحقاق: وهي ثلاثة أنواع:**

- القروض الخارجية طويلة الأجل: حيث يمتد أجل استحقاقها لأكثر من خمس سنوات.
- القروض الخارجية متوسطة الأجل: حيث تكون مدتها أكثر من سنة و تقل عن خمس سنوات.
- القروض الخارجية قصيرة الأجل: يستحق سداد هذه القروض خلال فترة سنة واحدة على الأكثر.

**2- أنواع القروض الخارجية حسب استخداماتها:**

- القروض الخارجية موجهة للأغراض الاقتصادية: وتستخدم لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.
- القروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية: وتستخدم هذه القروض لمواجهة الزيادة في الطلب الاستهلاكي في البلد المقترض.
- القروض الخارجية للأغراض العسكرية: وهي القروض الموجهة للأغراض العسكرية البحتة كما في حالة تأهب البلد المعني للدخول في حرب وشيكة، هذه القروض لا تحقق أي مردود اقتصادي باعتبار أن المجال الذي تستخدم فيه غير إنتاجي.

**3- أنواع القروض الخارجية حسب شروط تقديمها: بالرغم من أن القروض الخارجية تعد كالتزامات تسدد**

في آجالها المحددة إلا أنها تختلف من حيث درجة المشروطة المصاحبة لها، وهي نوعين:

- القروض الميسرة: وتتسم بطول فترة استحقاقها ووجود فترة سماح وانخفاض معدلات الفائدة المترتبة عليها وتتمثل في القروض الرسمية، الحكومية، والمتعددة الأطراف.
- القروض الصعبة: وتتسم بقصر فترتي الاستحقاق والسماح وارتفاع معدلات الفائدة عليها، أي بشروط تجارية وغالبا ما تتمثل في القروض من المصادر الخاصة كالبنوك التجارية.

**4 - أنواع القروض الخارجية حسب مصادرها:**

- القروض الرسمية: وهي القروض المقدمة من الحكومة والهيئات والوكالات الرسمية التي عادة ما تكون بشروط ميسرة وهي نوعان:
- القروض الثنائية: ويتم التعاقد عليها بين البلد الراغب بالاقتراض والبلد المانح بشكل رسمي (بهيئة مفاوضات أو اتفاقيات ما بين الحكومات) وغالبا ما تسود عملية تقديم هذه القروض اعتبارات سياسية قد تغلب على الاعتبارات الاقتصادية.
- القروض متعددة الأطراف: وهي القروض والاعتمادات التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية والإقليمية إلى البلدان المقترضة.

- القروض الخاصة: وتقدمها المصادر الخاصة وهي في غالب الأحيان تقدمها البنوك التجارية والشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات إلى البلدان المدينة شريطة أن تكون مضمونة من قبل الحكومات وتتسم هذه القروض بتزايد أعبائها مقارنة بالأنواع الأخرى.

### ثانياً- قدرة البلدان النامية على الاقتراض الخارجي

إن قدرة البلدان النامية على الاقتراض تتحدد بمجموعة عوامل نوجزها فيما يلي: (1)

- البيئة الخارجية التي تواجهها الدول في الأسواق التجارية والتمويل الدولي، حيث تزداد فرصة بعض الدول في الحصول على التمويل وتقل فرصة دول أخرى من ذلك.
- إمكانات الدولة ومواردها التمويلية والبشرية والاقتصادية، حيث تزداد قدرة الدولة على الاقتراض بزيادة إمكاناتها هذه، وتتفص بانخفاض هذه الإمكانيات.
- درجة تطورها الاقتصادي وقاعدتها الإنتاجية وهيكلها الاقتصادي، حيث تزداد قدرة الدولة على الاقتراض مع زيادة القدرة الإنتاجية للدولة وتنوع هيكلها الإنتاجي ومع زيادة درجة تطورها الاقتصادي وعكس ذلك يؤدي إلى انخفاض قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي.

### ثالثاً- أهداف ومخاطر الاقتراض الخارجي

تهدف القروض الخارجية إلى:

- سد فجوة الادخار المحلي وبالتالي تمكن من تمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الأهداف التنموية ومنه تؤدي إلى ارتفاع معدل النمو إلى مستويات أعلى من تلك التي يمكن تحقيقها في حالة الاعتماد على المدخرات المحلية فقط خاصة في ظل انخفاض هذه المدخرات في البلدان النامية، مقابل الحاجة لزيادة معدلات الاستثمار.
- استخدام الديون من أجل مواجهة العجز في ميزان المدفوعات والناجم عن سياسات محلية غير سليمة تتضمن زيادة الواردات وانخفاض الصادرات أو نتيجة صدمات ومؤثرات داخلية أو خارجية.

إلا أن الأهداف المتوخاة من اللجوء إلى القروض الخارجية قد لا تتحقق في حالات كثيرة وذلك بسبب السياسات غير السليمة التي تتبعها معظم الدول النامية والمخاطر المحيطة بهذا الأسلوب التمويلي والتي نوجزها في:

- احتمال استخدام الديون الدولية في مجالات هامشية في الغالب أي أنها تستخدم في مجالات غير منتجة وبالتالي فإن هذا الاستخدام لا يولد ناتجاً أو دخلاً يمكن من خلاله تسديد أعباء خدمة هذه الديون التي لا تسهم في تحقيق نمو حقيقي في الاقتصاد. (1)

(1) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق، ص ص 209-210.

- إن الاعتماد على الديون الدولية دفع ببعض الدول إلى تأجيل إجراءات وإصلاحات هيكلية في اقتصادياتها لمعالجة أوضاعها الاقتصادية غير المناسبة.
- يمكن أن يتعرض الاقتصاد لخطر الضغوط المالية الخارجية، والتي يمكن أن يرافقها ضغوط اقتصادية وسياسية مرتبطة بتزايد الديون وتراكمها وهذا يحد من تدفق التمويل الدولي لها.

#### رابعاً- الأعباء الناشئة عن الاقتراض الخارجي وأثرها على الاقتصاديات النامية

نعلم أن كل الديون الخارجية لا بد أن تسدد وفق بنود مكتوبة في العقد، وهي التزامات يستوجب الوفاء بها على مدى فترة القرض المتفق عليها حيث يجب على الدول النامية- المدينة- قبل اتخاذ القرارات الخاصة بعقد القروض أن تدرس بدقة العبء الذي سينشأ عنها، وكذلك مدى قدرة الدولة على الوفاء وتغطية الأعباء الناشئة عن الاقتراض الخارجي التي يتحملها البلد المدين، وهي متمثلة في الأقساط المدفوعة والمتفق عليها في العقد للجهة الدائنة وهي: مدفوعات الفوائد ومدفوعات أصل الدين أي فالدولة مطالبة بتسديد التزاماتها، ولتتمكن من ذلك ينبغي أن يكون الميزان التجاري للدولة يسجل فائضا كافيا وهذا يعني وجود رصيد من العملة الصعبة يكفي لتسديد ما عليه من التزامات اتجاه الدول الدائنة لها، ولهذا يجب أن تلعب سياسة الاقتراض الخارجي دورا هاما في تحقيق هذا الفائض، وبصفة عامة فإن القدرة على الاقتراض وخدمة الديون تتوقف على ما يلي:

- تطور الدخل ونموه بشكل يسمح بتوليد فائض يكفي لخدمة الدين (الأقساط + الفوائد) إضافة إلى تحقيق زيادة مقبولة في الاستهلاك والاستثمار المحلي ولذلك فإن زيادة معدل النمو تسمح بزيادة معدل الاقتراض بشكل عام و الاقتراض المصرفي بشكل خاص، والعكس بالعكس.
- توزيع الدخل توزيعا عادلا بالشكل الذي يضمن الإبقاء على الاستقرار الاجتماعي والسياسي وبما يتيح تشجيع منح القروض ارتباطا بذلك.
- وجود نظام مالي كفاء يمكن من خلاله تحقيق مدخرات محلية، وحتى يتم عن طريق ذلك تحقيق إيرادات أكثر، وإنفاق أقل للدولة بالشكل الذي يجعل قدرتها على خدمة الديون اكبر وبالتالي الحصول على القروض بقدر اكبر.
- تحقيق فائض تجاري من أجل الحصول على نقد أجنبي كاف لخدمة الديون عن الطريق زيادة الصادرات وتقليل الواردات اعتمادا على زيادة القدرة الإنتاجية المحلية، و بالذات في مجال الإنتاج من أجل التصدير.
- توفير مجالات محلية تحقق عوائد مرتفعة للاستثمار من أجل عرض بدائل محلية لاستخدام التمويل الدولي تفوق معدلات العائد والفائدة، والتي يمكن أن يحققها استخدام هذا التمويل في المجالات البديلة.

(1) فليح حسن خلف، التمويل الدولي مرجع سابق ص ص 214-215.

ومنه يتبين أن القدرة على الإقتراض تتصل إضافة إلى عوامل واعتبارات أخرى بالقدرة الاقتصادية المرتبطة بإمكانيات الاقتصاد ومستويات التنمية الاقتصادية المحققة (الدخل الفردي و الزيادة فيه)<sup>(1)</sup>.

### خامسا - تقييم الإقتراض الخارجي كقناة لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

#### 1- حجة المؤيدين لطلب القروض الخارجية

إن تأييد طلب هذه القروض يقوم على أساس فاعلية وكفاءة استخدامها وهذا لا يكون إلا إذا تم توجيه هذه القروض نحو الأغراض الاستثمارية والمشاريع ذات الطبيعة الإنتاجية بالإضافة إلى إقامة علاقة إيجابية بين القروض الخارجية الجديدة من جهة وبين الاستثمار والتصدير من جهة أخرى، فعندما تنفق الأموال المقترضة لزيادة الإنتاج المخصص للتصدير يصبح تسديد الديون سهلا، وعلى هذا الأساس لاتهم النظرة المستقبلية للقروض الخارجية بحجم هذه القروض ومقدار خدمتها، بل بعلاقة هذا الحجم بالنتائج المحلي الإجمالي ونسبة خدمة الدين من إجمالي الصادرات، وهذا هو مؤشر نجاح السياسة المالية في إدارة القروض الخارجية.

#### 2- حجج المعارضين لطلب القروض الخارجية:

وتتمثل في سلبيات ومخاطر الإقتراض الخارجي وهي:<sup>(2)</sup>

- التخوف من صرف القروض الخارجية في أغراض استهلاكية بحتة مما يعيق حركة التطور والنمو الاقتصادي.
- بالرغم من أهمية القروض الخارجية في تنمية الطاقات الإنتاجية للاقتصاد الوطني وتطوير الخدمات وتحقيق نمو الناتج المحلي إلا أنها سوف تؤدي إلى استفحال التضخم مما يؤثر على استثمارات القطاع الخاص المحلي.
- زيادة أعباء الموازنة العامة خاصة عند استحقاق القروض وفوائدها حيث أن تسديد القروض الخارجية تعني تخصيص مسبق لموارد مالية أكبر من النفقات العامة للدولة لتسديد أقساط القرض مع الفوائد وهذا التخصيص سوف يحد من حرية التصرف و التخطيط لمشروع الموازنة العامة.

#### الفرع الثالث: الاستثمارات الأجنبية

##### أولا- مفهوم الاستثمار الأجنبي:

(1) فليح حسن خلف، التمويل الدولي ، مرجع السابق ص ص 225-226.

(2) هيثم صاحب عجام وآخرون، مرجع سابق ص 181.

يعرفه فريد النجار: "أنه كل استثمار يتم خارج موطنه بحثاً عن دولة مضيضة، سعياً وراء تحقيق حزمة من الأهداف الاقتصادية والمالية والسياسية، سواء لهدف مؤقت أو لأجل محدد أو لأجيال طويلة جداً".<sup>(1)</sup> والاستثمار الأجنبي هو كل استخدام يجري في الخارج لموارد مالية يملكها بلد ما، تشكل في الأخير حركات دولية لرؤوس الأموال، بغرض تحقيق أهداف سياسية واقتصادية أو مالية. ويمكن دراسة الاستثمار الأجنبي في شكلين رئيسيين هما:

**1- الاستثمار الأجنبي المباشر:** ويتمثل في تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع أو اشتراكه في رأسمال المشروع بنصيب يبرر له حق الإدارة،<sup>(2)</sup> ويعرفه البعض الآخر على أنه استثمار من قبل جهات غير مقيمة بالبلد حيث يأخذ شكل إقامة شركة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة، سواء كان نشاطها إنتاجياً أو سوقياً أو خدماتياً، ويعرفه raymond bernard على أنه مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى، وذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو زيادة رأسمالها، أو إنشاء مؤسسة أجنبية رفيعة شركاء أجنب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى.<sup>(3)</sup>

ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال، وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهارات الأخرى. ويعرفه صندوق النقد الدولي على أنه حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، وتتطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة على أن تتعدى نسبة المشاركة 25%.<sup>(4)</sup>

**2- الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** هو الاستثمار الذي يشمل كل التوظيفات المالية في السندات الحكومية والمؤسسية وكل أنواع الأسهم المملوكة من قبل الأجانب بهدف تحقيق الأرباح وتوظيف رأس المال،<sup>(1)</sup> كما يعرف الاستثمار المحفظي على أنه تلك الاستثمارات الموجهة لشراء الأوراق المالية - الأسهم والسندات- التي تصدرها الهيئات العامة أو الخاصة في الدول النامية، على أن لا يكون للأجانب منها ما يخول لهم حق إدارة المشروع.<sup>(2)</sup> ومع بلوغ درجة تطور الأسواق المالية أعلى درجاتها في البلدان المتقدمة بفضل تسارع منجزات التكنولوجيا في مجال الاتصالات وتبادل المعلومات مما أدى إلى زيادة حجم

(1) فريد النجار، الاستثمار والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000 ص23.

(2) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2000 ص209.

(3) Raymond Bernard, economie financiere knternational, Paris, EDPUF ? 1997, p 91.

(4) براهيمية أمال، سلايمية ظريفة، التعجيل بالتغيير: تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر مفتاح التنمية الاقتصادية، مداخلة في ملتقى دولي حول سياسات وأثاره على الاقتصاديات النامية، جامعة بسكرة، 2007

(1) نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية العامة، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007 ص180.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، علي عبد الوهاب نجا، مرجع سابق ص306.

التداول وأصبح الاستثمار المحفظي ذو أهمية نسبية عالية كنمط من أنماط التدفقات المالية في البلدان المتقدمة في حين فإن واقع هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية في البلدان النامية والعربية خصوصا يختلف عنها في البلدان المتقدمة، حيث شهدت أسواق المال العربية في الفترة الأخيرة تطورات تشريعية وتنظيمية ساهمت في انفتاحها على أدوات الاستثمار بدرجات متفاوتة بين انفتاح خفيف القيود وانفتاح تدريجي، وفي تقرير للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار أكدت المؤسسة أن هذا الانفتاح كان الغرض منه إزالة العقبات التي كانت تعترض دخول الاستثمار الأجنبي في أسواق المال العربية، كما شهدت هذه الأسواق انفتاحا على أدوات الاستثمار المحفظي خاصة صناديق الاستثمار بمختلف أنواعه العالمية والإقليمية، وتطوير استخدام قنوات أخرى لتدفقات الاستثمار المحفظي، مثل توظيفات صناديق التقاعد، وشهادات الإيداع، ويؤكد التقرير أن أسواق المال العربية استفادت من الجوانب الايجابية لتدفقات الاستثمار المحفظي سواء من خلال ما توفره هذه التدفقات من تحويل عن طريق الإصدارات الجديدة في أسواق الأسهم المحلية أو الأسواق العالمية، أو زيادة السيولة في أسواق الأسهم مما يعزز البنية المالية التحتية وزيادة فاعلية النظام المالي.

ومع أهمية هذا النوع من التدفق المالي إلا أن تقرير المؤسسة العربية لضمان الاستثمار قد أشار إلى مخاطر مهمة ممكن أن تواجهها البلدان العربية جراء التعامل مع الاستثمار المحفظي أوجزها في مايلي:<sup>(3)</sup>

- 1- السيولة العالية التي تتمتع بها تدفقات الاستثمار المحفظي بما يخلق أجواء مضاربية وضغوط تضخمية لها تأثير سلبي بالغ على السياسة النقدية واستقرار أسعار الصرف في البلدان المستقبلية.
- 2- يشير التقرير إلى أن واقع أسواق المال العربية غير مهيةة لاستقبال هذا النوع من التدفقات نظرا لضيق هذه الأسواق وحادثة تجربتها.

- 3- يشير التقرير إلى أن الطبيعة المستقبلية للاستثمار المحفظي وسرعة دوران حركته كان لها تأثير سلبي في تجارب الكثير من البلدان النامية التي مارست الانفتاح غير المقيد لهذا النوع من الاستثمار هذا الانفتاح غير المسبوق بتحرير القطاع المالي قد جلب الكوارث المالية في تجارب مختلفة أهمها الأرجنتين والشيلي والأرغواي في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينات، والمكسيك والبرازيل وروسيا وبعض دول شرق آسيا في التسعينات من القرن الماضي، وبما أن الدول العربية لم تستكمل بعد تحرير القطاع المالي لذا يتعين عليها استكمال هذه الإجراءات قبل الانفتاح على هذه النوع من التدفق.

وعلى هذا الأساس ترى المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الوطن العربي أن هذه البلدان تحتاج إلى مزيد من الخطوات ينبغي اتخاذها قبل التعامل مع الاستثمار المحفظي، وقد يكون هذا ما يبرر تراجع الأهمية النسبية لهذا النمط التمويلي في الوطن العربي والبلدان النامية على حد سواء، إلا أنه هناك أربع دول عربية تتمتع بدرجة استثمارية عالية ومخاطرة منخفضة، وقدرة سداد قوية تشجع على الاستثمار المحفظي هي: (الكويت، الإمارات، قطر، السعودية).

<sup>(3)</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي، مرجع سابق ص ص 182-183.

## ثانياً - خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار المحفظي بما يلي:

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي يتجسد واقعياً من خلال سعي القائم به تحقيق التمتع بحق الإشراف والرقابة وليس فقط تحقيق الأرباح مقارنة بالاستثمار المحفظي الذي يسعى من ورائه فقط تحقيق الأرباح.  
- إن القائم بالاستثمار والذي يتمتع بحق الإشراف والرقابة يتحمل مسؤولية ما يتحقق من نتائج المؤسسة المعنية بذلك سواء كانت أرباح أو خسائر وذلك بشكل جزئي أو كلي تبعاً للنسبة من الرأسمال التي ساهم بها في تلك المؤسسة مقارنة بالاستثمار المحفظي الذي لا يمكنه تحمل تلك المسؤولية لكونه لا يتمتع بحق الإدارة واتخاذ القرار.

- الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره وسيلة للتمويل الحديث كونه غير منشئ للمديونية، فهو يحقق علاقات دائمة ومتينة مع المؤسسة في البلد المضيف لا تقتصر على مجرد الحصول على الأرباح، بل تتعداها إلى الاستراتيجيات والبحث عن نمو المؤسسة واستمراريتها، فهو يختلف عن الاستثمار المحفظي الذي يخص مجرد امتلاك أوراق مالية من أجل الحصول على دخل مالي.

- الاستثمار الأجنبي المباشر هو بمثابة رؤوس أموال تم نقلها وتحويلها لغرض تجسيدها في أصول حقيقية، عكس الاستثمار المحفظي الذي يتخذ شكل المشاركة في تكوين رأس المال الثابت للمؤسسة فقط.<sup>(1)</sup> وللتفرقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الأجنبية غير المباشرة أهميتها، أي الاستثمارات المباشرة يقترن فيها انتقال رأس المال بانتقال العمل و الإدارة الأجنبية أما الاستثمارات غير المباشرة يقتصر الانتقال عادة على رأس المال فقط، ومع ذلك فالحد الفاصل بين الاستثمار المباشر والاستثمار غير المباشر ليس واضحاً وغير متفق عليه، فتعتبر أستراليا حيازة 25% على الأقل من حقوق الملكية يمثل استثماراً مباشراً في حين نجد أن هذا الرقم 20% في فرنسا، 10% في كل من الولايات المتحدة الأمريكية والسويد وألمانيا.<sup>(1)</sup>

## ثالثاً - الحوافز التي تسبب حركة رؤوس الأموال في شكل استثمار أجنبي مباشر

من الواضح أنه توجد حركة قوية ومتنامية لانتقال رؤوس الأموال عبر الحدود الدولية المختلفة خاصة في عصر الاقتصاد العالمي الحديث، والسبب في انتقال رؤوس الأموال هذه هو الاستجابة للتوقعات بالحصول على معدل دخل في الموقع الجديد أعلى من ذلك الذي كان يتم الحصول عليه في الموقع القديم، وأهم أسباب هذه الحركة في رأس المال نوجزها فيما يلي:<sup>(2)</sup>

- تقوم الشركات

<sup>(1)</sup> مارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه قسم الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2004 ص 13.

<sup>(1)</sup> عبد العزيز عجمية وآخرون، مرجع سابق ص 307.

<sup>(2)</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007 ص 247.



بالاستثمار في الخارج استجابة للنمو السريع والانتشار الكبير لإنتاجها في الأسواق الخارجية، ولقد حاولت الدراسات التجريبية دعم هذه الفرضية وذلك بالارتكاز على الارتباط الإيجابي بين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدولة المضيفة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. - هناك سبب آخر يقود إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في أي دولة وهو سعي الشركات الأجنبية للوصول إلى احتياطات المواد الأولية والمعدنية الموجودة في هذه الدول وإجراء تعديلات عليها وعرضها في الأسواق الدولية بشكلها النهائي. - إن التعريفات الجمركية والعوائق الأخرى التي تفرضها الدول المستوردة للسلع والخدمات تشجع الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول من أجل الحفاظ على وجودها في أسواق هذه الدول.<sup>(3)</sup>

تقوم الشركات الأجنبية بالاستثمار في الدول المضيفة التي تكون أجر العمالة فيها منخفضة كنتيجة للوفرة النسبية لعنصر العمل، بحيث يعتبر عاملاً مغرياً وخاصة إذا كانت العمليات الإنتاجية كثيفة العمل. - ترغب الشركات في الاستثمار في الخارج كوسيلة لتنويع الأخطار أي توظيف الأموال في مشاريع مختلفة.

إضافة إلى هذه الأسباب هناك بعض المتغيرات الاقتصادية للدولة المضيفة تلعب دوراً حاسماً في تحديد حجم التدفقات الاستثمارية إليها نذكر منها:

- سعر الصرف: لقد أوضحت بعض الدراسات التطبيقية أن الشركات متعددة الجنسيات تتأثر بحدوث تغيرات عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، حيث أوضح (cushman1985) أن الشركات متعددة الجنسيات تتجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة أو عندما تتوقع تضخم في الدول المضيفة، كما أن هذه الشركات تأخذ في الحسبان التوقعات المستقبلية لأسعار الصرف لتحديد حجم التدفقات الاستثمارية، لأن تقلبات أسعار الصرف تؤدي إلى تغيرات سريعة في الربحية النسبية للعوائد الاستثمارية في الدول المضيفة مقارنة بالبدائل الأخرى المتمثلة في تحويلها للخارج أو إعادة توزيعها .

- التضخم: إن لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير، وحجم الأرباح، وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي تهتم بها الشركات متعددة الجنسيات، كما لارتفاع معدلات التضخم في الدولة المضيفة تبعاته على مدى ربحية السوق، ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري - ويقصد بالمعدلات العالية للتضخم ما يتجاوز 10% سنوياً<sup>(1)</sup> - كما أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يفضل المستثمر الأنشطة قصيرة الأجل، ويتعد عن الاستثمارات طويلة الأجل. - الإصلاح الاقتصادي: وقد أوضحت دراسة nunnen kamp1997 أن برامج الإصلاح الاقتصادي في كثير من دول أمريكا اللاتينية أدت إلى تضاعف حوافز الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في تلك الدول. - الاستقرار السياسي: ورد في إحدى دراسات البنك الدولي التي شملت 400 شركة من 21 دولة متقدمة

<sup>(3)</sup> سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2000 ص ص 129-130.

<sup>(1)</sup> د. عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، دار الجامعة، الإسكندرية 2001 ص ص 52-53.

لدراسة العوامل التي يأخذها المستثمرون بالحسبان في اتخاذ القرارات الاستثمارية في الدول النامية، أن 61% من المستثمرين يعتبرون أن المخاطر النابعة من أسباب سياسية تلعب دورا هاما في قرارات الاستثمار في البلدان النامية،<sup>(2)</sup> ولذلك فإن مدى استقرار النظام السياسي والاجتماعي وطبيعة التغيرات السياسية التي من الممكن حدوثها ومخاطر التأميم ومصادره والتدخل الحكومي النشط في العمليات الاقتصادية، تعتبر من أهم المتغيرات التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اتخاذ قرارات الاستثمار.

#### رابعاً- تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر كقناة لتمويل التنمية الاقتصادية

##### 1- إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر: وتتمثل فيما يلي:

- سد الفجوة الادخارية، أي يمكن تعويض قلة التمويل الداخلي اللازم لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق الأهداف التنموية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر غير مكلف مقارنة بالاقتراض الخارجي، و بالتالي تجنب دفع أعباء ثابتة كخدمة للمديونية الخارجية.
- الرفع من الطاقات الإنتاجية وكذلك التوسع في الاستثمارات، مما يمكن الدول المضيفة من تحقيق ديناميكية جديدة وحقيقية للنشاطات الإنتاجية.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لنقل التكنولوجيا، والمهارات للعاملين، وقدرات إدارية وتنظيمية، وهي العناصر التي تعاني منها بشدة الاقتصاديات النامية.
- إنها توفر فرص عمل أكبر، وبالتالي تقليص حدة البطالة.
- الإسهام في تحقيق قيمة مضافة اكبر من خلال استخدام الموارد المحلية وذلك لوجود قدر واسع من الموارد والطاقات الإنتاجية غير المستخدمة.

##### 2-4-2 سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر: في مقابل تلك الإيجابيات هناك العديد من السلبيات قد تعيق تحقيق الأهداف التنموية منها:

- عندما يصل الاستثمار تقريبا إلى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المحلية إلى الخارج بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي لاحتياطيات العملات الأجنبية، وكذلك خروج الأموال بصيغة أرباح وذلك قد يعود إلى الامتيازات المالية التي يفترض أن تمنحها الدولة المضيفة للمستثمر الأجنبي مما يؤدي في المستقبل القريب إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات.
- زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى القضاء عليها لعدم قدرتها على المنافسة بسبب التفاوت الكبير في تقنيات الإنتاج.
- عدم ملائمة التكنولوجيا التي يوفرها الاستثمار الأجنبي المباشر لظروف الدول المضيفة من حيث المستلزمات

<sup>(2)</sup> قحايبة أمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث ديسمبر 2005، ص93.

والمواصفات، حيث قد تكون تقنيات الإنتاج كثيفة رأس المال وقليلة العمالة مما يؤدي إلى زيادة حدة البطالة لا تخفيضها.

- إن الدراسات الميدانية توضح أن التدفق الخارج من الموارد والعملات الأجنبية نتيجة الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر من التدفق الداخل وبدرجة كبيرة وهذا ما يفسر حركة الاستثمار الأجنبي المباشر من الدول المصدرة له، أي الدول الرأسمالية.

- إنها لا توفر الفرصة الكافية لتطوير مهارات وخبرات العاملين وتطوير القدرات الإدارية والتنظيمية نظرا لاعتمادها على عنصر العمل الأجنبي في هذه المجالات، نتيجة عدم توفر عنصر العمل المحلي الذي يمكن أن يقوم بالعمل في هذه المجالات.

بالإضافة إلى ما سبق فإن الدراسات الكمية تدل على أن الكمية التراكمية للاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط بعلاقة سلبية مع معدل نمو الاقتصاد في الأجل الطويل وهذا يعني أن الاستثمار الأجنبي المباشر أدى إلى إعاقة النمو الاقتصادي في الدول النامية بدلا من أن يسهم في تطويرها.

#### خامسا- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية

إن مستوى المناخ الاستثماري في البلدان النامية يتباين من دولة إلى أخرى حسب بعض المؤشرات الدولية، إلا أنها تشير إلى تحسن في المناخ الاستثماري لهذه الدول بشكل عام، ففي ظل وضع دولي يسير نحو الاندماج والتدويل وحركة متسارعة لرؤوس الأموال الأجنبية وتغييرات في توزيعها النوعي، تظل البلدان النامية عامة دون المستوى المطلوب في قدرتها على جذب رؤوس الأموال الأجنبية ففي بيانات صادرة عن الأمانة العامة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD"، تظهر زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي حيث كان حوالي 55.8 مليار دولار سنة 1985 بلغت حصة الدول النامية منها 14.1 مليار دولار أي نسبة 25% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم بلغت 207 مليار دولار سنة 1990، ثم 1078 مليار دولار سنة 1999، 1987 مليار دولار سنة 2007، ثم انخفضت إلى 1697 مليار دولار سنة 2008، وكان نصيب الدول النامية منها 35،228، 529، 620 مليار دولار على التوالي كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية (1985-2008).

(مليار دولار)

السنة	المبلغ	النسبة (%)	السنة	المبلغ	النسبة (%)
-------	--------	------------	-------	--------	------------

21	228.2	1999	25	14.1	1985
18	256.9	2000	18	15.7	1986
26	215.4	2001	19	30.4	1988
28	175.9	2002	17	35.0	1990
32	184.0	2003	32	53.1	1992
39	290.3	2004	40	103.7	1994
34	329.3	2005	34	115.9	1995
30	433.7	2006	38	147.0	1996
26	529.3	2007	39	190.0	1997
36	620.7	2008	27	190.0	1998

Source: state unctad. Principaux indicateur IDE (WIR 2009), site Internet: www.unctad.org.

ويتضح من خلال الجدول أن نسبة التدفقات من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية ضئيلة مقارنة مع تدفقاته إلى الاقتصاديات المتقدمة، رغم أن حجمه في تزايد مستمر، حيث كان في حدود 15.7 مليار دولار سنة 1986، أي بنسبة 18 % ثم تضاعفت نسبته سنة 2008 حيث وصل حجمه إلى 620 مليار دولار.

### المطلب الثالث: المؤسسات المالية الدولية المانحة للائتمان

لقد أصبح للمؤسسات المالية الدولية أهمية كبيرة في مجال التمويل الدولي، ولعل أهم هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي، وسنحاول التطرق إلى نشأة هاتين المؤسستين وأهدافهما في حين سنوضح دور هذه المؤسسات في مجال التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية في الفصول اللاحقة.

### الفرع الأول: أسباب نشأة منظمات التمويل الدولية

بعد زوال قاعدة الذهب وما نتج عنها من اضطراب في النظام النقدي الدولي، حيث تميزت هذه المرحلة باختلال موازين المدفوعات في مختلف الدول، وعدم استقرار أسعار الصرف، واتجاه الدول إلى تخفيض أسعار صرف عملاتها لتشجيع الصادرات وتخفيض الواردات، وفرض قيود حامية على التبادل التجاري الخارجي، وقد أدت هذه الظروف إلى إبطاء حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل، وزيادة حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل أو ما يطلق عليها رؤوس الأموال الساخنة، ونظرا لهذه الظروف السائدة كانت الحاجة ماسة إلى أجهزة أو منظمات دولية لإدارة عجلة الاقتصاد الدولي، وقد بدأ التفكير الجاد من قبل

الحلفاء وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا في إيجاد الحلول للمشكلات الاقتصادية الدولية من خلال منظمات اقتصادية دولية.

وقد كان ذلك بعد انعقاد المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة في برينتن وودز بالولايات المتحدة الأمريكية في جويلية 1944، وقد نتج عنه إنشاء صندوق النقدي الدولي الذي يتكفل بمعالجة مشاكل أسعار الصرف واختلال موازين المدفوعات، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير الذي يتكفل بمعالجة مشاكل انتقال رؤوس الأموال ومشاكل التمويل والتنمية.

### الفرع الثاني: نشأة وأهداف صندوق النقد الدولي

يعتبر مؤتمر برينتن وودز سنة 1944 الميلاد الرسمي لصندوق النقد الدولي، هذه المنظمة المتخصصة في ميدان التعاون الدولي في مجال النقد، وعليه نشير إلى أن صندوق النقد الدولي قد تشأ بعد دراسة مشروعين هما مشروع هوايت ومشروع كينز، فالأول هو مشروع أمريكي منسوب للكاتب الأمريكي للخزينة هاري ديكتسر هوايت وقد جاء هذا المخطط كتعبير أمريكي عن الظروف السائدة وتضمن فكرة إنشاء صندوق دولي لاستقرار أسعار الصرف وكذلك إنشاء بنك دولي إلى جانب الصندوق تكون مهمته تعميم وتمويل الاقتصاديات التي دمرتها الحرب .

بينما تضمنت الخطة الثانية- وهو مقترح إنجليزي- اقتراحات بإنشاء مؤسسة نقدية دولية على غرار غرفة المقاصة الموجودة على مستوى البنوك المركزية الوطنية، وإن كانت البنوك التجارية هي الأعضاء بغرفة المقاصة الوطنية، فالبنوك المركزية هي الأعضاء في المقاصة الدولية وتقوم هذه المؤسسة بتقديم الائتمان إلى الدول عن طريق عملة دولية جديدة يطلق عليها بانكور BancoR وانتهى المؤتمر النقدي والمالي في برينتن وودز إلى الموافقة على إنشاء صندوق النقد الدولي لتنظيم العلاقات النقدية الدولية، والبنك الدولي للتعمير والتنمية IBRD لتنظيم العلاقات المالية الدولية .

وقد عقد الاجتماع الافتتاحي لمجلس محافظي الصندوق في الفترة ما بين 8 و14 مارس 1946 بولاية جورجيا الأمريكية من أجل البث في بعض المسائل الثانوية، واتخذت مدينة واشنطن مقر لهذه المؤسسات الدولية، وفي 18 ديسمبر 1946 نشر الصندوق أول قائمة بأسعار تعادل عملات 22 دولة من الدول الأعضاء، وبدأ الصندوق ممارسة نشاطه الفعلي سنة 1947. وأهم أهداف الصندوق هي: (1) - العمل على دعم التعاون الدولي في مجال العلاقات النقدية الدولية عن طريق إيجاد هيئة دائمة تهيئ الظروف الملائمة للتشاور بشأن المشكلات النقدية العالقة .

(1) بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2003، ص 179.

- التنشيط المتوازن للتجارة الدولية مع تحقيق والمحافظة على مستوى مرتفع من العمالة والدخل الحقيقي وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع الدول الأعضاء في الصندوق.
- ضمان ثبات أسعار الصرف، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات بين الدول.
- العمل على إقامة نظام متعدد الأطراف لتسوية المدفوعات الدولية تحقيقا للمصلحة السياسية والاقتصادية بين الدول الأعضاء، والعمل على إلغاء القيود على الصرف التي تعرقل نمو التجارة الدولية.
- وضع موارد الصندوق في متناول الدول الأعضاء في ظل الضمانات الضرورية، وإتاحة الفرصة لها لتصحيح الاختلال في موازين مدفوعاتها.

ويمارس الصندوق مهامه وتحقيقا لأهدافه من خلال سعيه إلى تحقيق استقرار أسعار الصرف من خلال مراقبة سلوك الدول الأعضاء بما يكفل هذا الاستقرار، بالإضافة إلى قيامه بعمليات التمويل بمجموعة كبيرة من العملات يستعين بها لمد الدول الأعضاء بالمزيد من وسائل الدفع الدولية اللازمة لتجاوز مشكلاتها الاقتصادية .

**الفرع الثالث: نشأة وأهداف البنك الدولي** تم إنشاء البنك الدولي للتعيمير والتنمية كما ذكرنا سابقا، بمقتضى اتفاقية بريتتن وودز وقد بدأ البنك نشاطه في منتصف سنة 1946، وقد تم إنشاء بعض المنظمات التابعة له لتكون معه ما يسمى مجموعة البنك الدولي، هذه المنظمات هي :

- مؤسسة التمويل الدولية: وقد تم إنشاؤها سنة 1956 لتقديم التمويل للمشروعات الخاصة في الدول النامية.
- وكالة ضمان الاستثمار متعدد الأطراف: أنشئت سنة 1957 وتهدف إلى تقديم تأمين ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين .
- هيئة التنمية الدولية: وقد تم إنشاؤها سنة 1960 لتقديم القروض طويلة الأجل بشروط أكثر يسرا عن تلك التي يقدمها البنك الدولي.
- البنك الدولي لتسوية منازعات الاستثمار: أنشئ سنة 1966 مهمته حل المنازعات عن طريق التحكيم.

وتضمنت المادة الأولى المنشئة للبنك الدولي الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها وهي على النحو التالي:

- المساعدة في تعمير وتنمية الدول الأعضاء وذلك عن طريق تقديم التسهيلات لاستثمار رؤوس الأموال في أغراض إنتاجية بما في ذلك إعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب.
- تشجيع النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية، والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء.
- تنسيق القروض التي يقدمها البنك أو يضمنها مع القروض الدولية الخاصة بجهات أخرى وذلك عن طريق مراعاة أولوية المشروعات الأكثر نفعاً.

- بذل عناية خاصة عند قيام البنك بإدارة عملياته بشأن فاعلية الاستثمارات الدولية بناء على ظروف النشاط الاقتصادي في الدول الأعضاء.

ومن الملاحظ أن البنك الدولي سعى إلى تعميم وإعادة البناء الاقتصادي في الدول التي دمرتها الحرب العالمية الثانية، وكذلك كان يسعى إلى محاولة تنمية الاقتصاديات المتخلفة عن طريق تشجيع جميع أوجه الاستثمار بتقديم القروض وضمانها وتسهيل عمليات التمويل طويل الأجل.

### المبحث الثالث: المديونية الخارجية وتأثيرها على سياسات التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية

لا تعتبر المديونية الخارجية للدول النامية بمثابة قضية جديدة إذ هي محل بحث ودراسة من قبل غير أن مشكلة خدمة الديون واللجوء إلى إعادة الجدولة كانت الاستثناء لا القاعدة، وكانت فضلا عن ذلك تتعلق بديون صغيرة القيمة نسبيا، مستحق غالبيتها لدائنين رسميين، أما بالنسبة لأزمة الديون المعاصرة فهي تؤثر على عدد كبير من الدول وتتعلق بمبالغ ضخمة مستحق جزء كبير منها للبنوك التجارية، كما اقترن تغير حجم أزمة المديونية بتغير بعدها النوعي، فهي الآن لا تمس دولة مدينة معينة ودائنيها فحسب بل أصبحت تؤثر بشكل خطير على عملية التنمية بأسرها، وعلى نظام التجارة والمدفوعات، فمع النمو الشديد الذي حدث في هذه الديون وما نتج عنه من نمو متعاضم في أعبائها، وجد عدد كبير من الدول المدينة نفسها أمام اختيار مرير بين النمو والتنمية من ناحية و خدمة الديون الخارجية من ناحية أخرى بيد أن مشكلة المديونية تتجاوز البلاد المدينة إلى البلاد الدائنة، نظرا لما تنطوي عليه من مخاطر على البنوك التجارية الدائنة وخاصة البنوك العملاقة في أمريكا وأروبا، وهذا ما يهدد النظام المالي والائتماني العالمي، وبالتالي

فإن النجاح أو الفشل في علاج مشكلة المديونية يؤثر تأثيراً عميقاً على مستقبل حركة رؤوس الأموال وعلى التعاون الدولي ولاسيما المنظمات المالية الدولية.<sup>(1)</sup>

### المطلب الأول: مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية

#### الفرع الأول: تطور حجم وهيكل الديون الخارجية للبلدان النامية

لقد تطورت صورة الديون الدولية بشكل يثير الانتباه ويدعو للقلق ابتداء من النصف الثاني من عقد السبعينات وحتى الآن، فمنذ ذلك الوقت ثمة نمو متزايد قد حدث في أحجام هذه الديون، وفي شروط انسيابها إلى البلاد المدينة وفي الأعباء الحقيقية التي نجمت عنها، وقد أنطوى هذا التطور المتزايد على تغيير محسوس في هيكل هذه الديون، حيث شهد عقد السبعينات إلى الثمانينات بروز المصادر الخاصة للإقراض بالأخص المصارف التجارية الدولية كمصدر رئيسي ومحوري للتمويل ومنح الائتمان للبلدان النامية لتحل محل المصادر الرسمية في هذا الخصوص، وفيما يلي أهم التطورات التي عرفتتها الديون الخارجية للبلدان النامية :

- شهدت ديون الدول النامية تزايداً مستمراً وتضخماً شديداً حيث تضاعف إجمالي الديون الخارجية للدول النامية 18 مرة في عقدين من الزمن، إذ كانت هذه الديون في حدود 70 مليار دولار سنة 1970 وارتفعت إلى 533 مليار دولار سنة 1980، ثم ارتفعت إلى 1351 مليار دولار سنة 1990 وهي في تزايد مستمر وهو الأمر الذي يؤكد استمرار اعتماد الدول النامية على الديون وبدرجات متزايدة عبر الزمن.<sup>(1)</sup> ولم تكن الألفية الثالثة مختلفة عن سابقتها، فقد ارتفع إجمالي الدين العام خلال السنوات الأولى ليلبغ أقصاه في سنة 2007 بمقدار 3466 مليار دولار، أما بالنسبة للمجموعات فإن دول شرق آسيا والباسيفيك فقد بلغ إجمالي الدين العام أقصاه فيهما سنة 2007 بمقدار 741 مليار دولار، أما دول أوروبا الوسطى، وأمريكا اللاتينية والكاريبي، و الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول جنوب آسيا، ودول إفريقيا جنوب الصحراء، فبلغت سنة 2007 السنة التي بلغ فيه الحجم أقصاه بمقدار 1262، 825، 136، 195 304 مليار دولار على التوالي، كما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم (02): تطور حجم المديونية الخارجية للدول النامية في الفترة (1970-2007).**

الوحدة (مليون دولار)

السنوات	1970	1980	1990	2000	2003	2005	2006	2007
إجمالي الدول النامية	70171	533642	1351898	2304964	2433315	2740149	2858432	3466045

<sup>(1)</sup> زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003 ص 241.

<sup>(1)</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق ص 226.



741471	666469	614138	514713	497272	234092	60730	8582	دول شرق آسيا والباسيفيك
1262622	911413	822665	577354	503938	217224	75598	5028	دول أوروبا ووسط آسيا
825697	729018	746890	762126	751918	444227	242669	32548	إمريكا اللاتينية والكاريببي
136448	129251	148884	188149	180708	155134	77368	4822	الشرق الأوسط وشمال افريقيا
304713	249804	191322	171283	159945	124395	36615	12270	دول جنوب آسيا
195094	172476	216250	219690	211183	176826	60661	6921	دول افريقيا جنوب الصحراء

**Source: World Bank, global development finance, sammary and countries table 2004 p 5-6-10-14-18-22.**

**World Bank, from global development finance, the little data book on external debt 2008 and 2009.**

- ميل ديون العالم إلى التركيز في بعض المناطق الجغرافية من العالم أكثر من غيرها، فالجانب الأكبر من هذه الديون تخص عددا محدودا من الدول النامية تعرف بكبار الدول المقترضة ويقدر عددها بـ 15 دولة، وقد بلغ نصيبها من القروض الخارجية حوالي 39% من إجمالي ديون الدول النامية سنة 1988 وتأتي على قائمة الدول المدينة دول أمريكا اللاتينية وخاصة البرازيل، المكسيك والأرجنتين وفنزويلا تليها الدول الأفريقية، فالدول الأوربية النامية، ودول الشرق الأوسط النامية من غير الدول البترولية، وأخيرا الدول الآسيوية.<sup>(1)</sup>

- حدث تحول رئيسي في السبعينات في طبيعة القروض الخارجية من التدفق الرسمي إلى التدفق الخاص وتميزت معظم الديون التي عقدتها الدول النامية بنمو الاقتراض من المصادر الرسمية، وكان لهذا التغيير في هيكل الديون أثر كبير في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية، إذ أن القروض من المصادر الرسمية بصفة عامة تمثل قروض أسهل من حيث الشروط والتكلفة بالنسبة للقروض المصرفية وقد شكلت الديون المصرفية خلال فترة منتصف السبعينات إلى نهايتها حوالي ثلث إجمالي الديون نتيجة أسباب عديدة أهمها:

\* الإفراط الشديد الذي حدث في حجم السيولة الدولية من جراء تراكم الفوائض البترولية وإعادة تدويرها من ناحية، بالإضافة إلى ما تراكم عن الشركات والبنوك دولية النشاط من حجم هائل من رؤوس الأموال الساخنة لأسواق الدولار الأوربي من ناحية أخرى، إذ أن احتياطي البنوك الدولية قد تضاعف إحدى عشرة مرة خلال عقد السبعينات وحده.

(1) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق ص 249.

\* توجه الدول النامية إلى الاقتراض من المصارف التجارية بسبب أن طبيعة ديونها ذات أغراض عامة وليست لأغراض محددة، إضافة إلى المرونة المتوفرة فيها من خلال الوسائل المتاحة لدى هذه المصارف التجارية، وكذلك الأحجام الكبيرة للاقتراض من هذه المصارف في الوقت الذي تكون مصادر الاقتراض البديلة بطيئة جدا أو محدودة .

\* سعي المصارف التجارية لحل مشكلة استخدام رؤوس الأموال الفائضة لديها عن الحاجة لاستخدامها محليا بسبب انخفاض هذا الاستخدام في الدول المتقدمة نتيجة تطورها من جهة وحالات الركود التي تعيشها من جهة أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من القروض شديد الوطأة وغالي التكلفة، إذ يرتفع فيه سعر الفائدة ارتفاعا ملحوظا ويتسم بقصر مدته الزمنية وبعدم وجود فترة سماح فيه، فضلا عن استحقاقه بالعملات الصعبة، وضاعف من حرج الموقف اتجاه البنوك والهيئات الدولية إلى تعويم سعر الفائدة وربطه بسعر السوق، والذي يحدد على أساس أسعار الفائدة بين البنوك في لندن والمعروفة اختصارا باسم " ليبور "، وقد أخذت أسعار الفائدة المتغيرة في الارتفاع بصورة مضطربة في أواخر السبعينات حتى وصلت إلى ما يقرب من 20% سنة 1981، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم خدمات القروض التي أرهقت البلدان النامية.

- زيادة حجم القروض قصيرة الأجل بالنسبة لغيرها من الديون، ولا شك أن ذلك يلقي عبئا ثقيلا على البلدان المدينة، إذا يفرض عليها ضرورة تدبير الموارد لسداد هذا النوع من الديون الذي لا يمكن استخدامه استخداما منتجا في أي مجال، فضلا عن أن الجزء الأكبر من هذه القروض توجه لسداد فوائد ديون سابقة، وبالنسبة للديون قصيرة الأجل فقد زادت من 107 مليار دولار عام 1979 إلى 187.2 مليار دولار عام 1983 إلا أنها انخفضت قليلا عام 1985 ثم عادت للارتفاع سنة 1988 لتصبح مرة أخرى حوالي 187 مليار دولار.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: العوامل التي أدت إلى افجار أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية لسنة 1982

رغم تعدد الأسباب التي أدت إلى تطور المديونية الخارجية للبلدان النامية إلى غاية هذا الوضع المتأزم إلا أنه يمكن النظر إليها بصفة عامة من زاويتين هما:

- الأولى: هي عدم استقرار وتدهور موارد النقد الأجنبي لهذه الدول، بسبب تقلب وركود صادراتها من المواد الأولية، وخصوصا مع احتدام أزمة الكساد التضخمي بالدول الرأسمالية المتقدمة، وما نتج عنه من ركود في التجارة العالمية للمواد الأولية.

(1) حسين زينب عوض الله، مرجع سابق، ص 251.

- أما الثانية: فتتمثل في زيادة النقد الأجنبي اللازم لخدمة أعباء هذه الديون نتيجة لتعقد وارتفاع كلفة الإقراض الخارجي، خصوصا مع ارتفاع أسعار الفائدة وجنوحها نحو التزايد بشكل مستمر، وتزايد صافي التدفقات الرأسمالية من الدول النامية إلى الدول المتقدمة وفيما يلي نتناول العوامل التي أدت إلى تفاقم مشكلة المديونية وانفجار الأزمة وذلك بإعلان المكسيك ثم البرازيل والأرجنتين عدم قدرتهم على الاستمرار في خدمة الديون وهي:

### أولا- العوامل الخارجية ومسؤولية الدائنين

نتطرق في هذا الجانب إلى مسؤولية الدائنين في تفاقم أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية والمتمثلة في :

- ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية: ونقصد بالفائدة الحقيقية الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية، وحيث تركز الاقتراض بالدولار أدى إلى تحمل الدول النامية أسعار فائدة عالية وأسعار صرف مرتفعة نظرا لقوة الدولار آنذاك بحيث كان للارتفاع الكبير في أسعار الفائدة الحقيقية دور حاسم في تفاقم مشكلة المديونية، ففي دراسة قام بها البنك الدولي تغطي الفترة (1975 - 1983) كان متوسط سعر الفائدة الحقيقي في حدود 1,4 % هذا في الوقت الذي كان فيه سعر الفائدة الاسمي على القروض لسنة أشهر فيما بين مصارف لندن بالدولار يبلغ 9,3 %، ولكن مع مطلع الثمانينات اتجه سعر الفائدة الاسمي على القروض نحو الارتفاع الشديد إذ وصل سعر الليبور خلال الفترة (1981-1986) في المتوسط 11,1% بينما كان سعر الفائدة الحقيقي خلال الفترة نفسها 6 % ، وقد عرف الليبور أعلى مستوى له عام 1982 أي عام انفجار أزمة الديون الخارجية للبلدان النامية حيث بلغ 13,5 % مقابل سعر فائدة حقيقي 7,1 %<sup>(1)</sup>.

### الجدول رقم(03): سعر الفائدة ما بين البنوك (الليبور) 1983-1973

السنوات	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983
الليبور	9.2	11.2	8	6.3	9.2	11.2	12.2	14	16	13.5	8.9

المصدر: حمزة طيبي، أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008 ص82.

- تدهور شروط معدلات التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية، وذلك نتيجة أن أسعار صادرات الدول النامية من الدول المتقدمة تتزايد بمعدلات أقل من الزيادة في أسعار واردات الدول النامية من الدول المتقدمة

(1) فضيلة جنوحات، مرجع سابق، ص 34.

وبصورة مستمرة، وهذا يجعل القوة الشرائية لحصيلة صادرات الدول النامية تتخفف عبر الزمن، وهو الذي تخسر معه الدول النامية باستمرار من خلال تعاملها مع الدول المتقدمة عن طريق مقص الأسعار، هذا الذي تمثله أسعار صادراتها والزيادة الأقل منها مقارنة بأسعار وارداتها والزيادة الأكبر فيها.

- تقلبات أسعار النفط العالمية: إن ارتفاع أسعار النفط في السبعينات أدى إلى امتصاص عوائد صادرات البلدان النامية غير النفطية مما أدى إلى زيادة حاجتها للقروض الخارجية لتمويل إيراداتها، وفي سنة 1982 انقلبت الصورة تماما حيث انخفضت أسعار النفط وتقلص الطلب العالمي على النفط إلى النصف تقريبا، وأصبحت خطط التنمية للدول المصدرة للنفط بالعجز وانخفضت عوائد صادراتها من العملات الدولية إلى أقل من النصف خلال الفترة (1982-1988)، وسقطت الدول المصدرة للنفط في المصيدة (الجزائر، المكسيك، نيجيريا، أندونيسيا) وزادت من طلبات القروض الخارجية ويحدوها الأمل بقدرتها على تسديد ديونها، بالإضافة إلى ذلك فإن تدهور الوضع الاقتصادي في هذه الدول-المصدرة للنفط- كانت له مضاعفات سلبية على الدول النامية الأخرى، فقد تقلصت قروض ومساعدات وهبات الدول النفطية الممنوحة لها بعد انخفاض العوائد النفطية.

- محدودية مصادر التمويل وتعاضم أعبائه: بعد ظهور المصارف الدولية الخاصة قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برفع أيديهما عن الدول النامية، وأخذ الاقتراض الدولي يتحول ليصبح إقراضا خاصا بعد سنة 1973، وقد ارتبط ذلك بعاملين حاسمين هما ظهور مستوى الدولار الأوربي، وإعادة تدوير فوائض النفط بعد رفع أسعاره بواسطة الدول المنتجة والمصدرة له، حيث اتجهت الفوائض المالية إلى البلدان الصناعية، إلا أن الكساد الذي أصاب تلك الدول في مطلع السبعينات جعل المصارف الدولية الخاصة توجه أموالها نحو البلدان النامية لتدوير الفوائض النفطية. وفي ظل هذه الأوضاع أخذت نسبة القروض الميسرة والمعونات من إجمالي القروض في الانخفاض وبرزت بذلك القروض المصرفية في ساحة التمويل الدولي وذلك ما ساعد في تضخم مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية.

### ثانيا - العوامل الداخلية ومسؤولية المدينين

من أهم العوامل المحلية التي ساعدت على تفاقم الأزمة نذكر:

- إهمال تنمية مختلف القطاعات بسبب اهتمام الدول النامية بقطاع السلع الأولية المصدرة كأساس لما تحصل عليه من عملات أجنبية، وسوء التخطيط، وعدم وجود دراسات جدية لمشروعات التنمية الاقتصادية ما أدى إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد الاعتماد على التمويل الخارجي لمعالجة المشاكل الاقتصادية.

- الفساد الإداري في الجهاز الحكومي: لقد أصبح الفساد ظاهرة اقتصادية اجتماعية خطيرة في الدول النامية وحتى في الدول الصناعية، حيث أطلق عليه البعض مصطلح (عنصر الإنتاج الخامس)، فقد أصبح حقيقة واقعة نتيجة تصرفات غير مسؤولة لبعض الإداريين، ففي مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية في البلدان النامية تأكد أن قرابة 80% من الاعتمادات المخصصة لمشروعات التنمية تؤول في نهاية المطاف إلى مسؤولين حكوميين، مما زاد في تفاقم مشكلة المديونية وتعرش مسار التنمية والنمو الاقتصادي فيها.

- هروب رؤوس الأموال للخارج: ويعتبر من أشد العوامل إضرارا في اقتصاديات الدول النامية حيث يقوم الأفراد والشركات بتحويل أموالهم بطرق مشروعة وغير مشروعة إلى الخارج، وهذا يعني تحويل قوة شرائية إلى الخارج في حين أن الاقتصاد الوطني في أشد الحاجة إليها لتمويل الاستثمارات التنموية، وتشير مصادر من صندوق النقد الدولي أن الأموال المحولة من القارة الإفريقية وحدها تقدر بحوالي 30 مليار دولار ومن دول أمريكا اللاتينية إلى الخارج تعادل نصف ديونها أي قرابة 210 مليار دولار خلال الفترة الممتدة من النصف الثاني من عقد السبعينات والنصف الأول من الثمانينيات،<sup>(1)</sup> حيث تتراكم هذه الأموال على مستوى المراكز المالية الدولية التي تقوم بإقراضها لهذه الدول بشروط قاسية.

- العجز المستمر في الموازنة: ويعتبر أحد الأسباب التي أدت إلى تفاقم أزمة المديونية حيث تؤدي السياسات المالية التوسعية المعتمدة في العديد من الدول النامية - سياسة التمويل بالعجز أو التمويل التضخمي - إلى زيادة الدخل، ويترتب على زيادة الطلب على النقود وترتفع على إثرها معدلات الفائدة وينخفض الاستثمار، هذا من جهة ومن جهة أخرى تؤدي زيادة القروض للحكومة من القطاع المصرفي إلى توسيع القاعدة النقدية، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية نسبيا أعلى من الأسعار العالمية مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وتزداد الوردات ولذلك فالعجز في الموازنة العامة يؤدي إلى زيادة الدين العام وكذا الدين الخارجي على حد سواء.

### الفرع الثالث: مؤشرات قياس الديون الخارجية وأعباؤها

عند مناقشة آثار القروض الخارجية على الاقتصاد الوطني، وبخاصة فيما يتعلق بتسديد قيمة القروض الأصلية مع الفوائد، كانت هناك حجج كثيرة لمؤيدي القروض الخارجية، وأهم هذه الحجج هي أن هذه القروض لا تشكل إلا نسبة ضئيلة و ثابتة من الناتج المحلي الإجمالي لكنها تؤدي إلى زيادة الناتج بنسب مئوية عالية أكبر من زيادة القرض الأصلي نفسه، ولكن السؤال المطروح هو: ماذا يحدث لو أن هذه النسبة المئوية قد تجاوزتها الجهات المسؤولة عن طلب القروض ؟ ماذا يحدث في حالة أن القرارات الاستثمارية كانت خاطئة، ولم تحدث زيادات ونمو متواصل للناتج المحلي الإجمالي؟ ماذا يحدث لو أن هذه

(1) ميمت صاحب عجام وآخرون مرجع سابق ص 151 .

القروض الخارجية صرفت في أغراض استهلاكية و ليس في أغراض استثمارية؟ و نتيجة لكل هذه التساؤلات لا بد من إيجاد مؤشرات اقتصادية تقاس على أساسها المديونية الخارجية المسموح بها وتحديد المستويات الحرجة للديون التي يفضل عدم تجاوزها ويمكن مناقشة أهم هذه المؤشرات فيما يلي:<sup>(1)</sup>

#### أولاً- نسبة إجمالي الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي

إن أهم المؤشرات التي تعكس قوة ومتانة الاقتصاد الوطني هو الناتج المحلي الإجمالي (GNP) وبما أن مجموعة السلع والخدمات المنتجة هي بمثابة الأصول التي يحصل عليها الاقتصاد الوطني سنويا نتيجة مشاركة عناصر الإنتاج في النشاطات الاقتصادية المختلفة، وبما أن الديون الخارجية هي بمثابة الخصوم على الاقتصاد الوطني فإن التعرف على الوضع المالي للاقتصاد الوطني يتحدد بمقارنة الأصول و الخصوم، فإذا كانت الخصوم المستحقة سنويا من الديون الخارجية (أقساط + فوائد) على الاقتصاد الوطني لا تشكل إلا نسبة ضئيلة من إجمالي حجم الأصول (GNP)، فهذا دليل على أن الوضع المالي للاقتصاد الوطني جيد ومستقر ويحقق نموا وتنمية متواصلة مع احتفاظه بالثقة الائتمانية المطلوبة دوليا، والعكس صحيح تماما أي كلما زادت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج الإجمالي، فهذا يعني استقطاع جزء كبير من الأصول المحققة سنويا لغرض تسديد قيمة الخصوم ( أقساط أصل الدين مع الفوائد).

وجاء في بيانات الأمم المتحدة أن ديون البلدان النامية بلغت سنة 1988 حوالي 50% من الناتج الإجمالي وبلغت ديون إفريقيا 75% من الناتج الإجمالي، وفي سنة 1990 بلغت ديون إفريقيا 56.8% من الناتج الإجمالي، وفي العقد الأخير من القرن الماضي تغيرت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، كما تظهرها بيانات الجدول التالي:

الجدول رقم (04): نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول النامية (1990-2007)

السنة	94-90	98-99	2004-99	2005	2006	2007
الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	38.5	38.3	38.4	28.4	26.4	24.4

Source; nations unies, assembles général, vers une solution durable au problème de la dette des pays en développement, rapport du secrétaire général, le 28/07/2008, p18-20

من خلال الجدول يتضح إن مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول النامية قد عرف انخفاضا مستمرا على غير العادة، حيث انخفض من 38.4% في المتوسط بين سنة

<sup>(1)</sup> نفس المرجع ص ص 111-116

1999-2004 إلى 28.4 %، سنة 2005، ثم 26.4 % و 24.4 % في سنتي 2006 و 2007 على التوالي.

### ثانياً - نسبة الدين الخارجي إلى عوائد الصادرات السنوية

تعتبر الصادرات من سلع وخدمات الوسيلة الرئيسية للحصول على العملات الدولية، إذا ما استثنيت القروض والمساعدات الدولية الأخرى، فزيادة الصادرات الناتجة عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي، تعني حصول الاقتصاد الوطني على مصادر تمويل تمكنه من الاستيراد من الخارج دون مشاكل مالية تذكر، ولكن في حالة استحواذ الديون الخارجية على الجزء الأكبر من عائدات الصادرات السنوية على شكل أقساط لسداد قيمة الأصل الدين والفوائد السنوية فإن الجزء المتبقي من العائدات لا يكفي لتمويل المشتريات من الخارج وهذا ما يؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي. والجدول الآتي يوضح قيمة هذا المؤشر بالنسبة لمجموع الدول النامية.

الجدول رقم (05): نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات السنوية للدول النامية (1990-2007)

السنة	94-90	98-94	2004-99	2005	2006	2007
الدين الخارجي/إجمالي الصادرات السنوية (%)	179.7	147.5	119.4	73.6	65.8	62

Source : nations unies, assembles général, vers une solution durable au problème de la dette des pays en développement, rapport du secrétaire général, le 28/07/2008, p18-20.

نفس الشيء بالنسبة لمؤشر نسبة الدين إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات، فقد عرف انخفاً محسوساً، حيث بلغ في المتوسط 119.4 % بين سنة 1999 و 2004، ثم 73.6 % سنة 2005، ثم 65.8 % و 62 % في سنة 2006 و 2007 على التوالي.

ثالثاً - نسبة التزامات خدمة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات:

و تقاس هذه النسبة حسب العلاقة التالية:<sup>(1)</sup>

(مجموع الفوائد المستحقة + مجموع الأقساط المستحقة)

$$100 \times \frac{\text{عائدات الصادرات السنوية}}{\text{عائدات الصادرات السنوية}}$$

و يجب أن لا تتجاوز نسبة خدمات الدين إلى إجمالي الصادرات السنوية 25%.

#### رابعاً- مدفوعات الفوائد السنوية بالنسبة إلى عائدات الصادرات

حيث يقاس عبء الديون الخارجية على أساس مدفوعات الفوائد إلى قيمة الصادرات، ويجسد هذا المعيار الأثر المشترك للدين من جهة ومتوسط تكلفة الفائدة من جهة ثانية، وقد بلغت متوسط هذه النسبة خلال الفترة 1994-1990 لجميع الدول النامية 9.5% في أمريكا اللاتينية، و 10.6% في دول إفريقيا و 7.4% في الدول النامية الآسيوية.<sup>(2)</sup>

#### الجدول رقم (06): نسبة مدفوعات الفوائد إلى الصادرات السنوية للدول النامية (1990-2007)

السنة	94-90	98-94	2004-99	2005	2006	2007
الدين الخارجي/ الناتج المحلي الإجمالي (%)	18.5	18.5	18.8	13.6	12.6	9.7

Source; nations unies, assembles général, vers une solution durable au problème de la dette des pays en développement, rapport du secrétaire général, le 28/07/2008, p18-20.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض محسوس لهذه المؤشر حيث انخفض من 18.8% بين سنة 1999-2004 إلى 9.7%، 12.6%، 13.6%، في سنوات 2005، 2006، 2007 على التوالي.

#### الفرع الرابع: المستويات الحرجة للدين الخارجي

(1) خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والأوروبية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى 2002، ص 205.

(2) هيثم صاحب عجم وآخرون، مرجع سابق ص 125.



وضعت منظمات التمويل الدولية حدودا ومستويات حرجة للدين العام الخارجي كمؤشر يهتدي به من قبل الدول النامية عالية المديونية، وذلك بعدم تجاوزه حفاظا على الثقة الائتمانية وتحذيرا لمصادر التمويل الخارجية بالامتناع عن إقراض الدول التي تصل إلى هذه المستويات الحرجة والتي تتمثل في: (1)

- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز نسبة 50%.
- نسبة الدين الخارجي إلى عائدات الصادرات السنوية لا تتجاوز نسبة 275%.
- نسبة خدمات الدين إلى عائدات الصادرات السنوية لا تتجاوز نسبة 30%.
- نسبة الفوائد السنوية إلى عائدات الصادرات السنوية لا تتجاوز 20%.

#### الفرع الخامس: الحلول المقترحة لمواجهة مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية

كان لظهور أزمة المديونية الخارجية للدول النامية سنة 1982 حافزا لتقديم عدد كبير من المقترحات لمواجهة الجوانب المختلفة لتلك الأزمة، ولم تقتصر هذه المقترحات على الديون التجارية فقط، بل امتد نطاقها ليشمل أشكال أخرى من الإقراض مثل الديون الرسمية، وانتانات التصدير ونوجز هذه المقترحات فيما يلي:

#### أولا- المقترحات المقدمة من الدول الرأسمالية المتقدمة الدائنة (خطط تخفيض الدين)

بعد تصاعد القلق في الأوساط المالية الغربية وخصوصا الأمريكية منها، نظرا لتزايد حجم القروض الممنوحة للدول النامية فقد قدمت المصارف التجارية الأمريكية نصف الديون المعلنة لتلك الدول، وقد أوضح بعض خبراء المال أن هذا يعد مؤشرا خطيرا يهدد استقرار النظام المصرفي الأمريكي والدولي، سيما بعد تعثر العديد من الدول المدينة من دفع أعباء ديونها المستحقة وازدياد نسبة الديون المشكوك في تحصيلها، وأهم المقترحات لتخفيض الدين:

1- خطة بيكر: قدم وزير الخزانة الأمريكي (James beker) في الاجتماع السنوي المشترك لصندوق النقد والبنك الدوليين سنة 1985 خطة صممت أساسا للدول النامية المثقلة بالديون التجارية والبالغ عددها آنذاك 15 دولة، وفحواها زيادة القروض المقدمة من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف ( صندوق النقد والبنك العالميين) إلى الدول الأقل نموا، وتوفير آليات تمكن البنوك من أن تستبدل القروض عديمة الأداء بأصول

(1) خضير حسن خضير، مرجع سابق ص127.

أكثر أمانا على أن يقترن ذلك بتوفير قدر من التدابير التي تخفف عن الدول النامية عبء مدفوعات خدمة ديونها.

2- مبادرة برادي: وقدمت هذه المبادرة سنة 1989 من طرف وزير الخزانة الأمريكي نيكولاس برادي وتشتمل الخطة على البنود التالية:

- قيام الدول النامية بتبني برامج التكيف الاقتصادي، وتشجيع عودة رأس المال.
- مشاركة واسعة لمنظمات التمويل الدولي في تقديم الضمانات الخاصة بدفعات خدمة الديون مستقبلا، حيث تشكل هذه الضمانات حافزا للبنوك التجارية على تقديم المزيد من القروض الجديدة.
- تنازلات كبيرة لمستحقات المصارف التجارية بذمة الدول النامية من أجل تخفيض الديون وخدمتها، مع تقديم تمويلات ودعم لعملية التخفيض السريع للدين وخدمته.
- إلغاء جميع العوائق المحاسبية والضريبية أمام عمليات تخفيض الديون.

3- خطة ميزاوا: قدم وزير المالية الياباني كيتي ميزاوا في عام 1987 خطة تقوم على ثلاثة عناصر:

- تحول الدول النامية جزءا من ديونها الخارجية إلى سندات بضمان أصل الدين عن طريق حق امتياز على احتياطات صرفها وعوائد التصرف في الأصول التي تملكها السلطات العامة فيها.
- إعادة جدولة ما تبقى من الدين بفترات سماح تصل إلى 5 سنوات.
- تزيد المؤسسات المالية الدولية إقراضها للدول التي تنفذ الخطوتين أعلاه، مع ضرورة الاعتماد على برنامج إصلاح اقتصادي تحت رعاية الصندوق و البنك الدوليين.

4- مقايضات الدين بالأسهم: وتقتضي قيام البلد المقرض الأصلي - أو أي جهة قامت بشراء الدين من سوق التداول - بتحمل دين البلد مقابل حصوله على العملة المحلية للبلد المدين بقيمتها الاسمية الكاملة ويسعر الصرف الرسمي شريطة أن تستخدم هذه العملة في شراء أسهم محلية.

5- إعادة شراء البلد المدين دينه في الأسواق الثانوية: حيث يقوم البلد المدين بشراء دينه الأصلي نقدا ويخصم، فمثلا بوليفيا عام 1988 قامت بشراء 40% من دينها الأصلي البالغ 335 مليون دولار بمتوسط خصم 89% أي بنسبة 11%،<sup>(1)</sup> من القيمة الاسمية للدين، علما أنه لا يشترط دفع قيمة الدين المعاد شراءه بالنقد، بل يمكن تسديده من خلال مقايضته بأسهم لشركات القطاع الخاص أو العام في البلد نفسه، وبالتالي تتحول الديون إلى عقود ملكية.

(1) عرفان تقي الحسني، مرجع سابق ص 93.

6- طريقة تبادل المستحقات: أي استبدال الدين القائم - بخصم - بصكوك دين آخر كالسندات على أن يكون هذا الصك الجديد أصلاً أكثر ضماناً.

**ثانياً - المقترحات المقدمة من طرف البلدان النامية المدينة:** و تتمثل في<sup>(2)</sup>:

1- إعادة جدولة الديون: وهو يعني تأجيل مدفوعات فوائد وأقساط الديون، وإضافة التأخر منها إلى إجمالي ديونها، وهذا المقترح لا يعالج في الواقع مشكلة المديونية وإنما يؤجلها فقط وهذا ما يجعل مشكلة المديونية لاحقاً أكبر.

2- اقتراح تسديد جزء من الديون بالنقد الأجنبي، وجزء منها بالعملة المحلية، والجزء المتبقي منها يحول إلى قروض جديدة، وهذا يعالج هو الآخر مشكلة الديون والتخفيف منها عن طريق تجزئة أعبائها.

3- تحويل الديون إلى استثمارات داخل الدولة النامية من خلال مبادلة الديون لمشروعات محلية تتم المشاركة فيها، أو ملكيتها كلياً أو جزئياً، وهذا يمكن أن يعالج مشكلة الديون إلا أنه يعني في الواقع بيع أجزاء من الاقتصاد للجهات الدولية المقرضة.

4- إعفاء الدول النامية من سداد ديونها، وهذا ما نص عليه المقترح الكوبي حيث حمل الرئيس الكوبي الدول الرأسمالية المقرضة مسؤولية تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية وطالب بمسحها بدلاً من تأجيلها. و رغم المقترحات السابقة سواء من جانب الدول الدائنة أو المدينة، فإن الحل للمشكلة يحتاج إلى جهد دولي ومحلي أكبر، فعلى المستوى الدولي يجب إصلاح المنظمات الدولية للتمويل وزيادة فعاليتها في تخفيف أعباء الدول المدينة وليس في ضمان تسديد هذه الأعباء، أما محلياً فلا بد من زيادة نمو الاقتصاد وزيادة قدرته على الادخار اعتماداً على زيادة الدخل المتحقق فيها نتيجة زيادة النمو بالإضافة إلى إتباع سياسات تهدف إلى رفع معدل نمو الصادرات أكبر من نمو الواردات حتى ينخفض العجز من الميزان التجاري تدريجياً.

**المطلب الثالث: أثر أزمة المديونية العالمية على سياسات التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية:**

إن الملاحظ للتحويلات الهامة في النظام المالي والنقدي العالمي، والذي بدأ يؤثر بوضوح على آلية عمل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، هو ذلك التغيير الذي حدث في نمط التمويل الدولي وخاصة بعد تفجر أزمة المديونية الخارجية بإعلان المكسيك توقفها عن الدفع في صيف 1982 بعد هذا التاريخ ازدادت

<sup>(2)</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سابق ص 228.

الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مصادر التمويل الدولي وخاصة بالنسبة للدول النامية، ليحل محل المساعدات الإنمائية والقروض التجارية وبالتالي يكون الاستثمار المباشر البديل عن الديون الخارجية بآثارها في مجال التمويل الخارجي لعملية التنمية الاقتصادية في تلك الدول، وقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية في إطار التحول إلى اقتصادات المشاركة الدولية تمثل المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال الأجنبية لأغلب البلدان النامية في فترة ما بعد أزمة المديونية العالمية، وقد أكد البنك الدولي تحبيذه للاستثمار الأجنبي المباشر حيث نجد تقاريره في منظور الاستثمارات الدولية أفضل للدولة المستقبلية لرأس المال من المديونية الخارجية، ويرجع هذا التحول بالأساس إلى النمو الضخم في حركة رؤوس الأموال حيث فاقت معدلاتها معدل نمو حركة التجارة الدولية، ونظرا للتراجع الكبير للبنوك التجارية العالمية عن الإقراض الدولي، لأن الأزمة المتفجرة جعلتها تترنح وتوشك أن تصل إلى حافة الانهيار، ولو لا تدخل المؤسسات المالية الدولية لانهارت بعض البنوك الدائنة.

وهذا التحول أدى إلى تعاضم أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر من مصادر التمويل الدولي وخاصة في البلدان النامية، ويرجع ذلك نظرا لبعض المزايا التي تتوفر في هذا المصدر من مصادر التمويل حيث يعتبر غير منشئ للمديونية، ولا تتولد عنه التزامات تعاقدية مثل التي تنشأ عن القروض، أما الالتزام بتحويل الأرباح إلى الخارج فهو يختلف في طبيعته عن الالتزام بخدمة الديون ومن الناحية الأخرى، فالاستثمارات الأجنبية بريئة من الاشتراطية التي ترتبط بالمساعدات الرسمية، ولكل هذه العوامل أصبح هناك تنافس شديد وخاصة بين الدول النامية على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. وقد تكون البيانات الموضحة في الجدول التالي أكبر دليل على ذلك:

**جدول رقم (07): التوزيع النوعي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية للبلدان النامية في الفترة 1975-2007**

- نسب مئوية (%) من إجمالي التدفقات -

نوع التدفقات	1975 - 1982	1983-1989	1990-1998	*2003	*2007
القروض المصرفية	57	25	33	-	-
المساعدات الإنمائية	11	21	11	-	-
تدفقات رسمية	21	33	1	4.4-	0.3-
الاستثمار الأجنبي المباشر	9	18	34	56	45.5

14	10.5	21	3	2	تدفقات الحوافز الاستثمارية
----	------	----	---	---	----------------------------

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الأمم المتحدة، نيويورك 1999 ص166.

\* world bank, *Global Development Finance review, analysis, and outlook, rapport N°449811, 2008 P35.*

- المعطيات غير متوفرة

وتشير النسب وبشكل واضح إلى أن هناك تغيرات في التوزيع النوعي لمسار حركة التدفقات الدولية لرأس المال، تسير لصالح الاستثمار الأجنبي المباشر على حساب تراجع حركة القروض المصرفية، فبعد أن كانت هذه الأخيرة تمثل نسبة 50 % من إجمالي التدفقات سنوات من 1975 إلى 1882، تراجعت إلى 16 % في السنوات المالية في حين كان الاستثمار الأجنبي المباشر لا يشكل سوى 9% من إجمالي التدفقات المالية الدولية للفترة 1975-1982 وقد تضاعفت في الفترة 1983-1989 ثم بلغت 34% في سنوات 1990-1998 وتجاوزت نصف إجمالي التدفقات في بداية الألفية الجديدة.

وفي بيانات صادرة عن البنك الدولي لإجمالي تدفقات رؤوس الأموال الدولية إلى الدول النامية تظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية حيث يمثل 76% من إجمالي التدفقات المالية الدولية إلى البلدان النامية سنة 1999 ثم 82 % سنة 2000 و 84% سنة 2001 ثم 77% في 2002 ثم 56% في 2003، و 45% في سنة 2007، أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر أصبح المحور الأساسي لحركة رؤوس الأموال الدولية.

ولتفسير تزايد الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر نقف عند التحليل الذي أورده الاقتصادي العربي (رمزي زكي) في دراسته القيمة المعنونة "الليبرالية المستبدة"، حيث يشير إلى أن إضعاف جهاز الدولة وحرمانه من الفائض الاقتصادي هما الدعامتان الرئيسيتان اللتان سوف تعتمد عليهما الليبرالية الجديدة، وبهذا فهو يرى أن عقد الثمانينات تميز بأزمة الديون الخارجية وتفاقم البطالة والتضخم، فإن الدائنين سوف يطرحون الحل من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر، وأنه لكي تتدفق هذه الاستثمارات على البلدان المدينة فإن عليها أن تخلق مناخا استثماريا مواتيا. أي أن زكي يرى أن الحقبة الراهنة هي حقبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنتيجة طبيعية لانتهاج حقبة القروض المصرفية التي أدخلت البلدان النامية في فخ المديونية الخارجية وهذا فإن عمليات التكيف الاقتصادي وتصفية القطاع العام وتفعيل النشاط الاقتصادي الخاص كله يسير لصالح الشركات متعددة الجنسيات، التي سوف تنزعم تدفقات الاستثمار الخاص المباشر.

والنتيجة الأساسية من هذا التحليل هو أن العالم يشهد تغيرات واضحة في أنماط التمويل الدولي للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية لصالح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، مع تراجع حجم القروض المصرفية والمساعدات الإنمائية.

نستخلص مما سبق أن أهم عقبة تواجه البلدان النامية في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية هي ندرة رأس المال وضعف التراكم الرأسمالي، ومع التسليم بأن رأس المال اللازم لتمويل التنمية يحتاج إلى تجميع مقادير هائلة من رؤوس الأموال المحلية والخارجية، إلا أن الأهمية النسبية لرأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي في عملية التنمية تختلف من اقتصاد لآخر، ومن مرحلة لأخرى.

ورغم إجماع الاقتصاديين والدول التي سبقت بالتنمية على أن التمويل الخارجي يجب أن يكون مكملًا فقط للموارد المحلية، إلا أن ضعف المدخرات المحلية نتيجة انخفاض الدخل، وضعف الطاقات الإنتاجية في البلدان النامية زاد من أهمية التمويل الخارجي لاستكمال النقص في الموارد المحلية اللازمة لتمويل الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة.

والتمويل الأجنبي بمختلف قنواته محفوف بالمخاطر وأعباؤه مرهقة للاقتصاديات النامية وبالتالي لا بد أن تكون في إطار خطة مدروسة للاقتراض الخارجي أو جذب الاستثمار الأجنبي وفق للاحتياجات الحقيقية بما يتماشى مع قدرة الدولة على خدمة ديونها، ومدى تحملها للتدفقات العكسية لعوائد الاستثمارات

الأجنبية في الآجال الطويلة دون الوقوع في أزمات مالية تؤثر على قدرة اقتصادها على المضي في عملية التنمية بمعدلات معقولة.

والجدير بالذكر أنه لا بد من مضاعفة الجهود الدولية لدعم مسارات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وذلك بتفعيل المؤسسات المالية الدولية من خلال زيادة دورها في إتاحة التمويل الخارجي اللازم لعملية التنمية، وحل مشكلة المديونية الخارجية التي أثرت سلباً على إمكانيات الدول النامية بسبب تحويل أجزاء كبيرة من نواتجها المحلية لتسديد أعباء ديونها الخارجية، والدراسة الآتية سوف توضح دور هذه المؤسسات في تمويل التنمية وسبل تفعيلها.

## الفصل الثاني:

القواعد المنظمة لعمل المؤسسات المالية

الدولية وسياساتها التمويلية



لقد تميز الاقتصاد العالمي خلال الثمانينات من القرن الماضي بلجوء دول العالم إلى تقييد التجارة الخارجية، وتنافس هذه البلدان حول تخفيض قيمة العملة ومراقبة شديدة للصرف إلى غير ذلك من الإجراءات الإنفرادية التي اتخذتها كل دولة على حدى، كما دخل العالم بعد سنوات قليلة من هذه المرحلة في حرب عالمية ثانية خرج منها باقتصادات مدمرة، كان من الضروري إعادة بناءها.

إن هذه الظروف جعلت دول العالم تقتنع بضرورة التعاون النقدي والمالي، وتتخذ هذا التعاون سبيلا لتجنب القرارات الإنفرادية التي تتخذها كل دولة، والتي قد تضر بمصالح الدول الأخرى.

ولإرساء هذا التعاون، أنشئت مؤسستين دوليتين إحداها نقدية والأخرى مالية وهما صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واللذان تعاضم دورهما في إدارة وضبط إيقاع النظام الاقتصادي العالمي.

ولعله من المناسب التأكيد على أن دور هذه المؤسسات في ضبط ومراقبة السياسات النقدية والمالية من شأنه أن يحقق على المدى البعيد نوعا من الانسجام والنمطية في القواعد والمعايير المستخدمة في مختلف دول العالم، فضلا عما يوفره من إزالة القيود والعقبات المعرقة للنشاط الاقتصادي بين دول العالم.

وقبل دراسة وتحليل هذا الدور فمن الضروري التطرق بالتفصيل للقواعد المنظمة لعمل هذه المؤسسات الدولية.

إن صندوق النقد والبنك الدوليين كما سبق الإشارة إليهما هما عبارة عن وكالات متخصصة من وكالات الأمم المتحدة والذي نشأت بموجب اتفاقية بريتن وودز سنة 1945، للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي، ودعم التعاون النقدي والمالي الدولي، ويقع مقرهما في واشنطن العاصمة.

### المطلب الأول: القواعد المنظمة لعمل صندوق النقد الدولي

#### الفرع الأول: النظام الإداري لصندوق النقد الدولي

##### أولاً- نظام العضوية في صندوق النقد الدولي

إن العضوية في صندوق النقد الدولي تترتب عنها حقوقاً للدولة العضو، كما تترتب عنها التزامات من قبل الدولة بمجرد قبولها عضواً فيه. وبناء على ذلك فإنه لا بد من توافر شروط معينة حتى يتم قبول الدولة كعضو في صندوق النقد الدولي، وبعد قبول عضوية الدولة قد تطرأ ظروف معينة تؤدي إلى حرمان الدولة من ممارسة حقوق العضوية، وبالتالي سوف نتطرق إلى شروط العضوية، وشروط الانسحاب منها في مايلي:

**1- شروط اكتساب العضوية:** لكي يتم قبول العضوية في صندوق النقد الدولي لا بد من توافر شرطين:<sup>(1)</sup>

- التقدم بطلب إلى الصندوق: حيث يجب على الدولة طالبة العضوية أن تتقدم بطلب إلى الصندوق توضح فيه كافة البيانات، والحقائق المعنية والمطلوبة من قبل الصندوق، ثم يقوم مجلس المديرين التنفيذيين بفحصه، وتقديم تقرير بشأنه إلى مجلس المحافظين الذي يبيت في قبول العضوية من عدمها.

- يجب أن تكون الدولة طالبة العضوية دولة مستقلة: إن عضوية الصندوق تقتصر على الدول كاملة السيادة، حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها، وتتولى شؤونها الدولية.

**2- إيقاف العضوية:** إن حرمان دولة ما من حقوق العضوية قد يكون مترتباً على الانسحاب من العضوية، أو على إيقاف العضوية.

1-2 الانسحاب الاختياري من العضوية: يجوز للدولة العضو الانسحاب من عضوية الصندوق ولكن بعد استيفاء الشرطين التاليين:

- إخطار الدولة للصندوق بالانسحاب كتابة: ويعتبر تاريخ استلام الإخطار هو تاريخ الانسحاب.

- الوفاء بالتزامات القائمة: عندما تسحب الدولة من عضوية الصندوق، تتوقف عمليات و تعاملات الصندوق بعملة العضو المنسحب، ويتم تسوية وتصفية كل الحسابات الكائنة بين الصندوق والعضو المسحوب باتفاق يعقد بين الطرفين.<sup>(1)</sup>

(1) محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 ص ص 45-46

(1) نفس المرجع السابق ص 51.

2-2 الإيقاف: يمكن للصندوق إن يوقع عقوبة الإيقاف على الدولة العضو إذا توافر شرطين  
-إخلال الدولة العضو بالتزاماتها .

-إعلان الصندوق للدولة العضو بالالتزامات المنتهكة ،وإعطاؤها مدة معقولة لانجازها ومنحها فرصة لتوضيح موقفها .

2-3- الانسحاب الإجباري: ويشترط ذلك توفر الشروط التالية:

- صدور قرار سابق بالإيقاف.

-عدم التزام الدولة العضو خلال فترة معقولة.

### ثانيا- التنظيم والإدارة في الصندوق

يتكون الهيكل الإداري لصندوق النقد الدولي من أجهزة مسيرة مكونة من مجلس المحافظين، المجلس التنفيذي، المدير العام، هيئة موظفي الصندوق، بالإضافة إلى أجهزة استشارية مثل اللجنة النقدية والمالية الدولية، ولجنة التنمية، مجموعة الخمسة...الخ.

#### 1- الأجهزة المسيرة

##### 1-1 مجلس المحافظين:

يضم مجلس المحافظين ممثلين لكل البلدان الأعضاء و هو صاحب السلطة العليا في إدارة صندوق النقد الدولي، ويقوم كل بلد عضو بتعيين محافظ له عادة ما يكون وزير المالية أو محافظ البنك المركزي في ذلك البلد، وكذا محافظ مناوب له، ويبيت مجلس المحافظين في قضايا السياسات الكبرى، ولكنه يفوض المجلس التنفيذي في اتخاذ القرارات المتعلقة بأعمال الصندوق اليومية.<sup>(2)</sup>

ويتمتع مجلس المحافظين بكافة السلطات اللازمة للإشراف على كافة شؤون الصندوق ومن بين هذه السلطات، قبول الأعضاء الجدد، مراجعة الحصص وتعديل قيمة العملات والتعاون مع المنظمات الأخرى وتوزيع صافي الدخل ومطالبة عضو بالانسحاب وتصفية الصندوق وكذا النظر في الاستخدامات... ويجتمع المجلس مرة كل سنة، ويختلف وزن أعضاء المجلس حسب حصة الدولة العضو، فهناك أعضاء ذو أهمية يقررون سياسة الصندوق، وهناك أعضاء لا تأثير لهم.

##### 1-2 المجلس التنفيذي:

<sup>(2)</sup> ماهو صندوق النقد الدولي . www.imf.org le 18/08/2009.

ويتألف المجلس التنفيذي من 24 مديرا، ويرأسه المدير العام للصندوق ويجتمع المجلس التنفيذي عادة ثلاث مرات في الأسبوع في جلسات تستغرق كل منها يوما كاملا ويمكن عقد اجتماعات إضافية إذا لزم الأمر، وتخصص مقاعد مستقلة في المجلس التنفيذي للبلدان المساهمة الخمسة الكبرى وهي الولايات المتحدة الأمريكية اليابان، وألمانيا، فرنسا المملكة المتحدة، إلى جانب كل من الصين، روسيا والمملكة العربية السعودية، أما المديرون الستة عشر الآخرون فيتولى انتخابهم مجموعات من البلدان الأعضاء تعرف باسم الدوائر الانتخابية لفترات مدتها عامين.<sup>(1)</sup>

ويختص هذا المجلس بتسيير أعمال الصندوق، وإدارة شؤونه اليومية وله كل الصلاحيات في هذا الصدد ما عدا تلك التي تدخل صراحة في اختصاص مجلس المحافظين، كما يقوم كل مدير بتعيين كاتب له يمارس كافة سلطاته في حالة غيابه ويجب على المدير التنفيذي أو نائبه أن يكون متواجدا في المقر الرئيسي للصندوق وأن يخصص كل وقته واهتمامه لأعمال الصندوق.<sup>(2)</sup>

### 1-3 مدير الصندوق:

ويتم انتخابه من طرف المديرين التنفيذيين، وهو بحكم منصبه يعتبر رئيس هيئة الموظفين بالصندوق، وذلك بنص اتفاق الصندوق، وهو الذي يرأس المجلس التنفيذي ولكنه لا يملك صوتا فيه وذلك فيما عدا التصويت المرجح في حالة تساوي عدد الأصوات داخل المجلس، كما يؤمن التنسيق بين المجالس وسائر الأعضاء و المنظمات الدولية، إضافة إلى مهام استشارية وتمثيلية، ومدة عقده خمس سنوات قابلة للتجديد، ويمارس المدير العام مهامه تحت إشراف المجلس التنفيذي وبمساعدة ثلاثة من نوابه.

### 1-4 هيئة موظفو الصندوق:

ويقوم المدير بتعيين مجموعة منتقاة من الموظفين، يكونون الهيئة العامة للصندوق ذوي كفاءات عالية مع تنوع جنسياتهم. ويقر العضو كتابيا أنه لن يقبل أي تعليمات أخرى من أية حكومة أو سلطة خارجة عن الصندوق، كما يتمتعون بحصانات وامتيازات عديدة.

### 2- الأجهزة الاستشارية

1-2 اللجنة النقدية والمالية الدولية: تشكل مثل مجلس الإدارة من 24 عضوا يعين كل عضو منهم أو ينتخب من طرف الدول، أو مجموعات الدول التي لها الحق في تعيين أو انتخاب عضو في مجلس الإدارة.<sup>(3)</sup>

(1) le 18/08/2009www.imf.org

(2) زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص162

(3) قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي، الآليات والسياسات، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2003 ص37.

أنشئت هذه اللجنة سنة 1974، تقوم بتقديم آراء و تقارير إلى مجلس المحافظين بهدف مساعدته على الإشراف على تسيير النظام النقدي الدولي وتكييفه، وعلى اتخاذ الإجراءات الضرورية في فترات الاهتزازات المفاجئة التي يتعرض لها ذلك النظام.

دورات هذه اللجنة تعقد مرتين في السنة ، مرة في شهر أبريل وأخرى بمناسبة انعقاد دورة مجلس المحافظين.

**2-2 لجنة التنمية:** هي لجنة مشتركة بين محافظي صندوق النقد الدولي، ومحافظي البنك العالمي تتكون من 22 عضو، تعقد اجتماعين في السنة، لترفع التقارير التي تتعلق بقضايا التنمية والسبل الملائمة لنقل الموارد الحقيقية إلى البلدان النامية، كما تنسق التكامل البرامجي بين صندوق النقد الدولي، والبنك العالمي في تعاملهما مع البلدان النامية، من جهة أخرى هناك لجان استشارية تعمل خارج الصندوق نذكر منها: (2)

- مجموعة الخمسة: تضم وزراء مالية الدول الاقتصادية الغربية الخمس الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا، فرنسا، اليابان، انكلترا).

- مجموعة السبعة: تضم مجموعة الخمسة مضافا إليها كندا وإيطاليا، وهي الدول التي أصبحت تعقد القمة السنوية الشهيرة بالبلدان الأكثر تصنيعا في العالم، والتي أصبحت روسيا تشارك فيها (7+1).

- مجموعة الإحدى عشر: أنشئت سنة 1962، تتكون من وزراء مالية دول مجموعة السبعة، وبلجيكا، وهولندا، والسويد، ثم انضمت سويسرا سنة 1992 وهي العضو الأحد عشر. هذه المجموعة تقوم بدور الناطق الرسمي باسم منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لدى صندوق النقد الدولي.

- مجموعة الأربعة والعشرين: انبثقت عن مؤتمر 1972 للأمم المتحدة، تعكس مواقف الدول النامية من تطور النظام النقدي الدولي في مواقف جريئة اتجاه برامج الصندوق.

- مجموعة الثلاثين: شكلها مدير الصندوق السابق السيد فينتيفن سنة 1979 وتضم موظفين دوليين وجامعيين ومدراء بنوك وشركات، بهدف التفكير في توجيه تطور الصندوق.

وأخيرا نلفت الانتباه إلى أن هذه المجموعات لا تتمتع ببنيات دائمة، فهي تلعب دورا استشاريا فقط.

### ثالثا- نظام التصويت في صندوق النقد الدولي

يعتمد صندوق النقد الدولي على طريقة التصويت الموزون، حيث تتمتع كل دولة عضو ب 250 صوتا، يضاف إليها صوت عن كل جزء من حصتها يتجاوز الـ 100000 وحدة من حقوق السحب الخاصة، كما تحصل كل دولة عضو على صوت عن كل قسط من استعمال عملتها يتجاوز الـ 100000 وحدة من حقوق السحب الخاصة التي تمتلكها تباع إلى دول أخرى، غير أن العكس يحصل أيضا، أي أنه يخصم من أصوات البلد المقترض عن كل قسط يساوي 400000 وحدة من حقوق السحب الخاصة يفترضها من الصندوق. (1)

(1) نفس المرجع السابق، ص ص38-39.

(1) نفس المرجع السابق ص ص42-43.

أما اتخاذ القرارات في هذه المنظمة فيتميز بالتدرج فيما يتعلق بنسب الأصوات اللازمة لإصدار تلك القرارات، إذ تتخذ بالأغلبية البسيطة من الأصوات المعبر عنها في القضايا العادية، وبأغلبية 70% بالنسبة للقرارات ذات الطبيعة العملية، وبأغلبية 85% بالنسبة للمسائل المتعلقة بهيكل الصندوق أو تعديل الحصص. فتمتع الولايات المتحدة بحصة تبلغ قيمتها 37149.3 مليوناً من حقوق السحب الخاصة إضافة إلى 250 صوتاً أساسياً لذلك فهي تتمتع بـ 16.77% من مجمل قوة التصويت، في مقابل 10738.5 مليوناً من حقوق السحب الخاصة لبريطانيا، على سبيل المثال ما يعطيها 4.86% من قوة التصويت و 8090.1 مليوناً من حقوق السحب الخاصة للصين و 3.66% من قوة التصويت، و 4158.2 مليوناً من حقوق السحب الخاصة للهند و 1.89% من قوة التصويت، و 135 مليوناً من حقوق السحب الخاصة للبحرين بقوة تصويت تبلغ 0.07% وذلك بحسب أرقام 2009.<sup>(2)</sup>

وتتمتع الدول الغنية أيضاً بصوت الأغلبية في تمرير القرارات المهمة. منها أن تغيير نسب الحصص مثلاً يتطلب أغلبية 85% من الأصوات، أي أن 15% من الأصوات تستطيع وقف هذه القرارات. وبهذا المعنى فإن الولايات المتحدة التي تحتفظ وحدها بحصة تصل إلى نحو 17% من قوة التصويت تستطيع وقف قرار بتغيير نسب الحصص.

وتحتفظ مجموعة الدول الصناعية السبع وهي الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا وكندا التي تمثل عضويتها أقل من 4% من مجموع الدول بالسيطرة على 45% من قوة التصويت.

### الفرع الثاني: موارد صندوق النقد الدولي

أولاً- **الحصص**: إن المصدر الرئيسي لموارد صندوق النقد الدولي هو الاشتراكات أو الحصص التي تسدها البلدان عند الانضمام إلى عضوية الصندوق، أو في أعقاب المراجعات الدورية التي تزداد فيها الحصص. وتدفع البلدان 25% من اشتراكات حصصها بحقوق السحب الخاصة، أو بإحدى العملات الرئيسية، (كانت سابقاً بالذهب أو الدولار)، ويصب هذا المبلغ في حسابات الصندوق لدى البنوك المركزية الكبرى، ويمكن للصندوق أن يطلب إتاحة المبلغ المتبقي الذي يدفعه البلد العضو بعملة الوطنية لأغراض الإقراض حسب الحاجة. وتحدد الحصص ليس فقط مدفوعات الاشتراك المطلوبة من البلد العضو، وإنما أيضاً عدد أصواته وحجم التمويل المتاح له من الصندوق ونصيبه من مخصصات حقوق السحب الخاصة.<sup>(1)</sup>

وفي مجال تحديد الحصص، نشير إلى أنه ورغم أن نظام الصندوق لم يحتوي على الطريقة التي تحدد بها الحصص، إلا أنها حددت على أساس عناصر اقتصادية كالدخل الوطني، معدل الاستيراد، نسبة

(2) <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9858D433-1178-4F73-8E22-DD5FE7630607.htm> 01/02/2010

(1) ماهو صندوق النقد الدولي [www.fmi.org](http://www.fmi.org) 11/01/2010

الصادرات من الدخل الوطني...، وقد استحدثت الصندوق منذ إنشائه صيغا عديدة لتحديد الحصص المبدئية أهمها: (2)

$$Q = (0.01Y + 0.025R + 0.5P + 0.227VC) * (1 + C/Y)$$

ثم أصبحت:

$$Q = 0.0045Y + 0.05281008R + 0.039(P + C) + 1.0432VC$$

وتعرف الرموز السابقة كما يلي:

Q: الحصة، Y: إجمالي الناتج المحلي (1985)، R: متوسط الاحتياطات الشهرية (الذهب والعملات القابلة للتحويل لسنة 1985)، P: المتوسط السنوي للمدفوعات الجارية (متوسط المدفوعات من 1981-1985) C: متوسط المتحصلات الجارية من 1981-1985 VC: تغير المتحصلات الجارية.

من خلال هذه العلاقة تتحدد حصة الدولة العضو وهي ممثلة في معدل مجموعة من المعطيات مجتمعة، وبالتالي تكون الحصة التي تم التوصل إليها عبارة عن قياس تقريبي للوضع النسبية للعضو المعني في الاقتصاد العالمي.

ومما سبق فالولايات المتحدة كأكبر اقتصاد في العالم، تسهم بالنصيب الأكبر في صندوق النقد الدولي، حيث تبلغ حصتها 17.6% من إجمالي الحصص، أما السيشل فهي أصغر اقتصاد في العالم، فتسهم بحصة مقدارها 0.004%.

وما تجدر ملاحظته في مجال الحصص فإن نظام صندوق النقد الدولي ينص على مراجعتها كل خمس سنوات، مع ضرورة توفر 85% من الأصوات كي يتم تعديل تلك الحصص.

ثانياً- الاقتراض: يعد الاقتراض من المصادر المكملة للمورد الرئيسي، المتمثل في حصص الأعضاء، والذي يلجأ إليه الصندوق في حالة تزايد الضغوط على السيولة المتاحة لديه. وقد لجأ الصندوق إلى هذا المصدر اعتباراً من سنة 1962، وقد تم تنظيم عملية اللجوء للاقتراض من خلال اتفاقيتين هما:

- الاتفاقات العامة للاقتراض: (GAB) التي تم إنشاؤها في عام 1962، ويشارك فيها أحد عشر مشتركاً (حكومات مجموعة البلدان الصناعية العشرة وسويسرا أو بنوكها المركزية)

- الاتفاقات الجديدة للاقتراض (NAB): التي تم استحداثها في عام 1997 ويشارك فيها 25 بلداً ومؤسسة، حيث تعتبر المصدر الرئيسي للتمويل عند حدوث حاجة تدعو إلى استخدام موارد تكميلية

(2) صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات

للصندوق. وبموجب هاتين الاتفاقيتين يتاح للصندوق اقتراض مبلغ إجمالي يقدر بـ 34 مليار وحدة حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 46 مليار دولار.

### جدول رقم(08): المشتركون في الترتيبات العامة للاقتراض (GAB) ومبالغ الائتمان.

(بالمليون وحدة من حقوق السحب الخاصة)

المبلغ	المشارك	المبلغ	المشارك
1020	سويسرا	4500	الولايات المتحدة الأمريكية
892.5	كندا	2380	البنك المركزي الألماني
850	هولندا	2125	اليابان
595	بلجيكا	1700	فرنسا
382.5	البنك المركزي السويدي	1700	المملكة المتحدة
17000	الإجمالي	1105	إيطاليا

المصدر: محمد عبد العزيز محمد، مرجع سابق ص110.

### ثالثاً - مبيعات الذهب وموارد أخرى

إن استخدام الذهب في عمليات وتعاملات الصندوق، يشترط قراراً مدعوماً بأغلبية 85% من القوة التصويتية، ويمتلك الصندوق حوالي 3217 طن من الذهب وهو ما يساوي 103439916 أوقية من الذهب، وقد قيمت ممتلكات الصندوق من الذهب بسعر السوق بحوالي 25.2 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة مقابل 25.1 مليار وحدة بأسعار 30 أبريل 2002 ( وبلغ سعر أونصة الذهب في 30 أكتوبر 2009 حوالي 1090 دولاراً وبالتالي فقيمة ممتلكات الصندوق من الذهب تتجاوز 67 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة)، في حين أن القيمة التاريخية المثبتة في بيانات الموازنة بالصندوق هي حوالي 5.9 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة.<sup>(1)</sup>

وقد قام الصندوق ببيع الذهب في مناسبات عديدة أهمها في الفترة ما بين 76-80 حيث باع ثلث الاحتياطات من الذهب (50 مليون أوقية) كما أعلن الصندوق في الفترة من 19 إلى 2009/10/30 عن بيعه 200 طن من الذهب للبنك المركزي الهندي بقيمة 6.7 مليار دولار، من حصة 400 طن مقرراً بيعها في إطار جهود المقرض الدولي لتأمين موارده لدعم البلدان الأقل فقراً.

بالإضافة إلى عائدات الذهب، هناك موارد أخرى للصندوق تتمثل في الرسوم على الائتمان الممنوح للدول الأعضاء، وعمليات شراء العملة أو ما يسمى بالدخول من عمليات الصندوق.

<sup>(1)</sup> محمد عبد العزيز محمد، مرجع سابق ص121.



### الفرع الثالث: تطور صندوق النقد الدولي

مر صندوق النقد الدولي بتطورين أساسيين كانا قد تترتا على بعض المتغيرات الاقتصادية الدولية التي كان لا بد أن تحدث انعكاسات معينة على نظام الصندوق، ونقوم بدراسة هذين التطورين من خلال عنصرين، أولهما يتعلق بإنشاء حقوق السحب الخاصة كأصل من الأصول الاحتياطية الدولية، ثم ندرس التطور المتعلق بتعويم العملات ونهاية دور الذهب في النظام النقدي الدولي.

#### أولاً- التعديل الأول وإنشاء حقوق السحب الخاصة

لقد أقر مجلس محافظي الصندوق في اجتماعهم السنوي في واشنطن سنة 1969 نظام حقوق السحب الخاصة (التعديل الأول لاتفاق بريتن وودز)، وكان من بين المشروعات التي طرحت لإصلاح وتطوير النظام النقدي الدولي، وقد تم الاتفاق على هذا المشروع في شهر سبتمبر 1967 في الاجتماع السنوي لمحافظي الصندوق في ريودي جانيرو. ذلك نظرا لبعض المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على النظام النقدي الدولي، وحيث أن الصندوق بدأ ممارسة نشاطه في ظل قاعدة الذهب بموجب اتفاقية بريتن وودز التي حددت أسس التعاون النقدي الدولي، ولكن الاقتصاد الدولي تعرض في هذه الفترة لبعض المتغيرات البالغة الأهمية، منها ازدهار الاقتصاد الأوروبي وقابلية بعض عملاته للتحويل منذ سنة 1958، وعجز السيولة الدولية في تلبية حاجة المعاملات الدولية، وأيضا عجز موازين مدفوعات الولايات المتحدة وبريطانيا، وتعرض عملة كل منهما لصعوبات في الأسواق المالية، وأخيرا ظهور مشكلة التنمية في البلدان المتخلفة.<sup>(1)</sup>

ولعل المشكلة التي أدت بشكل مباشر إلى إنشاء حقوق السحب الخاصة من وجهة نظر واضعي نظامه هي مشكلة نقص أو عجز السيولة الدولية والتي يقصد بها نقص كمية الاحتياطيات النقدية الدولية من ذهب وعملات قابلة للتحويل التي تستخدم في تسوية المدفوعات الدولية.<sup>(2)</sup> وقد ظهرت هذه المشكلة بعد الحرب العالمية الثانية وبالتحديد سنة 1951، واستفحلت نتيجة الزيادة المضطردة في معدل التجارة الدولية والتي تفوق معدل الزيادة في السيولة الدولية، فبينما تزايدت حجم التجارة سنة 1966 بمقدار 131 مليار دولار، لم تبلغ الزيادة في حجم السيولة الدولية سوى 22.2 مليار دولار، وبذلك عجزت السيولة الدولية عن تلبية حاجات المعاملات الدولية. ضف إلى ذلك انخفاض نسبة الذهب إلى إجمالي مكونات السيولة، وكذلك فقدان الثقة في الدولار الأمريكي نتيجة زيادة المعروض منه في الأسواق الأوروبية واتجاه الدول الأوروبية لتحويله إلى ذهب، وكل هذه العوامل زادت المشكلة تأزما، وزادت الانتقادات لنظام الصرف السائد بموجب

(1) محمد عبد العزيز أحمد مرجع سابق، ص 140.

(2) نفس المرجع ص 141.

اتفاقية بريتن وودز لأنه لم يتضمن آلية لتنظيم نمو الاحتياطيات الدولية من أجل تمويل التوسع في التجارة الدولية، وتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

**1-1- مفهوم حقوق السحب الخاصة:** وحدة حقوق السحب الخاصة هي أصل احتياطي دولي أنشأه صندوق النقد الدولي سنة 1969، بموجب التعديل الأول لاتفاقية تأسيسه، نتيجة لقلق البلدان الأعضاء من احتمال عدم كفاية المخزون المتوفر آنذاك، والنمو المتوقع في الاحتياطيات الدولية لدعم التوسع في التجارة العالمية.<sup>(1)</sup>

وحقوق السحب الخاصة لا تعد نقودا حقيقية لأن ليس لها كيان مادي، وإنما هي مجرد قيود دفترية يجريها الصندوق بين الدول الأعضاء المشتركين في قسم حقوق السحب الخاصة، وهي كذلك أصل احتياطي اتفاقي منبثق من تعهد الدول الأعضاء بقبوله، كما تسمح حيازته بالحصول على عملات قابلة للتحويل. وتحدد قيمة حقوق السحب الخاصة باستعمال سلة من العملات وتراجع هذه السلة كل خمس سنوات للتأكد من أن العملات الداخلة في السلة هي المستعملة في المبادلات الدولية، وأن قيمها وأوزانها تعكس أهمية هذه العملات في الأنظمة. وتغير طريقة اختيار العملات في السلة وكذلك الأوزان المعتمدة لكل عملة كل خمس سنوات، وطبقا لهذه الشروط لا بد أن يتأكد صندوق النقد الدولي بأن العملة المستخدمة في السلة تستعمل بكل حرية ولا قيود على استعمالها بمعنى أنها واسعة الاستعمال في المبادلات الدولية والمدفوعات بين الدول وأنها تسوق في أسواق العملات الدولية المختلفة.

ويرتكز الوزن النسبي أو النسبة المئوية المنسوبة لكل عملة في سلة حقوق السحب الخاصة على قيم الصادرات من السلع والخدمات، وعلى مبالغ الاحتياطيات من العملات المختلفة التي يحتفظ بها الأعضاء وكانت آخر مرة تم فيها تقويم حقوق السحب الخاصة هي العام 2006. وتسري هذه المدة حتى عام 2010. وطبقا لهذا التقويم تصل مساهمة الدولار في السلة إلى 44% مقابل 34% لليورو و11% لليين الياباني و11% للجنيه الإسترليني.<sup>(1)</sup>

وتحتسب معادلة وحدة حقوق السحب الخاصة بالدولار الأميركي يوميا بقيم العملات الأربع التي تحدد بسعر الصرف المعتمد وقت الظهيرة في سوق لندن المالي.

### ثانيا - التعديل الثاني واتفاقية جمايكا

جاءت اتفاقية جمايكا لتؤكد على ضرورة الإصلاح النقدي، ولعل أهم إصلاح قامت به هو إلغاء أو تعديل المادة الرابعة من اتفاقية الصندوق التي كانت تلزم بتحديد أسعار الصرف الخاصة بعملات وفقا لنظام

<sup>(1)</sup> ماهي حقوق السحب الخاصة ، متاح على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي . [www.imf.org](http://www.imf.org)

<sup>(1)</sup> <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/0A480384-7D63-415B-91A3-4FA2872A0BF6.htm> le 02/11/2009.

استقرار أسعار الصرف أو أسعار التعادل بمادة أخرى تنص على حرية أسعار الصرف، أي نظام تعويم العملات، وقد اعتبر هذا التعديل مجرد تحصيل حاصل لأن أغلب الدول قامت بذلك بدون اللجوء إلى الصندوق.

وأما القرارات الأخرى التي جاءت بها الإصلاحات الخاصة بالنظام النقدي الدولي فهي:

- إلغاء سعر الصرف للذهب وترك الحرية الكاملة للبنوك في التعامل بالذهب وتحديد أسعاره.
- إنهاء دور الذهب كوحدة مرجعية لتقييم حقوق السحب الخاصة وكذلك كأساس لتقويم العملات الوطنية للدول الأعضاء.

- إلغاء أي بند من الاتفاقية تنص على التعامل بالذهب إلا أنه لم يفقد أهميته حيث نجده قد استعمل من طرف الدول كضمان للقروض (فرنسا، إيطاليا، جنوب إفريقيا)، ففي أبريل 1977 اقترضت دولة جنوب إفريقيا من بعض البنوك الدولية بضمان احتياطاتها الذهبية. كما قصد التعديل الثاني تطوير حقوق السحب الخاصة لكي يكون لها وزن في الأصول الاحتياطية الدولية.

ومازال الذهب يحتفظ بمكانته كأصل احتياطي لدى السلطات النقدية في العالم على الرغم من إنهاء دوره النقدي في إطار النظام النقدي الدولي.

### المطلب الثاني: البنك الدولي والقواعد المنظمة له

ينظر للبنك الدولي على أنه المؤسسة الاقتصادية العالمية التوأم لصندوق النقد الدولي والذي أنشئ في إطار تكوين النظام الاقتصادي العالمي، ومن منظور الحاجة إلى مؤسسة اقتصادية تمنح قروضا طويلة الأجل لتكامل عمل الصندوق، ويمكن تعريف البنك الدولي على أنه: المؤسسة الاقتصادية العالمية المسؤولة عن إدارة النظام المالي الدولي، والاهتمام بتطبيق السياسات الاقتصادية الكفيلة بتحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء، ولذلك فإن مسؤوليته تنصب أساسا على سياسات التنمية والاستثمارات وسياسات الإصلاح الهيكلي، وسياسات تخصيص الموارد في القطاعين العام والخاص، وكذلك يهتم البنك الدولي بصفة رئيسية بالجدارة الائتمانية لأنه يعتمد في تمويله على أسواق رأس المال.

### الفرع الأول: النظام الإداري للبنك الدولي

#### أولا- نظام العضوية في البنك الدولي

1- اكتساب العضوية: إن العضوية في البنك الدولي ترتب حقوقا للدولة العضو، كما تترتب عنها التزامات على الدولة بمجرد قبولها عضوا في البنك الدولي، ولكي تكون الدولة عضوا في البنك الدولي لابد من توافر بعض الشروط الموضوعية وأخرى إجرائية نوجزها فيما يلي: (1)

1-1- الشروط الموضوعية: يشترط في الدول التي ترغب في الانضمام إلى البنك الدولي أن تتوفر على شرطين: \* أن تكون الدولة طالبة العضوية مستقلة، إذ تقتصر العضوية في البنك الدولي على الدول كاملة السيادة. \* أن تكون الدولة طالبة العضوية قد قبلت عضويتها في صندوق النقد الدولي، لأن العضوية في الصندوق شرط ضروري لقبول العضوية في البنك الدولي.

1-2- الشروط الإجرائية: تتقدم الدولة طالبة العضوية بطلب إلى البنك لقبول عضويتها توضح فيه كل البيانات المطلوبة، ويعرض طلب العضوية على المديرين التنفيذيين للبنك قصد مناقشته وإصدار توصياتهم، ثم يقدم هذا الطلب إلى مجلس المحافظين للبنك لتقدير مدى قبول الدولة في العضوية، وتحديد مساهمتها في رأسمال البنك.

2- عوارض العضوية: يترتب على ثبوت صفة العضوية في البنك لأية دولة أن تتمتع بالامتيازات المترتبة على حقوق العضوية، وتلتزم بالواجبات المنصوص عليها في القانون التأسيسي للبنك، ولكن يمكن أن تطرأ بعض الظروف التي تؤدي إلى حرمان البلد العضو من ممارسة حقوق العضوية، إما بصفة دائمة أو مؤقتة، ويتدرج هذا الحرمان من تقرير وقف العضو إلى إصدار قرار بالفصل بسبب انتهاك الالتزامات المفروضة على الدول الأعضاء سواء بصفة دائمة أو مؤقتة.

وإن كانت العضوية اختيارية في البنك، فقد نص قانونه التأسيسي على حق الدول الأعضاء في الإنسحاب وفقا لإرادتها، مع اشتراط بعض الإجراءات الواجب توفرها حتى يحدث الإنسحاب، ويمكن إيجاز عوارض العضوية فيما يلي: (1)

2-1- الإنسحاب: تنص المادة السادسة، الفقرة (2) من القانون التأسيسي للبنك الدولي على أنه يجوز لكل بلد عضو أن ينسحب من البنك في أي وقت، بشرط أن يخطر المركز الرئيسي للبنك الدولي كتابيا، ويبدأ سريان هذا الإنسحاب انطلاقا من تاريخ استلام البنك للإخطار. ويتضح من هذا النص أن الإنسحاب يحدث آثاره من تاريخ استلام البنك إخطار الدولة برغبتها في الإنسحاب، أي

(1) نورالدين اعراب، دور مجموعة البنك الدولي في التعاون النقدي والمالي الدوليين، وعلاقتها بالدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2003 ص 38.

(1) البنك الدولي للإنشاء والتعمير، اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، آخر تعديل فيفري 1989، ص ص 23-26.

أنه لتحقيق هذا الإنسحاب لا بد من توفر الشروط الآتية:  
 للبنك الدولي من طرف الدولة طالبة الإنسحاب من العضوية.  
 القائمة على عاتق الدولة طالبة الإنسحاب من العضوية، حيث ورغم أن الإنسحاب يحدث من تاريخ استلام البنك للإخطار الكتابي إلا أن مسؤولية الدولة تظل قائمة أمام البنك، سواء بالنسبة للالتزامات الواجبة السداد أو الالتزامات المستقبلية وخاصة في مجال القروض، سواء تلك التي حصلت عليها من البنك أو القروض التي قدمت بضمان البنك، على أنه يمكن الوفاء بهذه الالتزامات من حصة الدولة العضو عند استردادها لحصتها من رأس مال البنك.

2-2- الإيقاف: تضمنت المادة السادسة قسم (2) من الاتفاقية المنشئة للبنك على أنه يجوز للبنك أن يقرر بأغلبية عدد المحافظين توقيف عضو إذا أخل بأي التزام من التزاماته تجاه البنك، ولا يجوز للعضو الموقوف أن يباشر خلال مدة توقيفه أي حق من الحقوق المخولة له باستثناء حق الانسحاب، ويتضح من هذا النص أن عقوبة الإيقاف توقع على الدولة العضو بسبب تقصيرها في تنفيذ أي من التزاماتها المالية ويعد الإيقاف حرماناً مؤقتاً للعضو من ممارسة حقوق العضوية، ويترتب عنه عدم الانتفاع بالمزايا المنصوص عليها في الاتفاقية وعدم المساهمة في نشاط البنك. ويشترط لتوقيع عقوبة الإيقاف مايلي: - أن يكون هناك تقصير من جانب الدولة العضو في الوفاء بالتزاماتها اتجاه البنك، سواء كانت مالية أو غير مالية. - إخطار البنك للدولة العضو بالالتزامات التي قصرت فيها ومنحها فرصة لتوضيح موقفها شفويا أو كتابيا.

2-3- الإنسحاب الإجباري (الطرد من العضوية): يعد قرار الطرد إنهاء دائماً ومستمر للعضوية، يتخذ حيال الدولة التي تنتهك مبادئ وقرارات البنك بطريقة مستمرة ودائمة. ويمكن تبرير هذا القرار بأن استمرار عضوية الدولة المقصرة من شأنه أن يعرقل نشاط البنك، وينفذ قرار الطرد بعد مرور فترة سنة من انتهاك الدولة العضو لالتزاماتها، ويحدث الطرد تلقائياً دون إصدار قرار من مجلس المحافظين.

ولم يتضمن القانون التأسيسي للبنك الإجراءات الواجب اتخاذها قبل صدور قرار الدولة المخالفة من العضوية في البنك، وإنما أشارت إلى ذلك اللوائح الداخلية للبنك، وتتضمن هذه الإجراءات إخطار الدولة المقصرة بقرار طردها من العضوية، استناداً إلى الشكوى المقدمة ضدها، ومع إعطائها فرصة لشرح وضعها سواء تم ذلك شفويا أو كتابيا، ومن ثم فإن قرار الطرد لا يمكن أن يتخذ دون إعطاء الدولة العضو تنبيهاً أو فرصة كافية لشرح موقفها.<sup>(1)</sup>

## ثانياً - التنظيم والإدارة في البنك الدولي

(1) نفس المرجع السابق ص 42.

- 1- **مجلس المحافظين:** تقوم كل دولة عضو في البنك الدولي بتعيين محافظ ونائب له لمدة خمس سنوات وذلك لتمثيلها في اجتماعات مجلس المحافظين التي تعقد كل سنة، والتي تستلزم حضور ثلثي القوة التصويتية الكلية، ويكون هؤلاء المحافظين غالبا من الوزراء مثل وزراء المالية، التنمية، محافظ البنك المركزي، ويعتبرون صناع السياسة الأساسيين بالبنك. ويختص مجلس المحافظين بكل السلطات المنصوص عليها في ميثاق البنك الدولي، ويجوز للمجلس أن يفوض المديرين التنفيذيين في جميع سلطاته فيما عدا بعض القرارات التي تتعلق بالجانب القانوني والمالي للبنك، لايجوز التفويض فيها وهي: <sup>(2)</sup>
- قبول الأعضاء الجدد وتحديد شروط قبولهم.
  - زيادة أو تخفيض رأس مال البنك.
  - وقف العضوية.
  - عقد اتفاقات التعاون مع المنظمات الأخرى
  - تقرير وقف عمليات البنك وتوزيع أصوله.
  - توزيع الدخل الصافي للبنك.

2- **المديرون التنفيذيون:** يتكون مجلس المديرون التنفيذيون من أربعة وعشرون مديرا ، تتولى الدول الأعضاء الخمسة التي تمتلك أكبر عدد من الأسهم تعيين خمسة من المديرين التنفيذيين ويتم انتخاب المديرين الآخرين بواسطة محافظي الدول الأخرى الأعضاء في البنك، حيث يتم تقسيم هذه الدول التي تقوم بانتخاب المديرين التنفيذيين إلى مجموعات تنتخب كل منها مديرا تنفيذيا يمثلها في مجلس الإدارة ولمدة سنتين، ويقوم مجلس الإدارة بتنفيذ السياسة المالية والإدارية للبنك، فضلا عن الاختصاصات التي يفوضها إليه مجلس المحافظين ويمارس المديرون التنفيذيون عملهم بصفة دائمة بالمقر الرئيسي للبنك في واشنطن.

3- **مدير البنك:** يعتبر رئيس البنك بمقتضى بنود ميثاق البنك الدولي رئيس هيئة الموظفين ويتم اختياره من قبل المديرين التنفيذيين لمدة خمس سنوات، ويتولى إدارة مناقشات مجلس المديرين التنفيذيين، ولا يكون له صوت عند التصويت لأنه لايمثل أي دولة ولكن في حالة تساوي الأصوات فإن صوته يكون مرجحا، ولمدير البنك باعتباره الشخصية الأولى في البنك دور هام في رسم السياسة العامة للبنك، وتتخلص اختصاصات مدير البنك في:

- رئاسة مجلس الإدارة رغم عدم امتلاكه لأصوات.
- إمكانية مشاركته في اجتماعات مجلس المحافظين.
- رئاسة هيئة موظفي البنك، ويكون مسؤولا عن عزل وتوظيف الموظفين الذين يعملون تحت إدارته.

<sup>(2)</sup> نفس المرجع ، ص 19.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك اتفاق غير مكتوب على أن يكون رئيس البنك الدولي من مواطني الولايات المتحدة

4- موظفو البنك: يعمل بالبنك ما يربو على 9300 موظف بما في ذلك خبراء الاقتصاد والتربويين، وعلماء البيئة، والمحللين الماليين، ينتمي هؤلاء الموظفين إلى نحو 160 بلدا مختلفا، ويعمل مايزيد عن 3500 شخص بالمكاتب القطرية.<sup>(1)</sup>

### ثالثا- نظام التصويت في البنك الدولي

يتم التصويت في البنك الدولي بناء على قاعدة الأصوات الموزونة ونظرا لطبيعة البنك الاقتصادية فإنه يأخذ بمعيار اقتصادي وهو حصة الدولة في رأس مال البنك، فتتحدد قوة التصويت بناء على المساهمات في رأسمال البنك، وتتص المادة الخامسة قسم(3) فقرة a من ميثاق البنك الدولي، على أن كل عضو يمتلك مائتين وخمسين صوتا بالإضافة إلى صوت إضافي من كل سهم مملوك في رأس المال وتساوي قيمة كل سهم 100.000 دولار أمريكي، وتكون الأسهم متاحة للاكتتاب للدول الأعضاء فقط.<sup>(2)</sup> وبناء على ذلك فإن التصويت على مستوى مجلس المحافظين يتم على أساس أن كل محافظ مخول له عدد الأصوات التي تمتلكها الدولة العضو التي قامت بتعيينه أما التصويت في مجلس المديرين التنفيذيين فيختلف بحسب ما إذا كان المدير التنفيذي معيناً أو منتخبا فالمدير التنفيذي المعين يخول له عدد الأصوات المخصصة للدولة التي قامت بتعيينه، أما المدير المنتخب فتخول له عدد الأصوات لمجموع الدول التي قامت بانتخابه.

الجدول رقم(09): المديرين المعينون والقوة التصويتية التي يملكونها في سنة 2010.

المدراء التنفيذيون المعينون	عدد الأصوات	نسبة القوة التصويتية(%)
المدير التنفيذي الوم أ	371,743	16.74
المدير التنفيذي لليابان	133,378	6.01
المدير التنفيذي لألمانيا	130,332	5.87
المدير التنفيذي لفرنسا	107,635	4.85
المدير التنفيذي لبريطانيا	107,635	4.85

Source: IMF Members' Quotas and Voting Power, and IMF Board of Governors Last Updated: June, 2010, online <http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.htm> , le 13/06/2010.

(1) نوزاد عبد الرحمن الهيتي وآخرون مرجع سابق ص 205.

(2) محمد عبد العزيز محمد مرجع سابق ص 96.

من خلال الجدول تتضح مدى سيطرة الدول الخمسة الكبرى على قرارات البنك كونها تمتلك 37,39% من القوة التصويتية، في حين تمتلك الدول الأخرى المتبقية وهي 180 دولة على 62% من القوة التصويتية.

### الفرع الثاني: موارد البنك الدولي

- تتكون موارد البنك الدولي من ثلاثة مصادر أساسية تكون القاعدة الرئيسية للمساعدات المالية هي: - رأس المال المكتتب والمدفوع بالفعل من طرف الدول الأعضاء في البنك الدولي.
- الاقتراض عن طريق السندات التي يطرحها البنك الدولي في أسواق المال العالمية.
- الدخل الصافي من العمليات التي ينجزها البنك أثناء تعاملاته المختلفة.

ويتحدد اكتتاب الدول الأعضاء في البنك وفق حصة تتحدد حسب اعتبارات اقتصادية تتناسب مع الإمكانيات المتاحة لكل دولة، فحسب القانون الأساسي للبنك فإن 2% من اكتتاب كل دولة عضو تكون واجبة الدفع في الحال (بالذهب أو الدولارات الأمريكية)، يستعملها البنك في عملياته الإقراضية بكل حرية، أما 18% من حصة كل دولة عضو فتكون واجبة الدفع بعملات الدول الأعضاء، كما يحق للبنك الدولي استخدامها للإقراض بموافقة الدولة العضو في حين أن 80% من حصة الدولة العضو لا يكون متاحا للبنك لإقراضه ويمكن أن يطلب فقط بواسطة البنك لمواجهة التزاماته.

ومن هنا يتضح أن البنك لا يفترض إلا نسبة 20% من حصة الدولة العضو، بينما الباقي يمثل ضمانات مقدمة بواسطة البنك للمستثمرين الذين يقدمون على شراء سندات التي تعتبر أهم مصدر لأموال البنك، وهي مصنفة من الدرجة AAA، ففي السنة المالية 2008 جمع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (الوكالة الرئيسية للإقراض في البنك الدولي) 19 مليار دولار من أسواق المال، أما أموال مؤسسة التنمية الدولية التي تشكل ربع قروض البنك الإجمالية التي توجه للبلدان الأكثر فقرا على شكل قروض بدون فوائد وهبات، حيث تقوم نحو 40 دولة مانحة بتجديد الموارد المالية للمؤسسة كل ثلاث سنوات، بينما أموال مؤسسة التمويل الدولية أغلبها من القطاع الخاص، تعمل على أساس تجاري فهي لا تستثمر إلا في المشروعات التي يتوخى منها الربح، كما تتلقى معدلات الفائدة السائدة في السوق على منتجاتها وخدماتها. أما الوكالة الدولية لضمان الاستثمار فتتم رسملتها من طرف البلدان الأعضاء، كما تتلقى رسوما لقاء خدماتها.

### الفرع الثالث: التطور المؤسسي للبنك الدولي

بعد إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير والممارسة العملية لنشاطه ظهرت بعض جوانب القصور والنقص في أدائه، إذ ووفقا لاتفاقية إنشائه فهو يتخصص في الإقراض وليس الاستثمار في رأس المال، ومن أجل ذلك كانت هناك ضرورة لإنشاء مؤسسات أخرى تكمل هذا القصور. وقد تم إنشاء عدة مؤسسات تابعة



للبنك الدولي للإنشاء والتعمير مكملة لنشاطه وتمثل معاً مجموعة البنك العالمي وتتمثل في: مؤسسة التمويل الدولية IFC، وهيئة التنمية الدولية IDA، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار متعدد الجوانب MIGA، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار ICSID.

### أولاً- الهيئة الدولية للتنمية

وتكمل المؤسسة الدولية للتنمية عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير. فرع الإقراض الآخر التابع للبنك الدولي. الذي يقدم للبلدان المتوسطة الدخل خدماته الاستشارية وتلك المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. ونلاحظ أن موظفي البنك الدولي للإنشاء والتعمير هم أنفسهم موظفو المؤسسة الدولية للتنمية حيث إن هاتين المؤسستين لهما نفس المقر ويقومان بتقييم مشروعات بنفس الدرجة من المعايير المتشددة. وتمثل المؤسسة الدولية للتنمية أحد أكبر مصادر المساعدة المقدمة إلى أشد بلدان العالم فقراً البالغ عددها 82 بلداً، والتي يوجد منها 40 بلداً في أفريقيا، وتقدم المؤسسة قروضا بدون فوائد (ما يُعرف بالاعتمادات) ومنحاً للبلدان الأشد فقراً والتي قدرتها على الاقتراض بشروط السوق ضئيلة جداً أو معدومة، وتمتد فترة السداد إلى ما بين 35 إلى 40 سنة، وفترة سماح مدتها 10 سنوات. ومنذ بدء عملها بلغت قيمة مجموع الاعتمادات والمنح التي قدمتها المؤسسة 193 مليار دولار أمريكي، كما بلغت ارتباطاتها للسنة المالية 2008، 11.2 مليار دولار لتمويل 199 مشروعاً في 72 بلداً.<sup>(1)</sup>

وبإلقاء نظرة على المؤشرات المالية للمؤسسة نلاحظ أنها تحقق خسائر سنوية متتالية إلا في ستة 2008، وهذا يتلاءم وطبيعة نشاطها أي أنها تقدم اعتمادات ومنح. أما مصادر الموارد الإنمائية فإنها تتناقص مقارنة بسنتي 2004 و2005، رغم تزايد احتياجات البلدان الأشد فقراً لقروض هذه المؤسسة.

الجدول رقم(09): المؤشرات المالية للمؤسسة الدولية للتنمية 2004-2009 (مليون دولار) .

السنوات	*2004	2005	2006	2007	2008	2009
دخل (خسارة) العمليات	(1684)	(986)	(2043)	(2075)	1818	-
اعتمادات التنمية القائمة	115743	120907	127028	102457	113542	112894
مجموع مصادر الموارد الإنمائية	127930	130378	102871	110212	123619	127950

(1) البنك الدولي، التقرير السنوي، 2008، ص8.

المصدر : البنك الدولي، التقرير السنوي 2009 ص 09.  
\* البنك الدولي، التقرير السنوي 2008 ص 09.

### ثانياً- مؤسسة التمويل الدولية:

تم إنشاء مؤسسة التمويل الدولية سنة 1956، بلغ عدد أعضائها حالياً 179 دولة، ومقرها الرئيسي واشنطن، بهدف تمويل التنمية الاقتصادية، وهي تتميز عن باقي المؤسسات التمويلية في أنها تقدم قروضها بدون ضمان حكومي، كما أن نظامها يسمح بالمساهمة مباشرة في رأس مال المشروعات الخاصة في البلدان النامية الأعضاء.

وتتمثل رسالة المؤسسة في تشجيع التنمية الاقتصادية من خلال القطاع الخاص، وتعمل مع شركائها في مؤسسات الأعمال، وتستثمر في مؤسسات الأعمال الخاصة القابلة للاستمرار وتقدم قروضا طويلة الأجل وضمانات وخدمات لإدارة المخاطر وخدمات استشارية للمتعاملين معها.<sup>(2)</sup> وتستثمر المؤسسة في مشروعات في مناطق وقطاعات يقصر فيها الاستثمار الخاص عن المستوى المطلوب في البلدان النامية والدول السائرة في طريق التحول.

وقد بلغت حافطة الارتباطات المالية للمؤسسة 32.2 مليار دولار سنة 2008 ، مع 7.5 مليار دولار من القروض المشتركة. و فيما يلي المؤشرات المالية للمؤسسة:

### الجدول رقم(10): المؤشرات المالية لمؤسسة التمويل الدولية 2004-2009 (مليون دولار أمريكي)

السنوات	*2004	2005	2006	2007	2008	2009
دخل العمليات(خسارة)	982	1953	1409	2589	1438	(153)
أصول سائلة ماعدا الأدوات المشتقة	13055	13325	12730	13269	14622	17864
قروض واستثمارات في رؤوس أموال والسندات	10279	11489	12787	15796	23319	22214
مجموع رأس المال	7782	9821	11141	14017	18261	16122

المصدر: \* البنك الدولي، التقرير السنوي 2008، ص 10.  
البنك الدولي، التقرير السنوي 2009، ص 10.

<sup>(2)</sup> البنك الدولي، التقرير السنوي، 2001 ص 15.

من خلال هذه المؤشرات يلاحظ أن المؤسسة الدولية للتمويل تحقق أرباح سنوية متتالية لأنها تعتمد مبدأ النجاعة الاقتصادية في عملية الإقراض، كما يلاحظ تزايد كبير في رأس مال المؤسسة خاصة سنة 2008 أين بلغ أكثر من 18.2 مليار دولار.

### ثالثا - الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

بعد عمل البنك الدولي عدة سنوات في الدول النامية تبين أن تنمية هذه الدول لن تتم إلا بالاستثمار الأجنبي فيها، ونظرا لعزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذه الدول بسبب الاضطرابات السياسية وخوفهم من خسارة رأس المال، رأى البنك الدولي أنه من الضروري إنشاء وكالة دولية لضمان الاستثمار المباشر، وقد سميت بوكالة ضمان الاستثمار متعدد الجوانب (MIGA)، وتم إنشاء هذه الوكالة سنة 1988 ب 154 بلدا عضوا، وقد بلغ عدد أعضائها حاليا 172 دولة، تضطلع بمهمة تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاديات النامية من خلال تقديم تأمين ضد المخاطر غير التجارية كالمصادرة، وعدم قابلية العملات للتحويل، والقيود المفروضة على تحويل الأموال للخارج، والحروب الأهلية، علاوة على ذلك تقدم الوكالة مساعدات فنية واستشارية لمساعدة البلدان المعنية على نشر معلومات عن فرص الاستثمار، كما تقدم الوكالة عند الطلب خدمات الوساطة في تسوية منازعات الاستثمار.<sup>(1)</sup> وقد بلغ إجمالي الضمانات المتراكمة المقدمة من طرف الوكالة 19.5 مليار دولار سنة 2008. منها 2.1 مليار دولار للسنة المالية 2008. أهم المؤشرات المالية للمؤسسة موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(10): المؤشرات المالية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار 2004-2008 (مليون دولار)

السنوات	*2004	2005	2006	2007	2008	2009
دخل العمليات	26	24	17	49	55	51
صافي التغطية الضمانية	3259	3138	3310	3209	3578	3966
صافي التغطية الضمانية في البلدان المؤهلة للإقراض من IDA	1139	1341	1435	1411	1477	1362

المصدر: \* البنك الدولي، التقرير السنوي، 2008 ، ص 11

البنك الدولي، التقرير السنوي، 2009 ، ص 11

(1) البنك الدولي ، التقرير السنوي 2008 ص10.

#### رابعاً- المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار:

تأسس المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في عام 1966 ويبلغ عدد أعضائه 144 عضو، إجمالي القضايا المسجلة لديه 268 قضية حتى نهاية 2008 الذي شهد تسجيل 32 قضية،<sup>(2)</sup> يساعد هذا المركز على تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير تسهيلات دولية للتصالح والتحكيم في النزاعات المتعلقة بالاستثمار، مما يساعد على دعم وتوفير مناخ من الثقة المتبادلة بين الدول والمستثمرين الأجانب.

#### المطلب الثالث: علاقة صندوق النقد الدولي بالبنك الدولي

إن العلاقة بين صندوق النقد والبنك الدوليين، هي علاقة وثيقة ومترابطة، ومن الواضح أيضاً أن بينهما تنسيق وتعاون كبيرين ودائمين، وهذه العلاقة ظاهرة بجلاء من إنشاء هاتين المنظمتين، مروراً بالتشابه الكبير للاتفاقيتين المنظمتين لعملهما، وانتهاءً بطريقة عملهما من حيث المشروعية المتبادلة وسنوضح بالتفصيل هذه العلاقة من خلال عرض العلاقة الهيكلية والعملية بين الصندوق والبنك الدولي.

#### الفرع الأول: العلاقة الهيكلية بين الصندوق والبنك الدوليين

كما ذكرنا سابقاً فإن نشأة صندوق النقد والبنك الدوليين كانت نتاج المؤتمر النقدي والمالي "بريتن وودز" سنة 1944، وقد تأسس الصندوق في نفس الوقت مع البنك الدولي للتعمير والتنمية، فالأول جاء للإشراف على جانب النقد والمدفوعات الدولية، أما الثاني فقد كان إنشائه ليقوم بدور مكمل لدور الصندوق، إذ أنه يتولى تصحيح الاختلالات الأساسية في موازين المدفوعات، وذلك من خلال تشجيع تدفق الاستثمارات والقروض، ويبرز هذا الدور التكميلي للعلاقة الوثيقة بين هاتين المنظمتين إذا وضعنا بالاعتبار أن الهدف الرئيسي للصندوق هو الإشراف على النظام النقدي الدولي ومساعدة الدول الأعضاء في التغلب على مشكلاتها النقدية قصيرة الأجل، أما الهدف الرئيسي للبنك هو تحقيق النمو الاقتصادي طويل الأجل في الدول النامية الأعضاء، من أجل الارتقاء بالمستوى المعيشي فيها، ومكافحة الفقر والبطالة، بتنشيط التمويل الموجه للتنمية.

وعلى ذلك فالمنظمتان تحتلان مبان متجاورة في العاصمة الأمريكية واشنطن، كما أن الاجتماع السنوي لمجلس محافظي الصندوق يعقد بالاشتراك مع مجلس محافظي البنك الدولي للتعمير والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية وهيئة التنمية الدولية التابعتان للبنك الدولي، وهذا ليس أدل على قوة العلاقة الهيكلية بين المؤسستين من حتمية العضوية في الصندوق كشرط أساسي للعضوية في البنك الدولي، ضف إلى ذلك فقد أنشأ مجلس محافظي الصندوق بالاشتراك مع مجلس محافظي البنك الدولي ما يسمى "لجنة التنمية" وهي لجنة تساعد مجلس المحافظين في متابعة وتوجيه نشاط الصندوق، وتعرف باللجنة الدولية المشتركة

(2) نفس المرجع

لمحافظي الصندوق والبنك الدوليين،<sup>(1)</sup> والتي تقوم بدراسة تحويل الموارد اللازمة للدول النامية من أجل تحقيق التنمية والتغلب على مشاكل سير النمو الاقتصادي.

### الفرع الثاني: العلاقة العملية بين صندوق النقد والبنك الدوليين

لقد ربط صندوق النقد الدولي والبنك العالمي منذ أزمة المديونية سنة 1982 التمويل الخارجي بشروط تلتزم بها الدول للحصول على تمويل من هاتين المؤسستين، ومن ناحية أخرى أصبح الاتفاق مع صندوق النقد الدولي سواء في صورة اتفاق مساندة أو في صورة تسهيل ممتد لا يكون ميسورا إلا بالتزام البلد المدين بتنفيذ برنامج تصحيحي يتناول السياسات الاقتصادية الكلية مثل سعر الصرف وسعر الفائدة وغيرها.

وقد حدث نفس التطور في إطار البنك الدولي نوعا جديدا من القروض، هي قروض التصحيحات الهيكلية، وهذه القروض مشروطة بالتزام البلد المدين بإجراء التصحيحات الهيكلية مثل تطبيق سياسة الخصخصة وإعادة النظر في أولويات الاستثمار، وتحرير التجارة الخارجية وغيرها، بل وأعقب ذلك نشوء ما يسمى بالمشروطية أو الاشتراطية المتبادلة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومعناها أن الحصول على موارد مالية من إحدى المنظمتين أصبح يتوقف على تنفيذ اشتراطيه المنظمة الأخرى، ومن ثم أصبح من غير الممكن الحصول على قرض للتصحيحات الهيكلية من البنك الدولي إلا بشرط الوصول إلى اتفاق مساندة مع صندوق النقد الدولي، والعكس صحيح في بعض الحالات. بمعنى أنه لا يمكن الوصول إلى اتفاق مساندة مع الصندوق إلا بعد إجراء تصحيحات هيكلية يتم الاتفاق عليها مع البنك الدولي.

ويوجد الآن تنسيق كامل ودقيق بين سياسات الصندوق وسياسات البنك من حيث شروط القروض والتسهيلات المقدمة منهما إلى البلاد النامية، وبحيث تكاد تنتفي الفروق التي كانت قائمة بينهما في عقدي الستينات والسبعينات. فكثير من الشروط التي يتطلبها عقد القروض مع البنك أصبحت تنصب على كثير من الأمور والمتغيرات التي تدخل في صلب اهتمام الصندوق (سعر الصرف مثلا)، ولهذا عادة ما يشترط البنك في مثل هذه الحالات أن يوافق البلد أولا على ما يراه الصندوق بشأن مسألة ما، قبل أن يوافق على إعطاء قروضه. كما أن العكس صحيح أيضا، فهناك مسائل تدخل في صميم اهتمام البنك، ولكنها ترد أيضا في شروط قروض برامج التنشيط للصندوق (الموازنة العامة مثلا). وهنا يشترط الصندوق ضرورة أن يوافق البلد على ما يراه البنك بشأن مسألة ما، قبل أن يوافق على إعطاء تسهيلات، من هنا فقد نشأ مؤخرا مصطلح جديد في أدبيات الصندوق والبنك، وهو مصطلح المشروطية المتقاطعة الذي أصبح يعني الترابط و التداخل بين شروط كلا المؤسستين.<sup>(1)</sup>

(1) محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، مرجع سابق ص ص 218-219

(1) حشماوي محمد، الاتجاه الجديد للتجارة الدولية في ظل العولمة، رسالة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 2006 ، ص ص 110-111 .

والجدير بالذكر أن هذا التنسيق والتناغم بين المؤسستين ليس وليد اتفاق صريح بينهما، ولكن الموافقة الضمنية للصندوق تعني رضاه التام عن السياسات الاقتصادية للدولة المدينة بما يضمن حقوق المصدر التمويلي (الدائن)، وهو ما يؤدي إلى الموافقة على حصول الدولة على التمويل اللازم من قبل البنك الدولي.

### المبحث الثاني: دور صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

لاشك أن كلا من صندوق النقد ومجموعة البنك الدولي يلعبان دورا كبيرا ومتزايد الأهمية في إدارة وتوجيه معظم المشكلات الاقتصادية للدول النامية، وذلك من خلال تشخيص هذه المشكلات، وتقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات الملائمة لعلاجها. ويقوم صندوق النقد الدولي بتقديم التمويل قصير الأجل لمساعدة الدول الأعضاء للتغلب على صعوبات موازين المدفوعات، في حين يقوم البنك الدولي بتقديم التمويل طويل الأجل للدول الأعضاء، وعلى ذلك سنقوم بدراسة دور كل من الصندوق والبنك في تمويل عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية بصفة عامة.

#### المطلب الأول: دور صندوق النقد الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

يضطلع صندوق النقد الدولي بتحقيق مجموعة من الأهداف تتبلور في تسهيل حركة ونمو التجارة الدولية نمو متوازنا ومراقبة أسعار الصرف واستقرارها، وتجنب أي اتجاه لحدوث اضطرابات في أسواق الصرف الأجنبي دون تشديد القيود على التجارة والصرف ويمكن دراسة أهم أنشطة صندوق النقد الدولي في ثلاثة محاور رئيسية:<sup>(1)</sup>

- 1- إبداء المشورة إلى الأعضاء بشأن اعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدهم في منع وقوع الأزمات المالية أو حلها عند وقوعها، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.
- 2- إتاحة التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في علاج مشكلات ميزان المدفوعات.
- 3- توفير المساعدة الفنية والتدريب.

#### الفرع الأول: تقديم المشورة بشأن السياسات والإشراف العالمي

(1) البنك الدولي، التقرير السنوي، 2008 ص 02.

يدعو ميثاق الصندوق إلى قيامه بالإشراف على النظام النقدي الدولي، بما فيها ممارسة الرقابة الدقيقة (الإشراف) على سياسات أسعار الصرف في البلدان الأعضاء، وطبقا للاتفاقية يتعهد كل بلد عضو بالتعاون مع الصندوق في جهوده الرامية إلى ضمان وجود ترتيبات صرف منظمة وتشجيع وجود نظام مستقر لأسعار الصرف.

ويقوم الصندوق بممارسة دوره الإشرافي من خلال ثلاث طرق للرقابة:<sup>(2)</sup>

**الرقابة القطرية:** هي رقابة تتخذ شكل مشاورات شاملة منتظمة مع الدول الأعضاء فرادى حول سياساتها الاقتصادية، مع إمكانية إجراء مناقشات مرحلية عند الحاجة، ويطلق على هذه المشاورات "مشاورات المادة الرابعة" لأنها تستند إلى التفويض الوارد في المادة الرابعة من ميثاق التأسيس.

**الرقابة العالمية:** حيث يقوم المجلس التنفيذي باستعراض الاتجاهات والتطورات الاقتصادية العالمية، وتتم في العادة مرتين سنويا قبل الاجتماعات نصف السنوية للجنة الدولية للشؤون المالية والنقدية، ومن طرف الرقابة العالمية للصندوق، أيضا المناقشات السنوية المعتادة التي يقوم بها المجلس لاستعراض التطورات والآفاق المستقبلية وقضايا السياسات في أسواق رأس المال الدولية.

**الرقابة الإقليمية:** وبموجبها يدرس الصندوق السياسات المتبعة وفقا لاتفاقات إقليمية، ويشمل ذلك على سبيل المثال: مناقشات المجلس التنفيذي للتطورات في الإتحاد الأوروبي ومنطقة اليورو، والإتحاد النقدي لغرب إفريقيا، ومجلس التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادي... الخ

### الفرع الثاني: المساعدة الفنية والتدريب

يتيح الصندوق للبلدان الأعضاء الاستفادة من خبراته الفنية على أساس منتظم من خلال توفير المساعدة الفنية والتدريب في مجموعة كبيرة من المجالات، مثل أنشطة البنوك المركزية، والسياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف والإدارة الضريبية والإحصاءات الرسمية، والهدف من وراء ذلك العمل هو تعزيز قدرة الأعضاء على تصميم السياسات الاقتصادية وتنفيذها، وهو ما يتم بطرق متعددة تتضمن تعزيز المهارات في المؤسسات المسؤولة مثل وزارات المالية والبنوك المركزية. ويقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب في أربعة مجالات أساسية هي:<sup>(1)</sup>

\* دعم القطاعات المالية والنقدية عن طريق تقديم المشورة بشأن تنظيم الجهاز المصرفي والرقابة عليه وإعادة هيكلته، وإدارة النقد الأجنبي والعمليات ذات الصلة، ونظم المقاصة وتسوية المدفوعات، بالإضافة إلى هياكل البنوك المركزية وتطويرها .

\* مساندة الجهود الرامية إلى وضع سياسات مالية عامة قوية وضمن حسن إدارتها عن طريق تقديم المشورة بشأن السياسات والإدارة الضريبية والجمركية، ووضع الميزانية وإدارة الإنفاق، وإدارة الدين الداخلي والخارجي.

(2) محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، مرجع سابق ص 225.

(1) محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، مرجع سابق ص ص 127-128

- \* إعداد البيانات الإحصائية وإدارتها ونشرها وتحسين نوعيتها.
- \* صياغة التشريعات الاقتصادية والمالية ومراجعتها.

وينظم الصندوق دورات تدريبية للمسؤولين في الحكومات والبنوك المركزية في البلدان الأعضاء وذلك في مقره بواشنطن وفي مراكز التدريب الإقليمية في أبيدجان، البرازيل، سنغافورة، وفينيا، كما يقدم الصندوق المساعدة الفنية ميدانياً أيضاً من خلال زيارات خبراءه إلى الدول الأعضاء

### الفرع الثالث: التمويل

تعتبر وظيفة التمويل من أهم الوظائف التي يقوم بها الصندوق لعلاج اختلال موازين المدفوعات وهو ما يهيم الدول الأعضاء في المقام الأول، وفي هذا السياق يمكن التساؤل عن الدور الذي يقوم به الصندوق في مجال تمويل التنمية في الدول النامية؟

إذا نظرنا إلى أهداف الصندوق والتي جاءت في المادة الأولى من ميثاقه، نجد أنها قد تبلورت حول عدة أمور تتعلق بتسهيل حركة ونمو حركة التجارة الدولية، والعمل على استقرار أسعار الصرف وغيرها من الأهداف التي يسعى إليها الصندوق، إلا أننا في هذا المقام سوف نركز على هدف آخر من أهداف الصندوق والمنصوص عليه بالمادة الأولى وهو: "توفير الثقة لدى البلدان الأعضاء متيحاً لهم استخدام موارده العامة مؤقتاً بضمانات كافية، كي تتمكن من تصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى إجراءات مضرة بالرخاء القومي أو الدولي"، ووفقاً لهذا الهدف فإن الصندوق يلتزم بجعل موارده متاحة للدول الأعضاء لتصحيح الاختلالات في موازين مدفوعاتها.

وهنا يبرز دور الصندوق في دعم السياسات التي يمكن أن تحسن مركز ميزان المدفوعات وأفاق النمو في هذه البلدان.

### أولاً: البرامج المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي

عندما يتوجه أحد البلدان إلى صندوق النقد الدولي طالباً التمويل، فهو إما أن يكون في أزمة اقتصادية فعلية أو على وشك الوقوع فيها؛ فعملته تكون هدفاً للمضاربة في أسواق الصرف الأجنبي واحتياطياته مستنفدة ونشاطه الاقتصادي راكداً أو أخذاً في الهبوط وحالات الإفلاس فيه آخذة في الزيادة ولاستعادة سلامة مركز المدفوعات الخارجية في هذا البلد واسترداد الظروف المواتية لتحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار فيه، ينبغي الجمع بشكل ما بين عملية التصحيح الاقتصادي والتمويل الرسمي أو الخاص.

ويقدم الصندوق المشورة إلى سلطات البلد المعني فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية التي ينتظر أن تعالج المشكلات القائمة بأقصى درجة من الفعالية، ولكي يقدم الصندوق التمويل المطلوب، لا بد أن يتوصل إلى اتفاق مع السلطات حول برنامج للسياسات يستهدف تحقيق أهداف كمية محددة فيما يتصل بسلامة



المركز الخارجي، والاستقرار المالي والنقدي، والنمو القابل للاستمرار. ويتم توضيح تفاصيل هذا البرنامج في "خطاب نوايا" توجهه الحكومة إلى مدير عام الصندوق.

وتتعاون السلطات الوطنية تعاوناً وثيقاً مع خبراء الصندوق في صياغة البرنامج المدعم بموارده، بحيث يكون مصمماً لمواجهة الاحتياجات والظروف الخاصة للبلد المعني. ويعد هذا أمراً أساسياً لتحقيق فعالية البرنامج وحتى يتسنى للحكومة اكتساب التأييد الوطني له. ومثل هذا التأييد - أو ما يمكن أن نطلق عليه اسم "الشعور بالملكية المحلية" للبرنامج هو أحد العناصر الحيوية لتأمين نجاحه.

ويجري تصميم كل برنامج بمرونة، بحيث يمكن إعادة النظر فيه أثناء التنفيذ وإدخال تعديلات عليه إذا ما تغيرت الظروف. والواقع أن كثيراً من البرامج يجري تعديلها أثناء التنفيذ.

### ثانياً: القروض والتسهيلات التي يمنحها صندوق النقد الدولي

يقدم صندوق النقد الدولي مساعداته التمويلية بموجب مجموعة متنوعة من السياسات أو التسهيلات التي تبلورت بمرور السنين لمواجهة احتياجات البلدان الأعضاء، وتختلف المدة وشروط السداد والإقراض في كل نوع من هذه التسهيلات حسب أنواع المشكلات التي تواجه ميزان المدفوعات والظروف التي يتعامل معها التسهيل المعني، وفي لغة الصندوق يطلق على عمليات السحب من موارده بعملية الشراء كما يطلق على عمليات التسديد إعادة الشراء،<sup>(1)</sup> وفي مايلي أهم عمليات السحب من موارد الصندوق:

**1- الشريحة الاحتياطية:** كما ذكرنا سابقاً أن الدولة التي تنضم إلى عضوية الصندوق يتعين عليها أن تدفع 25% من حصتها بالذهب أو بالدولارات الأمريكية أو بحقوق السحب الخاصة بعد إلغاء دور الذهب في النظام النقدي الدولي، ويلاحظ أن للعضو وفق هذه الشريحة حق السحب في حدود هذه النسبة بدون أية شروط، وبدون أية جدول لإعادة الدفع، وكذلك بدون أي سعر للفائدة أو رسوم الخدمة.

**2- الشريحة الائتمانية الأولى:** تمثل هذه الشريحة حق الدولة في السحب في حدود 25% من قيمة حصتها، وبذلك يرتفع ما يحتفظ به الصندوق من عملة العضو إلى 125% من حصته، ويجب على الدولة الراغبة في سحب هذه الشريحة أن يثبت أن هناك حاجة في ميزان المدفوعات، وأنها تقوم بمجهود معقول لحل مشاكلها الاقتصادية، والشرطية في هذه الشريحة بسيطة، ويتم إعادة الدفع في فترة بين ثلاث سنوات وربع إلى خمس سنوات.

**3- اتفاقات الاستعداد الائتماني:** وتشكل لب سياسات الإقراض في الصندوق وقد استخدمت لأول مرة في عام 1952، وهدفها الأساسي هو معالجة مشكلات ميزان المدفوعات قصيرة الأجل، ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين وعلى مدى فترة تتراوح بين 12 إلى 18 شهراً في العادة، وبعد أقصى ثلاث سنوات، ويمكن أن يسحب البلد العضو وفق هذا الترتيب 100% من حصة البلد العضو، في حين تبلغ الحدود الإجمالية التراكمية 300% من حصة الدولة

(1) نفس المرجع السابق ص 245.

العضو، وذلك بالجمع بين هذا التسهيل وتسهيل الصندوق الممدد، ويتم السداد وفق هذه الترتيبات في مدة تتراوح بين سنتين ونصف إلى أربع سنوات إذا كان المركز الخارجي للدولة يسمح بذلك، وفي مدة ثلاث سنوات وربع إلى خمسة سنوات يكون السداد إجبارياً، وتفرض على هذه الموارد عمولة أساسية وأخرى إضافية على الأسقف الائتمانية العالية التي تتعدى حداً معيناً، حيث تبلغ العمولة الإضافية 100 نقطة أساسية على المبلغ الأعلى من 200% من حصة البلد العضو، و200 نقطة أساسية على السحبات التي تتجاوز 300% من حصة البلد العضو. ويشترط الصندوق على البلد العضو حتى يتسنى له الاستفادة من هذا التسهيل أن يتبنى سياسات معينة لمواجهة صعوبات موازين المدفوعات والتي تؤدي إلى حلها خلال فترة معينة، ويتم السحب في هذه الحالة على أساس فترات ربع سنوية مرتبطة بمراقبة معيار الأداء.<sup>(1)</sup>

**4- تسهيل الصندوق الممدد:** أنشئ هذا التسهيل سنة 1974 لخدمة البلدان الأعضاء التي تعاني من اختلالات هيكلية في مجالات الإنتاج والتجارة والأسعار، الأمر الذي يجعل من الصعوبة على تلك الدول أن تستمر في تطبيق السياسات الإصلاحية التي يؤكد على تنفيذها صندوق النقد الدولي، حيث يحصل البلد على موارد لفترة أطول وبمبالغ أكبر،<sup>(2)</sup> حيث يبلغ الحدود العادية السنوية للسحب وفق هذا التسهيل 100% حصة البلد العضو، في حين تبلغ الحدود الإجمالية التراكمية 300% من حصة البلد العضو وذلك بالجمع بين التسهيل الممدد وتسهيل الترتيبات الاستعدادية. تتراوح فترة السداد لهذا التسهيل بين أربع سنوات ونصف إلى سبع سنوات بينما تتراوح فترة السداد الإجباري بين أربع سنوات ونصف إلى عشر سنوات. تفرض على المبالغ المسحوبة عمولة أساسية، بالإضافة إلى عمولة إضافية، حيث تبلغ 100 نقطة أساسية على المبلغ الأعلى من 200% من حصة البلد العضو، و200 نقطة أساسية على المبالغ التي تتعدى 300% حصة البلد العضو. ويشترط الصندوق على البلد العضو أن يتبنى برنامج محدد لمدة ثلاث سنوات، ويتم السحب في هذا النوع من التسهيلات على أساس فترات ربع سنوية أو نصف سنوية مرتبطة بمعيار الأداء.

**5- تسهيل النمو والحد من الفقر:** حل محل التسهيل التمويلي المعزز للتصحيح الهيكلي في نوفمبر 1999، وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات، أما التكاليف التي يتحملها المقترض فهي تكاليف مدعومة بالموارد المتحققة من المبيعات السابقة للذهب المملوك للصندوق، إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض. وقد بلغت قيمة هذه التسهيلات 433.8 مليون وحدة حقوق السحب الخاصة سنة 2008،<sup>(3)</sup> ثم ارتفعت إلى 791.9 مليون سنة 2009.<sup>(4)</sup>

(1) محمد عبد العزيز محمد مرجع سابق، ص 246-247.

(2) صالح صالحى ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ص 103.

(3) صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي، 2008 ص 44.

(4) صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي 2009 ص 35.

6- **تسهيل الاحتياطي التكميلي:** وهو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان الثقة في السوق بشكل مفاجئ ومثير للاضطراب، وتتمثل مظاهره في تدفق رؤوس الأموال الى الخارج ويتضمن سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

7- **خطوط الائتمان الطارئ:** هي خطوط دفاع وقائية، تمكن البلدان الأعضاء بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل، عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب والأزمات الآتية من بلدان أخرى.

8- **مساعدات الطوارئ:** استحدثت عام 1962 لمساعدة البلدان الأعضاء في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها، وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتغطية مواقف معينة للبلدان الأعضاء كالتي خرجت لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها الإدارية والمؤسسية.

### المطلب الثاني: دور البنك الدولي في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان النامية

يضطلع البنك الدولي بتحقيق مجموعة من الأهداف منها تحقيق النمو المتوازن طويل الأجل للتجارة الدولية، والمحافظة على توازن موازين المدفوعات، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمارات الدولية لتنمية الموارد الإنتاجية للدول الأعضاء، وكذلك المساعدة في رفع الإنتاجية ومستوى المعيشة وظروف العمل في هذه الدول، إلا أن الوظائف الأساسية للبنك تتمثل في توفير التمويل طويل الأجل للدول الأعضاء، بالإضافة إلى إدارة وتوجيه المشكلات الاقتصادية للدول النامية ومحاولة تشخيصها ثم فرض الحلول وتقديم التوصيات اللازمة لعلاج هذه المشكلات، بالإضافة إلى الدور التحفيزي الذي يلعبه البنك الدولي حيث أن إقدامه على تمويل مشروع معين في دولة نامية يدفع بالعديد من مؤسسات التمويل والوكالات الدولية للمشاركة في تمويل هذا المشروع نظرا للثقة التي توليها هذه المؤسسات للبنك الدولي، الذي تعد مشاركته التمويلية بمثابة شهادة صلاحية المشروع المعني .

وعلى ذلك فإن البنك الدولي يقوم بمساعدة أعضائه من خلال تقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء وإتاحة التمويل طويل الأجل من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

### الفرع الأول: الأنشطة غير الإقراضية

يقوم البنك الدولي بنشاط ملحوظ في مجال تقديم المعونة الفنية للدول الأعضاء بصفة عامة، والدول النامية بصفة خاصة، حيث يعمل على مساعدتها في إجراء الدراسات اللازمة لتشجيع الاستثمار، وتفعيل المساعدات من أجل عملية التنمية، وأهم الأنشطة غير الإقراضية للبنك هي:

### أولاً- استراتيجيات المساعدة القطرية

تسترشد مجموعة البنك الدولي باستراتيجية المساعدة القطرية في أنشطتها في كل من البلدان الأعضاء المقترضة منها، ويتم إعداد استراتيجية المساعدة القطرية انطلاقاً من رؤية البلد المعني لأهدافه الإغاثية بالتعاون الوثيق مع الحكومة المعنية وبالتشاور مع منظمات التعاون المدني، والجهات الشريكة في عملية التنمية كما تضطلع هذه الإستراتيجية بتقييم التحديات والأولويات الإغاثية في البلد المعني، كما تضع برنامجاً للمساعدات الإقراضية الفنية، ففي سنة 2008 أحدث البنك الدولي 49 وثيقة من استراتيجيات المساعدة القطرية.

### ثانياً- العمل الاقتصادي والقطاعي والمساعدة الفنية

ويشمل العمل الاقتصادي والقطاعي والتقارير التشخيصية الأساسية التي يستند إليها التحليل الخاص باستراتيجية المساعدة القطرية، وحوار البنك بشأن السياسات بشكل عام، والتقارير الاستشارية القطرية والإقليمية، وتقارير أخرى أقل اتساماً بالصبغة الرسمية بما فيها مذكرات السياسات، وحلقات العمل والمؤتمرات وغيرها، وعلى أساس أن برنامج العمل الاقتصادي والقطاعي يشكل الأداة التحليلية والاستشارية الرئيسية، فإن البنك أنجز حوالي 489 تقريراً في السنة المالية 2008، أما المساعدة الفنية فقد قدم البنك في نفس السنة المالية 513 نشاطاً حيث تركزت في تقديم الإرشاد بشأن العمليات التي تتعلق بإعداد وتنفيذ السياسات والبرامج.<sup>(1)</sup>

### ثالثاً- البحوث

تهدف مجموعة البحوث في البنك الدولي إلى تزويد العاملين في مختلف الميادين بالمعارف الأصلية لإثراء النقاش الدائر بشأن السياسات ومن ثم المساعدة في حل المشكلات والصعاب التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية، وتعتبر مصدراً أساسياً للمعلومات بالنسبة للدوائر المعنية بوضع السياسات، وفي السنة المالية 2008 أجرت مجموعة البحوث بحثاً معمقاً عن أكثر من 70 بلداً نامياً، بالإضافة إلى أنشطة العمل المقارن فيما بين البلدان، وأهم إصدارات المجموعة 25 كتاباً و175 مقالة علمية ومتخصصة، و90 فصلاً في كتب متعددة.<sup>(2)</sup>

### رابعاً- التدريب في معهد البنك الدولي

وهو إحدى أدوات البنك الدولي المعنية ببناء وتطوير القدرات، وهو يقوم بتحديد احتياجات البلدان المتعاملة مع البنك الدولي من القدرات، كما يقوم بإعداد أنشطة التعلم اللازمة لتلبيتها. وتغطي الدورات التدريبية التي يقدمها المعهد العديد من الموضوعات خاصة ما تعلق منها بالبيئة، وتنظيم القطاع المالي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات البنية الأساسية وإدارة الموارد المالية والتنمية الريفية، وفي السنة المالية 2008 نفذ معهد البنك الدولي 570 نشاطاً تعليمياً، وشمل ذلك أكثر من 39500

(1) البنك الدولي، التقرير السنوي، 2008 ص62

(2) نفس المرجع، ص62.

مشارك،<sup>(3)</sup> ومن أبرز البرامج العالمية لمعهد البنك الدولي تلك المتعلقة بالحوكمة، ومكافحة الفساد والمعرفة من أجل التنمية.

### الفرع الثاني: التمويل

إن البنك الدولي كمنظمة تمويلية دولية تتبع سياسات تجارية (كالمصارف التجارية العادية)، حيث يعتمد عند قيامه بالعمليات المصرفية على الأموال التي يقترضها من الأفراد والهيئات الخاصة أكثر من اعتماده على موارده الأصلية، حيث يقدم القروض للمساهمة في مشروعات محددة، وفي حدود جانب معين من النفقات، وكذلك يبحث البنك عن عوامل الأمان عند الإقراض من خلال الضمانات التي يقدمها للمقترض، وبالتالي يتمكن البنك من حماية موقعه كدائن من خلال الشروط والاستراتيجيات أو البرامج المفروضة لتلقي القروض، وفي مايلي نقوم بتحليل الدور التمويلي لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والهيئة الدولية للتنمية باعتبارهما المؤسساتان المختصتان في تمويل التنمية في البلدان النامية.

#### أولاً- شروط منح الائتمان من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية

لكي تتم عملية الإقراض للدولة طالبة التمويل لا بد أن تتوفر على الشروط التالية :

\* إذا أقرض البنك من أموال يقترضها أو من ضمن القروض التي يقدمها المستثمرون من الأفراد والهيئات الخاصة، فلا بد من الحصول على موافقة الدول التي تقترض من أسواقها الأموال، وكذلك الدول التي تخصصها العملة المستعملة في عملية الإقراض، كما يجب الحصول على موافقة هاتين الدولتين أيضا على قابلية تحويل القروض إلى عملة أي دولة أخرى من الدول الأعضاء، والحذف من كل هذا هو تمكين الدولة التي تقترض من أسواقها أو تقوم بعمليتها هذه القروض من مراقبة ما يخرج منها من رؤوس الأموال.<sup>(1)</sup>

\* يقدم البنك الدولي قروضا بصفة أساسية لحكومات الدول الأعضاء أو لمنظمات حكومية متخصصة أو للمشروعات الخاصة أيضا، وفي هذه الحالة الأخيرة فإنه على الحكومات التي تتواجد في إقليمها هذه المشاريع أو بنكها المركزي ضمان هذه المشاريع ضمانا كاملا فيما يتعلق بسداد أصل القرض، وفوائده وما يرتبط به من عمولات.

\* إقراض البنك لا بد أن يصمم لنمو وترقية استخدام الموارد من أجل الأهداف المنتجة في الدول الأعضاء، لذلك فإن المشروعات الممولة من قبل البنك تخضع لمعايير البنك التقنية والاقتصادية والمؤسسية

\* إقراض البنك لدولة معينة يؤسس على كون الظروف والشروط السائدة في السوق لا تمكن الدولة من الحصول على القروض من الأسواق المالية العالمية.

(3) نفس المرجع ص 63.

(1) نورالدين اعراب، مرجع سابق 2003 ص 63.

- \* ينبغي أن يتأكد البنك من فائدة المشروعات المطلوب تمويلها وأولويتها بالنسبة لمشاريع أخرى، ولذلك فقرارات البنك التمويلية لا بد أن تؤسس على دراسات لهيكل اقتصاد الدولة العضو من خلال تقييمات الموارد والقدرة على الإنتاج وتحصيل نقد أجنبي كاف لمقابلة أوسداد التزامات خدمة الدين.
- \* استخدام القروض تكون خاضعة للمراقبة والإشراف عليها، وعليه فإن البنك يتخذ الإجراءات والترتيبات اللازمة لضمان أن الأموال التي تم إقراضها تستخدم فقط من أجل الأهداف المحققة.
- \* لايشكل القرض الذي يقدمه البنك إلا جزء من النفقة الإجمالية للمشروع، وهو الجزء اللازم لاستيراد السلع والخدمات الضرورية للمشروع من الخارج.
- \* تتراوح مدة القرض ما بين 15 و17 سنة مع فترة سماح تقدر بخمس سنوات، ويحتسب البنك فائدته على هذه القروض التي تتراوح نسبتها ما بين 7.5 إلى 7.75%<sup>(1)</sup>.

### ثانياً - مراحل تمويل البنك الدولي للمشاريع

في كل عام يقرض البنك الدولي أموالاً تتراوح بين 15 و20 مليار دولار أمريكي للمشروعات التي تقام في ما يزيد عن مائة قطر يتعاون معه البنك. تتراوح المشروعات عبر النطاق الاجتماعي والاقتصادي في هذه البلدان بين البنية التحتية وقطاع الصحة وحتى الإدارة المالية الحكومية. يتم إعداد المشروعات التي يمولها البنك والإشراف عليها وفقاً لدورة مشروع التي تتجسد في المراحل التالية:<sup>(2)</sup>

**1- طور التحديد:** تشكل استراتيجيات المساعدة القطرية التي يضعها البنك الخطة التي سيقوم بموجبها بمساعدة بلد ما. بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل تقوم استراتيجية المساعدة القطرية على الأولويات المحددة في وثيقة إستراتيجية تخفيض أعداد الفقراء الخاصة بالبلد، أما الأهداف الموضحة في استراتيجية المساعدة القطرية، فتتير الطريق أمام أولويات برامج البنك الإقراضية، كما تعد مصدر معلومات هام لأصحاب المصالح المهتمين من ناحية والشركات التجارية التي ترغب في تحديد مجالات إقراض البنك المحتملة في المستقبل من ناحية أخرى. وخلال مرحلة التحديد تتعاون فرق البنك مع الحكومة لتحديد المشروعات التي يمكن تمويلها كجزء من الأهداف الإنمائية المتفق عليها. وبمجرد تحديد المشروع، يقوم فريق البنك بإعداد ورقة مفهوم المشروع، وهي عبارة عن وثيقة داخلية من أربع أو خمس صفحات تبين العناصر الأساسية للمشروع وهدفه المقترح والمخاطر المحتملة والسيناريوهات البديلة لإدارة المشروع وجدول زمني مرجح لعملية اعتماد المشروع

**2- طور الإعداد:** يتولى البلد الذي يتعاون معه البنك هذا الجزء من العملية الذي يمكن أن يأخذ فترة تتراوح بين بضعة شهور وحتى ثلاث سنوات، وذلك حسب صعوبة المشروع الذي يتم اقتراحه. يلعب البنك دور الداعم حيث يقدم التحليل والمشورة متى طلب منه. وخلال هذه الفترة، يتم دراسة المسائل الفنية والمؤسسية والاقتصادية والبيئية والمالية التي تواجه المشروع والتعاطي معها - بما في ذلك الطرق البديلة الممكنة لتحقيق

<sup>(1)</sup> ammar belhimar . La dette extérieure de l algerie. Edition casbah algerie . 1998 p188

<sup>(2)</sup> دورة المشروع ، متاح على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي ، [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)

الأهداف ذاتها. ينبغي تقييم المشروعات المقدمة للحصول على تمويل من البنك بغية الإسهام في ضمان صحتها من الناحية البيئية واستدامتها (تقييم بيئي). يتوقف نطاق التقييم البيئي على النطاق والمدى والتأثير المحتمل للمشروع

3- **طور التقييم:** يعد البنك مسـِـوولاً عن هذا الجزء من العملية، حيث يقوم موظفو البنك باستعراض العمل الذي تم خلال طوري التحديد والإعداد- غالباً ما يقتضي ذلك قضاء ثلاثة أو أربعة أسابيع في البلد المتعامل مع البنك- ثم يقومون بإعداد وثائق تقييم المشروع (المشروعات الاستثمارية) أو وثائق البرنامج (لعمليات التكيف) لإدارة البنك، كما يقوم فريق الإدارة المالية بتقييم النواحي المالية للمشروع. يتم تحديث وثيقة معلومات المشروع خلال هذا الطور. وأخيراً تصبح هذه الوثائق متاحة للجميع عقب الموافقة على المشروع.

4- **طور التفاوض والموافقة:** فور انتهاء موظفو البنك من إجراء التقييم للمشروع المقترح يتفاوض البنك مع البلد الذي يرغب في اقتراض اعتمادات مالية بشأن الشكل النهائي للمشروع، ثم يتوصل الطرفان إلى اتفاق حول أحكام القرض وشروطه. تتمثل الخطوة التالية في تقديم وثيقة تقييم المشروع أو وثيقة البرنامج بالإضافة إلى مذكرة الرئيس والوثائق القانونية إلى مجلس المدراء التنفيذيين للبنك لاعتماد المشروع، كما يتم أيضاً تقديم الوثائق الصحيحة لتقوم الحكومة المقترضة بالترخيص النهائي لها مما قد يتضمن إقرارها من مجلس وزراء أو الهيئة التشريعية للبلد. وعقب اعتماد القرض من الطرفين يقوم ممثلو الطرفين بتوقيع اتفاق القرض رسمياً. وبمجرد حدوث ذلك، يتم إعلان بدء سريان القرض أو إمكانية دفعه بعد الوفاء بالشروط المتصلة، ثم يصبح الاتفاق متاحاً للجميع.

5- **طور التنفيذ والإشراف:** يعتبر تنفيذ المشروع مسؤولية البلد المقترض، في حين يتولى البنك مسؤولية الإشراف عليه. وبمجرد اعتماد القرض، تقوم الحكومة المقترضة، في ظل مساعدة البنك الفنية، بإعداد المواصفات وتقييم العطاءات لتوريد السلع والخدمات اللازمة للمشروع. يستعرض البنك هذا النشاط بهدف التأكد من اتباع إرشاداته الخاصة بالتوريدات. في حالة إتباعها، يتم صرف الاعتمادات. ويحتفظ فريق الإدارة المالية للبنك بحق الإشراف على الإدارة المالية للمشروع، بما في ذلك طلب البيانات المالية التي تمت مراجعتها بصورة دورية.

6- **طور التقييم:** عقب الانتهاء من أحد المشروعات، تقوم إدارة تقييم العمليات بالبنك بإجراء تدقيق لقياس النتائج التي حققها هذا المشروع في مقابل أهدافه الأصلية. ويستلزم التدقيق في استعراض تقرير إتمام المشروع وإعداد تقرير مفصل. ثم يعرض هذين التقريرين على المدراء التنفيذيين والجهة المقترضة.<sup>(1)</sup>

### ثالثاً- أنواع القروض التي يمنحها البنك الدولي

يوفر البنك الدولي مجموعة من أدوات الإقراض بما في ذلك القروض والمنح لتمويل مجهودات تخفيف حدة الفقر والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم. هناك نوعان من القروض لدى البنك:<sup>(1)</sup>

\* قروض لأغراض استثمارية: وهو تمويل البضائع والأعمال والخدمات التي تساند مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تغطي نطاق واسع من القطاعات، وهي عادة ما تتم لمدة تتراوح بين 5 و 10 سنوات. وكان الإقراض لأغراض استثمارية يركز في الأساس على الأجهزة والخدمات الهندسية والقرميد والملاط. ثم أصبح يركز على بناء المؤسسات، والتنمية الاجتماعية وبناء البنية الأساسية للسياسة العامة اللازمة لتسهيل أنشطة القطاع الخاص. تتراوح المشروعات بين الحد من الفقر في الحضر والتنمية الريفية؛ والمياه وتعزيز الصحة العامة؛ وإدارة الموارد الطبيعية، إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراعات؛ والتعليم، والصحة (إنشاء العيادات الريفية وتدريب أخصائي الرعاية الصحية).

\* قروض لأغراض السياسة الإنمائية: توفر تمويلاً خارجياً سريع الدفع لدعم الإصلاحات السياسية والمؤسسية، وهي عادة ما تتم لمدة تتراوح بين عام وثلاثة أعوام. صممت هذه القروض أساساً لدعم الإصلاحات الخاصة بسياسة الاقتصاد الكلي، مثل سياسة التجارة والزراعة. وبمرور الوقت، تطورت هذه القروض لتركز على القطاع الهيكلي والمالي وإصلاح السياسة الاجتماعية، وكذا على تحسين إدارة موارد القطاع العام. أما الآن، فتهدف عمليات السياسة الإنمائية بوجه عام إلى دعم هياكل الأسواق التنافسية (مثل الإصلاحات القانونية والتنظيمية) وتقويم الانحرافات في الأنظمة المحفزة (فرض الضرائب وإصلاح التجارة)، وإنشاء نظم مراقبة وضمانات ملائمة (إصلاح القطاع المالي)، وإنشاء بيئة تشجع على الاستثمار في القطاع الخاص (الإصلاح القضائي وتبني رمز استثماري حديث) وتشجيع أنشطة القطاع الخاص، وتعزيز نظام حكم جيد (إصلاح الخدمات المدنية) وتخفيف الآثار السيئة قصيرة الأجل للسياسة الإنمائية (إنشاء صناديق الحماية الاجتماعية).

<sup>(1)</sup> متلحة على الموقع الإلكتروني:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/PROJECTSARA/0,,contentMDK:1249893~menuPK:3323513~pagePK:41367~piPK:51533~theSitePK:3319423,00.html> le26/10/2009

<sup>(1)</sup> أدوات التمويل، متاح على الموقع الإلكتروني للبنك الدولي. [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)



كما يتوفر عدد محدود من المنح عن طريق البنك سواء كانت مباشرة التمويل أو كانت تدار بواسطة شركات، وأغلبها مصمم لتشجيع الابتكار والتعاون مع المنظمات الأخرى والمشاركة من قبل المساهمين على المستويين الدولي والمحلي. يعهد المانحون للبنك بمهمة تشغيل عدد يصل إلى 850 صندوق ائتماني نشط، والتي تحسب بصورة منفصلة من موارد البنك الخاصة. وتؤدي هذه الترتيبات المالية والإدارية مع المانحين الخارجيين إلى توفير منح لاحتياجات التنمية ذات الأولوية، متضمنة المساعدة الفنية والخدمات الاستشارية وتخفيف أعباء الديون والانتقال في مرحلة ما بعد الصراعات.

أخيراً، يوفر البنك عدة أنواع من الضمانات وإدارة المخاطر لحماية المقترضين التجاريين من المخاطر المرتبطة بالاستثمار في الدول النامية.

### المطلب الثالث: انتقادات موجهة لسياسات الصندوق والبنك الدوليين

#### الفرع الأول: أهم الانتقادات الموجهة لصندوق النقد الدولي

تشير كثير من التحليلات فيما يتعلق بتقييم سياسات صندوق النقد الدولي إلى أن هناك العديد من الملاحظات التي تؤخذ وتسجل في هذا المجال، والتي إن دلت على شيء فإنما تدل على ضرورة أن تشهد هذه المؤسسة العالمية بعض الإصلاحات التي تجعلها أكثر كفاءة في تسيير النظام النقدي العالمي، وأهم أوجه التقصير في سياسات الصندوق هي: (1)

\* إن الدول الخمس الكبرى تسيطر على إدارة صندوق النقد الدولي، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية التي تتفرد بحوالي 17% من القوة التصويتية و 17% من رأسماله، وهذا ما يمنحها قوة تصويتية معطلة للقرارات الحاسمة والمهمة في النظام النقدي الدولي، ضف إلى ذلك فإن توزيع القوة التصويتية تسير لصالح الدول المتقدمة، فبعد أن كانت 28% من الأصوات موزعة على 24 دولة نامية سنة 1953 نجد اليوم 39% من الأصوات موزعة على 132 دولة نامية. (2)

\* منذ انهيار نظام النقد الدولي الذي اتفق عليه في بريتن وودز في 1971 وتقنين نظام التعويم للعملة الرئيسية في 16 مارس 1973، وتحول العالم إلى نظام أسعار الصرف المرنة، أصبح النظام النقدي منذ هذا التاريخ بلا قاعدة، وهي مسألة تحتاج إلى علاج وإصلاح .

\* إن معظم القروض والتسهيلات الممنوحة من طرف صندوق النقد الدولي موجهة إلى الدول المتقدمة وحتى حقوق السحب الخاصة التي ابتدعت عام 1969 كأصول دولية لم تتل الدول النامية منها إلا القليل، حيث أن إجمالي المخصصات التراكمية من حقوق السحب الخاصة لم يتغير منذ إصدار آخر توزيع سنة 1981، والذي بلغ بأكثر من 21.4 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة. حيث خصص 9.3 مليار وحدة في الفترة

(1) عبد المطلب عبد الحميد ، النظام الاقتصادي العالمي الجديد و آفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى

2003، مصر ص 92-93

(2) صالح صالح مرجع سابق ص 16

1970 إلى 1972 ، و 12.1 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة في الفترة بين 1979 إلى 1981 ولم يصدر قرار آخر بتخصيص وحدات أخرى للدول الأعضاء لأن الدول الرأسمالية الكبرى تعارض إصدار وحدات جديدة لعدم حاجتها إليها، رغم الصعوبات المالية التي تواجهها البلدان النامية، إلا أنه ومع اشتداد الأزمة المالية الحالية التي عصفت بالاقتصاديات المتقدمة فقد قرر الصندوق توزيع ما قيمته 250 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة لمواجهة آثار هذه الأزمة.

\* تزايد استخدام صندوق النقد الدولي لما يسمى بالمشروطة، حيث أنه يشترط اتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في مجال علاج ميزان المدفوعات، وعجز الموازنة وتخفيض معدلات التضخم وإصلاح سعر الصرف وتحرير الأسعار والتجارة الدولية في شكل برامج للإصلاح الاقتصادي يغلب عليها إدارة الطلب، وخاصة في الأجل القصير والمتوسط، وبالتالي تميل سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يضعها الصندوق في برامجه إلى أن تكون سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة نظر وإجراء التحسينات عليها بناء على ما أسفرت عنه التجارب في هذا المجال خاصة ما تعلق منها بالمشروطة، في وقت أصبحت الدول النامية بعد أزمة 1982 لا تستطيع الحصول على المساعدات والقروض من جهات أخرى إلا بعد الرجوع للصندوق والحصول على شهادة الصلاحية الاقتصادية والجدارة الائتمانية.

\* تترتب على سياسات الإصلاح الاقتصادي آثارا اجتماعية مرتفعة التكاليف ولا تراعي ظروف الدول النامية، وقد حاول صندوق النقد الدولي أن يخفف من تلك الآثار عندما قرر القيام بتعديلات في برامجه وأدخل ما يسمى بشبكة الضمان الاجتماعي بالتعاون مع البنك الدولي، وأنشأ أيضا ما يسمى بالصندوق الاجتماعي للتنمية، إلا أن الأمر يحتاج أن يراعي الصندوق ظروف الدول النامية بصورة أفضل.

### الفرع الثاني: أهم الانتقادات الموجهة لسياسات البنك الدولي

عادة ما ينظر إلى سياسات المنظمين الدوليتين نظرة ريب وعدم ثقة من قبل معارضين لسياساتهما، إلا أن أهم الملاحظات على سياسات البنك الدولي نوجزها فيما يلي: \* إن اختيار موقع المنظمين في واشنطن بالقرب من المركز السياسي الأمريكي كان إحياء بالوصاية الأمريكية عليها، وقد بلغت هذه العلاقة حد التوجيه المباشر في بداية عهد الصندوق والبنك الدوليين في مطلع الستينات حيث لم يكن بوسعها التحرك دون موافقة مسبقة من وزارة المالية الأمريكية .

\* يتعزز التأثير الأمريكي الدولي بحكم التنظيم الإداري للبنك، فهناك سيطرة واضحة للو.م.أ عندما اتبع مبدأ أن يكون مدير البنك بالإضافة إلى نائب مدير صندوق النقد الدولي من جنسية أمريكية، ضف إلى ذلك اعتماد مبدأ الحصص في تحديد القوة التصويتية التي تقرر سياسات البنك، وبما أن الو.م.أ تمتلك أعلى الحصص فانه بالمحصلة سوف تكون صاحبة القرار الفصل في قرارات البنك.

\* يرى المنتقدون أن البنك ظل غير مهتم بالفقر حتى عام 1980 على الرغم من أن هذه الظاهرة قديمة كما أنه لم يستطع أن يجد حلا جذريا لأزمة المديونية الخارجية.

\* إن البنك لم يقدم إلا القليل لتنمية المشروعات الصناعية، وهي تعتبر حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويركز فقط على قطاعات الزراعة والطاقة والبنية الأساسية.

\* تزايد المشروطة من قبل البنك الدولي، وخاصة برامج الإصلاح الهيكلي التي تحتاج إلى إعادة نظر من قبل البنك لتكون أكثر ملائمة لظروف الدول النامية، لاسيما عامل الوقت والعنصر الاجتماعي في تطبيق هذه البرامج وضرورة قبول البنك والصندوق بسياسات التدرج وإدماج المتطلبات في إطار هذه البرامج.

6- يعاب على مؤسسة التمويل الدولية والهيئة الدولية للتنمية محدودة مواردهما وبالتالي عدم كفايتها لمواجهة تزايد الفقر والأوبئة والحروب في البلدان النامية.

### المبحث الثالث: المؤسسات الدولية والأزمات الاقتصادية

تعتبر المؤسسات الدولية بمثابة المفتاح الرئيسي أو اللاعب الأساسي في تنسيق الدعم النقدي لاقتصاديات الدول أثناء الأزمات المالية، خاصة وأن القائمين على صندوق النقد والبنك الدوليين قد تعلموا من أزمة البيزو المكسيكي سنة 1995، وأزمة النمر الأسيوية سنة 1997 كيفية تطبيق إجراءات الطوارئ مع كل أزمة أخرى، وفي هذا الرواق سوف نتطرق إلى كيفية تعامل المؤسسات المالية (الصندوق والبنك) مع مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ومع أزمة الائتمان العالمية الراهنة.

#### المطلب الأول: مفهوم الأزمة المالية وأنواعها

الأزمات المالية عبارة عن محطات تمر بها الاقتصاديات في مسارها التاريخي، وهي تؤثر على هشاشة وسوء أداء النظام المالي لهذا البلد أو ذلك، وبالرغم من أنه لا يوجد تعريف أو مفهوم محدد للأزمة المالية، إلا أن أغلب التعاريف المعطاة تركز على كونها اختلالا عميقا واضطرابا حادا ومفاجئا في بعض التوازنات المالية، يتبعها انهيار في المؤسسات المالية ومؤشرات أدائها، وتعبير عن انهيار مفاجئ في مجموع المتغيرات المالية مثل: حجم الإصدارات، وأسعار الأسهم والسندات، وقيمة القروض والودائع المصرفية وأسعار الصرف، ويمتد آثار ذلك كله إلى القطاعات الأخرى.<sup>(1)</sup>

ولقد أصبحت الأزمات الأخيرة أقصر أمدا من الأزمات السابقة، وهذا راجع إلى رغبة الرأسمالية في التكيف مع الظروف الجديدة ومتطلبات الثورة التكنولوجية العلمية.

ويتم التمييز بين ثلاثة أنواع من الأزمات هي:

- **أزمات العملة:** يحدث هذا النوع من الأزمات عندما تتعرض قيمة العملة بدلالة عملة أو عملات مرجعية إلى تدهور يفوق 25% خلال سنة معينة.

(1) عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 46، ربيع 2009 ص 08.

- **الأزمات المصرفية:** يحدث هذا النوع من الأزمات حين يكون حجم الأصول غير الكفاءة الموجودة لدى البنك كبيراً، أو عندما تتفق المعلومات الصادرة من مختلف الجهات (إعلام، دراسات) على أن هناك مؤشر دعر (تجميد ودائع، غلق بنوك، وجود مخططات حكومية للإيقاظ...).
- **أزمات الأسواق المالية:** تحدث أزمات الأسواق المالية نتيجة ما يعرف اقتصادياً بالفقاعات، حيث تتكون الفقاعة عندما يرتفع بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو ارتفاع غير مبرر، وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل هو الربح الناتج من ارتفاع سعر هو ليس بسبب قدرة هذا الأصل على توليد الدخل، في هذه الحالة يصبح انهيار الأسعار مسألة وقت، وعندما يكون هناك اتجاه قوي لبيع هذه الأصول يبدأ السعر في الهبوط، ثم تبدأ حالات الذعر، فتتهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأصول الأخرى في مختلف القطاعات.

وتعود أسباب هذه الأزمات بصفة عامة إلى مايلي:

- تدفق رؤوس أموال ضخمة إلى الداخل، يرافقتها توسع مفرط وسريع في الإقراض ودون التأكد من الملاءة الائتمانية للمقترضين، وهو ما يعمل على زيادة حجم القروض المشكوك في تحصيلها لدى البنوك المحلية مما يسبب اضطرابات في قيمة العملة مما يؤدي إلى موجة من التدفقات الرأسمالية إلى الخارج.
- ضعف الإشراف والرقابة الحكومية، مما يجعل السلطات غير قادرة على مواجهة الأزمة في بدايتها.
- وجود خلل في تطبيق السياسات النقدية والمالية الكلية الملائمة، خاصة إذا تزامن ذلك مع انعدام الشفافية، وانتشار الفساد، والتلاعب في البيانات والقوائم المالية للمؤسسات والتي تكون المبعث الأول للاضطراب.

### المطلب الثاني: المؤسسات المالية الدولية وأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية

#### الفرع الأول: تشخيص صندوق النقد والبنك الدوليين لأزمة المديونية

يرجع كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أزمة المديونية الخارجية إلى سبب رئيسي يتمثل في الإفراط في الطلب الكلي الناجم عن أخطاء في السياسة الاقتصادية الداخلية، وهذا الإفراط ينعكس في وجود اختلال داخلي وآخر خارجي،<sup>(1)</sup> هذا الاختلال الداخلي الذي يترجم بزيادة الطلب الكلي على قوى العرض الكلي للسلع والخدمات هو الأمر الذي يعني وجود عجز كبير في الموازنة العامة للدولة، ووجود طموحات إنمائية تتمثل في استمرار زيادة الاستثمار المحلي عن الادخار المحلي، وكل ذلك يؤدي إلى خلق فائض عرض في النقود يفوق اعتبارات التوازن النقدي، الشيء الذي نتج عنه ضغوط تضخمية. أما الاختلال الخارجي ناتج عن الإفراط في الطلب الكلي الذي ينعكس في زيادة الواردات عن الصادرات وتم حدوث عجز في ميزان المدفوعات التجاري، وتراكم هذا العجز يزيد من مديونية الدولة.

(1) حشماوي محمد، مرجع سابق ص 111.

ولأن الصندوق والبنك لا يجدان في القروض حلا فعليا لأزمة المديونية - لأن القروض تؤجل الأزمة ولا تحلها - فإنهما يجدان في إجراءات التثبيت والتكيف الهيكلي حلا مناسباً للمشكلة.

### الفرع الثاني: سياسات التثبيت والتكيف الاقتصادي

تعرف برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على أنها جملة من الإجراءات والترتيبات التصحيحية الواجب إدخالها على الاقتصاديات التي تعاني أزمات هيكلية حادة داخلية أو خارجية، باقتراح خبراء في شؤون النقد والمال ومدعومة من قبل هيئات دولية في هذا المجال (ص.ن.د.و.ب. د)، وكل ذلك يهدف القضاء أو التقليل من حدة تلك الأزمات وتحقيق نمو قابل للاستمرار، أما عن مضمون أو بالأحرى الملامح العامة لتلك البرامج فهي تشمل عدة عناصر تشكل حزمة متكاملة للتغييرات الهيكلية المطلوبة فهي تمس كافة مجالات السياسة الاقتصادية الداخلية منها أو الخارجية.<sup>(1)</sup>

**أولاً- برامج التثبيت:** يرى صندوق النقد الدولي أن الاختلال الخارجي في ميزان المدفوعات وما يترتب عليه من مديونية خارجية، إنما هو إفراطاً في مستوى الاستهلاك الكلي أو الاستثمار المحلي أو هما معاً، ويصل في الأخير إلى أن المشكلة ترجع إلى وجود فائض في الطلب المحلي.

من هنا فإن الهدف الحقيقي لسياسة خفض الطلب المحلي - التي تمثل جوهر برنامج التثبيت - هو تحجيم الطلب الكلي المحلي بحيث ينعكس ذلك في تحجيم العجز في الحساب الجاري، وعلى النحو الذي يرفع من قدرة البلد المدين على خدمة ديونه مستقبلاً، وأن يصل إلى ذلك الوضع الذي يمكن عنده تغطية العجز المتبقي في الحساب الجاري بتدفقات رأسمالية مستمرة تمثل تحويلات طوعية وطويلة المدى للموارد من المقرضين الأجانب، إلا أن الصندوق يرفض بحكم الإيديولوجية الليبرالية الرأسمالية التي تحكمه أن تكون الوسائل المتبعة لتحجيم الطلب الكلي من خلال التأثير الواعي العمدي في مكونات ميزان المدفوعات عن طريق مجموعة السياسات التدخلية المباشرة، مثل دعم الصادرات، وتقييد الواردات والحد من تصدير رؤوس الأموال، والرقابة على الصرف الأجنبي، ويصر على قبول آليات السوق والإبعاد المحسوس للدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي.

و يمكن أن نحدد سياسات برامج التثبيت لخفض الطلب الكلي في المحاور التالية:

أ- **السياسات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة:** لما كان الإنفاق العام بشقيه الجاري والاستثمار يمثل نسبة لا يستهان بها من الطلب الكلي، فإن محاصرة العجز في الموازنة العامة وما ينجم عنه من مشكلات تتطلب العمل - من وجهة نظر الصندوق - على كبح نمو الإنفاق العام، وأن تعمل الحكومة في الوقت نفسه على زيادة مواردها العامة وذلك من خلال:

(1) بوغتروس عبد الحق، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، مجلة العلوم الإنسانية العدد 33، ربيع 2007ص02.

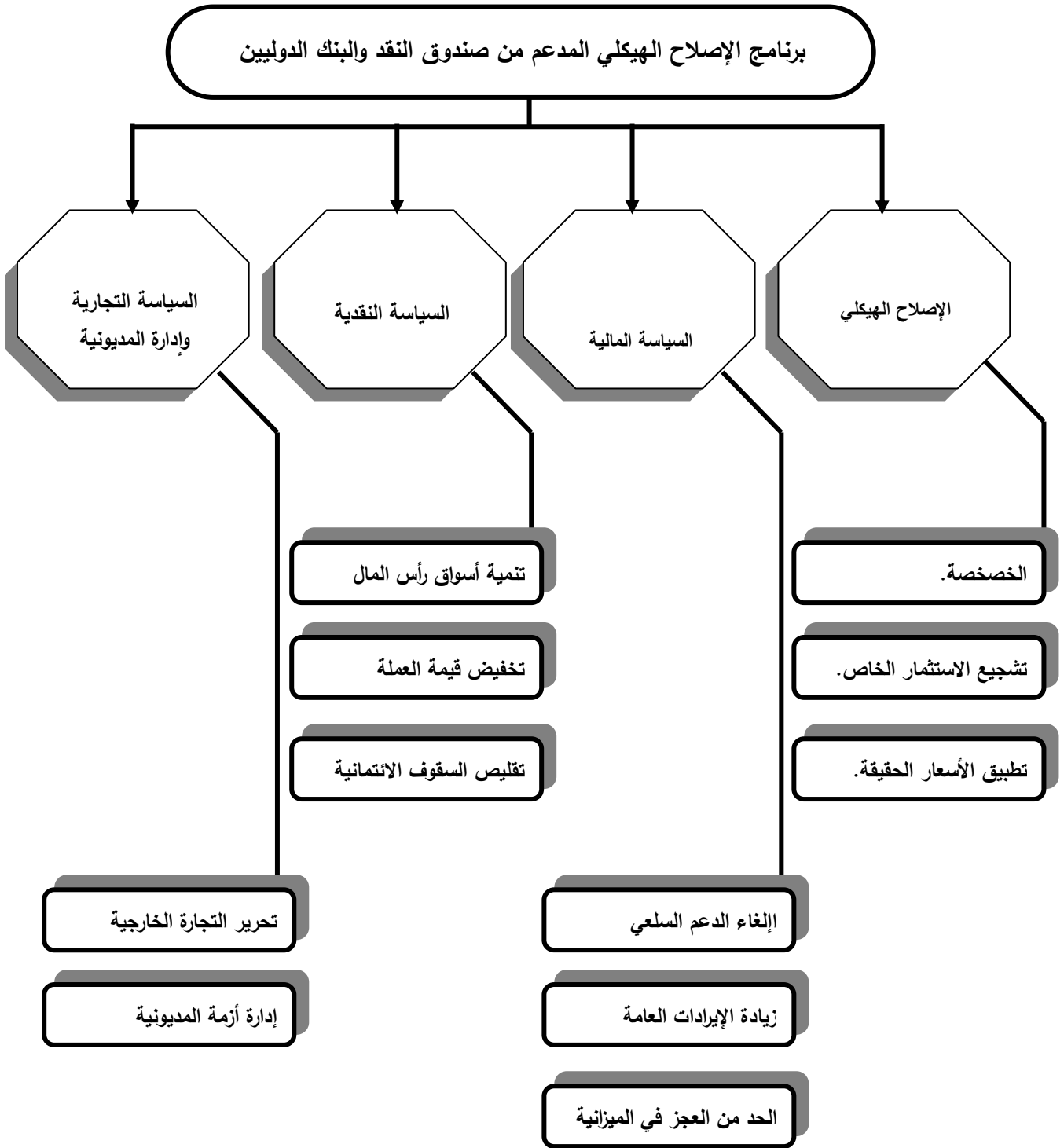
- 1- إجراء خفض كبير في بند النفقات التحويلية ذات الطابع الاجتماعي، وخصوصاً ما هو متعلق بدعم أسعار السلع التموينية والضرورية
  - 2- زيادة أسعار مواد الطاقة، حتى تقترب من الأسعار العالمية لها، فضلاً عن زيادة أسعار الخدمات العامة للحكومة، مثل خدمات النقل والمواصلات والاتصالات والتعليم والخدمات الطبية... الخ.
  - 3- تغيير سياسة الدولة اتجاه التوظيف وإخضاعه لعلاقات العرض والطلب في سوق العمل، حتى لو أدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة في السنوات الأولى من تنفيذ البرامج.
  - 4- يوصي الصندوق بضرورة أن تكف الدولة عن الولوج في المجالات الاستثمارية التي يمكن للقطاع الخاص أن يقوم بها، وأن ينحصر دور الاستثمار العام فقط في المجالات المتعلقة ببناء واستكمال شبكة البنى الأساسية.
  - 5- يحرص الصندوق كذلك على المطالبة برفع فئات بعض الضرائب غير المباشرة، وتجميد الأجور والرواتب والعلاوات للعمال والموظفين في الحكومة والقطاع العام.
  - 6- التخلّص من الدعم الاقتصادي الذي تتحمله موازنة الدولة جراء وجود وحدات إنتاجية في القطاع العام تحقق خسارة، ويكون ذلك من خلال خصصة هذه الوحدات.
- و على الرغم من أن هذه السياسات تصب إما في مجال تحجيم الإنفاق العام أو في مجال زيادة الموارد العامة، إلا أن الصندوق توقع أنه من غير المحتمل القضاء كلية على العجز. ولهذا اشترط الصندوق أن ما يتبقى من عجز في الموازنة يجب أن يمول بموارد حقيقية بمعنى أن تمتنع الدولة عن طبع البنكنوت والاقتراض من الجهاز المصرفي، وأنه لكي تسد عجزها يتعين عليها النزول إلى السوق النقدي والمالي بأوعيته الادخارية المختلفة للاقتراض منه. (أدون الخزانة).
- ب- السياسات المتعلقة بميزان المدفوعات: أما في ما يتعلق بالإجراءات والسياسات التي تهدف إلى زيادة قدرة الدولة في الحصول على النقد الأجنبي، فإن القضية المركزية في وصايا الصندوق هي تخفيض القيمة الخارجية للعملة توهماً أن شروط نجاح تلك السياسة متوافرة في هذه البلاد (شروط مرونة العرض و الطلب، و عدم حدوث التضخم... الخ). ومن هنا فالزيادة في النقد الأجنبي من خلال التخفيض سوف تتحقق عبر زيادة الصادرات وانخفاض الواردات ضف إلى ذلك اتجاه الموارد نحو الاستثمار في قطاع الصادرات .
- و كل ذلك لا بد من أن يتم في إطار تحرير التجارة الخارجية، أي إلغاء القيود النوعية والكمية على الواردات والاكتفاء بالرسوم الجمركية، وإلغاء الرقابة على الصرف والسماح بدخول النقد الأجنبي وخروجه، وإلغاء اتفاقيات التجارة والدفع الثنائية، وإعطاء الحوافز - كل الحوافز - للاستثمارات الأجنبية الخاصة... الخ.

و خلال فترة تنفيذ البرنامج، يتعين على الدولة أن ترفع من احتياطاتها النقدية إلى مستويات يراها الصندوق ضرورية لاستعادة الثقة الائتمانية في البلد المدين، وكصمام أمن تلجأ إليه الدولة لدفع أعباء ديونها الخارجية بعد انتهاء فترة إعادة الجدولة.

ج-السياسات النقدية: إن برنامج التثبيت يتضمن سياسات نقدية صارمة أهمها ما يلي:

- 1- زيادة أسعار الفائدة المدينة والدائنة، اعتقادا أن هذه الزيادة سوف تؤدي إلى زيادة الادخار المحلي ( خصوصا إذا أصبح سعر الفائدة الحقيقي موجبا)، وترشيد استخدام رأس المال بزيادة كلفة الاقتراض.
- 2- وضع حدود عليا للائتمان المصرفي لا يجوز تعديلها خلال فترة البرنامج وخصوصا الائتمان المسموح للحكومة وللقطاع العام خلال فترة تنفيذ البرنامج، حتى ولو أدى هذا إلى الإضرار بتمويل الخدمات العامة.
- 3- تنمية أسواق رأس المال.

الشكل رقم (01): برنامج الإصلاح الهيكلي لصندوق النقد والبنك الدوليين





المصدر: من إعداد الطالب.

### ثانياً - برنامج التكيف الهيكلي

لا تختلف قروض التكيف الهيكلية، من حيث أهدافها و مضمونها، عن القروض التي يمنحها صندوق النقد الدولي لدعم برامجه، إلى حد يصعب التمييز بينها، بل يمكن القول إن السياسات القصيرة المدى التي يملئها الصندوق على البلاد المدينة، تتكامل بشكل عضوي مع السياسات التكميلية الطويلة المدى التي يدعمها البنك، وكما هو الحال بالنسبة إلى برامج التثبيت للصندوق، فإن الهدف من قروض التكيف الهيكلي التي تمتد من خمس إلى عشر سنوات، هو دعم ميزان المدفوعات وزيادة قدرة هذه الدول على سداد ديونها الخارجية، بالإضافة إلى فتح هذه الدول أمام الاستثمارات الأجنبية، وهناك ثلاثة محاور يركز عليها هذا البرنامج هي:

أ- **تحرير الأسعار:** تعطي قروض التكيف الهيكلي للبنك الدولي أهمية كبرى لمسألة تحرير الأسعار وإبعاد الدولة عن التدخل في آليات العرض والطلب، فالبنك يرى أن تدخل الدولة في جهاز الأسعار يؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية ويكبح من الحوافز اللازمة لزيادة الكفاءة الإنتاجية والتخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل. وهو في هذا الخصوص ضد سياسة الحد الأدنى للأجور، وضد دعم مستلزمات الإنتاج والقروض المدعومة بأسعار فائدة منخفضة.

ب- **الخصوصية:** أشارت أدبيات البنك الدولي إلى أن سياسة الخصخصة باعتبارها مكوناً أساسياً من مكونات الإصلاح الاقتصادي، تحتاج إلى وضع برنامج ذي آليات خاصة، تبدأ بمسح كامل لمشروعات القطاع العام ومشكلاته وتصنيف هذه المشروعات بحسب أوضاعها، ثم تحديد المشروعات المراد خصصتها، وإنشاء جهاز خاص يكون مسئولاً عن برنامج الخصخصة، كما يتعين لإنجاح البرنامج أن يكون البلد قد خلق مناخاً مواتياً لإنعاش اقتصاديات السوق (تحرير الأسعار، وفي مقدمتها سعر الصرف وسعر الفائدة، وتحرير التجارة الخارجية، عودة بورصة الأوراق المالية و إنعاشها.... الخ).

ج- **تحرير التجارة:** تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية من الأمور المهمة التي لا يتهاون فيها البنك الدولي ضمن شروط قروض التكيف الهيكلي. فهو يعتقد أن الرقابة على التجارة الخارجية من شأنها أن تعوق المنافسة وزيادة الإنتاجية، وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية وتخصيص الموارد كما يعارض البنك مسألة حماية الصناعات المحلية، وسياسات التصنيع القائم على بدائل الواردات. ويرى أنه من الأفضل لتلك البلاد أن تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير، وفي هذا الخصوص تتفرع من قروض التكيف الهيكلي مجموعة السياسات الآتية:



المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة الأمريكية أو غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفراداً وشركات إلى شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل وازدادت وفقاً لذلك عمليات الإقراض من طرف البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوي الدخل المنخفضة، والمسماة بالقروض الرديئة.<sup>(2)</sup>

ومع بداية 2006 وحدث حالة التشبع العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 25.5% وأصبح الأفراد المستفيدين من القروض غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وزاد الأمر سوءاً بانتهاء فترة الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت معدلات حجز البنوك للعقارات لتصل إلى حوالي 93%، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم للعقارات، وما زاد الطين بلة هو:<sup>(1)</sup>

- قيام البنوك وشركات التمويل العقاري بالاتفاق مع مشتري العقارات على التأمين على سداد القروض في شركات التأمين مقابل أقساط، وعندما عجز المشترون عن التسديد كانت شركات التأمين مطالبة بالسداد، وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن توفير السيولة اللازمة فدخلت دائرة التعثر والإفلاس.

- اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لخصم الديون العقارية وذلك بتجميع القروض المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات والشركات المالية والعقارية الأخرى، وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها.

- قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقويمها بمبالغ أكبر من قيمتها الأصلية والحصول على قروض من مؤسسات أخرى والتي بدورها باعت هذه القروض إلى شركات الخصم (التوريق) التي أصدرت بموجبها سندات وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول.

- تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وتم طرحها في الأسواق هي الأخرى، ويتم تداولها منفصلة عن السندات، وهذا ما أدى إلى امتداد الأزمة لعدد كبير من البنوك والشركات في الولايات المتحدة الأمريكية وحول العالم، وبدأت الأزمة تكبر ككرة الثلج، وتنتشر لتشمل معظم الشركات المالية والعقارية. وهنا بدأ الحديث عن أزمة مالية عالمية مصدرها الاقتصاد الأمريكي ولكنها تتجاوز حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتطال آثارها الاقتصاد العالمي ككل، ويمكن تلخيص أسباب الأزمة فيما يلي:

- أزمة الرهن العقاري الناتجة بسبب إفراط البنوك في منح القروض العقارية مرتفعة المخاطر.  
- التوريق أو الخصم: حيث يقوم البنك باستخدام "محفظة من الرهون العقارية" لإصدار أوراق مالية جديدة يفترض بها من المؤسسات المالية الأخرى بضمان هذه المحفظة، أي أن العقار الواحد يعطي مالكة الحق في الاقتراض من البنك، ثم البنك يقوم باستخدام نفس العقار ضمن محفظته للاقتراض بموجبها من المؤسسات

(2) الجوزي جميلة ، أسباب الأزمة المالية وجنورها، على الرابط : [www.jinan.edu.ib/conf/money/1/dreldjouzi.pdf](http://www.jinan.edu.ib/conf/money/1/dreldjouzi.pdf)

(1) نفس المرجع السابق.

المالية، وتستمر العملية في موجة بعد موجة، وهكذا ساعدت هذه المشتقات المالية على تفاقم الخطر واتساع نطاقه بزيادة حجم الإقراض موجة تلو الأخرى.

- التحول في طبيعة الاقتصاد العالمي: لقد أصبح الاقتصاد العالمي اقتصادا رمزيا يقوم على المضاربة في الأصول، حيث يقدر حجم الاقتصاد الرمزي بما يزيد عن 40 مرة حجم الاقتصاد الحقيقي، وهو ما أدى إلى بروز الفقاعات المالية التي يمكن أن تنفجر في أي لحظة ولم يعد الاستثمار في الأوراق المالية مرتبطا بحقيقة ما تمثله هذه الأوراق، بقدر ما صار تعبيراً عن حركة رؤوس الأموال، وبالتالي تحولت النقود من وظائفها التقليدية إلى سلعة تباع وتشترى في الأسواق، حيث يدور في أسواق العالم 100 تريليون دولار، ويتم التعامل يوميا بما يقرب 1500 مليار دولار، وهذا ما أدى إلى اتساع نطاق المضاربة في العملات، وزيادة حجم القروض قصيرة الأجل الباحثة عن العائد المرتفع في البلدان النامية أضف إلى ذلك زيادة حدة الصدمات وهيمنة سلوك المضاربين على الأسواق المالية.

### الفرع الثاني: تداعيات الأزمة على الاقتصاديات النامية

إن انتقال آثار الأزمة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى باقي أنحاء العالم يتم من خلال قناتي الروابط التجارية والروابط بين الأسواق المالية، إلا أنه من حسن حظ الاقتصاديات النامية أن أسواقها المالية ليست متطورة بالقدر الكافي من حيث المنتجات المتداولة فيه، فهي لم تشق طريقها بعد إلى التعامل بالمشتقات المالية والمضاربات عليها، إلا أن ذلك لم يمنع الدول النامية من التأثر بالأزمة على النحو التالي:<sup>(1)</sup>

- سوف تعاني الاقتصاديات النامية المعتمدة في نموها على الاستثمار الأجنبي المباشر صعوبات نتيجة سحب أو تراجع حجم الاستثمارات فيها، وهذا ما يبينه تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2008، حيث قدر أن تبلغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في 2008 قرابة 1600 مليار دولار، أي بنسبة انخفاض 10% عن مستواها في سنة 2007، إلا أن التأثير في التدفقات إلى الدول النامية سوف يكون أقل، ولهذا التراجع انعكاساته على مستوى التشغيل، الاستهلاك...

- تراجع تحويلات العاملين إلى الدول النامية، حيث أن هذه التحويلات أصبحت أحد مصادر التمويل الخارجية في البلدان النامية، إذ تشير بعض التقارير إلى أن إجمالي تحويلات العاملين في الخارج إلى الدول النامية انتقل من 96.5 مليار دولار سنة 2001، إلى 188.5 مليار دولار سنة 2005؛ وذلك بسبب التطور الحاصل في عدد العمالة المهاجرة حول العالم وانخفاض تكلفة خدمات التحويل. ويأتي تأثير هذه التحويلات من كونها توفر دخلا متواصلا من النقد الأجنبي لتمويل الاستيراد وتحفيز الطلب الكلي من الاقتصاد، وبالتالي فانخفاضها يؤدي إلى آثار حادة في مستويات النمو الاقتصادي في هذه البلدان.

(1) نفس المرجع السابق ص 20-21.

- خسائر الصناديق السيادية التابعة للدول النامية والعاملة على مستوى الأسواق المالية للدول الصناعية المعنية بالأزمة.
- إمكانية تراجع الدول الصناعية عن تعهداتها بخصوص زيادة المعونات الى البلدان النامية المتضررة من الأزمة بفعل تراجع النشاط الاقتصادي في الدول الصناعية، وهو ما يمكن أن يزيد من عدد الفقراء، ويعمق مستويات الفقر في الدول النامية.
- أدى تباطؤ معدلات النمو العالمي إلى تراجع الطلب على النفط الذي يعتبر أهم مكون لصادرات بعض الدول النامية والعربية منها، مما أدى إلى انخفاض أسعاره، ويقوم الكثير من هذه الدول بإعداد ميزانياتها وتقدير برامجها على أساس الأسعار المرجعية للنفط، وهذا ما يعني أنه في حالة استمرار ذلك فإن الكثير من البرامج والمشاريع سوف تعرف التوقف وستكون هناك مراجعات نقدية لأولويات الإنفاق العام.

### الفرع الثالث: دور الصندوق والبنك الدوليين في مواجهة أزمة الائتمان الحالية

#### أولاً: تحركات الصندوق في مواجهة الأزمة العالمية في البلدان النامية

- بعد أن اجتاحت الأزمة المالية البلدان المتقدمة انتقلت عدواها إلى البلدان النامية، وهنا أجرى صندوق النقد الدولي إصلاحات غير مسبوقه في سياساته المعنية بالبلدان منخفضة الدخل توجت بإعلان زيادة هائلة في الموارد الجديدة من خلال أدواته الإقتراضية المستحدثة، وترشيد الشريطة المصاحبة لقروض الصندوق، وخفض رسوم الفائدة إلى الصفر على قروض الصندوق الميسرة للبلدان منخفضة الدخل حتى سنة 2011، وأهم جهود ومبادرات الصندوق في هذا الميدان ما يلي:<sup>(1)</sup>
- وافق الصندوق على زيادة موارده المتاحة للإقراض بشروط ميسرة إلى البلدان منخفضة الدخل لتلبية الطلب المتوقع على هذه الموارد، والذي يبلغ حوالي 17 مليار دولار حتى نهاية عام 2014 .
- سوف تحصل البلدان منخفضة الدخل بصفة استثنائية على إعفاء من جميع مدفوعات الفائدة المستحقة للصندوق حتى نهاية 2011 على أدوات الإقراض الميسر من الصندوق.
- سوف يتضمن الدعم المالي من الصندوق في المستقبل أيضا على زيادة دائمة في عنصر التيسير، مع إنشاء آلية لتحديث أسعار الفائدة بعد عام 2011.
- وافقت البلدان الأعضاء أيضا على تخصيص 250 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة توزع على البلدان الأعضاء حسب حصص عضويتها في الصندوق، وهذا ما يتيح حوالي 18 مليار وحدة من حقوق السحب الخاصة للبلدان منخفضة الدخل بهدف زيادة احتياطياتها من النقد الأجنبي، وتخفيف الضغوط التمويلية.
- أنشأ صندوق النقد الدولي هيكلًا جديدًا لتسهيلات التمويل الميسر؛ بحيث سوف تصبح هذه التسهيلات أكثر مرونة وملاءمة للتنوع المتزايد الذي تتسم به البلدان منخفضة الدخل، وهذه الأدوات الجديدة هي:

(1) نشرة صندوق النقد الدولي 24 أبريل 2009 واشنطن .

التسهيل الائتماني الممدد، الذي يوفر الدعم المرن في الأجل المتوسط وتسهيل الاستعداد الائتماني الذي يوجه للاحتياجات قصيرة الأجل والاحتياجات الوقائية، والتسهيل الائتماني السريع الذي يقدم الدعم الطارئ على أساس من الشرطية المحدودة وقد أنشئت هذه الأدوات الجديدة في سياق الصندوق الإئتماني الجديد للنمو والحد من الفقر.

- مضاعفة الحدود القصوى للاستفادة من موارد الصندوق إلى 200% من حصة العضوية و600% منها على أساس تراكمي،<sup>(1)</sup> وذلك بهدف المساعدة على منع تعميق جذور الأزمة ودعم الانتعاش العالمي بالإضافة إلى ترشيد الشرطية في برامج الصندوق بهدف التركيز على الأهداف الأساسية.

وقد أكد ستراوس كان المدير الإداري لمجموعة العشرين على الدور المحوري لصندوق النقد الدولي في مواجهة الأزمة الاقتصادية الحالية، حيث وبعد اجتماع مجموعة العشرين في أبريل 2009 تم التأكيد على:

- دعم صندوق النقد الدولي كمؤسسة مركزية للنظام المالي.
- زيادة حجم إقراض الصندوق إلى ثلاثة أضعاف ليصل 750 مليار دولار.
- مضاعفة إقراض الصندوق للدول محدودة الدخل.

### ثانياً - دور البنك الدولي في مواجهة الأزمة المالية

ارتبطت مجموعة البنك الدولي بتقديم 58.8 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2009 لمساعدة البلدان التي تسعى جاهدة لاجتياز الأزمة الاقتصادية العالمية، مسجلة زيادة نسبتها 54 في المائة عن السنة المالية السابقة. كما استثمرت مجموعة البنك في [767] مشروعاً لتعزيز النمو الاقتصادي، ومكافحة الفقر، ومساعدة مؤسسات الأعمال الخاصة، بما في ذلك 20.7 مليار دولار أمريكي من التمويل لمشروعات البنية التحتية وهي قطاع ضروري لإيجاد الأساس اللازم لانتعاش سريع من الأزمة وخلق فرص العمل. وتم تقديم هذه المساندة في هيئة قروض ومنح واستثمارات رأسمالية وضمانات لمساعدة البلدان وشركات القطاع الخاص على معالجة الآثار المدمرة للأزمة المالية العالمية. وخصصت مجموعة البنك الدولي الكثير من الجهد والموارد في السنة المالية 2009 للاستجابة لاحتياجات البلدان التي تضررت من الأزمة المالية العالمية، مع تركيز قوي على مبادرات لحماية أشد الناس حرماناً في أفقر البلدان، ومواصلة برامج الاستثمار الطويل الأجل في البنية التحتية، والحفاظ على الإمكانات لنمو اقتصادي يقوده القطاع الخاص وخلق فرص العمل، وبلغت المساندة لشبكات الأمان وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية 4.5 مليار دولار أمريكي.

ولمساعدة البلدان النامية على التغلب على آثار الأزمة، اقترح البنك الدولي هذا العام إنشاء صندوق للطوارئ - وهي دعوة للعمل لكل دولة متقدمة لتتعهد بتقديم ما يعادل 0.7 في المائة من برنامجها للتحفيز الاقتصادي كمعونة إضافية سواء من خلال مؤسساتها الثنائية للمعونة، أو وكالات الأمم المتحدة مثل برنامج

<sup>(1)</sup> نشرة صندوق النقد الدولي، 24 أبريل 2009، واشنطن.

الغذاء العالمي أو منظمة الأغذية والزراعة أو اليونيسيف أو مجموعة البنك الدولي وغيرها من بنوك التنمية المتعددة الأطراف، أو المنظمات غير الحكومية. وتلقت مجموعة البنك الدولي استجابة قوية لهذه الدعوة، إذ بلغت مساندة المانحين لمبادرات مجموعة البنك لمواجهة الأزمة إجمالاً 6.8 مليار دولار أمريكي بالإضافة إلى التعهدات السابقة للمجموعة.

وزادت الارتباطات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير - الذي يقدم التمويل وأدوات إدارة المخاطر وخدمات مالية أخرى إلى البلدان المعنية - زيادة حادة في السنة المالية 2009 إلى 32.9 مليار دولار أمريكي من أجل 126 عملية من 13.5 مليار دولار في السنة السابقة. ويتجاوز هذا الرقم المستوى القياسي السابق المسجل في السنة المالية 1999 حينما ارتبط البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتقديم 22.2 مليار دولار للتصدي للأزمة المالية الآسيوية. وكانت قروض سياسات التنمية السريعة الصرف التي تقدم مساندة حيوية للموازنة عند حدوث عجز متزايد في التمويل تشكل نحو 47 في المائة من إجمالي الارتباطات في السنة المالية 2009.<sup>(1)</sup> وساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير البلدان - من خلال جهود بناء القدرات والمشورة في مجال السياسات والمساعدة الفنية - في دراسة الأسباب الاجتماعية والهيكلية لمواطن الضعف، ومعالجة جوانب النقص الأساسية المتصلة بالسياسات والمؤسسات، وتوجيه إجراءات التصدي لآثار الأزمة العالمية.

وبلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، التي تقدم قروضا معفية من الفائدة ومنحاً إلى أفقر بلدان العالم التسعة والسبعين، مستوى قياسياً 14 مليار دولار أمريكي في السنة المالية 2009، مرتفعة 25 في المائة من 11.2 مليار دولار في السنة المالية 2008. وشمل هذا 11.4 مليار دولار من الاعتمادات و2.6 مليار دولار في هيئة منح لمساندة 177 عملية. ومن أجل الإسراع إلى مساندة البلدان التي تضررت بالأزمة تم تقديم 990 مليون دولار أمريكي من هذه القروض الجديدة من خلال صندوق المسار السريع للمؤسسة الدولية للتنمية.<sup>(2)</sup>

وقد لعبت مؤسسة التمويل الدولية - بوصفها أكبر مانح للتمويل المتعدد الأطراف للقطاع الخاص في البلدان النامية - دوراً هاماً مع اشتداد الأزمة. وطرحت مؤسسة التمويل الدولية طائفة متنوعة من المبادرات للتصدي للأزمة من بينها ما يلي:

- صندوق رسملة مؤسسة التمويل الدولية بقيمة 3 مليارات دولار لتدعيم البنوك الهامة بشكل منتظم من خلال تعبئة ما يصل إلى 75 مليار دولار أمريكي.

(1) تقرير مشترك لصندوق النقد والبنك الدولي: المخاطر الجديدة الناجمة عن الأزمة العالمية تؤدي إلى خلق حالة طارئة في عملية التنمية على الرابط:

[http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,](http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,87~menuPK:1052,contentMDK:222341650~pagePK:)

(2) نفس الموقع السابق

- برنامج لتمويل التجارة العالمية بقيمة 5 مليارات دولار للمساعدة على إيقاف الهبوط في التدفقات التجارية من أجل مساندة ما يصل إلى 50 مليار دولار من المعاملات التجارية.
  - مرفق أزمات البنية التحتية بقيمة 2.4 مليار دولار لضمان إنجاز المشروعات الضرورية للتنمية.
- وفضلا عن ذلك، فإن مؤسسة التمويل الدولية استحدثت برنامج تعزيز التمويل الأصغر بقيمة 500 مليون دولار لتوفير الائتمان للمشروعات الصغرى، والتوسع في الخدمات الاستشارية الرامية إلى مساعدة العملاء على إدارة المخاطر ومعالجة مشاكل القروض المتعسرة. كما حافظت مؤسسة التمويل الدولية على تركيزها الاستراتيجي على أفقر البلدان والمناطق. ففي السنة المالية 2009، انخفض التمويل المقدم من مؤسسة التمويل الدولية لتنمية القطاع الخاص إلى 15 مليار دولار أمريكي من مستوى قياسي مرتفع 16.2 مليار دولار في السنة المالية 2008. وتضمنت تمويلات السنة المالية 2009 تعبئة 4.5 مليار دولار أمريكي من خلال قروض مشتركة وتمويل مهيكّل وارتفع عدد مشروعات مؤسسة التمويل الدولية 18 في المائة إلى 440 مشروعا كان نصفها في البلدان المتعاملة مع المؤسسة الدولية للتنمية.
- وعلى الرغم من البيئة الخارجية الشديدة الصعوبة، فإن ذراع مجموعة البنك الدولي للتأمين من المخاطر السياسية وهي الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أصدرت ضمانات بإجمالي 1.4 مليار دولار.

#### الفرع الرابع: تقييم دور الصندوق والبنك الدوليين في مواجهة الأزمات المالية

رغم الدور الفعال للمؤسسات المالية الدولية في إدارة الأزمات المالية خاصة في مجال تنسيق الدعم النقدي والمالي لاقتصاديات بلدان الأزمة، إلا أنه يعاب عليها فشلها في الوقاية منها، وهنا يطرح التساؤل ما إذا كانت للمؤسسات المالية الدولية القدرة والصلاحية والنفوذ الذي يمكنها من السيطرة على الدول الأعضاء بالشكل الذي يمنع من وقوع الأزمات مجددا، خاصة وأن مصدر هذه الأزمة هي الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي في هذه الحالة لاجدوى من مناقشة دور هذه المؤسسات في مواجهة الأزمة مادام أن الدولة المسيطرة على قراراتها هي نفسها مصدر الأزمة.

أما مشكلة المديونية فمازالت تملك كل مقومات واستمراريتها رغم سيطرة المؤسسات المالية على مصادر الإقراض الخارجي للبلدان النامية، وأهم الانتقادات الموجهة لهذه المؤسسات في تعاطيها مع أزمة المديونية هي:

1- وعلى رغم أن كثيرا من الدراسات التي وضعها الصندوق و البنك لدراسة مشكلات المديونية الخارجية للبلاد المتخلفة تشير بصراحة، إلى أن مشكلة الاختلال الخارجي الذي تعانيه هذه البلاد تعود إلى مجموعة من العوامل الخارجية ( مثل أثر الكساد الاقتصادي العالمي، تدهور شروط التبادل الدولي، زيادة أسعار الفائدة، تقلب أسعار الصرف وارتفاع قيمة الدولار، تزايد نزعة الحماية في البلاد الرأسمالية الصناعية...الخ)، إلا أن الغريب هو أن هاتين المؤسستين عندما تتعرضان لتشخيص هذه المشكلة في كل بلد مدين على حدى، فإنهما تهملان تماما العوامل الخارجية، وتعتبرانها غير موجودة أصلا، وتشخصان



المشكلة على أنها مجرد أخطاء ارتكبتها البلاد المدينة، ولهذا تنصب برامج الاستقرار والتكيف فقط على المسائل الداخلية. (1)

2 - لقد أثبتت التجارب التاريخية للدول التي تبنت هذه السياسات فشلها وفداحة أثارها الاقتصادية والاجتماعية، وإن أهم ما يؤكد فشلها هو عدم قدرتها على تحقيق أهدافها المطروحة باعتراف الجهات الداعمة لها، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (في العديد من إصدارات مجلة التمويل والتنمية) ومحاولة هذه الجهات إرجاع الفشل إلى ذرائع مختلفة تتراوح بين التطبيق وبين الصدمات الخارجية.

3 - التناقض الضمني بين الأهداف في حال اختلال نسب المزج الموضوعية تبعاً للظروف الموضوعية للبلد فعلى سبيل المثال، قد يزيد تخفيض الرسوم الجمركية كفاءة الاقتصاد، ولكن ما لم توازيه إجراءات مناسبة فإنه يؤدي إلى خسائر في الإيرادات الحكومية، كما أن زيادة أسعار السلع الزراعية سوف تحسن أوضاع المزارعين الذين يشكلون شريحة سكانية واسعة في الدول النامية، لكنها ستؤثر على المواطنين والمنشآت الصناعية المستخدمة للمواد الزراعية.

4 - إن هذه البرامج نمطية وتفقد للمرونة وفقاً لتوجهها العام وخطوطها الأساسية، وتتعامل مع جميع البلدان النامية بالطريقة نفسها كونها تعتبر الإطار العام للمشكلة واحداً في جميع الدول النامية.

5 - قصيرة المدى (ثلاث سنوات إلى خمس سنوات)، لا تسمح هذه الفترة القصيرة بالقيام بعملية تكيف اقتصادي قابلة للحياة، كونها لا تسمح بإجراء تعديل أساسي على الجهاز الإنتاجي في البلد المعني والنمو الاقتصادي المحقق خلال فترة البرنامج، هذا إذا تحقق مثل هذا النمو يكون غير مستدام وغير قابل للاستدامة.

6- أعقب البرامج تضخم سريع، وهذا يدل على أنه جرى حصر التضخم خلال فترة البرنامج، وليس كبه بدليل تفجره بعد انتهاء فترة البرنامج.

7- إن الآثار الاجتماعية للبرامج ما زالت بالرغم من جميع السياسات الاجتماعية الموازية التي تم إضافتها لاحقاً كارثية خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة.

(1) حشماوي محمد، مرجع سابق ص 110.

نخلص إلى أن سياسات صندوق النقد والبنك الدولي التي تصاغ من منظور رأسمالي بحت لم تخفف من حدة الأزمات التي تفتك بالاقتصاديات النامية، وبالرغم من التغييرات الدراماتيكية التي شهدتها العالم، فإن صندوق النقد والبنك الدوليين لم يغيرا من عقيدتهما في التعامل مع دول العالم النامية، فقد تواصل نهج الاستغلال وصنع الأزمات كأداة للإمبريالية وكوكيلا لمصالحها، ومن المفترض أن يراعي صندوق النقد والبنك الدولي مصالح البلدان الفقيرة ويتبنى سياسات واقعية تساهم في إخراج البلدان من وحل الأزمات، وذلك بتحسين آليات عمله والقيام بمبادرات لتخفيف من حدة أزمة المديونية وأعبائها. وفي هذا السياق فالدراسة الآتية سوف تسمح بتقييم أداء هذه المؤسسات المالية من خلال تحليل ودراسة دورها على مستوى الاقتصاديات العربية كعينة من الاقتصاديات النامية.

## الفصل الثالث

# دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية

لقد شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البيئة الاقتصادية الدولية من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية، وضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية، وانعكس ذلك سلباً على الدول النامية والعربية منها، فقد عانت الدول العربية من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة للدولة وتفاقم عجز موازين المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية وغيرها. مما دفع بأغلب الدول العربية المدينة إلى الاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليان)، لتجاوز هذه المشاكل الاقتصادية ومعالجتها خاصة بعد انفجار أزمة المديونية العالمية سنة 1982 وما نتج عنها من صعوبات في الاقتراض الخارجي.

ولأن المديونية الخارجية للبلدان العربية كانت كبيرة جداً وفي تزايد مستمر فقد تمكنت مؤسسات بريتن وودز من إلزامها عن طريق ما يسمى "المشروطيات" المرتبطة باتفاقيات القروض بإعادة توجيه سياسات اقتصادها الكلي بما يتلاءم وتحقيق حزمة أهداف معينة خاصة ما تعلق منها بضمان سداد الديون الخارجية لهذه الدول وتسهيل اندماجها في الاقتصاد العالمي.

ورغم ما قيل ويقال عن برامج هذه المؤسسات في البلدان العربية إلا أن التساؤل الذي يطرح في هذا المقام يتعلق بآثار برامج هذه المؤسسات في هذه البلدان، وما مدى كفاية تحويلات هذه المؤسسات في سد الفجوة التمويلية للتنمية الاقتصادية في البلدان العربية؟

## المبحث الأول: التنمية الاقتصادية في البلدان العربية تحدياتها، ومصادر تمويلها

لقد انعكست التطورات الاقتصادية العالمية على اقتصاديات الدول العربية، بعضها بشكل مباشر مثل التطورات في أسعار النفط والسلع الغذائية في الأسواق العالمية، وتذبذبات أسعار صرف العملات الرئيسية للدول العربية، وبعض الانعكاسات الأخرى أثرت على اقتصاديات الدول العربية بشكل غير مباشر، وفيما يلي أهم التطورات في أداء الاقتصاديات العربية:

### المطلب الأول: نظرة عامة عن الاقتصاديات العربية

#### الفرع الأول: تطورات الاقتصاد الكلي

بلغ الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية ككل، بأسعار السوق الجارية، حوالي 1899 مليار دولار في عام 2008 محققاً بذلك معدل نمو بحوالي 26.2% بالمقارنة مع معدل نمو بحوالي 15.1% في العام 2007، وهو أعلى معدل نمو بالأسعار الجارية منذ العام 2000 و 6.0% بالأسعار الثابتة. وانعكس هذا النمو المرتفع ايجابياً على مستوى متوسط دخل المواطن العربي الذي بلغ حوالي 5858 دولار للفرد.<sup>(1)</sup> وفي جانب الأسعار فقد استمرت الاتجاهات التصاعدية لمعدلات التضخم حيث ارتفع متوسط معدل نمو الأسعار في الدول العربية خلال عام 2008 بالمقارنة مع عام 2007 من 7.3% إلى 10.2%. وسجل اليمن أعلى معدلات للتضخم خلال عام 2008 بمعدل 19%، ومصر 18.3%، والسودان 16.1% وسورية 15%، وقطر 15%، وسُجلت أدنى معدلات التضخم في العراق والبحرين بمعدلات بلغت على التوالي 2.7% و 3.5% على التوالي. ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار الواردات من السلع الغذائية الأساسية والمدخلات الوسيطة، والذي صاحبه زيادة في حجم النشاط الاقتصادي والطلب المحلي خاصة في الدول النفطية، بينما أدى ارتفاع تكلفة استيراد النفط إلى زيادة حدة الضغوط التضخمية في الدول غير النفطية. وبالنسبة لتطور القطاعات الأساسية للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة فقد شهد عام 2008 زيادة في الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية بالمقارنة مع بقية القطاعات، حيث زادت حصته في الناتج من 39.5% في عام 2007 إلى 43.4% في عام 2008، وذلك نتيجة لنمو القيمة المضافة بالأسعار الجارية لهذا القطاع بنسبة 38.6%، في ضوء ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية خلال النصف الأول من عام 2008. وقد أدى ارتفاع الأهمية النسبية لقطاع الصناعات الإستخراجية إلى تراجع حصص بقية القطاعات، رغم تسجيلها ارتفاعاً في معدلات نموها بالأسعار الجارية بالمقارنة مع عام 2007. ويأتي قطاع الخدمات الحكومية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة 36%، يليه قطاع الصناعات التحويلية بنسبة 8.6%، فالقطاع الزراعي بحوالي 5.4% من الناتج المحلي الإجمالي.

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، ص 15.

وفي جانب الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت حصة الاستهلاك بشقيه العائلي والحكومي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية كمجموعة 56 % في عام 2008. وبلغت حصة الاستثمار نحو 25.6 %، بينما كانت حصة فجوة الموارد حوالي 18.5 %، وفي حين انخفضت حصة الإنفاق الاستهلاكي من الناتج المحلي الإجمالي عام 2008، ارتفع معدل نموه إلى 19.9 % وذلك مقارنة مع 17.4 % عام 2007. وزادت حصة الاستثمار من الناتج حيث ارتفع معدل نموه بالأسعار الجارية من 26.6 % عام 2007 إلى 32.6 % عام 2008<sup>(1)</sup>.

### الفرع الثاني: التطورات القطاعية

بلغ الناتج الزراعي للدول العربية حوالي 103 مليار دولار سنة 2008 مسجلا نمو بمعدل 14.2 % مقابل معدل نمو سنوي بلغ 7.9 % في الفترة 2000-2007، ورغم النمو الجيد في الناتج الزراعي إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية مجتمعة من 6 عام 2007، إلى 5.4 % عام 2008، أما تجارة السلع الزراعية فقد عرفت ارتفاع الصادرات الزراعية إلى 11,5 مليار دولار عام 2006، مقارنة بحوالي 10.1 مليار دولار عام 2005، في حين ارتفعت الواردات لتصل 36.6 مليار دولار مقارنة 35.7 مليار دولار في نفس الفترة.

وبالنسبة للصناعة فقد تحسن أداء هذا القطاع في الدول العربية للعام السادس على التوالي حيث بلغت قيمة الناتج العربي عام 2008 حوالي 993.3 مليار دولار مقارنة بحوالي 735.3 مليار دولار سنة 2007 مسجلا نموا بلغ 35.1 %، وقد ارتفعت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ 52.3 % عام 2008 مقارنة بحوالي 48.9 % سنة 2007. وقد بلغت حصة الصناعة الإستخراجية حوالي 43.4 % من الناتج المحلي الإجمالي، أما الصناعة التحويلية فبلغت 8.9 % من الناتج المحلي الإجمالي<sup>(2)</sup>.

أما بالنسبة لقطاع الطاقة والنفط فقد استحوذ الوطن العربي على نصف تقديرات الاحتياطات العالمية المؤكدة للنفط و 29 % من احتياطات الغاز الطبيعي.

ومن جانب استهلاك الطاقة في البلدان العربية فقد ازداد عام 2008 بمعدل 4.3 %، ليصل بذلك الطلب على مصادر الطاقة المختلفة إلى 10 مليون برميل مكافئ يوميا، ويمثل النفط المصدر الرئيسي لتلبية متطلبات الطاقة في الدول العربية حيث يمثل 53.9 % من استهلاكها للطاقة ثم الغاز نسبة 43.5 % من إجمالي الاستهلاك الطاقة خلال العام.

### الفرع الثالث: التطورات الاجتماعية

(1) نفس المرجع السابق، ص ص 20-23

(2) نفس المرجع السابق، ص ص 55-56.

حققت الدول العربية تقدماً باتجاه تحقيق أهدافها الإنمائية، وبشكل خاص في مجالات تخفيض حدة الفقر، وتعميم التعليم وتحقيق المساواة بين الجنسين، إلا أن التباين فيما بين الدول العربية فيما يتعلق بالإنجازات في هذه المجالات الاجتماعية لا يزال كبيراً، وقد بلغت نسبة نمو السكان في الوطن العربي 2.4 % حيث وصل عددهم 334 مليون نسمة عام 2008 ويعتبر معدل النمو السكاني المرتفع نسبياً أحد أهم التحديات التي تواجهها التنمية في غالبية الدول العربية، ويتكون الهيكل العمري للسكان 35.2 % من السكان أقل من 15 سنة، و 61 % تمثل الفئة العمرية في سن النشاط الاقتصادي (15-65) سنة و 3.8 % تمثل الفئة العمرية مافوق 65 سنة، ويعكس هذا التوزيع تزايد طلبات التعليم والصحة في البلدان العربية نتيجة للحجم الكبير لفئة السكان الأقل سناً. أما أوضاع العمالة في الوطن العربي فنسبتها تتزايد سنوياً وقد بلغت 3.3 بالمائة خلال الفترة 1995-2007، وتتركز 55.8 بالمائة منها في قطاع الخدمات في سنة 2006، والباقي يتوزع في قطاع الزراعة بنسبة 27.7 بالمائة والصناعة بنسبة 16.5 بالمائة وبلغت نسبة النساء من حجم القوة العاملة 31.2 بالمائة سنة 2006.<sup>(1)</sup>

### المطلب الثاني: تحديات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية

تواجه التنمية الاقتصادية في الوطن العربي مجموعة من المشاكل الداخلية والخارجية، وتتمثل الأولى في عدم كفاية رؤوس الأموال وتخلف وسائل الإنتاج وكذلك الحلقة المفرغة للفقر، أما الثانية فتتمثل في التبعية الاقتصادية؛ حيث أن الحصول على الآلات والمهارات اللازمة لمشاريع التنمية الاقتصادية يتم استيرادها من الدول الصناعية، كما أن الاستثمارات الأجنبية في الدول العربية فمردودها يعود أساساً للدولة المستثمرة. وأهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في البلدان العربية مايلي:

#### أولاً: انخفاض مستوى تراكم رأس المال والاستثمار والإدخار في البلدان العربية

إن ارتفاع نسبة التراكم في الدخل القومي لا تؤدي حتماً إلى حل مشكلة تمويل الاستثمارات الضرورية ولا بد من الأخذ بعين الاعتبار كمية التراكم في الدول العربية خاصة في مرحلة تحديث اقتصاد الوطن واستيراد التكنولوجيا، فيكون الحجم المطلق للتراكم أهم من مؤشر ارتفاع نسبة التراكم. إن عملية التنمية تحتاج إلى تراكم لرأس المال يتزايد باستمرار؛ حيث يجب أن يتم استخدام كامل مدخرات الأفراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار - قد تكون الدول العربية الغنية بالنفط لا تعاني من هذا النوع من الصعوبات - إلا أن بقية الدول العربية تواجه هذه المشكلة التي تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى. والسبب الأساسي في ذلك أن غالبية المجتمعات في الدول العربية تعاني من الفقر حيث لا يمكن لهم مجرد التفكير بالإدخار الذي يعتبر من أهم ركائز التنمية الاقتصادية.

<sup>(1)</sup> نفس المرجع السابق ص 34-35

### ثانياً: النمو الديموغرافي في البلدان العربية

يعتبر ارتفاع معدل النمو السكاني من التحديات الهامة، إن لم نقل أهمها على الإطلاق في طريق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي، بحيث تكون معدلات زيادة الإنتاج السنوي تعادل أو تقل عن معدل تزايد السكان مما يزيد البلدان الفقيرة فقراً؛ حيث أن الزيادة الكبيرة في عدد السكان تفرض عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الوطني، فهي تستنفذ الموارد المتاحة بصورة أسرع. ولقد استطاعت بعض البلدان العربية أن تتجح في الحد من نمو السكان، ودول عربية أخرى استطاعت أن تبدأ بدايات سليمة في سبيل الوصول إلى الهدف ذاته على غرار المغرب وتونس حيث كانت نسبة نمو السكان تتعدى 3% وأصبحت منذ سنة 2000 في حدود 1% سنوياً، كما أن هناك بعضها لم يتمكن من خفض معدل تزايد السكان مثل اليمن ومصر، مما أدى جزئياً إلى عرقلة سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ما أدى إلى تزايد انتشار الفقر والبطالة بين السكان.

### ثالثاً: التفاوت في مستوى التطور بين البلدان العربية

يضم الوطن العربي دولاً ذات ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية متباينة ومستويات متفاوتة من التطور. هذا وتختلف الدول العربية بعضها عن بعض من حيث المؤشرات الطبيعية والديموغرافية. بيد أن الدول العربية كافة يوحدتها عدد من العوامل الهامة، كاللغة المشتركة والتاريخ المشترك والثقافة العربية الإسلامية، والمصالح الاقتصادية المشتركة الأخرى. إضافة إلى كل ما سبق هناك عامل مهم جداً يجمع بينها ويتمثل في مهمة التنمية الشاملة وتسريع النمو الاقتصادي. هذا وفي الوقت ذاته يتجلى بوضوح أكثر فأكثر تمايز البلدان العربية فيما بينها واشتداد التفاوت في تطورها، ويمكننا تحديد درجة التفاوت بين الدول العربية من خلال:

- المؤشرات الديموغرافية: (النمو السنوي لعدد السكان، عدد الولادات، العمر المتوقع عند الولادة، عدد الوفيات...).

- المؤشرات الاقتصادية: (معدلات نمو الناتج الإجمالي لبعض الدول العربية، نصيب الفرد من الدخل القومي...).

كما يؤدي التفاوت وعدم التكافؤ المتزايد، إلى إضعاف الجبهة الموحدة للأقطار العربية في مواجهة التحديات الراهنة والمتمثلة في العولمة.

والجدول التالي يوضح بعض المعطيات التي تعكس التفاوت بين الدول العربية:

الجدول رقم (13): بعض المؤشرات الاقتصادية والديموغرافية للدول العربية لسنة 2008.



اسم الءولة	الناء القومف الإءمالف (ملفار ءولار)	الناء الفرءف (ءولار أمرفكف)	مساءة الءولة (ألف كم مرع)	عءء السكان (ملفون نسمة)	العمر المءوقع عءء الولاءة (سنة)	نسبة ءعمفم الءلعم الابءءائف (%)
الأرءن	20.013	3310	88.8	5.9	73	88.6
سورفا	55.204	2090	155.2	21.2	74	94.5
العراق	110.423	3600	438.8	30.581	68	88.6
فلسطفن	4.000	1290	06	3.8	73	73.3
لبنان	28.660	6350	10.4	4.1	72	88.4
ءونس	40.180	3290	163.6	10.3	74	95
الءزانر	173.881	4260	2381741	34.4	72	95.4
السوءان	58.443	1130	2505.8	41.3	58	41.2
لفففا	99.926	11590	1759.5	6.3	74	–
مصر	162.818	1800	1001	81.5	70	95.7
المغرب	86.329	2580	446.6	31.2	71	88.8
مورفئانفا	2.858	840	1030.7	3.2	64	80.4
الإماراء العربفة	163.296	26270	83.6	4.5	79	90.9
البءرفن	15.828	17390	0.7	0.8	76	98.2
السعودفة	467.601	15500	2149.7	24.6	73	84.6
عُمان	35.729	12270	309.5	2.8	76	72.7
قءر	10722	70651	11	1.3	76	93
الكوفئ	112.116	38420	17.8	2.7	78	88.2
الفمن	26.576	950	525	23.1	63	75.2
ءفبوءف	0.875	1130	23.2	0.8	55	45.3
الصومال	–	–	637.7	09.0	48	–
ءزر القمر	0.530	750	1.9	0.6	65	55.1

Source:

World bank, Key Development Data & Statistics Quick Query, by country, (online).

adresse: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/0,,contentMDK:20535285~menuPK:1192694~pagePK:64133150>.

## رابعاً- اتساع حجم الفجوة المعرفية

يمثل اتساع الفجوة المعرفية بين الوطن العربي والعالم المتقدم صناعياً من أكبر التحديات المستقبلية التي تواجه التنمية العربية، خصوصاً بعد أن أصبح النمو المطرد في القطاعات الاقتصادية يعتمد بالدرجة الرئيسية على العلم والتقنية واللذان يعدان الماكينة الأساسية للتقدم الاقتصادي، وتشير أحدث الدراسات إلى أن السلع ذات المحتوى التقني الواضح تمثل اليوم حوالي 70% من المنتجات المصنعة الحديثة. ويلاحظ بأن الفجوة المعرفية التي تفصل الوطن العربي عن العالم المتقدم صناعياً كبيرة ويمكن توضيح أهم معالمها بالآتي:<sup>(1)</sup>

أ- لا تزال معدلات الأمية بين البالغين في الوطن العربي هي الأعلى بين الأقاليم في العالم حيث بلغت 38.8% في عام 2000 مقارنة مع 26.3% في الدول النامية، و1.1% في الدول المتقدمة.

ب- تدني نسبة الإنفاق على البحث والتطوير R&D كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت 0.15% مقارنة مع 2.8% في اليابان، و3.6% في السويد، و2.8% في كوريا الجنوبية، و2.4% في إسرائيل.

ت- تقدر نسبة مستخدمي الإنترنت في الوطن العربي بنحو 4.57 لكل مائة نسمة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمعدل العالمي والبالغ 9.72.

ج- يقدر معدل امتلاك أجهزة الحاسب في الوطن العربي 6.72 لكل 100 شخص مقارنة بالمعدل العالمي 9.22 لكل مائة شخص.

## المطلب الثالث: التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية في البلدان العربية

كما هو معلوم فإن المشكلة الأولى التي تعيق عملية التنمية الاقتصادية في البلدان العربية هي افتقار هذه الأخيرة إلى الموارد المالية اللازمة لتكوين رؤوس الأموال الإنتاجية، ونظراً لعدم كفاية المصادر المحلية تلجأ هذه البلدان إلى الحصول على التمويل المطلوب من المصادر الخارجية والتي يمكن أن تأخذ إحدى الأشكال التالية:

1- المنح والمعونات من الدول الأجنبية.

2- الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر الذي تقوم به والهيئات الأجنبية.

(1) عبد الرحمن نوزاد الهيتي، مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية الإلكترونية، العدد 32 قطر، نوفمبر 2006، ص10.

3- الاقتراض الخارجي.

4- التدفقات والتحويلات المالية من المؤسسات والمنظمات الدولية.

### الفرع الأول: المنح والمعونات من الدول الأجنبية

يواجه التعرف بدقة على بيانات المساعدات الإنمائية المتدفقة إلى البلدان النامية والعربية منها بمشاكل متعددة منها صعوبة الحصول على تلك البيانات أحيانا، أو عدم الحصول على التحليل الخاص بها، كما أن هناك تداخل كبير في مفهوم ونوعية بيانات العون ومدلولها في التطبيق ويقول هاو كنز: " أن أي محاولة لإنتاج أرقام عن العون ستواجه بمصاعب تتعلق بالتعاريف والمفاهيم".<sup>(1)</sup>

أما الدول العربية المستقطبة للعون الإنمائي فقد بلغ نصيبها 17 % من صافي المساعدات التنموية الرسمية إلى البلدان النامية في عام 2007 بينما بلغ المتوسط السنوي لنصيب الدول العربية من هذه المساعدات الدولية خلال الفترة 1990-2007 حوالي 14.5 %، وقد حصل العراق في عام 2007 على أكبر حصة من العون المقدم للدول العربية بلغت حوالي 51 %، وذلك لدعم جهود إعادة الإعمار، تلاه السودان بحصة بلغت 11.8 % وفلسطين بحصة 10.5 % ثم المغرب ومصر بحصة بلغت 6.1 % لكل منهما.<sup>(2)</sup>

كما أن ملاحظة التفاوت في حجم المساعدات الإنمائية المقدمة إلى الدول العربية يتبين أنها تخضع للاعتبارات السياسية على حساب التنمية الاقتصادية، حيث يلاحظ أن العراق مثلا لم يتحصل إلا على 3,1 % من إجمالي المساعدات المقدمة إلى الدول العربية في الفترة 1990-1999، في حين بعد الاحتلال الأمريكي فقد بلغت هذه النسبة إلى 75,35 % سنة 2005، و 50.61 % سنة 2006، و 51 % سنة 2007. ونفس الشيء بالنسبة لمصر فقد تحصلت على 19158 مليون دولار كمساعدات أي ما يعادل 43 % من إجمالي المساعدات المقدمة إلى الدول العربية في الفترة 1990-1994 وذلك بسبب الموقف السياسي المصري المؤيد لحرب الخليج الأولى والتسويات السياسية الفلسطينية الاسرائيلية، في حين لم تتعد هذه النسبة 3,4 % سنة 2005، و 5,1 % سنة 2006. أما الدول العربية الأقل دخلا وهي اليمن موريتانيا، والصومال فلم تتحصل معا إلا على 8,7 % من إجمالي هذه المساعدات خلال الفترة 1990-2007، وإلى هنا يبقى التساؤل قائم حول فعالية المساعدات الإنمائية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة.

(1) عبد الحميد محفوظ الزقلعي، دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية في تمويل التنمية العربية 1998-2007، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 45، سنة 2009، ص 19.

(2) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص 208-209.

الجدول رقم (14): توزيع المساعدات الإنمائية المتدفقة إلى الدول العربية ( صافي السحب ) في الفترة  
(2007-1990)

(مليون دولار)

التوزيع النسبي (%)	الإجمالي	2007	2006	2005	-2000 2004	99-95	94-90	
-	1198,287	105,056	645,105	107,671	311,790	269,025	299,100	الدول النامية
100	174,343	17,875	17,110	29,259	36,765	28,727	44,607	الدول العربية
5,5	9654	505	580	668	3389	2349	2165	الأردن
2,8	4862	310	432	365	1490	792	1474	تونس
3,1	5475	390	208	371	1302	1426	1777	الجزائر
1,0	1779	113	117	76	350	444	679	جيبوتي
7,2	12514	2104	2052	1829	2354	1050	3125	السودان
2,4	4206	75	26	78	613	1147	2267	سوريا
3,0	5144	384	392	239	816	553	2761	الصومال
28,3	49331	9115	8660	22048	7225	1087	1197	العراق
7,5	13144	1868	1450	1117	5209	2775	723	فلسطين
2,7	4724	393	707	243	1384	1103	894	لبنان
21,9	38108	1083	873	995	6264	9735	19158	مصر
7,5	13089	1090	1044	694	2669	2818	4774	المغرب
3,2	5635	225	282	290	1791	1601	1446	اليمن
2,1	4397	364	190	201	1261	1124	1257	موريتانيا

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الملحق (6/11)، ص 383.

الفرع الثاني: المديونية الخارجية وأثرها في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية

إن اللجوء إلى العالم الخارجي من أجل الحصول على إمكانيات تمويلية يتم على العموم لأحدى السببين التاليين:

- السبب الأول: يتمثل في حدوث صدمة غير منتظرة.

- السبب الثاني: عبارة عن الرغبة في تحقيق التنمية السريعة.

على ضوء هذين السببين، وحسب الظروف القائمة يمكن تصنيف الاقتراض الخارجي إلى نوعين وهما: الطرف الذي يكون فيه الاقتراض الخارجي إجبارياً، والطرف الذي يكون فيه اختيارياً.

### - الاقتراض الخارجي إجباري

يكون عندما تواجه البلد صدمة غير منتظرة، خارجية كانت أم داخلية، وقد تكون الصدمة متعددة الأبعاد، كالإنخفاض المفاجئ لعائداتها التصديرية، أو الارتفاع الشديد ل وارداتها لسبب من الأسباب. في هذه الحالة تكون الاستعانة بالاقتراض الخارجي هي المخرج الوحيد للتخفيف من حدة الصدمة.

### - الاقتراض الخارجي اختياري

كما سبق الإشارة إليه، قد تكون الموارد المالية المحلية غير كافية فيلجأ البلد من تلقاء نفسه إلى الاستعانة بالاقتراض الخارجي بهدف تحقيق تنمية سريعة قوامها الطموح في تغيير الوضع القائم، ومرتكزها ثقتها الكبيرة في مواردها الطبيعية والبشرية في التجاوب السريع. صحيح أن الاستعانة بمصادر تمويل خارجية يزيد فعلا من طاقات الاستثمار، إلا أن الاعتماد عليها له عدة اعتبارات، ويترتب عن هذه الديون أعباء تتحملها الدولة المدينة، وهي تتمثل في مدفوعات الفائدة على القرض وأقساط استهلاك أصل القرض. وتتوقف قدرة البلد المدين على الوفاء بالتزاماته على تحقيق فائض في الميزان التجاري، وأيضا على كيفية استخدام الموارد المالية الأجنبية التي تم اقتراضها. وهنا يكمن الدور الأساسي للاقتراض الخارجي في تمويل عملية التنمية الاقتصادية؛ وذلك من خلال معرفة مدى فعالية استخدام هذه الديون في تمويل عملية التنمية، وكذلك قدرة الدولة المدينة على خدمة ديونها الخارجية.

### أولا: واقع المديونية الخارجية للبلدان العربية:

وفيما يتعلق بواقع المديونية الخارجية للدول العربية فإنها تتكون من الديون طويلة الأجل من المصادر الرسمية والخاصة والديون قصيرة الأجل وتسهيلات صندوق النقد الدولي، والديون الخاصة غير مضمونة وتشمل الدول العربية المقترضة مجموعة الدول العربية المسجلة ضمن نظام تسجيل الدول المدينة التابعة للبنك الدولي، وهي: الأردن، تونس، الجزائر، السودان، سوريا، الصومال، عمان، لبنان، مصر، المغرب، موريتانيا واليمن.

ارتفع إجمالي الدين العام الخارجي القائم في ذمة الدول العربية المقترضة كمجموعة بنسبة 2.3 في المائة في عام 2008، بعد أن ازداد بنسبة 9.5 في عام 2007، وقد ارتفعت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة من 153.0 مليار دولار في عام 2007 إلى 156.5 مليار دولار في عام 2008، وهو أعلى مستوى وصلت إليه هذه المديونية. وقد ساهمت جملة من العوامل في التأثير على حجم الدين العام الخارجي للدول العربية المقترضة أهمها، التغير في أسعار صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار وارتفاع أسعار النفط والسلع الغذائية خلال عام 2008. (1)

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008، ص 164.

والجدول التالي يوضح الدين الخارجي للدول العربية وخدماته:

**الجدول رقم (15): تطور المديونية الخارجية للدول العربية في الفترة 1990-2008**

( مليون دولار )

2008	2007	2006	2005	2000	1995	*1990	
5099	7311	7147	7122	6754	6299	8177	الأردن
20588	20145.2	18532.2	18077.8	11630	10923	7691	تونس
5586	5606	5612	17191	25261	32810	27877	الجزائر
579	441	427	424	369.9	277	205.3	جيبوتي
33633	31180	27601	27006	20531	19355	14762	السودان
5294	5137	4855	5045	5245	21318	17068	سوريا
-	-	-	-	-	2678	2370	الصومال
6879	5962	4819	4028	3555	3181	2736	عمان
20858	20940	20044	18860	6993	1332	1779	لبنان
32123	32840	28958	29692	27109	31776	32947	مصر
17315	14897	13709	12527	16047	22445	24458	المغرب
2623	2709	2541	3318	1500	2320	2096	موريتانيا
5886.3	5820.2	5471	516804	4935.3	6217	6345	اليمن
156463.5	152988.4	139716.2	148459	129930	160931	148511.3	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة 1999، 2004، 2009

\* خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية مرجع سابق ص 15.

ارتفعت المديونية العامة الخارجية لعدة دول عربية مقترضة بدرجات متفاوتة في عام 2008 فقد نما الدين العام الخارجي للمغرب بنسبة 16.2 % في عام 2008 ليصل إلى حوالي 17.3 مليار دولار، وازداد لعمان بنسبة 15.4 % ليبلغ نحو 6.9 مليار دولار، وللسودان بنسبة 7.9 % ليبلغ دينها العام الخارجي 33.6 مليار دولار. وقد شهدت سورية ارتفاعاً ضئيلاً في مديونيتها العامة الخارجية بلغت نسبته 3.1 % لتصل إلى 5.3 مليار دولار، وكذلك تونس التي ارتفعت مديونيتها العامة الخارجية بنسبة 2.2 % لتصل إلى 20.6 مليار دولار، واليمن التي ازدادت مديونيتها العامة الخارجية بنسبة 1.1 % لتبلغ 5.9 مليار دولار في عام 2008. أما المديونية العامة الخارجية لجيبوتي، فقد ارتفعت بنسبة كبيرة في عام 2008 بلغت 31.1 % لتصل إلى 579 مليون دولار جراء زيادة اعتمادها على الاقتراض الخارجي لتمويل مشاريع البنية التحتية. وقد توصلت جيبوتي في أكتوبر 2008 إلى اتفاق لإعادة جدولة مديونيتها الخارجية المستحقة للدول الأعضاء في نادي

باريس لمعالجة متأخرات السداد. وتتيح هذه الاتفاقية لجيبوتي تخفيض خدمة الدين المستحق لهذه الدول من 85 مليون دولار إلى 19 مليون دولار. وقد تراجعت المديونية العامة الخارجية للدول العربية المقترضة الأخرى في عام 2008، فقد انخفض الدين العام الخارجي للأردن بنسبة 30.3% إلى حوالي 5.1 مليار دولار نتيجة قيامه بالسداد المبكر لجزء من مديونيته تجاه دول نادي باريس. وقد بلغت قيمة هذه المديونية 2,398 مليون دولار دفع الأردن مقابلها 2121 مليون دولار، حيث تم تمويل السداد المبكر للمديونية الخارجية عن طريق السحب من رصيد إيرادات الخصخصة ومن اللجوء إلى الاقتراض الداخلي. ومن الجدير بالذكر أن الأردن أجرى تعديلات على قانون الدين العام تم بموجبه تخفيض سقف الدين العام الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 60% إلى 40% على أن يتم تطبيقه بحلول عام 2011. وانخفضت المديونية العامة الخارجية لموريتانيا بنسبة 3.2% في عام 2008 لتصل إلى حوالي 2.6 مليار دولار ولمصر بنسبة 2.2% لتبلغ نحو 32.1 مليار دولار. كما تراجعت المديونية العامة الخارجية لكل من الجزائر ولبنان بنسبة 0.4% لتبلغ حوالي 5.6 مليار دولار ونحو 20.9 مليار دولار، على التوالي.<sup>(1)</sup>

وعلى صعيد خدمة الدين العام الخارجي، فقد ارتفعت في الدول العربية المقترضة كمجموعة من حوالي 15.6 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 17.9 مليار دولار في عام 2008. ويعود هذا الارتفاع بشكل أساسي إلى قيام الأردن بالسداد المبكر لجزء من مديونيته الخارجية المستحقة للدول الأعضاء في نادي باريس حيث ارتفعت خدمة مديونية الأردن الخارجية بمقدار 2.1 مليار دولار في عام 2008 وقد عادت خدمة المديونية العامة الخارجية في مصر إلى الارتفاع فزادت بنسبة 28% في عام 2008 لتصل إلى حوالي 3.1 مليار دولار. كما ارتفعت خدمة الدين العام الخارجي في لبنان بنسبة 3.9% في المائة لتبلغ نحو 4.2 مليار دولار في عام 2008. وارتفعت كذلك خدمة المديونية العامة الخارجية في كل من السودان وجيبوتي واليمن بنسب متفاوتة.

وتراجعت خدمة الدين العام الخارجي في بقية الدول العربية المقترضة في عام 2008، حيث انخفضت بنسبة 18.7% في تونس إلى حوالي 2.1 مليار دولار وبنسبة 14.9% في الجزائر إلى نحو 1.2 مليار دولار وبنسبة 2.4% في المغرب لتصل إلى 2.4 مليار دولار. كما تراجعت خدمة المديونية العامة الخارجية في كل من سورية وعمان وموريتانيا.

#### الجدول رقم (16): إجمالي خدمة المديونية الخارجية للبلدان العربية 1995-2008.

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009 مرجع سابق ص 162.

(مليون ءولار)

اليمن	موريتانيا	المغرب	مصر	لبنان	عمان	سوريا	السوءان	جيبوتي	الجزائر	تونس	الأردن	
90	102	3425	2015	189.3	466	154	17	13.5	3943	1568	499	1995
217.7	100	2196	1618	484.5	297	1129	207	14.2	5059	1855	530	2000
208	142.7	2417	3111	3138	1512	743	302.8	29.9	5846	2092.3	595	2005
265	86	2459	2422	4052	626	688	225.1	27.3	1431	2605	674.5	2007
278	77	2366	3099	4212	608	674.9	373.5	36.7	1218	2118	2756	2008

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الملحق 7/9، 9/9، 8/9، ص 367، 369، 368.

صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2001، الملحق 7/10، ص 297.

### ثانيا: تطورات أعباء المءيونية الخارجية للءول العربية

بغرض استكشاف أوضاع المءيونية الخارجية للءول العربية المقترضة، فقد تم احتساب مؤشر نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لقياس عبء المءيونية الخارجية على اعتبار أن هذه النسبة تءل على قدرة الاقتصاد على تحمل أعباء الدين العام الخارجي وإمكانية استمرارية في القيام بذلك. كما تم احتساب مؤشر نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات، والذي يقيس عبء المءيونية الخارجية بءلالة قدرة الاقتصاد على تغطية خدمة مءيونيته الخارجية بعائدات صادراته.

ففيما يخص مؤشر نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي، فقد انخفض للءول العربية المقترضة كمجموعة من 26.2 في المائة في عام 2007 إلى 21.8 % في عام 2008، مسجلاً تراجعاً مطرداً للعام السادس. ويعوء ذلك إلى النمو الجءد في الناتج المحلي الإجمالي الذي حققته الءول العربية في عام 2008 والذي تجاوز الارتفاع في الدين العام الخارجي لمعظمها. وقد جاءت نسبة الدين العام الخارجي القائم إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل من الجزائر وسورية وعمان ومصر والمغرب واليمن ءون المتوسط للءول العربية كمجموعة، حيث كانت أقل من 21.8 % في عام 2008، أما في كل من موريتانيا ولبنان وجيبوتي والسوءان وتونس والأردن، فقد تجاوزت نسبة المءيونية العامة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوسط للءول العربية كمجموعة، حيث تراوحت بين 72.6 % في موريتانيا وحوالي 24 % في الأردن كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (17): مؤشرات المءيونية الخارجية للبلدان العربية (1995-2008).



(نسبة مؤففة)

الءولة	الءفن العام الءارءف إلى الئاء المءلف					ءءمة الءفن العام الءارءف إلى إءمالف الصاءراء				
	1995	2000	2005	2007	2008	1995	2000	2005	2007	2008
الأرءن	93.6	81.1	56.6	43	24	14.4	15	9.0	7.4	22.6
ءونس	60.5	59.5	62.1	56.5	50.4	19.6	21.6	14.3	13	8.5
الءزائر	79.5	46.5	16.7	4.2	3.3	32.6	24.7	11.6	2.1	1.4
ءفبوءف	54.1	72.9	59.8	52	59	7.6	7.5	10.4	8.5	9.4
السوءان	184.3	124.2	76.8	55.1	55.1	2.5	11.4	6.0	3.0	3.2
سورفا	128.3	118.7	17.9	12.6	10.1	2.5	16.3	4.6	3.4	3.3
عمان	23	18	13.0	14.3	11.5	7.2	2.7	7.5	2.2	1.7
لبنان	12	41.7	86.3	83.6	70.4	11.7	19.1	23.1	23.8	23.1
مصر	52.6	27.8	33.2	25.2	19.8	13.7	8.6	9.7	5.1	5.4
المغرب	68	49.8	21.0	19.8	20.2	30.0	23.1	12.3	9.0	7.3
مورفئانفا	219.7	152.1	178.6	96.1	72.6	20.0	23	20.3	5.6	4.2
الفمن	121.6	57.8	28.9	24.5	20.5	2.8	5.3	1.3	1.3	2.8

المصدر: من إءاء الءالب بالاعءماء على:

صءءوق النءء العربف، الئقرفر الاقءصاءف العربف الموءء 2009، الملءق 9/9، ص 368،369.

صءءوق النءء العربف، الئقرفر الاقءصاءف العربف الموءء 2001، الملءق 9/7، ص 296،298.

وءء ءافءء الءزائر على أءنف نسبة للءفن العام الءارءف إلى الئاء المءلف الإءمالف بفن الءول العربفة المءقرءة وشءءء ءرابعاً من 4.2 % فف عام 2007 إلى 3.3% فف عام 2008، كما انءءءء هءه النسبة فف سورفة إلى 10 % وفف عمان إلى 11.5 % وءء شءءء نسبة المءفونفة العامة الءارءفة إلى الئاء المءلف الإءمالف ءرابعاً ملءوظاً فف عءة ءول عربفة مءقرءة ءفء انءءءء هءه النسبة فف الفمن من 23.5 % فف عام 2007 إلى 19.4 % فف عام 2008، وفف مصر من 25.2 % إلى 19.8 % وفف الأردن من 44.8 % إلى 25.6 % نءفءة للسءاء المءكر لءءة من ءفنها العام الءارءف، وفف لبنان من 83.6 % إلى 70.4 %، وفف مورفئانفا من 96.1 % إلى 72.6 % أما فف ءونس فءء ءرابعء هءه النسبة بصورة ءفففة لءبلء 53 % فف عام 2008. وبالمءابل فءء ارءءءء نسبة المءفونفة العامة الءارءفة إلى الئاء المءلف الإءمالف فف المغرب من 19.8 % فف عام 2007 إلى 20.2 % فف عام 2008، وفف ءفبوءف من 52% إلى 59 % أما فف السوءان فءء ءافءء هءه النسبة على مسءواها الءف بلء 55.1 %.

وعلى صعبء مؤشر نسبة ءءمة الءفن العام الءارءف إلى الصاءراء من السلع والءءماء، فءء ءرابع للءول العربفة المءقرءة كمءوءة من 6.3 % فف عام 2007 إلى 5.8 % فف عام 2008، وفعوء هءا الءرابع إلى

النمو الكبير في الصادرات النفطية لبعض الدول العربية المقترضة وارتفاع صادرات الخدمات وخصوصاً في قطاع السياحة.<sup>(1)</sup>

وقد انخفضت نسبة خدمة المديونية العامة الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2008 في كل من لبنان وتونس والمغرب وموريتانيا وسورية وعمان والجزائر. وقد شهدت تونس أكبر تراجع في نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات من السلع والخدمات من 13% في عام 2007 إلى 8.5% في عام 2008، في حين جاء التراجع في هذه النسبة طفيفاً في بقية الدول. أما الدول العربية المقترضة التي ارتفعت فيها نسبة خدمة المديونية العامة الخارجية إلى الصادرات من السلع والخدمات في عام 2008 فهي الأردن وجيبوتي ومصر والسودان واليمن، فقد ارتفعت هذه النسبة في الأردن من 7.4% في عام 2007 إلى 22.6% في عام 2008 جراء سداد جانب من مديونيتها الخارجية كما ذكر سابقاً في حين جاء الارتفاع ضئيلاً في بقية الدول.

### الفرع الثالث: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية

عرفت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان العربية تزايداً مستمراً منذ سنة 1990؛ حيث بلغت 1,279 مليار دولار، ثم 5,894 مليار دولار سنة 2000، و 46,644 مليار دولار سنة 2005 وتجاوزت 96 مليار دولار سنة 2008، رغم هذا لازالت ضعيفة ومحدودة. وهذه المحدودية للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتدفق للبلدان العربية تعكس الانغلاق الجزئي لبعض الأسواق العربية أمام الاستثمارات الأجنبية، وتعكس وجود بعض المشاكل في مناخ الاستثمار في كثير من البلدان العربية، حيث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تفضل التدفق على البلدان التي تمر بمرحلة ازدهار اقتصادها حتى تشاركها في ثمار هذا الازدهار، كما أن غياب الديمقراطية في بعض الدول العربية يعد عاملاً منفراً للاستثمارات الأجنبية، كذلك فإن حجم السوق ومدى توافر العمالة المؤهلة في كل دولة عربية ومستوى انفتاح اقتصادها إقليمياً ودولياً هي أمور مهمة لجذب الاستثمارات الأجنبية.

فقد أشار تقرير الاستثمار العالمي لعام 2009 عن ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الدول العربية بنسبة 19.4% لتصل إلى 96.5 مليار دولار عام 2008 وذلك مقارنة مع 80.8 مليار دولار عام 2007. وأشار التقرير الذي أطلقه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «الأنكتاد» بالتعاون مع المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات في الكويت، إلى أن التدفقات الوافدة إلى الدول العربية تمثل 5.7% من الإجمالي العالمي البالغ 1.7 تريليون دولار، و 36.6% من إجمالي الدول النامية البالغ 620.7 مليار دولار. وأوضح التقرير أن السعودية حلت في المرتبة الأولى عربياً كأكبر دولة مضيضة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بتدفقات بلغت 38.2 مليار دولار وبحصة بلغت 39.6% من الإجمالي العربي،

(1) نفس المرجع السابق ص ص 163-164

تلتها الإمارات في المرتبة الثانية بقيمة 13.7 مليار دولار وبحصة 14.2 %، ثم مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 9.5 مليارات دولار وبحصة 9.8 %<sup>(1)</sup>.

وأضاف التقرير أن مجموعة من الدول العربية الأخرى شهدت قفزات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها ومنها قطر، التي شهدت زيادة بنسبة 43 % إلى 6.7 مليارات دولار، تركزت معظمها في قطاعات الغاز الطبيعي المسال والطاقة والمياه والاتصالات؛ ولبنان التي شهدت زيادة نسبتها 32 % إلى 3606 ملايين دولار، كان محركها الرئيسي الاستثمارات الموجهة للقطاع العقاري؛ وسورية التي شهدت ارتفاعاً نسبته 70 % إلى 2116 مليون دولار، أرجعه التقرير إلى تنامي فرص الأعمال التجارية نتيجة الانفتاح المتزايد للاقتصاد السوري على العالم الخارجي ولتحسن علاقاته الدولية. وأوضح التقرير أن تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الإمارات، بنسبة 3.4 % إلى 13.7 مليار دولار، إنما يعزى إلى الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية على النشاط السياحي والعقاري والمصرفي.

أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى البحرين والعراق والأراضي الفلسطينية فلم تشهد سوى ارتفاع طفيف. وفي حين حافظت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الأردن على نفس المستوى الذي بلغته عام 2007، تراجعت التدفقات الواردة إلى كل من الكويت واليمن وسلطنة عُمان. وأضاف التقرير أن التدفقات الوافدة إلى تونس بلغت 2761 مليون دولار بمعدل نمو 70.6 % خلال 2008، كما بلغت التدفقات الوافدة إلى الجزائر 2646 مليون دولار بمعدل نمو 59.2 % خلال 2008، وفي المقابل تراجعت التدفقات الوافدة إلى المغرب بمعدل 14.8 % لتبلغ 2388 مليون دولار، وكذلك تراجعت التدفقات الوافدة إلى ليبيا بمعدل 12.3 % لتبلغ 4111 مليون دولار في عام 2008. وأشارت بيانات التقرير إلى أن التدفقات الوافدة إلى السودان استقرت على ارتفاع طفيف بنسبة 6.8 % مقارنة مع عام 2007 لتبلغ 2601 مليون دولار عام 2008، كما حققت جيبوتي نموًا في التدفقات الوافدة إليها بمعدل 20 % إلى 234 مليون دولار، وذلك في مقابل تراجع التدفقات الوافدة إلى الصومال بنسبة 38.3 % إلى 87 مليون دولار وكذلك إلى موريتانيا بنسبة 32.7 % إلى 103 ملايين دولار. والجدول التالي يوضح تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البلدان العربية.

### الجدول رقم (18): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية في الفترة 1990-2008

(1) بلقاسم العباس، الاستثمارات البينية العربية، جسر التنمية، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 88، ديسمبر 2009، ص 03-04.

(مليون دولار)

2008	2007	2006	2005	2000	1995	1990	
2646	1662	1795	1081	438	00	00	الجزائر
1794	1756	2915	1049	364	431	183 -	البحرين
234	195	164	59	03	03	00	جيبوتي
9495	11578	10043	5376	1235	595	734	مصر
4111	4689	2013	1038	141	88 -	159	ليبيا
3606	2731	2675	2624	964	35	06	لبنان
56	123	122	234	16	07	06	الكويت
1954	1950	3268	1774	815	13	38	الأردن
488	485	383	515	03 -	02	00	العراق
2388	2803	2450	1653	422	332	165	المغرب
103	153	155	814	40	07	07	موريتانيا
38223	24318	18293	12097	183	578	312	السعودية
87	141	96	24	00	01	06	الصومال
2601	2436	3541	2305	392	12	31 -	السودان
2116	1242	659	583	270	100	71	سوريا
2761	1618	3312	782	779	378	89	تونس
13700	14187	12806	10900	506 -	400	116 -	الإمارات
463	917	1221	302 -	06	216 -	131 -	اليمن
6700	4700	3500	2500	252	94	05	قطر
2928	3125	1688	1538	83	46	142	عمان
94660	80809	71099	46644	5894	2730	1279	المجموع
1697353	1978838	1461074	973329	1381675	341144	207273	العالم

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على :

UNCTAD, STATONLINE, FDI STAT ,BEYOND 20/20,WEB DATA SERVER, site internet:  
<http://stats.unctad.org/FDI/TableViewer/tableView.aspx> le 24/01/2010

المبحث الثاني: دور المؤسسات المالية الدولية في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية

عانت بعض البلدان العربية منذ ثلاثة عقود مضت من اختلالات هيكلية حادة وخاصة ارتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين التي تلتهم نسبة متزايدة من الناتج المحلي الإجمالي وعدم قدرة هذه البلدان على تخفيف أزمة الديون جعلها تلجأ إلى المؤسسات المالية الدولية، وعقدت اتفاقات مع صندوق النقد والبنك الدوليين باحثة عن تسويات ضرورية لتجاوز الاختناقات الآنية تتضمن القبول ببرامج الإصلاح الاقتصادي. ورغم تماثل هذه البرامج إلا أن نجاحها النسبي يرتبط بالحكمة في كيفية التنفيذ خاصة من حيث السرعة والتعاقب، والعناية بالآثار السلبية في الجانب الاجتماعي.

### المطلب الأول: سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة بموارد المؤسسات المالية الدولية

تبرز الحاجة لتبني سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية والعربية منها في الحالات التي تعجز فيها السياسات الاقتصادية القائمة عن إنجاز الأهداف الاقتصادية الكلية حيث تتخذ تلك الأهداف صورة المحافظة على التوازن الخارجي (ميزان المدفوعات، والقضاء على الاختلالات التي تطرأ عليه) أو التوازن الداخلي (تحقيق التوافق بين جانبي الطلب والعرض الكلي)، وربما يكون الهدف هو تحقيق كلا النوعين من التوازن في آن واحد.<sup>(1)</sup> وتجدر الإشارة إلى أن عدم قدرة السياسات القائمة على تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، يرجع إلى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية، بينهما قدر من علاقات التشابك والتداخل، بالإضافة إلى ما تمارسه الخصائص الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول من تأثير جوهري في ظهور الاختلالات التي تبرز الحاجة لتطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي.

### الفرع الأول: الإطار النظري لسياسات التصحيح الهيكلي

هناك إطارين رئيسين تعتمد عليهما برامج التصحيح الهيكلي هما:<sup>(2)</sup>

#### 1. أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب:

تعتمد سياسات خاصة في المدى القصير على فرضية أن الطاقة الإنتاجية للدول النامية تعتبر ثابتة، على الرغم من أنها غير مستغلة استغلالاً كاملاً، وبالتالي فالتغير في الإنتاج ومن ثم الدخل يعتبر محدوداً بناءً على الطاقة الإنتاجية المتاحة. ويعتمد هذا الأسلوب بشكل عام على معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث أن الإنتاج أو الدخل يساوي: الاستهلاك الخاص، الاستثمار المحلي الخاص، الإنفاق الحكومي على السلع و الخدمات، وصافي الصادرات أي الطلب الكلي.

و يمكن أن يعبر عن ذلك بمعادلة التوازن:

(1) سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2001 ص23.

(2) بولاك جاك جي، النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي مخطط جريء و معمر، التمويل والتنمية، العدد 4، المجلد 34، 1997، ص16.

$$Y = C + I + G + X - M$$

حيث:

$$Y = \text{الدخل أو الإنتاج.}$$

$$C = \text{الاستهلاك الخاص.}$$

$$I = \text{الاستثمار المحلي الخاص.}$$

$$G = \text{الإنفاق الحكومي على السلع و الخدمات.}$$

$$X - M = \text{صافي الصادرات}$$

والتي يمكن كتابتها على النحو التالي<sup>(1)</sup> :

$$Y + M = C + I + G + X$$

وإذا عزلنا عناصر التجارة الخارجية لوحدها يمكن أن نحصل على المتطابقة :

$$X - M = Y - (C + I + G)$$

تمثل المتغيرات الداخلية في المعادلة وهي الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي قدرة المجتمع على امتصاص أو استيعاب الإنفاق والتي يعبر عنها بـ: A بغض النظر عن النشاط في العالم الخارجي.<sup>(2)</sup> في نفس الوقت يمثل الفرق بين الناتج المحلي الإجمالي Y من جهة والقدرة على الامتصاص A من جهة أخرى، رصيد الحساب الجاري CA والذي يعبر عن الفرق بين الصادرات والواردات، أو صافي الصادرات.

$$CA = Y - A$$

وبالتالي يكون هناك فائض في الحساب الجاري (فائض الصادرات) عندما يتجاوز الناتج المحلي الطاقة الاستيعابية . ويكون هناك عجز في الحساب الجاري عندما يقل الناتج المحلي عن الطاقة الاستيعابية، وعليه يمكن تخفيض العجز في الحساب الجاري من خلال إما :

• تخفيض الطاقة الاستيعابية (مقارنة بالإنتاج) ؛

• أو زيادة الإنتاج (مقارنة بالطاقة الاستيعابية) .

نظرا لصعوبة زيادة الإنتاج في الدول النامية، يتطلب القضاء على العجز في الحساب الجاري، سياسات مالية ونقدية انكماشية يتم من خلالها تخفيض الإنفاق أو الطلب الكلي (الامتصاص)، من خلال تخفيض

الاستهلاك والإنفاق الحكومي<sup>(1)</sup>.

(1) أحمد عبد الرحمن يسرى وأحمد الناقه، النظرية الاقتصادية الكلية، مدخل حديث، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1995 ص 31.

(2) نفس المرجع السابق، ص 35.

(1) سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص ص 21-22.

ومفكن كءلك أن ءؤءف سفاسة ءءففض أسعار الصرف إلى ءءففض اءءصاء أو الطاقء الاسءفعافة من ءلال ءأءفرها أولا على الإءءاء ( الءءل)، ومن ءم على الامءصاء، وءانفا من ءلال ءأءفرها المباشر على الامءصاء، والءف فءءبر ضرورفا لءءسفن مفزان الءساب الءارف ءاصة وأنه لفس من السهولة بمكان فزاءة الإءءاء فف الءول النامفة.

## 2 . الأسلوب النقءف لمفزان المءءوعات وءور السلءة النقءفة:

نءفءة لاهءمام أسلوب الامءصاء بالءساب الءارف فقط، وءءم وءعه لءركة رأس المال بالاعءءبار، رأف الكءبر من اقءصاءف صءءوق النقء الءولف ضرورة الاعءماء على أسلوب نقءف فءءبر مكملا للأسالفف السابفة، بءءف ءءلل أوضاع موازفن المءءوعات فف الءول النامفة ءاصة المءفنة منها. بالنسبة للأسلوب النقءف فف مفزان المءءوعات والءءءم فمءلان ظاهرفان نقءفئان، ومن هنا ءلعب السفاسة النقءفة ءورا بارزا و رئفسفا فف سفاسة إءارة الطلب الكلف من ءلال الأسلوب النقءف لءصءفء الءلل فف مفزان المءءوعات.

باعءبار أن الكءلة النقءفة ( عرض النقوء)، ءعءبر ءالة فف الءءل من ءلال :

$$Y = F (M)$$

فأف فزاءة فف الكءلة النقءفة ءؤءف بالضرورة إلى فزاءة فف الءءل الوطنف ءاصة فف ظل فباب ءءسواف الأءرف مءل: ءركة رؤوس الأموال و الوارءاء... الخ

بالتالف فءءمء الأساس النظرف للأسلوب النقءف على العوامل ءالففة :

1 / . مءءابفة عرض النقوء وءلف ءشفر إلى أن ءءفر فف عرض النقوء ( $M^S$ ) والءف فمءل السفولة المءلفة ( $M_i$ ) ( النقوء فف ءءاول فضاف لها الوءائف ءءل الطلب)، فسافف ءءفر فف صافف الأصول الأءبفة للءهاز المصرفف (NFA) بالفضافة إلى ءءفر فف الإءءمان المءل ( $\Delta DC$ ) بالفضافة إلى صافف بنوء أءرف.

$$\Delta M^S = \Delta M_i = \Delta NFA + \Delta DC$$

2 / . الطلب على النقوء ( $M^d$ ) والءف فءءبر ءءبؤ به بما فءسق مع أهداف النمو والءءءم ضرورفا، ءفءل فءءاسب الطلب على النقوء طرءفا مع الءءل  $y$  وعكسفا مع أسعار الفاءة  $I$  ومسءوى الأسعار  $p$ .

$$M^d = f ( y, I, p).$$

ولءوضفء العلاقة بفن سوق النقء ووضع مفزان المءءوعات وبالفالف سفاسات ءصءفء الهفكلف فمكن ءءابة المعاءلة الأولى :

$$\Delta NFA = \Delta M^S - \Delta DC$$

وفي حالة توازن العرض والطلب على النقود  $M^s = M^d$  تصبح هذه المعادلة كما يلي :

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta DC$$

والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\Delta NFA = \Delta f ( y, I, p ) - \Delta DC$$

وعليه يتأثر صافي الأصول الأجنبية عكسيا بالتغير في صافي الائتمان المحلي مما يعني أن الزيادة في الائتمان المحلي، خاصة إذا كان أكبر من الزيادة في الطلب على النقود تؤدي إلى انخفاض في صافي الأصول الأجنبية بنفس القيمة.

ومن هنا تصر سياسات التصحيح الهيكلي على ضرورة تخفيض الائتمان المحلي حتى لا يتدهور ميزان المدفوعات، وعليه يصبح ضروريا تحديد سقف الائتمان المحلي بحيث يتسق مع الطلب المتنبأ به على النقود ومع أهداف ميزان المدفوعات، بمعنى آخر استهداف حجم الأصول الأجنبية خلال فترة معينة.

3 / . يمكن توسيع هذا الإطار النظري، ليشتمل علاقات الدخل والإنفاق ورأس المال بحيث يبين أن العجز في ميزانية الدولة يؤثر سلبا على الحساب الجاري، فكما رأينا سابقا أن الحساب الجاري يساوي الفرق بين الصادرات والواردات من جهة، والفرق بين الإنتاج والإنفاق الكلي - الامتصاص - من جهة أخرى.

$$CA = X - M = Y - A$$

فالتوسع في الإنفاق  $A$  في هذه الحالة بدون أن يصاحبه زيادة في الدخل ستؤدي إلى تدهور الحساب الجاري في ميزان المدفوعات.

فلو أضفنا إليها توازنات القطاع الخاص  $(Sp - Ip)$  والقطاع الحكومي  $(T - G)$  والقطاع الخارجي  $(X - M)$  يصبح لدينا

$$(Sp - Ip) + (T - G) = X - M$$

تشير المتطابقة أعلاه، إلى أن العجز في الميزانية يؤثر سلبا على الحساب الجاري، ومن هنا جاءت الأهمية لتخفيض العجز في برامج التصحيح الهيكلي.

يمكن تحديد حجم الميزان الكلي المستهدف لميزان المدفوعات، من خلال دوال مثل دالة الواردات والتي تعتمد على عوامل مثل الدخل وأسعار الصرف وأسعار الواردات، بالإضافة إلى الأسعار المحلية. وعليه يتم في برامج التصحيح الهيكلي بناء على هذا الإطار تحديد:

\* أهداف ميزان المدفوعات ؛

\* متغيرات الاقتصاد الوطني، كالصادرات و صافي تدفق رأس المال؛

\* تحديد حجم الواردات وحجم الائتمان المحلي.



أما في حالة إضافة عناصر السياسة المالية لبرامج التثبيت نجد أولاً أن الائتمان المحلي يتكون من ائتمان الحكومة (DCg) وآخر للقطاعات الأخرى (DCp) .

أيضاً أن صافي تدفق رأس المال يتكون من جزء حكومي (KAg) وآخر للقطاع الخاص (KAp)، وبالتالي يمثل ائتمان الحكومة المحلي وصافي تدفق رأس المال مصدران مهمان لتمويل العجز في الميزانية، وإذا أضيف إليهما التمويل المحلي الغير المصرفي Fg يصبح لدينا:

$$T - G = \Delta DCg + Kag + Fg$$

والتي يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$\Delta NFA = \Delta M^d - \Delta DCp - [(G - T) - Kag - Fg]$$

هاته المعادلة تبين أن الزيادة في عجز الميزانية (G - T)، تؤدي إلى زيادة احتياجات تمويل الحكومة، وفي حالة توفير احتياجات التمويل محلياً فان ذلك سيؤدي إلى تقليص الائتمان المقدم للقطاع الخاص. بالتالي فبرامج التثبيت التي تستهدف حجم معين للعجز الكلي لميزان المدفوعات، تضع سقفاً للائتمان المقدم للحكومة في ضوء الموارد المتاحة.

وقد حدى ذلك باقتصادي صندوق النقد الدولي مناشدة الدول النامية، ومن ضمنها العربية اتباع سياسات مالية تعتمد أساساً على مستوى حجم العائدات المالية الخارجية للدولة. هكذا يدعوا الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات إلى اتباع سياسات انكماشية من خلال وضع سقف للائتمان المحلي، بحيث تعتبر سياسة رفع أسعار الفائدة كوسيلة للحد من الاقتراض أحد الأدوات التي يتم التدخل بها على المدى القصير .

### الفرع الثاني: البيئة الاقتصادية في البلدان العربية قبل القيام بالإصلاحات الاقتصادية

هناك مجموعة من الخصائص الاقتصادية والاجتماعية التي اتسمت بها الاقتصاديات العربية في العقدين السابع والثامن من القرن الماضي والتي ساهمت مباشرة في خلق الاختلالات الاقتصادية وتزايدها، وذلك بالرغم من وجود قدر كبير من عدم التجانس بين الدول العربية من حيث الهياكل الاقتصادية، والنمط الاقتصادي المتبع (اشتراكي، رأس مالي) ومدى الارتباط بالعالم الخارجي... الخ وأهم هذه الخصائص هي: (1)

1 - تدهور مستوى الطاقة الإنتاجية: ويرجع هذا التدهور إلى عوامل عديدة من أهمها الانخفاض النسبي في مستوى إنتاجية عناصر الإنتاج، خاصة عنصر العمل الذي لا يواكبه بدرجة مناسبة مدخلات عناصر الإنتاج الأخرى من رأس المال أو الخبرة الإدارية و التنظيمية... الخ .

(1) سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق ص28.

2- اختلال علاقات النمو بين القطاعات الاقتصادية الرئيسية: تتسم الهياكل الاقتصادية في أغلب الدول العربية قبل الإصلاحات الاقتصادية بتراجع الوزن النسبي لقطاعي الزراعة والصناعة وذلك لحساب تزايد الأهمية النسبية لقطاع الخدمات.

3- تفاقم حدة أزمة المديونية الخارجية: لقد عانت الاقتصاديات العربية خلال عقد السبعينات والثمانينات من تزايد معدلات المديونية، والارتفاع في أعباء خدماتها، فقد ارتفعت الديون الخارجية القائمة بما نسبته 147 % في مطلع عقد الثمانينات، إذ بلغت هذه الديون 48.89 مليار دولار عام 1980 بعد أن كانت 19.82 مليار دولار عام 1976،<sup>(2)</sup> واستمر تزايد حجم المديونية الخارجية للدول العربية في عقد الثمانينات بمعدلات كبيرة جدا بلغت حوالي 124 % في الفترة 1980 إلى 1990.<sup>(3)</sup> ثم عرفت استقرارا نوعا ما في العقدين الأخيرين.

5- تدهور مستوى المعيشة الحقيقي للسكان: وينعكس تدهور مستوى معيشة السكان في البلدان العربية على العديد من المؤشرات تتمثل في انخفاض الدخل القومي وبالتالي نصيب الفرد منه، في المقابل تزايد معدلات نمو السكان مما أدى إلى انخفاض الإنفاق على التعليم مما نتج عنه تزايد معدلات الأمية والتي بلغت حوالي 60 % من البالغين في الوطن العربي في فترة ما قبل الإصلاحات،<sup>(4)</sup> بالإضافة إلى تزايد معدلات الفقر خاصة في البلدان العربية كثيفة السكان على غرار اليمن، مصر، السودان، الجزائر، والمغرب وموريتانيا.

وقد كان هذا الوضع الاقتصادي العربي المتردي كنتيجة حتمية لتعرض الاقتصاديات العربية للصدمات الخارجية ومجموعة من العوامل الداخلية، الأولى تتمثل في تدهور معدلات التبادل التجاري وتزايد معدلات الفائدة العالمية الحقيقية، و تباطؤ النمو في البلدان الصناعية، أما العوامل الداخلية فتتمثل في زيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي، وانحراف هيكل الأسعار النسبية عن مستواها التوازني.

**الفرع الثالث: أهداف وعناصر الإصلاحات الاقتصادية المدعومة بموارد صندوق النقد والبنك الدوليين في البلدان العربية**

في سياق الإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية يمكن أن نميز بين ثلاث مجموعات من الدول العربية هي:<sup>(1)</sup>

- المجموعة الأولى: تضم البلدان العربية المصدرة للنفط وهي الكويت والسعودية وليبيا وعمان وقطر والإمارات العربية المتحدة. ويجب على هذه المجموعة أن تواجه الآثار المترتبة على تقلبات أسعار النفط ولذلك فإن الإصلاحات فيها ضرورية في اتجاه المحافظة على سياسة تنويع القاعدة الإنتاجية التي بدأ

<sup>(2)</sup> سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة للنشر، بغداد، الطبعة الأولى 2002، ص 12.

<sup>(3)</sup> خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، مرجع سابق ص 14.

<sup>(4)</sup> نادر فرحاني، رؤية مستقبلية للتعليم في الوطن العربي، على الرابط :

تطبيقها في السبعينات بما يقلل اعتمادها على النفط، ومواجهة العجز في الميزانيات الحكومية وميزان المعاملات الجارية الناتج عن انخفاض أسعار البترول، وتجدر الإشارة إلى أن قيام هذه الدول بالإصلاحات الاقتصادية لا يضطرها للجوء إلى موارد المؤسسات المالية الدولية.

- المجموعة الثانية: تضم البلدان العربية المتوسطة الدخل مثل الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس، وبلدان هذه المجموعة ليست متجانسة تماما، حيث نلاحظ فوارق كبيرة فيما بينها من حيث حجم السكان، أو مستوى دخل الفرد، إلا أنها تشترك بعدد من الخصائص تبرر اعتبارها مجموعة واحدة، فهي تتمتع بقاعدة إنتاجية متنوعة نسبيا، كما أنها تمتلك مؤسسات مالية واقتصادية متطورة إلى حد ما. وتهدف الإصلاحات الاقتصادية في هذه المجموعة إلى إزالة الصعوبات التي تواجهها هذه الدول وهي على درجة كبيرة من التعقيد وخاصة تلك الناجمة عن انخفاض أسعار النفط وتحويلات العاملين، وكذلك الصعوبات الناشئة عن ظروف الاقتصاد العالمي (الصدمات الخارجية) مما أدى إلى تزايد حجم المديونية الخارجية وتزايد أعبائها، كما رافق ذلك عجز في الموازنات الحكومية. ولجأت الحكومات إلى تمويل العجز عن طريق الاقتراض من المصارف مما أدى إلى تزايد النقد المتداول مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم والمبالغة في أسعار الصرف، بالإضافة إلى وجود تشوهات في الأسعار وانخفاض إنتاجية العمل ورأس المال، وضعف الكفاءة في القطاع العام الذي يسيطر على نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي.

- المجموعة الثالثة: تضم البلدان العربية منخفضة الدخل مثل موريتانيا والصومال والسودان واليمن. وتعتبر مسألة إعادة الهيكلة أو الإصلاح الاقتصادي في بلدان هذه المجموعة أكثر تعقيدا فهي تعتمد اعتمادا كبيرا على سلعة واحدة، ومن ثم فهي أكثر تعرضا للصدمات الخارجية، وتعاني من مديونيات خارجية ثقيلة وخدمة أعبائها لا تتناسب وقدراتها الاقتصادية بالإضافة إلى عجز الموازنات الحكومية وموازينها التجارية، ومعدلات تضخم مرتفعة جدا وضعف البنية التحتية والمؤسسات المالية والاقتصادية.

وتهدف برامج الإصلاح الاقتصادي في المدى القصير إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات وتخفيض كل من معدل التضخم والعجز في الموازنة العامة وذلك بأقل تكلفة ممكنة من منظور النمو والبطالة،<sup>(1)</sup> ويستلزم ذلك الضغط على الطلب الكلي الداخلي من خلال تخفيض الإنفاق ورفع أسعار الفائدة وتخفيض قيمة العملة... الخ.

وتتحدد الأهداف في المدى الطويل لتطوير العرض الداخلي للسلع والخدمات وتحسين مستوى أداء جهاز الإنتاج والحد من هدر الموارد المتاحة ودعم القدرة التنافسية للإنتاج، وتتمحور الأهداف الرئيسية لعمليات التصحيحات الهيكلية في النقاط التالية:<sup>(2)</sup>

- إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام والخاص وانسحاب الدولة تدريجيا من بعض النشاطات الاقتصادية وفسح المجال أمام المبادرات الخاصة عن طريق تشجيع الاستثمار الخاص.

(1) محسن يونس، روثنة صندوق النقد الدولي منشور على الموقع: <http://saaid.net/Doat/hasn/105.htm> 21/12/2009

(2) مصطفى العبد الله، مرجع سابق ص 36-37.

- التخفيف من الأعباء التي تتحملها ميزانية الدولة نتيجة دعمها للمنشآت الاقتصادية الخاسرة، وتكريس مواردها لدعم قطاع التعليم والبحث العلمي والصحة...الخ.
- تطوير الأسواق المالية العربية وإدخال الحركية على رأس مال الشركات بقصد تطويرها وتنمية قدراتها الإنتاجية
- خلق مناخ الاستثمار المناسب وتشجيع الاستثمار المحلي لاجتذاب رؤوس الأموال المحلية والعربية والأجنبية.

ويمكن تحديد أهم عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية وفقاً لمايلي:

- إحداث تعديلات في هيكل ملكية وسائل الإنتاج حيث طرحت بعض المؤسسات العامة والشركات في بعض البلدان العربية للبيع، وبيع بعضها فعلاً في مصر والأردن وتونس والجزائر .
- إصدار قوانين تنظم عمل السوق المالية وتداول رأس المال بهدف زيادة فعالية آلية السوق وتعزيز اتجاه تحديث هيكل الملكية، مع إمكانية تداول أسهم وسندات المشروعات العامة وبخاصة ما يتعلق منها بتحديد أسعار المنتجات (تحريرها)، وكذلك تحرير أسعار الصرف وتوحيدها، واعتماد مبدأ التمويل الذاتي وإنشاء صناديق وبنوك الاستثمار الوطنية وتفعيل نشاطها.
- تحجيم وظيفة الموازنة العامة كأداة للتوازن الاجتماعي من خلال برنامج انكماشى للإنفاق الاجتماعي وتقليص الدعم لإطلاق العنان للعوامل الاقتصادية وحدها لبلوغ التوازن من ناحية، ومكافحة التضخم من ناحية أخرى.
- تحرير التجارة الخارجية وذلك برفع القيود الجمركية، وإتاحة عمل آلياتها بشكل مطلق وإلغاء الحماية تدريجياً، والسماح باستيراد السلع المحظورة كلياً أو جزئياً.
- وبصفة عامة فإن عناصر سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة بموارد الصندوق والبنك الدوليين في البلدان العربية تسعى لضمان سلامة واتساق عمل آلية السوق وقد أخذت هذه التعديلات شكل الحزمة في دفعة واحدة مع الاهتمام بالجوانب النقدية والمالية بصفة أساسية.
- ويوضح لنا التطور التاريخي لسياسات التكيف والتصحيح الهيكلي في معظم البلدان العربية أنها قد مرت بمرحلتين:<sup>(1)</sup>
- المرحلة الأولى: يتم خلالها تهيئة أرضية التحول إلى آليات السوق بتحديد القيود الإدارية في السياسات المالية والنقدية. وقد اهتمت سياسات التصحيح الهيكلي في هذه المرحلة بإلغاء الدعم وتعويم أسعار صرف العملات الوطنية اتجاه العملات الأجنبية، وتخفيف الضغوط على أسعار الفائدة مع الإبقاء على الهيكل الجامد للأجور، وتمتد هذه المرحلة من منتصف السبعينات في بعض البلدان العربية وحتى بداية التسعينات.

(1) مصطفى العبد الله، مرجع سابق ص 38-39.

المرحلة الثانية: تم في هذه المرحلة السعي وبمعدلات عالية (أقرب إلى نظام الصدمة) إلى إحداث تغييرات جوهرية في هيكل ملكية وسائل الإنتاج وأسلوب إدارة الاقتصاد الوطني (الخصوصية) والعمل على توفير شروط آلية السوق وفق الإطار النيوكلاسيكي، وتمتد هذه المرحلة منذ بداية التسعينات وهي مستمرة إلى يومنا هذا.

وفي موضوع توقيت عملية الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية يرى بعض الاقتصاديين أن تجارب الدول العربية تثبت أن برامج الإصلاح تكون أسهل وأقل تعقيدا إذا تم تنفيذها في مرحلة مبكرة من بدأ المشاكل الاقتصادية، والواقع أن هناك أمثلة عديدة للتدليل على أن عملية الإصلاح الاقتصادي تكون أكثر نجاحا إذا تحققت بطريقة منظمة مع التطبيق المبكر للإجراءات العلاجية. ومن ناحية أخرى فإن تأخير القيام بالعملية التصحيحية إلى أن يتفاقم العجز الخارجي صعبا إن لم يكن مستحيلا، ويفقد المقيمون المحليون الثقة في العملة الوطنية، مما يؤدي إلى هروب رؤوس الأموال مما يزيد في تعقيد الوضع الاقتصادي القائم.

#### الفرع الرابع: آثار برامج التثبيت والتكيف الهيكلي على بعض المتغيرات الكلية في البلاد العربية

تحدث برامج التثبيت الاقتصادي أثارا سلبية أو إيجابية أحيانا حسب طبيعة وخصائص الاقتصاد محل تطبيق البرامج، ولكنها في الغالب تحدث أثارا انكماشية ضارة بالنمو الاقتصادي داخل الدول النامية فضلا عن إبقائها لظاهرة التضخم التي يتحول سببها من إفراط في الطلب إلى زيادة التكاليف والنفقات. فإجراءات السياسة النقدية (زيادة سعر الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية) تؤدي إلى التقليل من الاقتراض مما يترتب عنه انخفاض في الاستثمار ونقص في معدل النمو والعرض بشكل عام، وارتفاع الأسعار وانخفاض إمكانيات خلق فرص للعمالة وما إلى ذلك من عوامل تغذية التضخم والانكماش الاقتصادي.<sup>(2)</sup> وكذلك الحال بالنسبة لإجراءات التكيف الهيكلي، فإن مجالات إدارة العرض (خاصة فيما يتعلق بتصحيح الأسعار ورفعها إلى مستواها العالمي في جميع المجالات)، فإنها فضلا عما تؤدي إليه من تغذية التضخم في البلاد النامية، فلن يترتب عليها سوى تحويل الموارد من الاستخدامات التي تتمتع بأسعار منخفضة (سلع ضرورية) تستهلكها طبقة واسعة من المجتمع، إلى الاستخدامات التي تنتج سلعا لا تخضع للتسعير وتلبي فقط احتياجات أصحاب الدخل المرتفعة، على اعتبار أن زيادة العرض في الدول النامية والعربية خصوصا يتطلب توافر شروط معينة مرتبطة بتوفر التمويل الكافي وخلق طاقات إنتاجية جديدة عن طريق الاستثمار وهو نفس ما تؤدي إليه إجراءات الخصوصية، وتخفيض قيمة النقد وغيرها... الخ. فلا يمكن لمثل هذه الإجراءات منفردة أن تحدث مفعولها لأن ذلك مرهون بتوافر شروط معينة، لا نجدها متوفرة ومجتمعة في البلاد العربية خاصة ما تعلق منها بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات المترتب عن تصحيح سعر الصرف لعملة الدولة محل

(2) عبد الحق بوعتروس الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، حالة الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 33 ربيع

الإصلاء. ورءم ذلك فء أسفر ءطبفق برامء الئبفء والئكفف الهفكف فف بعض الءول العربفة عن معالءة بعض مظاهر الاءءلال فف ءء من المءرفراء الاقءاصفة الكلفة، والءءول أءناه فففن ذلك:

الءءول رقم (19): ءطور المؤشراء الاقءاصفة الكلفة للاقءاصفاء العربفة أثناء وبعء ءطبفق برامء الئصءف الهفكف فف الفءرة (1990-2008).

الءولة	المؤشراء	90	95	98	2000	2005	2008
المغرب	مءءل النمو الئاءء المءلف الإءمالف	13	07	08	02	03	06
	مءءل الئءفر فف أسعار المسءهلك	07	03	03	02	01	04
	وضءفة مفزانفة الءولة	-1146	-1133.3	-1374	1773	-1094	-
	مفزان المءفوعات	1697	-982	-639	-1166	448.7	-1480
	إءمالف الءفن الءارءف	25003	22445	19324	16047	12527	17315
	مءءل النمو الئاءء المءلف الإءمالف	08	02	05	05	04	05

05	02	03	03	06	07	مءءل الئفر فف أسعار المسءهلك	لونس
-	772-	374-	83-	801.1-	1264.3-	وءعفة مفرانفة الءولة	
1667	936	205-	138-	80	123-	مفران المءفوعات	
20588	18077	11630	11112	10923	7688	إءمالي الءفن الءارءف	مصر
07	04	05	04	05	06	مءءل الئو الئاء المءلف الإءمالي	
18	05	03	04	16	17	مءءل الئفر فف أسعار المسءهلك	
-	8586-	3790-	4831-	737.2-	3398.7-	وءعفة مفرانفة الءولة	الأرءن
1787	5226	2030-	1386-	410	10224-	مفران المءفوعات	
20588	18077	27109	29812	31776	32992	إءمالي الءفن الءارءف	
08	08	04	03	06	01	مءءل الئو الئاء المءلف الإءمالي	السوءان
15	03	01	03	02	16	مءءل الئفر فف أسعار المسءهلك	
-	672-	287-	500-	109-	273	وءعفة مفرانفة الءولة	
1218-	260	697	536-	171-	421	مفران المءفوعات	السوءان
5099	7122	6754	7066	6299	8332	إءمالي الءفن الءارءف	
08	06	08	04	06	05-	مءءل الئو الئاء المءلف الإءمالي	
14	09	08	17	68	65	مءءل الئفر فف أسعار المسءهلك	السوءان
-	737-	80-	69-	75-	575-	وءعفة مفرانفة الءولة	
21.1	598	94	41	63	244-	مفران المءفوعات	
33633	27006	20546	17513	19355		إءمالي الءفن الءارءف	

المصدر: من إءءاء الطالب بالاعءماء على:

- إءصائفاء صءءوق الئء العربف، مءاءة على الموقع الإلكءرونف: [www.amf.org](http://www.amf.org)
- البنك الءولف، مؤشرات الئئمة العالمة، قاءة البفاءاء، على الموقع الإلكءرونف: <http://data.worldbank.org/country>.

رءم الئاء الإءبابفة منها والسلبفة فف البلاد العربفة المءكورة، ففما فءءق بالئوازفاء الاقءصاءفة الكلفة، إلا أن الءك فبقف ءفر كاف فف ئقءفرنا للءكم على ءءوف وفعالفة برامء الئبفب والئكفف الءكلف لصفءوق الئء والبنك الءولففن، ففضلا على الئءبءب المسءل للئك الئاءء من سنة إلى آءرف، مما فءل على عءم الئكم ففها وئوءففها الوءهة المرءوبة، فإن مءءلاء الئمو الإءبابفة الظاهرة فف المؤشرات الاقءصاءفة المنوه عنها لم ءءء بءون ءكلفة اقءصاءفة، بل مءابل الءك نمء المءفونفة الءارءفة وكءا ءءمافها، بمعنى أن الئمو المءءقق كان ناءء للئسهفلاء المالفة الممنوءة فف شكل قروض وإءاءة ءءولة الءفون، كما أنها لم ءءء بءون ءكلفة اءءماعفة، بل ءءء بفرءاءة العبء الملقف على عاءق الفئاء الاءءماعفة المءءوءة الءءل والفقرفة والئف ءمئل الوالبفة العظمف فف مءظم الءول النامفة بشكل عام. وهو ما فءضمف إءءارا لاءءباراء العءالة الاءءماعفة والئوازن الاءءماعف، ومسءوف مءفشة الءك الفئاء. وكل الءك لأن الئئمة الاقءصاءفة

لا تعني تحقيق نمو في الجبهة الاقتصادية فقط معبرا عنها بمؤشرات كمية، ما لم تتوج بتحسين الجبهة الاجتماعية معبرا عنها بمؤشرات كيفية ونوعية. فالانتمية الشاملة كالعملة لها وجهان أحدهما كمي والأخر كفي ولا يمكن فصل إحداهما عن الأخرى، فالوجه الكمي يترجم بالمؤشرات الاقتصادية، بينما الوجه الكيفي يترجم في المؤشرات الاجتماعية، لذلك كان لزاما علينا معرفة مدى انعكاس الجانب الكمي ممثل في النتائج الاقتصادية لبرامج التصحيح الاقتصادي وعلى الجانب الكيفي ممثلا في الجانب الاجتماعي وكل ذلك بالنسبة لبعض البلدان العربية محل الدراسة، أو بشكل آخر معرفة الانعكاسات الاجتماعية لبرامج التكيف الهيكلي من خلال جملة من المؤشرات الاجتماعية ؟

### ثانيا: الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلدان العربية

إن هذه البرامج كانت محل نقد ليس فقط من قبل المنظمات الدولية والنفابات العمالية ومن قبل الدول المطبقة لها فقط، بل من قبل خبراء في مجال النقد والمال وذلك لنتائجها الاجتماعية غير المرضية. كما أن بعض الدوائر في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أخذت تعترف تدريجيا بأن العديد من تلك البرامج يصاب بالإجهاد ( FATIGUE ) قبل أن يكمل البرنامج دورته الكاملة، وذلك راجع إلى حدوث تناقض وصراع بين أهداف إعادة التوازنات الكلية للاقتصاد من ناحية وبين أهداف النمو والعدالة التوزيعية من ناحية أخرى.<sup>(1)</sup> ضف إلى ذلك الآثار الجانبية السلبية التي تفرزها هذه البرامج في مجال زيادة حجم البطالة، الفقر وسوء توزيع الدخل... الخ، والتي يعبر عنها في أدبيات الصندوق بأنها نوع من التكلفة الاجتماعية الضرورية أحيانا لتطبيق هذه البرامج.

### 1- آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على تكاليف المعيشة في البلدان العربية

في نطاق برامج التكيف الهيكلي المطبقة في البلاد العربية، ساهمت جل سياساتها بدرجات متفاوتة في رفع مستوى تكاليف المعيشة، سواء عن طريق رفع الدعم السلعي أو رفع أسعار الخدمات العامة، أو تصحيح نظام التسعير بشكل عام أو تخفيض قيمة النقد وزيادة الضرائب وغيرها. وعلى الرغم من تراجع معدلات التضخم أحيانا، فسياسة التخفيض مثلا كإجراء إصلاحي ساهم في رفع أسعار المستهلك نتيجة لارتفاع أسعار الواردات بالعملة المحلية، إلا أن بعض الاقتصاديين يعتقدون بأن هذه السياسة تحدث آثارها بشكل كبير على فئة الدخل الأعلى ولعل أهم الإجراءات الأكثر تأثيرا على مستوى معيشة الأفراد بشكل مباشر تلك المتعلقة بإلغاء الدعم الحكومي للسلع الغذائية خاصة والخدمات الأساسية وذلك بشكل كبير على

(1) نفس المرجع السابق ص.08



فئة الفقراء ومحدودي الدخل، فقد انخفضت نسبة الدعم السلعي إلى جملة الإنفاق الجاري في مصر من حوالي 13 % عام 91/90 إلى حوالي 7.2 % عام 95 / 96 ، كما تراجع نصيب دعم الغذاء في الإنفاق الجاري من حوالي 9.5 % إلى 5 % في الفترة ذاتها.

## 2- آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي على العمالة

إن برامج الإصلاح الاقتصادي تضمنت تدابير تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على سوق العمل؛ الخصوصية مثلا وما ترتب عنها من غلق مؤسسات بأكملها وتصفيتهما وتسريح عمالها، وكذلك ما ترتب عن بعض السياسات الإصلاحية كسياسة تخفيض قيمة النقد من انخفاض الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة والاستثمارية وبالتالي انخفاض حجم الاستثمار وتعطل الآلة الإنتاجية وما إلى ذلك من آثار بالغة على حجم العمالة، فمعدل البطالة في المغرب قارب 18.4 % سنة 1984. أما في مصر فتشير التقديرات الرسمية لجهاز التعبئة العامة والإحصاء إلى أن السنتين التاليتين لتطبيق برنامج التكيف الهيكلي قد شهدتا انخفاضا مطلقا في عدد المشتغلين، كما أن معدلات البطالة عرفت ارتفاعا بين سنتين 90 - 95 من حوالي 8 % إلى 11.5 % على التوالي.<sup>(1)</sup> أما في تونس فقد بقي معدل البطالة بجميع أصنافها (هيكلية، ظرفية، مقنعة) مرتفعا جدا بلغ في نهاية 1993 حوالي 16 % من مجموع اليد العاملة النشيطة.

## 3- آثار برامج الإصلاح الاقتصادي على الدخل الحقيقي وإعادة توزيعه

لقد ساهم ارتفاع تكاليف المعيشة بشكل بارز في تدهور مستوى الفئة الأجيرية ومحدودة الدخل خاصة، فالدخول الإسمية بقيت ثابتة، أو تغيرت بمعدلات أقل من معدل التغير في الأسعار مما انعكس سلبا على الدخل الحقيقية لهذه الفئة خاصة. ففي مصر مثلا انخفضت الأجور الحقيقية في ميزانية الدولة بحوالي 6.5 % عامي 91 / 92، ثم تحسنت نوعا ما في السنوات التالية أي عامي 92 / 93 إلا أن ذلك لم يلبث إلا قليلا، حيث تراجع نمو الأجور الحقيقية وعرف أدنى مستوى له عام 95/94. كما أن أجر العامل خلال فترة الإصلاحات قد انخفض في جميع القطاعات بنسبة 10.6 % في القطاع الخاص وبنسبة 11.5 % في القطاع الحكومي، كما ساهمت معدلات التضخم المرتفعة في تدهور الأجور الحقيقية للعمالة الزراعية بشكل كبير، حيث انخفضت بنسبة 29 % خلال فترة تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وهذا المعدل يفوق بكثير المعدلات المناظرة في القطاعات الأخرى غير الزراعية. وفي تونس فقد تغير توزيع الدخل بين الفئات المهنية الاجتماعية لصالح التجار ورجال الأعمال والمهن الحرة وليس لفائدة الأجراء والموظفين مما حدا بالحكومة التونسية إلى الرفع سنويا من الأجور بمختلف أصنافها. أما في المغرب فقد سجل ارتفاعا في مستوى الأجور الاسمية بمعدل 18.8 % خلال الفترة 81 / 85، إلا أن هناك انخفاضا في مستوى الدخل المتوسط للعاملين

(1) نفس المرجع السابق ص. 08-09

في قطاع الأعمال غير الرسمي بمعدل 8 % عامي 82-85،<sup>(1)</sup> ورغم كل ذلك تشير دراسة للبنك الدولي إلى أن النصيب الاسمي للأرباح في القيمة المضافة في القطاع الصناعي قد ارتفع على حساب النصيب النسبي للأجور.

### المطلب الثاني: أداء المؤسسات المالية الدولية في البلدان العربية

إن إقراض المؤسسات المالية الدولية للبلدان الأعضاء لا يمنح إلا لمعالجة اختلالات موازين المدفوعات في المدى القصير، وتوفير الاعتمادات اللازمة للاستثمار في أغراض إنتاجية في المدى الطويل. ومن الملاحظ أنه لا توجد آلية ثابتة يمكن من خلالها صندوق النقد والبنك الدوليين تقديم العون والمساعدة للدولة العضو، وتحديد الدولة الأولى بالحصول على القروض من غيرها في حالة طلب عدة دول للانتماء، ومن هذا المنطلق سوف نقوم بإلقاء الضوء على الأداء التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين في البلدان العربية.

### الفرع الأول: دراسة تراكمية لأداء صندوق النقد الدولي في البلدان العربية

رغم أن كل الدول العربية تمتلك العضوية في صندوق النقد الدولي، إلا أن إقراض الصندوق انحصر في بعض البلدان العربية فقط، وهي تلك التي قامت بتطبيق برامج التثبيت الاقتصادي تحت إشرافه، بالإضافة إلى تلك التي تحصلت على قروض تسهيل النمو والحد من الفقر، وهذه الدول هي: الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، السودان، اليمن، موريتانيا، لبنان، الصومال، وتجدر الإشارة إلى أنه وقبل دراسة أداء الصندوق في البلدان العربية لابد من الإشارة لمساهمة هذه الأخيرة في موارده ثم عرض مختلف التسهيلات والقروض المختلفة الممنوحة من قبل الصندوق للدول العربية، كما هو موضح في الجدول أدناه:

إجمالي القروض والتسهيلات	القروض والتسهيلات الملتقبة **			بيانات العضوية *			التفاصيل الدولة
	قروض النمو والحد من الفقر	تسهيلات الصندوق الممدد	ترتيبات الإقراض	القوة التصويتية	الحصة	سنة العضوية	
1935.48	—	1169.28	735.20	0.526	1254.70	1963	الجزائر
298.30	—	207.30	91	0.120	286.50	1958	تونس
816.39	—	—	816.39	0.247	588.20	1958	المغرب
26.24	18.97	—	7.27	0.007	15.90	1978	جيبوتي
263.2	—	—	263.2	0.396	943.70	1945	مصر

(1) نفس المرجع السابق ص 10

–	–	–	–	0.499	1188.40	1945	العراق
–	–	–	–	0.471	1123.7	1958	ليبيا
–	–	–	–	0.099	194	1971	عمان
20	–	–	20	0.132	169.70	1957	السودان
417.62	238.75	46.50	132.37	0.102	243.5	1990	اليمن
–	–	–	–	0.316	611.70	1972	الإمارات
201.27	150.32	16.95	34	0.043	64.40	1963	موريتانيا
–	–	–	–	0.579	1381.10	1962	الكويت
–	–	–	–	0.074	135	1972	البحرين
–	–	–	–	0.145	293.6	1947	سوريا
542.58	–	460.72	81.86	0.072	170.50	1952	الأردن
–	–	–	–	0.112	203	1947	لبنان
–	–	–	–	0.127	263.8	1972	قطر
–	–	–	–	2.930	6985.50	1957	السعودية
34.47	–	8.84	25.30	0.034	44.20	1962	الصومال
4524.56	408.04	1883.80	2206.93	7.031	16261.1	–	المجموع

الجدول رقم (20): بيانات العضوية وتسهيلات الإقراض لصندوق النقد الدولي إلى البلدان العربية في الفترة 1984-2009. (مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة).

Source: \* IMF Members' Quotas and Voting Power, and IMF Board of Governors  
Last Updated: January 26, 2010 . site internet:  
<http://www.imf.org/external/np/sec/memdir/members.htm> le 23/01/2010.

\*\* Imf finances, data and statistic, imf leading arrangement by countries, as of date december;31 /2009. site internet: <http://www.imf.org/external/np/final/tad/external>

من خلال الجدول أعلاه يمكن إبداء الملاحظات التالية:

– كل الدول العربية أعضاء في صندوق النقد الدولي، فالعراق ومصر من الدول الأعضاء الأصليين والبقية هم أعضاء غير أصليين، وكان آخر الدول المنظمين إلى عضوية الصندوق هو اليمن وكان ذلك في ماي 1990.

– تساهم الدول العربية في موارد الصندوق بحوالي 16261.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة وأكبر المساهمين هي السعودية بمبلغ 6985.5 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يمثل 2.930 %

- من إجمالي الحصص (القوة التصويتية)، الكويت والجزائر والعراق بنسبة 0,579 %، 0.526 %، 0.499 % ، على التوالي وأضعف المساهمين هي جيبوتي بنسبة 0.01 % من إجمالي حصص الصندوق.
- وقد بلغت القوة التصويتية للدول العربية كمجموعة قبل الإصلاحات الأخيرة من إجمالي القوة التصويتية 7.031 % وهذا ما يعكس أهمية القوة التصويتية للبلدان العربية كمجموعة.
- تختلف الدول العربية من حيث حجم التسهيلات والقروض المتلقية من صندوق النقد الدولي حيث كانت الجزائر أكبر المستفيدين من موارد الصندوق بحوالي 1935.48 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة والمغرب بمبلغ 816 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، اليمن بـ 417 مليون وحدة والأردن 542 مليون وحدة، أما السودان فلم يتلق إلا 20 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، والصومال بـ 34 مليون وحدة، جيبوتي بـ 26 مليون وحدة، وهذا ما يعكس عدم العدالة في منح القروض بين الدول العربية ذاتها فالدول الأقل دخلا من بين الدول العربية كانت الأقل استفادة من موارد الصندوق.
- نصيب الدول العربية الأقل دخلا من تسهيلات النمو والحد من الفقر ورغم أهميته اذا ما قورن بحصة الدول المستفيدة منها في الصندوق إلا أنها غير كافية تماما لتحقيق الأهداف المنوط بها.
- إن الدول العربية كمجموعة لم تستفد من موارد الصندوق بل ساهمت في زيادة هذه الموارد حيث بلغت حصة الدول العربية مجتمعة 16261.1 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أما حجم التسهيلات والقروض المتراكمة المتلقية فبلغت 4524.563 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة، وهنا لابد أن يطرح الخيار البديل لتمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية من خلال الرأسمال العربي . العربي.

### الفرع الثاني: أداء البنك الدولي في البلدان العربية

يوفر البنك الدولي عددا من مختلف أنواع التمويل لمشاريع تستهدف تخفيف حدة الفقر وتسهيل الأهداف الإنمائية للألفية. ويشمل ذلك قروضا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وائتمانات ومنح من المؤسسة الإنمائية الدولية، ويوجد أيضا عدد من آليات المنح الأخرى.

ويتم تحديد نوع التمويل الذي يتاح لأي بلد نام حسب مستوى حاجة ذلك البلد. ويشترط البنك استخدام الأموال التي تقترضها الحكومات في برامج محددة - مثل تخفيف حدة الفقر أو إيصال الخدمات الاجتماعية أو حماية البيئة أو النمو الاقتصادي. وتستفيد البلدان التي تقترض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، من

فترات سداد أطول من تلك المتاحة لها فيما لو قامت بالاقتراض من البنوك التجارية حيث تتراوح تلك الفترة من 15 سنة إلى 20 سنة مع فترة سماح تصل إلى 3-5 سنوات قبل أن يبدأ سداد القرض الأصلي. وفي السنة المالية 2009 قدم البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضاً بلغ مجموعها 32.9 مليار دولار لدعم 126 مشروعاً في بلدان متوسطة الدخل، والأقل دخلاً ذات الأهلية الائتمانية.<sup>(1)</sup> والجدير بالذكر أن القروض التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير والائتمانات التي توفرها المؤسسة الإنمائية الدولية تقترن عادة بخدمات لا تتعلق بالإقراض، وذلك لضمان استخدام أكثر فعالية للأموال.

تتسم القروض المعفاة من الفوائد، التي تقدمها المؤسسة الإنمائية الدولية بفترة سداد تتراوح بين 35-40 سنة، بالإضافة إلى فترة سماح تبلغ 10 سنوات. ومع أن المؤسسة الإنمائية قدمت تقليدياً ائتمانات بدون دفع فائدة، إلا أنها تقدم بصورة متزايدة منحا لأكثر البلدان فقراً كذلك. ولكي يصبح أي بلد حالياً مؤهلاً للحصول على مساعدة من المؤسسة الإنمائية الدولية، يتعين أن لا يتعد نصيب الفرد فيه من إجمالي الدخل القومي 875 دولاراً.

#### أولاً: دراسة تراكمية للنشاط التمويلي للبنك الدولي في البلدان العربية المؤهلة

إن البلدان العربية المؤهلة للاقتراض من البنك الدولي هي: الجزائر، جيبوتي، مصر، العراق، الأردن، الصومال، لبنان، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس، اليمن، وتعتبر جيبوتي والصومال وموريتانيا والسودان الدول العربية المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. والجدول التالي يوضح المتوسط السنوي لقيمة عمليات البنك الدولي الإجمالية في البلدان العربية.

الجدول رقم(21): إجمالي قروض ومساعدات البنك الدولي للبلدان العربية إلى غاية سبتمبر 2009 .

المجموع	المؤسسة الدولية للتنمية		البنك الدولي للإنشاء والتعمير		
	إجمالي القروض الفعلية	قيمة العمليات الإجمالية	إجمالي القروض الفعلية	قيمة العمليات الإجمالية	
686000		207000	-	479000	الإقراض *
4306.5	-	-	4306.5	5911.5	الجزائر

(1) التقرير السنوي للبنك الدولي 2009 ، ص07.

6408	1803	1984.4	4605	8057	مصر	(مليون ءولار)
2318.8	2318.8	2882.9	-	-	الففن	
1339.9	1200	1355	138.9	166	السوءان	
5124	75.1	79.8	5049	5940.4	ءونس	
146	39,5	508.5	106,5	156.2	العراق	
8636	45.1	53.4	8590.8	10294.8	المغرب	
395.2	395.2	526.5	-	-	الصومال	
170.6	170.6	186	-	-	ءففوئف	
1041.4	876.4	927.2	146	146	مورفئانفا	
2227.7	86.1	87.6	2141.6	2660.1	الأرءن	
914.9	-	-	914.9	1355.1	لبنان	
467.2	48.6	48.7	418,6	613.2	سورفا	

**Source:** worldbank, projection & operation, country lending summaries, site internet :  
<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/PROJECTS/0,,menuPK:64383817~pagePK:64387457~piPK:64387543~theSitePK:40941,00.html>

\* الئقرفر السنوف للبنك الءولف 2009 ص 09.

من ءلال بفاناء الءول رقم (21) نلاحظ مالفف:

- ءففوئف والصومال لم ءسئفء إءلاقا من قروض البنك الءولف للأنشاء والئعمفر لأنها لم ءكن مؤهلة لءلك أما الءزائر ولبنان فلم ءسئفء من قروض ومنء المؤسسة الءولفة للئئمة لنفس السبب، أما ءول الءلفء العربف ولفبفا فلم ءقءرض من هءه المؤسسة على الإءلاق.

- تختلف حجم قروض ومنح البنك الدولي في البلدان العربية من بلد لآخر حيث أن المغرب أكبر متلقي لهذه القروض بحوالي 8636 مليون دولار، ثم مصر بحوالي 6408 مليون دولار، ثم تونس بـ5049 مليون دولار، فالجزائر بمبلغ 4605 مليون دولار، وتعتبر اليمن أكبر متلقي لقروض ومنح المؤسسة الدولية للتنمية بحوالي 2318.1 مليون دولار أمريكي، فمصر بحوالي 1803، السودان بـ1200 مليون دولار، أما الصومال فلم تستفد من قروض المؤسسة إلا 395.2 مليون دولار رغم حاجته الملحة للتمويل نتيجة ما يعانيه من الحروب على مدى ثلاثة عقود من الزمن.

- بلغ إجمالي ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الدول العربية 35300 مليون دولار أي ما نسبته 7.36 % من إجمالي ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ورغم أهميتها فهي تقل عن الارتباطات الإقراضية للبنك مع المكسيك لوحدها والتي بلغت أكثر من 44482 مليون دولار أمريكي والبرازيل بأكثر من 44472 مليون دولار، واندونيسيا بحوالي 39387 مليون دولار،<sup>(1)</sup> وهذا يعكس عدم العدالة في توزيع القروض بين أعضاء البنك الدولي. أما المؤسسة الدولية للتنمية فبلغ نصيب الدول العربية من مواردها حوالي 8640 مليون دولار أي ما يعادل 4.17 % من إجمالي ارتباطاتها وهي نسبة ضئيلة جدا ولا تعكس إمكانية تحقيق أهداف المؤسسة خاصة في الصومال، اليمن وموريتانيا، والعراق.

(1) موقع البنك الدولي على الرابط:

### المبحث الثالث: تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي وأداء المؤسسات المالية الدولية في البلدان العربية

إن تقييم أثر برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة بموارد المؤسسات المالية الدولية على المتغيرات الاقتصادية الكلية لا بد من الرجوع إلى الدراسات التقييمية التي تمت داخل أو خارج صندوق النقد والبنك الدوليين خلال العقدین الأخيرین. أما تقييم الأداء فيتم بمقارنة قيمة متوسط العمليات السنوية للصندوق والبنك في البلدان العربية بحجم الناتج المحلي ومدى مساهمة هذه العمليات في سد العجز في موازين المدفوعات، ونسبتها إلى المديونية الخارجية للدول العربية.

#### المطلب الأول: تقييم سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة بموارد المؤسسات المالية الدولية في البلدان العربية

##### الفرع الأول: مناهج تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة بموارد المؤسسات المالية الدولية

تم تطوير أربعة مناهج لقياس آثار البرامج وهي:<sup>(1)</sup>

#### 1- منهج ما قبل و ما بعد :

يستند إلى مقارنة الأداء الاقتصادي الكلي خلال فترة تطبيق البرنامج أو بعده، مع فترة ما قبل تطبيقه، وفي بعض الأحيان تتم مقارنة أهداف البرامج مع الإنجازات الفعلية. يمتاز هذا المنهج بسهولة الحساب؛ حيث يتلخص في مقارنة جملة من متغيرات الأداء الاقتصادي خلال فترة ما قبل تطبيق البرامج مع فترة ما بعد تطبيقه.

وبالرغم من سهولته فإن هذا المنهج لا يعطي تقديرات للآثار المستقلة للبرنامج حيث أنه يفترض بقاء العوامل الخارجية على حالها قبل وبعد تطبيق البرنامج، وذلك افتراض غير دقيق نتيجة التغير الشديد في هذه العوامل مثل شروط التبادل، معدلات نمو الدول الصناعية، تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة العالمية، وكذلك العوامل الداخلية مثل الإنتاجية والمناخ كل هذه العوامل تجعل تقديرات هذا المنهج أقل دقة وتتغير من فترة لأخرى.

#### 2. منهج مع وبدون

يتم بموجب هذه الطريقة مقارنة فاعلية الأداء الاقتصادي الكلي في البلدان التي تطبق برامج الإصلاح مع الأداء الاقتصادي في مجموعة بلدان أخرى غير متبينة للبرامج المذكورة. ويفترض من هذا المنهج أن مجموعة البلدان التي طبقت البرامج والتي لم تطبقها متشابهة في أوضاعها الاقتصادية وتخضع لنفس الصدمات، ومن خلال المقارنة بين ما قبل و ما بعد التغيرات في المؤشرات الاقتصادية في المجموعتين فإنه يتم إلغاء آثار العوامل الخارجية والإبقاء فقط على الآثار التي تعكس تطبيق البرامج، وتتلخص الفكرة في

(1) بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد



استعمال أداء الدول التي لم تطبق البرامج كمقدر للموضع البديل" أي الأداء في البلدان التي تطبق البرامج في حالة عدم تطبيقها. وتتمثل المشكلة الأساسية في منهج "مع وبدون" في أن مجموعة الدول التي لم تطبق البرامج تختلف عن مجموعة الدول التي تطبقها، ومن الصعب إيجاد مجموعتين متجانستين تماما وتختلفان فقط في تطبيق البرامج من عدمه، كما أن الدول التي تطبق البرامج تعاني كلها مشاكل اقتصادية وتختلف في الشروط البدائية، ومنه فان التقييم حسب هذا المنهج سيكون متحيزا وغير دقيق

### 3. منهج التقييم المعمم

يقارن أداء الدول التي تطبق البرامج مع مجموعة من الدول التي لم تطبقها مع تعديل الفروق في الشروط البدائية والتحكم في التأثيرات الخارجية، وقد دفعت النقائص والتعقيدات في المنهجين السابقين إلى تطوير منهج التقييم المعمم بتعديل منهج (مع وبدون) في اتجاهين: (1) يتلخص الأول في الاعتراف بعدم عشوائية اختيار عينة البلدان التي تطبق البرامج والتي لا تطبقها، ويتم تحديد الاختلاف بين المجموعتين، ومن ثمة يتم التحكم في الاختلاف في الشروط البدائية في المقارنة اللاحقة في الأداء الاقتصادي، وتحاول هذه الطريقة احتواء آثار السياسات مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف السياسات في حالة عدم التطبيق.

ولتطبيق هذه السياسة عمليا يجب التعرف على الشروط البدائية للمجموعتين وكذلك تحديد العلاقة التي تربط الأهداف الاقتصادية مع أدوات السياسة الاقتصادية والمتغيرات الخارجية، وكذلك معادلات تغيير السياسة التي توضح كيفية تغير أدوات السياسات مع تغير وضع الاقتصاد. إن هذه الطريقة معقدة جدا وتتطلب معلومات كبيرة لتطبيقها، ألا أنها تعطي قدرا أقل تحيزا لآثار تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي.(2)

### د- منهج المحاكاة:

يقوم على مقارنة الأداء في حالة تطبيق البرنامج مع الأداء في حالة تطبيق سياسات بديلة، وهو على خلاف المناهج الأخرى؛ إذ لا يحدد آثار البرامج استنادا إلى الأداء الحالي للاقتصاد في الدول التي تطبقها، وإنما يعتمد على نماذج المحاكاة لاستنتاج أداء افتراضي للسياسات التي تطبقها هذه البلدان ومقارنتها مع حزمة سياسات بديلة،(3) ولمنهج المحاكاة ثلاثة محاسن لا تتوفر في المناهج الأخرى، الأولى هي الاعتماد على مجال واسع لتجارب التعديل طالما أن قاعدة المعطيات لا تعتمد على تجارب الدول التي طبقت البرامج، الثانية تتمثل في تجنب التطبيق الفعلي للسياسات لمعرفة نتائجها، خاصة أنه يتم استخدام آلية

(1) سالم توفيق نجفي، داوود سليمان سلطان، متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقر في البلدان النامية، بحوث اقتصادية عربية، الناشر. مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 47، 2009، ص39.

(2) بلقاسم العباس، مرجع سابق ص19.

(3) المرجع نفسه.

المحاكاة، والثالثة هي أن منهج المحاكاة يعتمد أساسا على العلاقة ما بين أدوات السياسة وأهدافها وبالتالي فهو يوفر معلومات أفضل حول عمل السياسات.

### الفرع الثاني: طريقة ما قبل وما بعد في الدول العربية

كما هو معروف فقد بدأت العديد من الدول العربية في تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي واشتملت هذه الدول على: الأردن(1989)، تونس(1986) الجزائر(1989) السودان(1982)، مصر(1987)، المغرب(1980) بالإضافة إلى موريتانيا واليمن. وفيما عدا اليمن فإن هناك معلومات متوفرة في شكل سلاسل زمنية تمكن من تطبيق طريقة ما قبل وما بعد، وذلك لعدد من مؤشرات الأداء الاقتصادي اشتملت على:

معدل التضخم، معدل الاستثمار، الكتلة النقدية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، الانفتاح الاقتصادي (الصادرات والواردات) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الفائدة الحقيقي، ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد.<sup>(1)</sup> هذا وقد تم تطبيق طريقة ما قبل وما بعد عن طريق حساب المتوسط والانحراف المعياري لكل مؤشر لفترة خمس سنوات سبقت تطبيق البرنامج ولفترة خمس سنوات أعقبت تطبيق البرنامج، ثم تم حساب الفرق بين متوسطات الفترتين وحساب الخطأ المعياري للفترتين، وكذلك حساب قيمة t الإحصائية، وقد استخدمت قيمة t الإحصائية للاستدلال على ما إذا كان الفرق المشاهد بين الفترتين ذو دلالة إحصائية. وفي ما يلي رصد للنتائج التي تم التوصل إليها:

#### أولاً: معدل التضخم:

يرصد الجدول رقم (22) المعلومات المطلوبة لتطبيق المنهجية فيما يتعلق بمعدل التضخم

#### الجدول رقم(22) : الأداء حسب معدلات التضخم

الدول التفاصيل.	الأردن	تونس	الجزائر	السودان	مصر	المغرب
متوسط فترة ما قبل	8.38	7.43	8.62	13.43	15.53	5.77
الانحراف المعياري	6.8	1.37	3.70	11.81	4.63	5.11
متوسط فترة ما بعد	5.07	5.52	22.67	64.15	10.51	5.79
الانحراف المعياري	4.43	1.98	9.40	40.18	5.87	3.44
الفرق بين الفترتين	3.3 -	1.91 -	14.05	50.71	5.01 -	0.02
الخطأ المعياري للفترتين	2.25	0.96	3.42	10.34	2.23	1.50
قيمة t الإحصائية	1.44 -	1.97 -	4.10	5	2.24-	0.01

المصد

(1) علي عبد القادر علي، تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد64، 2007، ص07.

ر: علي عبد القادر علي، تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي، مرجع سابق ص 07. باستخدام نتائج قيمة t الإحصائية يتضح أنه قد كان هناك تحسن ذو معنوية إحصائية في أداء كل من تونس) التي انخفض فيها معدل التضخم من متوسط 7.4 % سنويا خلال الفترة ما قبل التطبيق إلى حوالي 5.5 % في فترة ما بعد التطبيق)، ومصر (من 15.5 % إلى 11 % سنويا). هذا وقد سجلت الأردن تحسنا سنويا لفترة ما قبل التطبيق، حيث انخفض هذا المعدل إلى حوالي 5.1 % سنويا خلال فترة ما بعد التطبيق.

من جانب آخر فقد كان تدهور ذو معنوية إحصائية في أداء كل من الجزائر ( التي ارتفع فيها متوسط معدل التضخم من حوالي 8.6 % سنويا خلال فترة ما قبل التطبيق إلى حوالي 22.7 % سنويا خلال فترة ما بعد التطبيق)، والسودان (من متوسط 13.4 % سنويا إلى 64.2 % سنويا) هذا وقد سجلت المغرب تدهورا غير معنوي إحصائيا.

### ثانيا: الكتلة النقدية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

يرصد الجدول رقم (23) المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بمؤشر الكتلة النقدية، ويلاحظ في هذا الصدد أن الأداء تحت هذا المؤشر يعتبر متحسنا إذا ما كان الفرق بين متوسط الفترة التي تعقب التطبيق وتلك السابقة له موجبا بطريقة معنوية إحصائيا، وذلك على اعتبار أن ازدياد النسبة تحت الدراسة تعني تعمقا نقديا.

الجدول رقم (23): الأداء حسب مؤشر الكتلة النقدية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.

الأردن	تونس	الجزائر	السودان	مصر	المغرب	
84.3	19.38	56.27	1.86	68.01	32.46	متوسط فترة ما قبل
19.07	2.46	12.59	0.37	17.65	5.00	الانحراف المعياري
110.2	23.62	44.01	1.77	76.82	49.20	متوسط فترة ما بعد
11.46	3.30	7.65	0.66	2.87	15.32	الانحراف المعياري
25.90	4.11	12.26 -	0.11-	8.81	16.74	الفرق بين الفترتين
6.25	1.10	3.58	0.18	4.8	3.73	الخطأ المعياري للفترتين
4.14	3.71	3.42 -	0.65 -	1.83	4.48	قيمة t الاحصائية

المصدر: علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص 08.

يتضح من نتائج الجدول (23) أنه قد كان هناك تحسنا ذو معنوية إحصائية في أداء كل من الأردن وتونس ومصر والمغرب، بينما سجلت الجزائر تدهورا معنويا في الأداء كما كان تدهور الأداء غير معنوي في السودان.

ثالثا: سعر الفائدة الحقيقي:

يرصد الجدول رقم (24) المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بمؤشر سعر الفائدة الحقيقي.

الجدول رقم(24): الأداء حسب مؤشر سعر الفائدة (نسبة مئوية).

الأردن	تونس	موريتانيا	مصر	المغرب	
6.21	0.83 -	3.24	0.67	2.92 -	متوسط فترة ما قبل
0.61	4.42	1.72	6.40	3.68	الإنحراف المعياري
8.42	1.31	2.81	6.30	2.96	متوسط فترة ما بعد
0.33	4.69	3.12	3.74	4.91	الانحراف المعياري
2.21	2.14	0.42	5.71	5.88	الفرق بين الفترتين
0.19	3.08	1.43	2.08	2.40	الخطأ المعياري للفترتين
11.25	0.69	0.29	2.70	2.44	قيمة t الاحصائية

المصدر: علي عبد القادر علي ، مرجع سابق ص08.

ويلاحظ في هذا الصدد أن الأداء تحت هذا المؤشر يعتبر متحسنا إذا ما كان الفرق بين متوسط الفترة لما بعد التطبيق وذلك لما قبل التطبيق موجبا بطريقة معنوية إحصائيا، وذلك باعتبار أن الارتفاع في سعر الفائدة الحقيقي، خصوصا من قيم سالبة إلى قيم موجبة يعني القضاء على ما يسمى الكبت التمويلي. ويتضح من نتائج الجدول رقم (24) أن تحسنا ذو معنوية إحصائية قد حصل في كل من الأردن التي ارتفع فيها سعر الفائدة الحقيقي من 6.2 % إلى 8.4 %، ومصر من حوالي 0.7 % إلى 6.3 % والمغرب من 2.9 % إلى حوالي 3 % . أما تونس فقد سجلت تحسنا غير معنوي بينما سجلت موريتانيا تدهورا غير معنوي.

رابعا: العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي

يرصد الجدول رقم (25) المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بمؤشر العجز في الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. هذا وقد رصد العجز كسالب للفائض في الموازنة العامة. ومن ثمة فإن الأداء تحت هذا المؤشر يعتبر متحسنا إذا ما كان الفرق بين متوسط الفترة لما بعد التطبيق وذلك لما قبل التطبيق موجبا بطريقة معنوية إحصائيا

## الجدول رقم(25): الأداء حسب مؤشر العجز في الموازنة العامة كنسبة مئوية من الناتج المحلي

الأردن	تونس	السودان	موريتانيا	مصر	المغرب	
8.68-	3.93-	3.06-	054 -	11.24 -	6.94 -	متوسط فترة ما قبل
3.38	2.26	1.81	0.28	5.42	4.62	الانحراف المعياري
0.77	3.40-	1.00 -	0.21	1.39-	4.97 -	متوسط فترة ما بعد
2.69	1.50	1.46	0.51	2.44	4.21	الانحراف المعياري
9.45	0.53	2.05	0.33 -	9.84	1.96	الفرق بين الفترتين
1.30	0.71	0.79	0.23	1.78	1.58	الخطأ المعياري للفترتين
7.21	0.74	2.57	1.44 -	5.50	1.23	قيمة t الاحصائية

المصدر: علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص 09.

ويتضح من نتائج الجدول رقم(25) أن تحسنا ذو معنوية إحصائية قد حصل في كل من الأردن (الذي انخفض فيه العجز من متوسط بل 8.7 % من الناتج المحلي الإجمالي ليصبح فائضا بلغ متوسطه حوالي 0.7 % من الناتج المحلي الإجمالي)، والسودان (من متوسط عجز بلغ حوالي 3 % إلى متوسط عجز بلغ 1 % من الناتج المحلي الإجمالي)، ومصر (من متوسط عجز بلغ حوالي 11 % إلى متوسط عجز بلغ حوالي 1.4 % من الناتج المحلي الإجمالي). هذا ولم يكن التحسن الذي سجل في كل من تونس والمغرب وموريتانيا معنويا إحصائيا.

## خامسا: مؤشر الانفتاح الاقتصادي

ويعرف بأنه إجمالي الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ويرصد الجدول رقم(26) المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بهذا المؤشر، حيث يعتبر الأداء متحسنا إذا ما ارتفعت قيمة المؤشر بين الفترتين بطريقة معنوية إحصائيا، ذلك باعتبار أن مثل هذا الارتفاع يعني تعمق انخراط البلد في الاقتصاد الدولي.

الجدول رقم (26): الأداء حسب مؤشر الانفتاح الاقتصادي (الصادرات + الواردات كنسبة من الناتج المحلي).

المغرب	مصر	السودان	الجزائر	تونس	الأردن	
43.92	58.90	31.40	54.73	71.26	116.65	متوسط فترة ماقبل
7.52	13.23	3.02	11.95	11.68	14.39	الانحراف المعياري
53.37	50.96	22.37	51.10	87.56	126.26	متوسط فترة ما بعد
11.52	8.08	5.91	3.73	6.08	14.80	الانحراف المعياري
9.44	7.94 -	8.72 -	3.62 -	16.30	9.61	الفرق بين الفترتين
3.24	4.36	3.04	2.66	3.45	6.05	الخطأ المعياري للفترتين
2.90	1.82 -	2.86 -	1.35 -	4.71	1.58	قيمة t الاحصائية

المصدر: علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص10.

ويتضح من نتائج الجدول (26) أن تحسنا ذو معنوية إحصائية قد سجل في أداء كل من تونس التي ارتفع فيها متوسط مؤشر الانفتاح الاقتصادي من حوالي 71 % إلى حوالي 88 % من الناتج المحلي الإجمالي، والمغرب من حوالي 44 % إلى حوالي 53 % من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان تدهور الأداء في الجزائر غير معنوي إحصائيا.

سادسا: معدل الاستثمار

يرصد الجدول رقم(27) المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بمعدل الاستثمار؛ بمعنى نسبة الاستثمار المحلي للناتج المحلي الإجمالي، حيث يعتبر الأداء متحسنا كلما ارتفع المتوسط بين الفترتين، وذلك باعتبار أن ارتفاع المؤشر يعكس تحسن مناخ الاستثمار، وكذلك يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

الجدول رقم(27): الأداء حسب معدل الاستثمار (الاستثمار المحلي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

المغرب	مصر	السودان	الجزائر	تونس	الأردن	
19.43	29.18	14.54	35.10	29.25	31.06	متوسط فترة ماقبل
6.78	2.94	3.25	7.99	3.88	7.90	الانحراف المعياري
22.23	19.73	17.62	28.65	27.10	30.76	متوسط فترة ما بعد
4.31	4.00	2.34	2.80	3.99	4.22	الانحراف المعياري
2.79	9.44 -	3.08	6.45 -	2.14	0.29 -	الفرق بين الفترتين
1.96	1.48	0.95	1.82	1.49	2.50	الخطأ المعياري للفترتين
1.42	6.30 -	3.22	3.53 -	1.49	0.11 -	قيمة t الاحصائية

المصدر: علي عبد القادر علي، مرجع سابق، ص11.

يتضح من نتائج الدول رقم(27) أن تحسنا بطريقة معنوية إحصائيا قد سجل في السودان، الذي ارتفع فيه متوسط معدل الاستثمار من حوالي 15 % من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 18 % . هذا ولم يكن التحسن الذي سجل للمغرب معنويا إحصائيا، من جانب آخر تدهور الأداء بطريقة معنوية إحصائيا في كل من الجزائر (التي انخفض فيها متوسط معدل الاستثمار من 35 % إلى 29 % من الناتج المحلي الإجمالي)، ومصر (من 29 % إلى 20 % من الناتج المحلي الإجمالي). بينما كان تدهور الأداء غير معنوي إحصائيا في كل من الأردن وتونس.

#### سابعاً: معدل نمو دخل الفرد:

يرصد الجدول الآتي المعلومات المطلوبة فيما يتعلق بالأداء حسب مؤشر معدل نمو دخل الفرد الذي يعكس المحصلة النهائية لتطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، حيث يعتبر الأداء متحسنا كلما ارتفع متوسط النمو بين الفترتين

الجدول رقم(28): الأداء حسب معدل نمو دخل الفرد (نسبة مئوية).

	الأردن	تونس	الجزائر	السودان	مصر	المغرب
متوسط فترة ما قبل	3.25	3.05	2.24	0.58	4.42	2.73
الإنحراف المعياري	9.25	4.70	6.59	7.07	3.5	3.30
متوسط فترة ما بعد	0.39	2.70	0.98 -	0.56	2.38	1.44
الانحراف المعياري	5.31	2.45	2.90	4.29	1.56	5.45
الفرق بين الفترتين	2.85 -	0.35 -	3.22 -	0.01	2.04 -	1.28 -
الخطأ المعياري للفترتين	3.00	1.40	1.55	1.96	1.08	1.49
قيمة t الاحصائية	0.95 -	0.25 -	2.07	0.009	1.88 -	0.85 -

المصدر: علي عبد القادر علي ، مرجع سابق ص11.

يتضح من نتائج الجدول أعلاه أنه لم يكن هناك تحسن في الأداء حسب هذا المؤشر في أي من الدول العربية تحت الدراسة، وأنه قد كان هنالك تدهورا ذو معنوية إحصائية في كل من الجزائر (التي انخفض فيها متوسط معدل نمو دخل الفرد من حوالي 2.2 % لفترة ما قبل التطبيق إلى حوالي 1- % لفترة ما بعد التطبيق)، ومصر (من حوالي 4.4 % إلى 2.4 %)، هذا وقد كان التدهور في أداء غير معنوي إحصائيا في كل من الأردن وتونس والسودان والمغرب.

### المطلب الثاني: تقييم أداء الصندوق النقد والبنك الدوليين

إن تقييم النشاط الإقراضي لصندوق النقد والبنك الدوليين في الدول العربية يتم بدراسة الأهمية النسبية لحجم الإقراض إلى حجم الاختلالات أو المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها البلدان العربية المتلقية لها وأهم هذه الاختلالات هي: عجز موازين المدفوعات وضعف الناتج المحلي الإجمالي، المديونية الخارجية. ويتم تقييم الأداء في البلدان العربية بدراسة النسب التالية:

- نسبة المتوسط السنوي لعمليات الصندوق إلى الناتج المحلي الموافق لآخر سنة إقراض.
- مدى مساهمة عمليات الصندوق أو البنك الدولي في سد عجز ميزان المدفوعات في الدول العربية الموافق لآخر سنة إقراض.
- نسبة عمليات الصندوق أو البنك الدولي إلى المديونية الخارجية للدول العربية الموافقة لآخر سنة إقراض.

### الفرع الأول: تقييم أداء صندوق النقد الدولي في البلدان العربية

وتقتصر الدراسة في هذا المجال على أهم البلدان العربية التي لجأت إلى موارد صندوق النقد الدولي لمعالجة الاختلالات الهيكلية في اقتصادياتها وذلك بقبولها بتنفيذ برامج التثبيت الاقتصادي تحت إشراف الصندوق، والبلدان التي استفادت من قروض تسهيل النمو والحد من الفقر. وأهم هذه البلدان هي : تونس المغرب، الجزائر، الأردن، مصر، اليمن وموريتانيا

#### أولاً: نسبة عمليات الصندوق إلى الناتج المحلي

يعتبر الناتج المحلي مؤشر رئيسي يعكس مدى تطور الاقتصاد القومي لأي دولة، ومنه فإن فعالية عمليات الصندوق النقد الدولي في أي اقتصاد ما يمكن توضيحه من خلال دراسة المتوسط السنوي لعمليات الصندوق بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لآخر سنة إقراض في كل دولة على حدى والجدول الآتي يوضح ذلك:

الجدول رقم(29): نسبة متوسط عمليات صندوق النقد الدولي إلى الناتج المحلي الإجمالي



(ملفون ءولار؁ %)

الءولة	مئوسء قفمة عملفاء الصئءوق *	الئائء المءلف الءءمالف **	النسبة المئوءفة
الأرءن(2004)	48.84	11411.39	0.42
ئونس(1992)	75.36	15497.29	0.48
الءزانر(1998)	464.50	48187.78	0.96
المءرب(1993)	97.35	26801.06	0.36
مصر(1993)	90.24	46578.63	0.19
البفن(2001)	117.79	9459.57	1.24

المصدر: من اءاء الءالب بالاعءماء على:

\* IMF, finances, data and statistic, imf leading arrangement by countries, as of date December, 31, 2009. site internet: <http://www.imf.org/external/np/final/tad/external>

\*\* Worldbank, Key Development Data & Statistics, Quick Query, by country, site internet: <http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/0,,contentMDK:20535285~menuPK:1192694~pagePK:64133150~piPK:64133175~theSitePK:239419,00.htm>

- ءم ءءوف قفمة الوءءة من ءقوق السءب الءاصة بسعر 1.20 ءولار أمرفكف.

فلاءظ من ءلال نئائء الءءول أن المساهمة السنوءفة لقروض صئءوق النءء الءولف فف الئائء المءلف للءول العربفة ضعففة ءءا ءفء بلءء 0.42 % من الئائء المءلف الءءمالف للأرءن لسنة 2004؁ و0.48 % من الئائء المءلف الءءمالف لئونس فف سنة 1992 وهف آءر سنة إقراض من صئءوق النءء الءولف لئونس؁ و0.96 % من الئائء المءلف للءزانر لسنة 1998؁ و 0.36 % من الئائء المءلف الءءمالف للمءرب لسنة 1993؁ و0.19 % من الئائء المءلف الءءمالف لمصر فف سنة 1993؁ و1.24 % من الئائء المءلف الءءمالف للفن لسنة 2001. وهءة النسب مئءنفة ءءا ولا ءؤءر فف الئائء المءلف الءءمالف للءول العربفة.

### ئانفا :مءى مساهمة صئءوق النءء الءولف فف سء عءز موازن المءءوعات

مما لاشك ففه أن مشكلة العءز فف مفزان المءءوعات هف من المشكلاء المسئعصفة الءل الئف ءواجه الءول النامفة بشكل عام والءول العربفة مئوسءة والأقل ءءلا بشكل آاص؁ وأن إمكأنفة طلب الءولة الئمولف من الصئءوق إنما فءم بناء على المشكلاء الئف ءواجه مفزان المءءوعات فف الءولة طالبة الئمولف. والءءز فف مفزان المءءوعات هو زفءاء قفمة الوارءاء الئف فءءاها الاقءصاء القومي - ءلال فئرة زمنية - عما فمكن ءءبفره من ءصفلة النءء الأءنبف من صاءراء السلع و الءءماء ءلال هءة الفئرة؁<sup>(1)</sup> وهءا العءز لا بء أن فءم ءمولفه عن طرفق الاقءراض الآرفف؁ لاسفما من صئءوق النءء الءولف كمؤسسة ءولفة مءئصة فف هءا الشآن بصفة أساسفة؁ والءءول الئالف فوضء مءى مساهمة عملفاء صئءوق النءء الءولف الإقراضفة

(1) محمد عبء العفرز محمد الأءرش؁ ؁ مرءء سابق ص 444.

في تخفيض عجز موازين المدفوعات في الدول العربية من خلال بيان نسبة قيمة عمليات الصندوق إلى قيمة الواردات في آخر سنة إقراض من الصندوق إلى بعض البلدان العربية المختارة.

**الجدول رقم (30): متوسط عمليات صندوق النقد الدولي إلى إجمالي الواردات في البلدان العربية.**

(مليون دولار، %)

الدولة	متوسط قيمة عمليات الصندوق	قيمة الواردات	النسبة المئوية (%)
الأردن (2004)	48.48	9357.33	0.52
تونس (1992)	75.36	7128.75	1.05
الجزائر (1998)	464.50	11083.01	4.19
المغرب (1993)	97.35	8576.33	1.13
مصر (1993)	90.24	13973.58	0.64
اليمن (2001)	117.79	3689.23	3.19

المصدر: نفس المصدر السابق

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن متوسط السنوي لقيمة عمليات صندوق النقد الدولي في بعض الدول العربية منسوبا إلى قيمة الواردات (قيمة الواردات في آخر سنة إقراض) هو ضعيف جدا ولا يكفي بتاتا لمعالجة مشكلة العجز في موازين المدفوعات حيث تمثل هذه العمليات (القروض) 0.52 % من قيمة واردات للأردن لسنة 2004، و 1.05 % من قيمة واردات تونس لسنة 1992 و 4.19 % من قيمة واردات الجزائر لسنة 1998، و 1.13 % من واردات المغرب لسنة 1993 و 0.64 % من واردات مصر في نفس السنة، وهذه القيم لا تعكس الحجم المناسب لعمليات الصندوق في هذه البلدان من أجل معالجة مشكلة العجز في موازين مدفوعاتها.

**ثالثا: نسبة عمليات صندوق النقد الدولي إلى المديونية الخارجية للدول العربية**

لازالت مشكلة المديونية الخارجية من أهم القضايا تعقيدا في العلاقات الاقتصادية الدولية، فبعد أن كانت أزمة الديون تشكل جانبا منفردا ومستقلا من جوانب التنمية الاقتصادية أصبحت تمثل جانبا مهيما على النظام المالي والنقدي الدولي، وأصبح لها دور فاعل وخطير في إمكانية تحقيق النمو على الاقتصاد الدولي ككل.<sup>(1)</sup>

والبلدان العربية كعينة من البلدان النامية كانت ولازالت تعاني مشكلة الديون الخارجية حيث بلغت مديونيتها الخارجية حوالي 156.46 مليار دولار سنة 2008 و 139.71 مليار دولار سنة 2006،<sup>(1)</sup> بالإضافة إلى تزايد خدماتها مما يعرقل مسارات التنمية الاقتصادية في هذه البلدان.

(1) نفس المرجع السابق ص 450.

(1) صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009 مرجع سابق، ص 366.

ومما سبق هل كان لائتمان صندوق النقد الدولي المقدم للدول العربية المدينة الأثر الفعال من أجل القضاء أو التخفيض من حدة أزمة المديونية الخارجية للدول العربية؟  
والجدول التالي يوضح نسبة قيمة عمليات الصندوق إلى حجم المديونية الخارجية لبعض الدول العربية المقترضة:

**الجدول رقم(31): نسبة قيمة عمليات الصندوق إلى حجم المديونية الخارجية لبعض الدول العربية**

(مليون دولار، % )

الدولة	متوسط قيمة عمليات الصندوق	المديونية الخارجية	النسبة المئوية (%)
الأردن(2004)	48.48	8066.18	0.60
تونس(1992)	75.36	8541.41	0.88
الجزائر(1998)	464.50	22099.92	0.44
المغرب(1993)	97.35	30680.94	1.51
مصر(1993)	90.24	30651.25	0.29
اليمن(2001)	117.79	5086.54	2.1

المصدر: نفس المصدر السابق.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة عمليات صندوق النقد الدولي في البلدان العربية متدنية جدا حيث بلغت 0,60 % من حجم المديونية الخارجية للأردن في سنة 2004، و0,88 % من حجم مديونية تونس في سنة 1992، و0,44 % من حجم مديونية المغرب لسنة 1993، و1,51 % من الديون الخارجية للجزائر سنة 1998، و0,21 % من حجم الديون الخارجية لمصر في سنة 1993 و2,31 % من الديون الخارجية لليمن في سنة 2001. وهذه الأرقام تعكس بوضوح عدم جدية صندوق النقد الدولي في حل مشكلة المديونية الخارجية للبلدان العربية من خلال تخصيصه لحجم ضئيل جدا من موارده للاقتصاديات العربية.

**الفرع الثاني: تقييم أداء البنك الدولي في البلدان العربية**

على غرار صندوق النقد الدولي فإن تقييم أداء البنك الدولي يكون من خلال دراسة متوسط عمليات البنك الدولي ( البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية ) في الفترة (2000-2009)، إلى المؤشرات السابقة الموافقة لسنة 2008، والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، العجز في ميزان المدفوعات، والمديونية الخارجية.

**أولا: متوسط قيمة عمليات البنك الدولي إلى الناتج المحلي الإجمالي**

الجدول التالي يوضح المعطيات الكافية لمقارنة متوسط عمليات البنك الدولي بالنسبة إلى الناتج المحلي لبعض البلدان العربية.

الءءول رقم (32): مءوسء قفمة عملفاء البنك الءولف إلى الئاء الءمالف الإءمالف فف الءلءان العربفة فف الفءرة 2009-2000

الءولة	إءمالف قروض البنك الءولف *	مءوسء قفمة عملفاء البنك الءولف **	الئاء المءلف الإءمالف (2008) ***	النسبة المئوفة (%) **
الأرءن	1195.35	119.53	20013.44	0.51
ءونس	1545.86	154.58	40180.18	0.38
المءرب	1835.45	183.54	86329.26	0.21
مصر	3740	374	162818.18	0.22
الففن	1418.42	141.84	26576.05	0.53
السوءان	500.04	50.04	58443.4	0.08

المصدر: من إءءاء الءالب بالاعءماء على:

\* البنك الءولف، المشروعاء والعملفاء، ءافظة المشروعاء، ءسب الءلء على الرالب:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/PROJECTSARA>

\*\*\* World bank, Key Development Data & Statistics, Quick Query, by country, online adresse:

<http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/DATASTATISTICS/0,,contentMDK:20535285~menuPK:1192694~pagePK:64133150~piPK:64133175~theSitePK:239419,00.htm>

\*\* قام الءالب بالءساب.

من ءلال الءءول نلاءظ أن المءوسء السنوف لقفمة القروض والمساءءاء المقءمة من طرف البنك الءولف إلى الءول العربفة فف الفءرة 2009-2000 ضئفلة ءءا بالنسبة للئاء المءلف الإءمالف لسنة 2008 فف ءل ءولة عربفة على ءءاء، ءفء لا ءءءءى 0,51 % من الئاء المءلف الإءمالف لءولة الأردن، أما المءرب فبلءء مءوسء عملفاء البنك الءولف 0,21 % من الئاء المءلف، 0.22 % من الئاء المءلف فف مصر، 0,53 % بالنسبة للففن، 0,38 % من الئاء المءلف الإءمالف لءونس. وهءه النسب مءءنفة ءءا وءءب مءى ضعف المبالغ الءف ففم إقراضها من البنك الءولف إلى الءلءان العربفة الءف ءءءاء إلى مقاءفر هائلة من النءء الأءنفف لءمول عملفة الئئمة الاقءاءفة.

ءانفا: مءى مساهمة البنك الءولف فف سء عءز موازفن المءءوءاء

ءعانف بعض الءول العربفة على ءرار الءلءان النامفة من عءز مسءم فف موازفن مءءوءاءها، وعلى ءلك فأن مساهمة العملفاء الإقراضفة للبنك الءولف فف ءءففض العءز فف موازفن المءءوءاء للءول العربفة ءءضح من ءلال بفان نسبة عملفاء البنك السنوفة إلى قفمة الوارءاء فف بعض الءلءان العربفة المءءارة لسنة 2008 ءما هو مففن فف الءءول الءالف:

## الجدول رقم (33): نسبة متوسط عمليات البنك الدولي إلى قيمة الواردات في الفترة (2000-2009)

( مليون دولار )

الدولة	متوسط قيمة عمليات البنك الدولي	قيمة الواردات لسنة (2008) *	النسبة المئوية (%)
الأردن	119.53	15116.7	0.79
تونس	154.58	23217.1	0.66
المغرب	183.54	39159	0.46
مصر	374	49607.9	0.75
اليمن	141.84	8828.9	1.60
السودان	50.04	8229.4	0.60

المصدر: نفس المصدر السابق.

\*صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الملحق (1/9)، ص 357.

يلاحظ من خلال الجدول (33) أن نسبة قيمة عمليات البنك الدولي إلى قيمة الواردات هي قيمة متدنية جداً، وهو ما يثبت عدم فعاليتها في سد عجز موازين المدفوعات في الدول العربية التي تم تمويلها من البنك الدولي؛ حيث لم يتجاوز متوسط قيمة العمليات إلى قيمة الواردات في جل الدول العربية 1 % وهي نسبة ضعيفة جداً لانتناسب وظروف الدول العربية المقترضة، ولا مع البنك الدولي كمؤسسة دولية معنية بتنمية الدول الفقيرة.

وقد بلغت قيمة متوسط عمليات البنك الدولي إلى قيمة الواردات في الفترة 2000-2009، أقصاها في اليمن حيث بلغت 1.6 % من قيمة الواردات من السلع والخدمات لسنة 2008 و 0.79 % من قيمة الواردات للأردن، وقد بلغت هذه النسبة 0.75 % بمصر، و 0.46 % في المغرب و 0.66 % في تونس، و 0.60 % في السودان.

ومن خلال هذه النسب المذكورة يتبين مدى ضعف قيمة عمليات البنك الدولي في البلدان العربية إلى حدود متدنية جداً بالنسبة إلى قيمة الواردات، وهو ما يجعلها بدون تأثير ودون فعالية في خفض حدة عجز موازين مدفوعات الدول العربية.

## ثالثاً: مساهمة عمليات البنك الدولي في خفض حدة المديونية الخارجية

تعتبر المديونية الخارجية أكبر المشكلات المستعصية الحل في الدول النامية بصفة عامة وتقف كحجرة عثرة في طريق نموها. وكانت أزمة المديونية الخارجية ولا زالت من أهم القضايا تعقيدا في العلاقات الاقتصادية الدولية، وأصبحت هذه الأزمة بمثابة القناة التي تسمح للمؤسسات المالية الدولية والدول

المتقدمة بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول المدينة، وتهدد استقلالها الاقتصادي من أجل فرض وجهة نظرها.

وبناء على ما سبق هل كان البنك الدولي منفذا لسياسات الدول الكبرى؟ أم عمل على نمو الدول العربية والنامية المدينة ومساعدتها على سداد ديونها، وهل كانت قروض البنك الدولي المقدمة للدول العربية لها الأثر الفعال من أجل تحقيق ذلك؟ والجدول التالي يعكس الحقائق التمويلية للبنك الدولي لبعض الدول العربية المختار.

الجدول رقم(34): نسبة عمليات البنك الدولي إلى المديونية الخارجية للدول العربية في الفترة (2000-2009).

(مليون دولار، %)

الدولة	متوسط قيمة عمليات البنك الدولي	المديونية الخارجية لسنة 2008 *	النسبة المئوية (%)
الأردن	119.53	5099	2.34
المغرب	183.54	17315	1.06
تونس	154.58	20588.2	0.75
مصر	374	32123	1.16
السودان	50.04	33633	0.14
اليمن	141.84	5886.3	2.40

المصدر: : نفس المصدر السابق.

\*صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2009، الملحق(6/9)، ص366.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن نسبة قروض البنك الدولي المقدمة للدول العربية في الفترة بين 2000-2009 إلى قيمة الديون الخارجية لسنة 2008 هي نسبة متدنية جدا، حيث بلغت هذه النسبة 2.34% في الأردن، و1.06% بالمغرب، و1.16% بمصر، و0.75% بالنسبة لتونس و0.14% بالسودان. وهذه النسب ضعيفة جدا في كل الدول العربية محل الدراسة وهي تدل على عدم كفاية هذه القروض وعدم ملاءمتها لمعالجة مشكلة المديونية في هذه البلدان، وهو ما يرجح وجهة النظر التي تتادي بأن البنك كمؤسسة دولية هي أداة للدول الكبرى من أجل تنفيذ وفرض سياسات معينة في الدول المقترضة.

نستخلص من هذه الدراسة أن ظروف الدول العربية التي خضعت لبرامج الإصلاح الاقتصادي تدل على أنها كانت تعاني من تدهور ملحوظ في شروط التبادل الدولية(عجز ميزان المدفوعات، استنزاف رصيد الاحتياطيات الدولية، عجز في الحساب الجاري، أزمة ديون خارجية متفاقمة أو في طريقها...الخ)، بالإضافة إلى زيادة متسارعة في الفرق بين سعر الصرف الرسمي للعملة الوطنية وسعر صرف السوق السوداء وتضخم مرضي في الإنفاق العام مترافقا بتدري في الكفاءات الإنتاجية للقطاع العام، إن كل ما سبق

يدل على أن الدول العربية بحالة أزمة اقتصادية وأن الأزمة تتجه للتفاقم مهددة هذه الدول بالانهيار الاقتصادي، بينما كانت تتوافر لدى المنظمات الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، والمؤسسات المالية في الدول المتقدمة موارد مالية كبيرة متاحة للاستخدام، فإنّ الوضع التفاوضي كان غير متكافئ ويميل بشكل مفرط لصالح الطرف الثاني، حيث إن ما جرى في حقيقة الأمر ليس مفاوضات، وإنما فرض شروط من قبل المنظمات الدولية ومن وراءها الدول المتقدمة على الدول العربية. وهذا ما أثبتته التجارب التاريخية للدول العربية التي تبنت هذه السياسات من خلال فشلها وفداحة أثارها الاقتصادية والاجتماعية وإن أهم ما يؤكد فشلها هو عدم قدرتها على تحقيق أهدافها المطروحة باعتراف الجهات الداعمة لها، وهي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي (في العديد من إصدارات مجلة التمويل والتنمية) ومحاولة هذه الجهات إرجاع الفشل إلى ذرائع مختلفة تتراوح بين التطبيق وبين الصدمات الخارجية. ضف إلى ذلك فإن الموارد المالية التي خصصتها هذه المؤسسات للدول العربية في إطار الإصلاح الاقتصادي أو تلك الموجهة للاستثمار من طرف البنك الدولي ضعيفة جدا وغير كافية بتاتا لمعالجة الاختلالات الاقتصادية السائدة.

## الفصل الرابع

### المؤسسات المالية الدولية وعلاقتها بالجزائر



حققت التجربة التنموية في ظل الاقتصاد المخطط بعض أهداف السياسة الاقتصادية مثل معدل النمو الاقتصادي المرتفع، معدل تضخم منخفض نتيجة الرقابة الإدارية على الأسعار وسياسات دعم الاستهلاك والاستغلال، أما بخصوص التوازن الخارجي فإنه لم يتحقق، إذ تطلب التصنيع الكثيف إضافة إلى موارد الصادرات من المحروقات الاستدانة المكثفة من الخارج، إلا أن عيوب التسيير الإداري للاقتصاد كانت في الواقع مخفية وراء الموارد المالية الكبيرة التي يولدها قطاع المحروقات، لكن بمجرد انخفاض الأسعار انكشفت عيوب الاقتصاد الوطني واتضح هشاشته على إثر الصدمة البترولية العكسية لسنة 1986، أين انفجرت أزمة مدفوعات حادة وعرفت المديونية الخارجية زيادة مرتفعة وسريعة وارتفعت خدمة المديونية إلى مستويات خطيرة جدا.

وفي ظل هذه الأوضاع لم يكن أمام الجزائر أي سبيل سوى المضي قدما في التحول إلى اقتصاد السوق، والاستناد بالمؤسسات المالية الدولية والتي قامت بتقديم الوصفة اللازمة بتطبيق برامج استقرار اقتصادي في مرحلة أولى 1989-1994، ثم برنامج التعديل الهيكلي 1995-1998. مع توفير التمويل المناسب لهذه البرامج من خلال إعادة جدولة الديون الخارجية وتوقيع عمليات إقراض جديدة. وبعد هذا الجيل الأول من الإصلاحات قامت الحكومة الجزائرية باعتماد مشاريع ضخمة من أجل المحافظة على النتائج الايجابية المحققة من الإصلاحات السابقة، ومعالجة النقائص وتخفيف حدة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن السياسات التقشفية المطبقة، وقد كان لارتفاع أسعار البترول منذ سنة 2000 الدافع الرئيسي لتطبيق هذه المشاريع (إصلاحات الجيل الثاني) والمتمثلة في برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة 2001-2004 ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الفترة 2005-2009.

## المبحث الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري ونمو المديونية الخارجية في الفترة 1962-1989

رغم الصعوبات التي واجهتها الحكومة الجزائرية بخصوص الوضع الاقتصادي الموروث عن الاستعمار، إلا أن الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية لم تتضح إلا بعد وضوح الرؤية الإستراتيجية للتنمية التي سيتم إتباعها بعد سنة 1965.

### المطلب الأول: مراحل تطور الاقتصاد الجزائري 1962-1989

عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة مرحلتين:

تميزت المرحلة الأولى التالية لاستقلال الجزائر بفرغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه ولذلك يصطلح علي هذه المرحلة بمرحلة الانتظار، وعلي الرغم من قصر هذه المرحلة التي تغطي الفترة 1962/1966 إلا أنه من بين إيجابياتها أنها كانت مرحلة هامة مهدت وهيأت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، رغم ما يميزها من أنها فترة تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي. وتلت

هذه المرحلة مرحلة أخرى في مسيرة الاقتصاد الجزائري والبلدان النامية عموما هي الاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات، بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد علي التخطيط والتسيير المركزي، اعتمدت الجزائر على سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي، وترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحتي للاقتصاد والذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة.

في هذه المرحلة من مسيرة الاقتصاد الجزائري على تخصيص جزء كبير من الدخل الوطني للاستثمار في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاعات الأخرى، وأعطيت الأولوية لفروع المواد الوسيطة والتجهيز، لقد كان الهدف هو التصنيع ويسرعة كبيرة من خلال الاعتماد علي القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وبالتالي فقد لعبت الدولة دورا هاما وجوهري في إحداث التصنيع الذي كان له الدور الرئيسي في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة.

لقد ترتب علي هذه السياسة الاقتصادية في الجزائر أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو الذي تراوح خلال هذه الفترة ما بين 6% إلي 7% في المتوسط السنوي، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980، وقد تحقق كذلك هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط حيث ترتب عنها مساهمة كبيرة لهذا القطاع في النمو الاقتصادي.<sup>(1)</sup>

(1) حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد32، جانفي 2007. على الموقع الإلكتروني: www.ulum.nl يوم 28/01/2010.

كما أن هذه السياسات التوسعية المتبعة ترتب عنها بعض الانعكاسات السلبية أثرت فيما بعد على النمو الاقتصادي، حيث أدت إلي وجود سوق داخلية كبيرة لم يستطيع الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل ركود في الإنتاج الوطني في المجال الفلاحي، ومع تزايد النمو الديمغرافي أدت هذه السياسات إلي ارتفاع المديونية الخارجية التي وصلت إلي 18 مليار دولار سنة 1979، بعد إن كانت لا تتعدى مليار دولار واحد سنة 1970 .

ومنذ سنة 1980 وبناء على ما ذكرناه من اختلالات شرعت الجزائر في اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف إعادة التوازن في توزيع الاستثمارات لصالح القطاعات الأخرى على حساب القطاع الصناعي، وقد سمحت هذه الإجراءات المتخذة في ظل ظروف دولية ملائمة \_ارتفاع أسعار النفط- بتحقيق نتائج لا بأس بها وكان أداء النمو الاقتصادي قد تحسن وتم تحقيق نسب لا بأس بها من النمو وصلت إلي حدود 5 بالمائة خلال النصف الأول من الثمانينيات. ولكن ومع انهيار أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات التي كانت تمثل 98 % من الصادرات الجزائرية حدث أكبر انهيار اقتصادي في الجزائر مؤديا إلي خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح الاقتصاد الجزائري يعاني من اختلال هيكلي كبير ولم يمكن تقويمه أو تعديله، وبالتالي تعثر مرة أخرى أداء الاقتصاد وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور في مجال النمو يمكن القول عنها أنها كانت مرحلة ذهبية بالنسبة للنمو، وقد أدت هذه الاختلالات المتلاحقة إلي بلورة جهود الإصلاح الاقتصادي بزعامة المؤسسات الدولية وبالتالي دخل الاقتصاد الجزائري في مرحلة الإصلاح، التي نشير إليها عند دراسة علاقة المؤسسات المالية الدولية بالجزائر.

وعلى الرغم من سلبية نظام التخطيط خلال هذه الفترة المتعلقة بضعف منظومته وغياب الرؤية التنظيمية، وعدم كفاءة المخططات الخاصة بالمؤسسة، وتفككها وعدم انسجامها مع خطة الدولة وعدم كفاية أنظمة الإعلام من حيث تقديم المعلومات الضرورية للمؤسسة لمتابعة نشاطها، إلا أنه حقق نتائج إيجابية على مستوى بعض المؤشرات الكلية على غرار نمو الناتج المحلي وزيادة نصيب الفرد منه.

## المطلب الثاني: تطور المديونية الخارجية للجزائر وأعباؤها

## الفرع الأول: أسباب المديونية الخارجية للجزائر

ويمكن تقسيمها إلى أسباب داخلية وخارجية:

أولاً: الأسباب الداخلية: وتتمثل في:<sup>(1)</sup>

1 - ضخامة الجهود الاستثمارية التي قامت بها الجزائر: ويتجلى ذلك في الخطط التنموية الطموحة التي شهدتها الجزائر خاصة خلال فترة السبعينات ونموذج التصنيع الجزائري المعتمد آنذاك (نموذج الصناعات المصنعة) وما تطلبه كل ذلك من استثمارات ضخمة فاقت إمكانيات التمويل المحلية، حيث وصل معدل الاستثمار 52.5 % من إجمالي الناتج المحلي الخام لعام 1979 وهو يعتبر من بين المعدلات المرتفعة التي تحققت في عدد محدود من دول العالم.

2- عدم التحكم في سياسة الاقتراض الخارجي: يعتبر هذا العامل من بين العوامل الرئيسية التي ساهمت في بروز أزمة المديونية الخارجية للجزائر، فعلى الرغم من القيود التي حددها الإصلاح المالي لسنة 1970 ، والمتعلقة بعملية الاقتراض الخارجي، و المتمثلة في الحصول على موافقة وزارة المالية، وأن لا تتجاوز نسبة التمويل الخارجي 30 % من قيمة الاستثمارات المخططة، إلا أن الذي حصل هو عدم الالتزام بهذه الشروط، إذ تجاوز التمويل الخارجي النسبة المحددة له في ظل الاتصال المباشر، وغير المنسق للمؤسسات الوطنية بالسوق المالية الدولية، وهو ما أدى إلى تفكك السياسة المالية الخارجية للجزائر.

3- النمو الديموغرافي: يعتبر النمو الديموغرافي المرتفع في الجزائر والذي تجاوز 3 % سنويا في عقد الثمانينات من بين الأسباب الداخلية الهامة التي ساهمت بصورة مباشرة في تزايد حجم المديونية الخارجية، حيث تسبب هذا العامل في تزايد الحاجة للغذاء والصحة والسكن وغيرها، تلك الحاجات التي عجز الاقتصاد الجزائري على تلبيتها بالاعتماد على موارده الداخلية، وهو ما دفع بالجزائر إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لأجل استيراد المواد الغذائية والأدوية

ومواد البناء وغيرها لأجل تلبية الطلب الداخلي عليها. فعلى سبيل المثال، أصبحت الجزائر بسبب هذا العامل من ناحية وبسبب فشل السياسات الزراعية من ناحية أخرى، تعاني من فجوة غذائية يصعب سدها بالاعتماد على الإمكانيات المتاحة للاقتصاد الجزائري، هذه الفجوة التي ما انفكت تزداد اتساعا، الأمر الذي دفع الجزائر باستمرار إلى تخصيص مبالغ ضخمة بالعملة الصعبة لاستيراد المواد الغذائية لأجل سد النقص الحاصل في عرض هذه المواد ولتلبية الطلب المحلي عليها. فالبيانات تشير إلى أن قيمة الواردات من المواد الغذائية قد

(1). مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي على الرابط:

ازدادت من 0.326 مليار دولار عام 1973 إلى 2 مليار دولار عام 1980، ثم 3.1 مليار دولار عام 1991.<sup>(1)</sup>

**4-** ضعف نتائج الاستثمار الوطني: يمكن القول أن نتائج الاستثمار التي تحققت في مختلف قطاعات وفروع الاقتصاد الوطني التي انسابت إليها القروض الخارجية، كانت في مجملها نتائج ضعيفة وغير مشجعة، إذ لم تساهم تلك الاستثمارات في رفع معدلات النمو الاقتصادي، وزيادة القدرة الذاتية للاقتصاد الوطني على الإنتاج والتصدير.

### ثانيا: الأسباب الخارجية

**1-** تدهور معدل التبادل التجاري: يعتبر تدهور معدل التبادل التجاري من بين العوامل الرئيسية الخارجية التي ساهمت بدرجة كبيرة في تزايد المديونية الخارجية للجزائر، فانخفاض أسعار صادرات النفط وارتفاع أسعار الواردات من السلع الرأسمالية والمنتجات الصناعية، جعل معدل التبادل في غير صالحها وقد شهد هذا المعدل بالنسبة للجزائر تدهورا مستمرا مما عزز نمو المديونية الخارجية.

**2-** تقلبات أسعار الصرف: لقد كانت للتقلبات الحاصلة في أسعار صرف الدولار أثرا كبيرا على تزايد المديونية الخارجية للدول المتخلفة ومن بينها الجزائر، ذلك أن الصادرات النفطية التي تعتبر المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية يتم تقييمها بالدولار، لكن عملية تحصيلها تتم في الغالب بعملة صعبة أخرى غير الدولار، كالفرنك الفرنسي والمارك الألماني... الخ. وعلى ذلك فإن أي انخفاض يطرأ على سعر صرف الدولار سوف ينعكس سلبا على حصيلة الصادرات، مما يجعلها غير كافية لتمويل عملية التنمية الأمر الذي يدفع البلد إلى طلب المزيد من القروض الخارجية لسد فجوة التمويل.

**3-** ارتفاع معدل الفائدة: شهدت المعدلات المفروضة على القروض الممنوحة ارتفاعا كبيرا وذلك منذ عام 1982، الأمر الذي ترتب عنه تزايد عبء المديونية الخارجية للجزائر، خاصة بالنسبة للقروض ذات معدلات الفائدة المتغيرة، التي بلغت في عام 1985 حوالي 30 %، وهي نسبة كبيرة جدا، ومما زاد في تفاقم المديونية الخارجية للجزائر هو أن هناك نسبة كبيرة من القروض التي عقدتها الجزائر هي قروض تجارية ذات أسعار فائدة عالية ومدة استحقاقها قصيرة، مما زاد في تعقيد أزمة المديونية الخارجية للجزائر.<sup>(2)</sup>

### الفرع الثاني: تطور المديونية الخارجية للجزائر

الجدول (35) يعطينا صورة معبرة عن تطور المديونية الخارجية وخدماتها بالنسبة للجزائر وذلك خلال الفترة 1967-1989.

### الجدول رقم (35): تطور المديونية الخارجية للجزائر وخدماتها للفترة 1970-1989

(1) الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر "أسبابها وأثارها" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 12، 1999، ص 100.

(2) نفس المرجع ص 103.

(مليون دولار)

السنوات	مبلغ الديون	خدمة الديون	السنوات	مبلغ الديون	خدمة الديون
1970	939	44	1980	19365	4084
1971	1260	69	1981	18372	4316
1972	1549	190	1982	17641	4563
1973	2991	309	1983	16369	4723
1974	3366	711	1984	15892	5117
1975	4632	469	1985	18259	5002
1976	6114	787	1986	22651	5152
1977	10600	1172	1987	24416	5447
1978	15735	1689	1988	26081	6543
1979	18507	3053	1989	27236	7001

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، على الموقع الإلكتروني:

<http://databank.worldbank.org/ddp/home.do>, le 22/02/2010

يلاحظ من الجدول (35) أن المديونية الخارجية للجزائر قد شهدت تزايدا واضحا خلال الفترة 1970-1989، حيث ازدادت من 939 مليون دولار عام 1970 إلى 27 مليار دولار عام 1989، أي أنها تضاعفت بأكثر من 27 مرة، وقد كانت الفترة 1973-1979 من أهم الفترات التي شهدت فيها المديونية الخارجية تزايدا كبيرا، حيث ارتفعت من 2.9 مليار دولار عام 1973، إلى 18.5 مليار دولار عام 1979، أي أنها تضاعفت بمقدار ست مرات. ثم بلغت 27.2 مليار دولار عام 1989.

إن لجوء الجزائر المكثف لطلب القروض الخارجية خلال الفترة 1973-1979 قد تزامن مع ارتفاع أسعار المحروقات، ويرجع ذلك إلى وفرة الاقتراض الخارجي وسهولة الحصول عليه، وهو ما أدى بالمسؤولين آنذاك إلى الاعتقاد بإمكانية التمتع بمستويات استهلاكية عالية في الأجلين القصير والمتوسط مع إمكانية الاستمرار في تحقيق تنمية دون مشاكل وتسييد أقطاب وفوائد الديون في الأجل الطويلة.<sup>(1)</sup>

أما بالنسبة لخدمات الديون فقد عرفت هي الأخرى تزايدا سريعا، حيث ازدادت من 190 مليون دولار عام 1972، إلى 3 مليار دولار عام 1979. ثم 7 مليار دولار عام 1989. ولقد كان لتزايد المديونية الخارجية وخدماتها، أعباء ثقيلة على الاقتصاد الجزائري.

الفرع الثاني: أعباء المديونية الخارجية للجزائر

(1) الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق، ص 97.

**1- نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات:** تشير البيانات المتاحة عن الجزائر إلى أن تفاقم المديونية الخارجية قد انعكس في صورة ارتفاع معدلات خدمة ديونها الخارجية إلى إجمالي الصادرات، حيث أتجه هذا المؤشر إلى التسارع بشكل خطير، حيث قفز من 9.4 % عام 1975 إلى 51.6 % عام 1986 ثم 75.25 % عام 1989. ويعني ارتفاع هذا المعدل أن خدمة الديون الخارجية قد التهمت الجزء الأكبر من حصيلة الصادرات، وأن المتبقي منها لا يكفي لتمويل الواردات من السلع والخدمات التي يحتاجها الاقتصاد الوطني، وهو ما دفع الجزائر إلى قبول إعادة جدولة ديونها من أجل الحصول على قروض جديدة للحفاظ على قدرتها الاستيرادية والتغلب على مشكل السيولة الدولية، والملاحظ أن هذا المعدل قد تجاوز نسبة 30% التي ينصح الخبراء بعدم تجاوزها حتى لا يصل البلد إلى مرحلة الخطر.

**2- نسبة مدفوعات خدمة الدين إلى الناتج الوطني الخام:** لقد ازدادت هذه النسبة من 3 % عام 1975 إلى 11 % عام 1982 لتصل إلى 23 % عام 1988.<sup>(1)</sup>

إن هذه النسبة المقتطعة من الناتج الوطني الخام، والتي تذهب على شكل خدمات (أقساط + فوائد) على الديون، إنما تمثل إحدى القنوات التي يتم عبرها استنزاف الموارد المالية للبلد المدين، وهو ما يؤدي إلى إضعاف قدرة الاقتصاد على الاستثمار والادخار والإنتاج والتشغيل.

**3- نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات** تشير البيانات المتاحة إلى أن هذه النسبة قد بلغت مستوى حرجا، حيث بلغت 92.2 % عام 1975، و 97 % عام 1982، و 284 % عام 1988،<sup>(2)</sup>

**4- نسبة الدين الخارجي إلى الناتج الوطني الخام:** لقد شهدت هذه النسبة تزايدا ملحوظا، حيث بلغت 29 % عام 1975، ثم 40 % عام 1982، ثم بلغت 32 % عام 1982 وحوالي 46 % عام 1988.<sup>(3)</sup> إن ارتفاع هذه النسبة إنما يدل على أن الجزائر قد تزايد اعتمادها على التمويل الخارجي في تنفيذ مشروعات التنمية وعلاج المشاكل الاقتصادية التي تواجهها.

**5- نسبة الاحتياطيات الدولية إلى إجمالي الدين الخارجي:** تشير المعطيات المتاحة عن الجزائر إلى أن هذه النسبة قد بلغت 24,3 % عام 1978 و 35,7 % عام 1982، و 12.1 % عام 1989. ما يعني أن قدرة الجزائر على تسديد ديونها الخارجية قد تدهورت باستمرار في السنوات المذكورة.<sup>(4)</sup>

**المبحث الثاني: صندوق النقد الدولي والإصلاحات الاقتصادية بالجزائر**

(1) البنك الدولي، قاعدة البيانات، <http://databank.worldbank.org/ddp/home> le 27/05/2010

(2) مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي على الرابط:

<http://www.scribd.com/doc/8477114> le 14/01/2010.

(3) البنك الدولي، قاعدة البيانات، مصدر سابق.

(4) الهاشمي بوجعدار، مرجع سابق ص 98.

تترجم علاقة صندوق النقد الدولي بالجزائر من خلال قروضه في إطار برامج التثبيت الاقتصادي والتعديل الهيكلي، ضف إلى ذلك دوره في إدارة المديونية الخارجية من خلال دعمه لمسار إعادة جدولتها، خاصة بعد بلوغها إلى مستوى خطير جدا أصبح يهدد بانهيار الاقتصاد الوطني.

### المطلب الأول: إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر

إن عملية إعادة الجدولة هي إحدى السبل التي تلجأ إليها الدول التي تصادف مشاكل في الوفاء بخدمة دينها الخارجي في الآجال المحددة، ويقصد بها تأجيل وتمديد مدة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة والتي تستحق السداد من أصل القرض لمدة محدودة وبشروط جديدة. فهي عبارة عن إعادة ترتيب شروط سداد الدين الأصلي، والذي يستلزم دخول الدول المدينة في مفاوضات مع الدائنين للاتفاق معهم على تأجيل السداد.<sup>(1)</sup>

في ظل تفاقم الوضع الاقتصادي، أوقفت الجزائر تسديد خدمات ديونها، وبدأت المشاورات مع صندوق النقد الدولي؛ حيث تم التوقيع على اتفاقية تثبيت "ستاندباي" مدتها 12 شهرا (من 11 أبريل 1994 إلى 31 مارس 1995)، وإعادة جدولة للديون العمومية والخاصة، بالإضافة إلى برنامج للتصحيح الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار اتفاقية التسهيل الموسع مدتها 3 سنوات من 1995-1998.<sup>(2)</sup>

هذا وقد طلبت الجزائر في أبريل 1994 إعادة جدولة شاملة من الدائنين الرسميين والدائنين الخواص. وتضمنت إعادة الجدولة مفاوضات مع نادي باريس بالنسبة للديون الخارجية العمومية وأخرى مع نادي لندن بالنسبة للديون الخارجية الخاصة.

### الفرع الأول: إعادة جدولة الديون العمومية

إثر مفاوضات الجزائر على اتفاق الاستعداد الائتماني مع صندوق النقد الدولي في ماي 1994 توصلت الحكومة إلى اتفاق لإعادة جدولة الديون الثنائية مع نادي باريس. وتضمن إعادة جدولة الديون المتحصل عليها قبل سبتمبر 1993، والتي تنحصر آجال استحقاقها بين أول جانفي 1994 و 31 مارس 1995، قيمته 5 ملايين دولار. وحددت مدة التسديد بـ 16 سنة مع فترة تأجيل لمدة 4 سنوات؛ يتم بدأ تسديد هذه الديون ابتداء من 31 ماي 1998 على أساس 24 قسطا يدفع قسط منها كل سداسي.

ثم جاء الاتفاق الثاني في جوان 1995 لإعادة جدولة الديون العمومية مع نادي باريس، بعد الاتفاق الأول وسمي اتفاق "خروج" حيث كان عبارة عن إعادة هيكلة للديون الخارجية للجزائر بسبب قصر مدتها، وبذلك عرفت تخفيفا لعبء الديون على أصل القروض المستحقة على مدى ثلاث سنوات. وقد تضمن الاتفاق إعادة

(1) مجدي محمود شهاب، الإتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، جامعة الاسكندرية، مصر، 1991، ص: 38

(2) بلوناس عبدالله، الاقتصاد الجزائري "الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر



جدولة الالتزامات المستحقة ما بين أول جوان 1995 و 31 ماي 1998 بالنسبة لأصل الدين، وأول جوان 1995 و 31 ماي 1996 بالنسبة للفوائد وقدّر المبلغ المعاد جدولته ب 7 ملايين دولار يتم تسديده ابتداء من 30 نوفمبر 1999 بواسطة 25 دفعة سداسية خلال الفترة الممتدة بين 1999 - 2011.<sup>(1)</sup>

وتقدر الديون العمومية التي أعيد جدولتها خلال 1994 - 1995 مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار، الشيء الذي وفر للجزائر أموالا من العملة الصعبة، وسمح لها بتوجيهها إلى تمويل عمليات الاستيراد تجنبها الاستدانة الخارجية في فترة الانفتاح على الخارج، ورفع القيود على الواردات.

### الفرع الثاني: إعادة جدولة الديون الخاصة

إذا كانت إعادة جدولة الديون العمومية من صلاحيات نادي باريس، فإن الديون الخاصة يتم معالجتها في نادي لندن، الذي يضم لجان تمثيلية للدائنين الخواص (البنوك). وفي هذا الإطار تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة الديون الخاصة في أكتوبر 1994 لدى هذا النادي. وبعد اجتماع محافظ بنك الجزائر مع ممثلي البنوك الخاصة، تم إنشاء لجنة تنسيق تضم ستة بنوك، ترأسها الشركة العامة الفرنسية ويقف وراء اللجنة التمثيلية أكثر من 200 مؤسسة مالية دائنة للجزائر.

وقد أبرمت الجزائر اتفاقا مع نادي لندن على شروط إعادة جدولة الديون التجارية في سبتمبر 1995، ولقيت الموافقة من طرف الأعضاء في جوان 1996، حيث قدرت قيمة المبلغ الذي تم إعادة جدولته حوالي 3 ملايين دولار؛ وهو يغطي الديون التي تتحصر آجال استحقاقها بين أول مارس 1994 و 31 ديسمبر 1997، هذا المبلغ لم يحظ بمعالجة وحيدة لأن جزء منه يشتمل الديون التي كانت موضوع إعادة تمويل سابقة ومن ثم كانت المعالجة كالتالي:<sup>(2)</sup>

- مبلغ 2.1 مليار دولار، لم يكن يكن موضوع إعادة تمويل سابق، تمت إعادة جدولته على أساس فترة استحقاق 15 سنة ونصف منها 6 سنوات ونصف فترة سماح.

- مبلغ 1.1 مليار دولار كان موضوع إعادة تمويل مع القرض الليوني وقروض الإيجار مع اليابان سابقا، ومن ثم تمت إعادة جدولته بشروط أقل ملائمة مع المبلغ الأول، حيث منحت فترة استحقاق بـ 12 سنة ونصف منها 6 سنوات ونصف فترة سماح.

لقد سمحت إعادة جدولة الديون الخاصة مع الدائنين التجاريين بتوفير العملة الصعبة في فترة عرفت البلاد فقدان ثقة البنوك التجارية الدولية بوفاء الجزائر بالتزاماتها، وتراجعها عن تمويل عمليات الاستيراد الجزائرية بدون ضمان. بذلك وجهت هذه الأموال لتمويل الواردات.

كما عرفت الجزائر انخفاض المعدل السنوي للإقراض الخارجي إلى 4.5 مليار دولار في سنة

(1) حمزة طيبي، مرجع سابق، ص ص 144، 143.

(2) بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004 ص 185.

1994، و3.2 مليار دولار في سنة 1995 و1.7 مليار دولار في سنة 1997 مقابل 6 ملايين دولار سنويا منذ أواخر الثمانينات إلى غاية سنة 1993.<sup>(1)</sup>

وقد أرفقت إعادة الجدولة للديون الخارجية للجزائر بوضع برنامج للتصحيح الهيكلي تحت مراقبة صندوق النقد الدولي (الاتفاق الموسع للإصلاح الهيكلي من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي 1998)، وبرنامج إعادة هيكلة مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير، يعتبر ضمانا لاستعمال الموارد المحررة عن إعادة الجدولة بصفة عقلانية؛ أي استعمالها ليس لتسديد نفقات الاستهلاك على حساب الاستثمار. ويجب أن نفرق بين إعادة الجدولة وبرامج الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى إنعاش الاقتصاد، حيث أنه مع إعادة الجدولة، تنتقل من الشريطة البسيطة لصندوق النقد، للدخول لمراقبة تصل حتى وسائل الإصلاح الهيكلي، وبالتالي تمس بالسيادة الوطنية.

### المطلب الثاني: برامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي في الجزائر

#### الفرع الأول: برامج الاستقرار الاقتصادي

أبرمت الجزائر ثلاث اتفاقات مع صندوق النقد الدولي وكانت قبل ذلك قد استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي من صندوق النقد الدولي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، في نهاية سنة 1988، وذلك في إطار استخدام الشريحة الاحتياطية بالصندوق والتي لا تتعدى 25 % من حصة الدولة بالصندوق، وذلك نظرا لانخفاض أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية. إن سحب هذه الشريحة لترافقها مشروطيات كبيرة للصندوق، أما اتفاقات الاستعداد الائتماني فتتطلب الموافقة على تطبيق برامج تثبيت أو استقرار اقتصادي نوضحها كما يلي:

#### أولاً: اتفاق الاستعداد الائتماني الأول: ( 30 ماي 1989 إلى 30 ماي 1990)

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، للحصول على تمويل في إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989.<sup>(2)</sup>

كان محتوى الاتفاق - اتفاق التثبيت - اشترط على الجزائر مقابل الدعم المالي ما يلي:

- اتباع سياسة نقدية أكثر حذرا و تقيدا ؛

- تقليص العجز الميزاني ؛

- تعديل سعر الصرف ؛

- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

(1) حمزة طيبي، مرجع سابق ص145.

(2) الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر 1996، ص195.

تنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12، والمتعلق بالأسعار وذلك شهرين فقط بعد التوقيع على الاتفاق. كما تم إصدار القانون 90-10 والمتعلق بالقرض والنقد، لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي.

وأيا قامت بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، هذه الأخيرة تهدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو الاقتصاد السوق.

لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها، دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية. وتبعاً لذلك أصبح سعر صرف الدولار 17.8 دج في مارس 1991 بعدما كان 10.47 دج في سبتمبر 1990.<sup>(1)</sup>

### ثانيا : اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني: (03 جوان 1991 إلى 30 مارس 1992)

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني، بين صندوق النقد الدولي والجزائر، بتاريخ 03 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أبريل 1991.<sup>(2)</sup>

تم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، غير أن الشريحة الرابعة لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية المبرمجة مع صندوق النقد الدولي، إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي.

يهدف اتفاق الاستعداد الائتماني إلى:<sup>(3)</sup>

- إصلاح المنظومة المالية بما فيها إصلاح النظام الضريبي والجمركي، واستقلالية البنك المركزي.
- التقليل من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة.
- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار.
- ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع، والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود.

وكإجراءات عملية لجأت السلطات العمومية إلى:<sup>(1)</sup>

(1) زكريا دمدوم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2002، ص17.

(2) Ben Bitour Ahmed, "L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités", (Alger, Edition marinoor, 1998) p : 77-78.

(3) مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، جامعة ابن خلدون، الجزائر 2008، ص112  
(1) زكريا دمدوم، مرجع سابق ص18-19.

- تحرير 40 % من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة الحياة،
- ابتداء من 1 أكتوبر 1991، بدأ تقليص دعم موارد المحروقات والكهرباء.
- تطهير المؤسسات العمومية تحت إشراف صناديق المساهمة، حيث خصصت لها 142.9 مليار دج في الفترة 1991-1993.<sup>(2)</sup>
- تحديد نمو الكتلة النقدية M3 بـ: 12 % لسنة 1991.
- حق حيازة وتصرف المصدرين خارج قطاع المحروقات في إيراداتهم بالعملة الصعبة.
- غير أن تلك الفترة كانت الجزائر تعيش حالة من التدهور الاقتصادي والاجتماعي، في حين أنها في أمس الحاجة للحصول على تمويلات جديدة بالعملة الصعبة، غير أنه للحصول على هذه التمويلات يجب المرور عبر اتفاق مع صندوق النقد الدولي في شكل برنامج إصلاحي.
- دخلت الجزائر في أزمة سياسية جراء إلغاء الانتخابات التشريعية، ويستبدل الطاقم الحكومي بحكومة أخرى، وكما نص على ذلك برنامج حكومة بلعيد عبد السلام فالسياسة الجديدة اعتمدت على:
  - إعطاء الدولة دورا حيويا في تنظيم الاقتصاد (مراقبة التجارة الخارجية، توحيد الادخار الوطني...).
  - اتباع سياسة صرف مزدوجة، سعر الصرف رسمي مرتفع، وسعر صرف حر.
  - تجنب إعادة الجدولة وتقليص الواردات.
- غير أن هذه الإجراءات الحكومية تعتبر تناقضا مع مبادئ صندوق النقد الدولي.
- ومن أجل تشجيع الاستثمار، تم إصدار المرسوم رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الاستثمارات، والذي سجل القطيعة مع القوانين السابقة للاستثمار.
- فهذا القانون أعطى حرية أكبر للاستثمار، وإخضاعه لمبدأ التصريح فقط، كما ألغى التفرقة بين الاستثمارات، ومنح امتيازات تشجيعية مالية، وضريبية، وجمركية.
- ثالثا: اتفاق الاستعداد الائتماني الثالث: (أفريل 1994 إلى مارس 1995)**
- بدأت الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية في أفريل 1994 بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في 1993 إلى 14.19 دولار في 1994 وتراكم أعباء خدمات الدين الخارجي. ومع مرور الزمن بدأت ملامح الأزمة المالية الاقتصادية تظهر وبرزت معها عدة ضغوط مالية وأخرى خارجية، ومن بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد:
  - \* العجز المالي للميزانية العمومية.
  - \* نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 % و ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% سنة 1993 .
  - \* ركود النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط.
- أما الضغوطات المالية الخارجية هي:<sup>(1)</sup>

<sup>(2)</sup>Ben Bitour Ahmed ' OP.CIT, p.90.

- خدمات الديون تمثل سنة 1993 حوالي 86 % مما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولة ديونها.
- النقل الكبير في الواردات خلال الفترة (92 - 93) حيث لم تمثل سوى 50 % من المستوى الذي كانت عليه سنة 1985 بالسعر الجاري، وهو ما انعكس على تمويل الجهاز الإنتاجي وانخفاض الإنتاج الإجمالي بالقيم الحقيقية بـ 2.5 % سنة 1993
- انخفاض في الاستهلاك الفردي بـ 6.4 % بسبب أزمة السكن و البطالة.
- ولرفع هذه الضغوط قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار الاقتصادي (94-95) واتخذت عدة إجراءات هي :
- ضبط الاتفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن.
- تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي وذلك بإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع .
- تعديل الأسعار النسبية وتحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية من 60 % إلى أقل من 50 % ومن 50% إلى 45 % .
- تخفيض قيمة العملة بنسبة 40,17 % في أبريل 1994. وتعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية
- إزالة سقوف أسعار الفائدة على القروض .
- إلغاء الدعم لمعظم السلع وتوسيع ذلك حتى على المواد الأساسية.
- تثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية وتخلي الخزينة عن استثمارات القطاع العام وفتح المجال أمام تمويلات البنوك.
- استعمال آليات تسمح بالانتقال إلى اقتصاد السوق والشروع في إصلاحات هيكلية للمؤسسات وإعفاؤها من تسديد الديون للخزينة
- إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي وإدخال تعديلات عليها سنة 1992 لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية التي تمثلت فيما يلي :
- تكفل الدولة بالمنح العائلية وتحويل تعويضات الأجر الواحد إلى رب العمل وتعويضات منح التقاعد إلى الصندوق الوطني للتقاعد.
- إنشاء صندوق تأمين البطالة ونظام التقاعد المسبق.

(1) عبد الله بلوناس، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية 29 - 30 أكتوبر 2001.

- والتزمت الجزائر بتنفيذ هذا البرنامج التزاما تاما وخاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والميزانية وتحريير التجارة الخارجية، وأهم النتائج التي تم التوصل إليها بعد تطبيق هذه الإجراءات:<sup>(1)</sup>
- بلغت نسبة الأسعار المحررة 85 % من السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك وتم رفع أسعار النقل والهات والخدمات البريدية بنسب تتراوح من 20% إلى 30 %.
  - تعديل أسعار الكهرباء و الحليب و السميد كل 3 أشهر.
  - كبح معدل التضخم في حدود 29.05 % .
  - تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7 % من الناتج الداخلي الخام.
  - تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 50,2 %، من 23,4 دج للدولار الواحد إلى 35,1 دج.
  - تحرير سعر الصرف، الذي أصبح يتحدد سعره في إطار جلسات التسعير.
  - إلغاء سقف 20 % المطبق على أسعار الفائدة المدينة للبنوك، ويهدف هذا الإجراء إلى تحرير أسعار الفائدة الدائنة.
  - ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار دولار نهاية 1994، مما جعل المخزون الكلي يصل إلى 2.6 مليار دولار.
- لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشرا إيجابيا للدائنين، حيث تم الاتفاق على إعادة جدولة الديون الرسمية المقدرة بـ: 14.5 مليار دولار في إطار نادي باريس، وتمكنت الجزائر بعد ذلك من إبرام اتفاقيات ثنائية.<sup>(2)</sup>
- من جانب آخر عرف القطاع البنكي صدور الأمر رقم 94/74 المؤرخ في 29 نوفمبر 1994 والمتعلق بتحديد قواعد الحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، وكذا التعليم رقم 94/73 لـ 28 نوفمبر 1994 المتعلقة بنظام الاحتياطي الإجباري.

### الفرع الثاني: برنامج الصندوق للتصحيح الهيكلي: (ماي 1995 - ماي 1998)

وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30 مارس 1995 إلى المدير العام لصندوق النقد الدولي تحتوي على تذكير بالجهد الذي بذلته حكومة الجزائر بتطبيقها برنامج تصحيح وتثبيت اقتصادي واسع منذ 1994 المدعم باتفاق التثبيت لمدة 12 شهرا السابق الذكر، والمحاور الكبرى لبرنامج التصحيح الهيكلي الذي تعتبره تكملة لما ورد في المذكرة في يوم 09 أفريل 1994.

وبغرض دعم السياسات التي تنوي الجزائر تطبيقها، فإنها تطلب مساهمة مالية من الصندوق في إطار اتفاق على مدى ثلاث سنوات في نطاق الميكانيزم الموسع للقروض، والذي يتعلق بمبلغ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وبعد مصادقة مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على طلب الجزائر طلبت هذه

<sup>(1)</sup> Ben Bitour Ahmed : OP.CIT, p.95.

<sup>(2)</sup> Ammar Belhimer, " La dette extérieure de l'Algérie ", ( Alger, Marinooor, 1998), p - p . 112 -114

الأخيرة من الدول الأعضاء في نادي باريس إعادة جدولة مستحققاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق.

وقد سطرت الحكومة مجموعة من السياسات متناسقة في شقيها الاقتصادي الكلي والهيكلية، ويدور هذا البرنامج حول تسيير مالي صارم وإعادة النظر في دور الدولة، أهم هذه السياسات هي:

### 1. السياسات الميزانية

نظرا لمحدودية موارد الدولة، وارتباطها بصفة أساسية بالمدخيل الناتجة عن تصدير المحروقات التي تحدد أسعارها خارج إرادة الجزائر، وبالتالي تذبذب عائداتها، فإنه يتعين على الحكومة اتباع سياسة ميزانية محكمة وصارمة، لا تعمل على تقليص العجز المسجل فحسب، بل تعمل على إنشاء فوائض مالية. وحدد البرنامج ضرورة بروز هذه الفوائض ابتداء من السنة المالية 1996-1997، وبرر ضرورة توفيرها بثلاث أسباب:<sup>(2)</sup>

- ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة غير المتجددة للموارد البترولية، وكذا توفير هامش تحرك ملائم لتفادي الآثار السلبية الناجمة عن الانخفاضات الدورية في أسعار البترول ؛  
- تقليص النفقات الحكومية يسهل من زيادة استهلاك العوائل .

ويمكن تحسين الميزانية العامة للدولة من خلال العمل على جبهتين:

- تحسين مداخيل الدولة وتقليص نفقاتها؛

- بالنسبة لموارد الميزانية، فيمكن تحسينها عن طريق رفع أسعار سلع وخدمات القطاع العام وترقية نظام ضريبي مرن وفعال، بغرض توسيع الوعاء الضريبي بالخصوص، ويتوقع البرنامج تحقيق ارتفاع في هذا المجال بـ: +1.5% من الناتج المحلي الخام بين: 1994-1995 و 1997-1998.

أما النفقات فالتوقعات هي إنجاز تخفيض بـ: 1.8% من الناتج المحلي الخام خلال الفترة نفسها.

ومن أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي، إلغاء طريقة الدعم التي تستفيد منها جميع شرائح المجتمع وإتباع أسلوب جديد تعتمد على تحسين الاستهداف في التحويلات، وإعادة هيكلة النفقات العمومية، حتى تكون لها آثار أفضل، والتحكم في كتلة أجور الوظيف العمومي، وتخفيض النفقات الإدارية،<sup>(1)</sup> كما أن الإلغاء التدريجي لنفقات صندوق تطهير البنوك والمؤسسات العمومية سيساهم في تخفيض العجز بـ: 1.4% من الناتج الداخلي الخام.

### 2. السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف

(2) Ben Bitour Ahmed, Op.Cit.p.112

(1) بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط، مركز دراسات الوحدة العربية ببيروت، فبراير، 1999 ص 365.

الهدف الأول والرئيسي، للسياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار في معدل التضخم عند مستويات دنيا، مع السعي إلى إلغاء التمويل النقدي للدولة، مع ضمان القدر الكافي من القروض للاقتصاد، دون أن تغفل عن نمو متباطئ في الكتلة النقدية، وضبط صارم للسيولة المحلية.

بالإضافة إلى إلغاء القيود على هوامش سعر الفائدة، والتي كانت تهدف إلى توفير المناخ المناسب كي تتجدد آليات السوق بالنسبة لسعر الفائدة. وأيضا الوصول إلى أسعار فائدة حقيقية موجبة، تعكس التكلفة الحقيقية لرأس المال المقترض، كما تشجع أصحاب الفوائض النقدية السائلة على إدماجها في الدورة البنكية للاستفادة من معدلاتها المرتفعة.

أما فيما يخص سياسة سعر الصرف، فهدفها التوصل إلى سعر الفائدة التوازني، الذي يعكس الوضعية الحقيقية للطلب والعرض، ويلغي فائض الطلب الناتج عن فرط تقدير سعر الصرف، والوسيلة للوصول إلى هذا المستوى التوازني هو اتباع نظام سعر الصرف المرن، الذي يبدأ بالتخلي عن حصص التسعير لصالح إنشاء سوق صرف ما بين البنوك، تمهيدا لتحقيق قابلية تحويل الدينار.

كما عملت السلطات بعد ذلك إلى إنشاء مكاتب الصرف، والقضاء على العوامل المؤدية للمضاربة بسعر الصرف، وفتح المجال للتكوين، والعلاج بالخارج، وكذا المصاريف الملائمة للسياحة الخارجية. ولكن للوصول إلى هذه المرحلة المتقدمة لا بد من توفر بعض الشروط الأولية: (2)

\*سعر صرف واقعي ؛

\*اتباع سياسة نقدية وميزانية محكمة ؛

\*مستوى احتياطي مريح من العملات الأجنبية ؛

\*إلغاء مختلف القيود على الأسعار .

### 3 . الإصلاحات الهيكلية

يعتبر المحور الأساسي في الإصلاحات الهيكلية، تعميق تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية ونظام الصرف، والأسعار الداخلية.

كما تعني هذه الإجراءات أيضا تدعيم استقلالية المؤسسات العمومية وخصوصتها بما في ذلك البنوك وتشتمل على ما يلي:

**3-1- تحرير التجارة الخارجية ونظام الصرف:** لقد قامت الجزائر ببذل جهود معتبرة في تحرير تجارتها الخارجية، وقطعت أشواطاً عدة في تحرير سعر الصرف أيضاً، وهذا استجابة لتحدي تهميش الاقتصاديات التي لا تتركب موكب العولمة، واستعداداً فعلياً للاندماج في الاقتصاد العالمي.

(2) نفس المرجع ص366.



لقد حرر استيراد معظم المواد، ولم يتبق إلا بعضها المدعوم ذو الاستهلاك الكبير، والتي تخضع لاحترام معايير مهنية وتقنية، وقد تم إلغاؤها تدريجيا. كما تم الترخيص لنفقات الصحة والتعليم بالخارج، بتقديم الوثائق المبررة التي تخضع لدراسة بنك الجزائر في مرحلة أولى ثم إلى البنوك التجارية في مرحلة ثانية في حدود المبالغ المتاحة.

وفي إطار قابلية تحويل الدينار بالنسبة لكل الصفقات الخارجية، فإنه ابتداء من سنة 1996 تم السماح للمواطنين بالحصول على النفقات السياحية بالخارج، وكذا كل نفقات الصفقات غير المنظورة كنفقات مهام العمل، وتكاليف الإشهار، وتحويلات الأجور.

كما تم العمل على تخفيض الحد الأقصى للتعريفات الجمركية، وكذا عددها، كما تم تخفيض الحد الأعلى من 60 % إلى 50 % بداية سنة 1996، مع استمرار التعديل على مراحل حتى يتناسب مع التعريفات الجمركية للدول الشريكة.

**3-2- تحرير الأسعار الداخلية:** كانت القيود على الأسعار تشكل مصدر تثبيط للمنتجين، ومصدر إشارات مغلطة عن التكاليف الحقيقية أو هامش الربح الحقيقي، والعودة إلى حقيقة الأوضاع تقتضي استرجاع مكانة السوق في تحديده لحقيقة الأسعار، وكما وضحته فقرات سابقة فقد تم إنجاز خطوات متقدمة في هذا المجال رغم الوضع الاجتماعي المتأزم.

**3-3- إصلاح النظام الضريبي وتسيير النفقات العمومية:** تعود بعض أسباب عجز الميزانية إلى نفقات حكومية غير مبررة، أو احتوائها على فرط التقدير، أو ضعف الموارد العائد إلى التساهل في ضبط الوعاء الضريبي، وتهرب دافعي الضرائب، وعلى ذلك قامت الحكومة ب: (1)

\* اعتماد نظام ضريبي شفاف ومرن ؛

\* إلغاء الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة على العديد من المواد الغذائية ؛

\* فرض الضريبة على المداخل غير المستقرة ؛

\* إلغاء الإعفاء الجمركي على واردات الأدوية وفرض تعريف جمركية على واردات فلاحية كانت محظورة ؛

\* تخفيض عدد الرسوم على القيمة المضافة، من 4 إلى 3 وتوسيع وعائها الضريبي ؛

\* اعتماد نظام ضريبي مرن على المنتجات البترولية ؛

حيث مكنت هذه التدابير من رفع الجباية الضريبية ب: 1.5 % من الناتج المحلي الخام، خلال مدة البرنامج، أما من جانب النفقات، فالشغل الشاغل للحكومة هو التحكم في نفقات الدولة وضمان فعاليتها.

**3-4- إصلاح النظام البنكي و المالي:** لقد تم اتخاذ مجموعة من التدابير في مجال الإصلاح البنكي

بهدف تحسين دور الوساطة المالية ودفع البنوك إلى اعتماد دراسة المردودية الاقتصادية، والانتباه لدرجة المخاطر وكذا تقييم تكلفة الفرصة البديلة للمشاريع، وتمحورت هذه الإصلاحات في :

(1) زكريا دمدوم، مرجع سابق ص 24.

- إجراء دراسات مع خبراء البنك العالمي، حول الإصلاحات الهيكلية في الميدان البنكي والمالي، وكذا دراسة حول سوق رؤوس الأموال بالإضافة إلى إجراء دراسة للبحث عن العوامل المحفزة على تأسيس وإنشاء البنوك والمؤسسات المالية والتي تسمح باتخاذ التدابير اللازمة لتشجيع القطاع الخاص للدخول في هذا الميدان.
- تحرير أسعار الفائدة المدينة.
- البدء بالعمل بنظام التأمين على الودائع لصغار المودعين مع نهاية 1996.
- تطوير السوق النقدي عن طريق تشجيع مؤسسات الإعلان من تقديم عروض على شكل مزايده للقروض.
- إعادة رسملة البنوك
- إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط انطلاقا من سنة 1996، وإدماجه ضمن النظام البنكي بهدف تحفيز جمع الإدخارات .
- العمل على تطوير سوق مالية فعالة قادرة على تعبئة الادخار طويل الأجل وتوجيهه إلى الاستثمارات الأكثر مردودية.
- 3-5- ترقية بناء السكن:** أقر البرنامج أن الجزائر كانت تعاني من أزمة سكن حادة، ويكتسي انتعاش القطاع أهمية مزدوجة للقضاء على ندرة السكن، وهو ما يشكل استجابة وإشباع لمطلب اجتماعي، وفي الوقت نفسه استرجاع نمو هذا القطاع خاصة لدى الخواص.
- أما عن الإجراءات التطبيقية فيذكر البرنامج بالتدابير التي تم اتخاذها من قبل كتحريك الأسعار المفوترة من قبل المؤسسات العمومية لبناء السكنات الاجتماعية. أما عن التدابير الجديدة فتعلقت بإدخال إجراءات تنظيمية جديدة بهدف تدنية تكلفة السكن الاجتماعي.
- 3-6- إصلاح المؤسسات العمومية وخصوصتها:** بدأ البرنامج في هذه النقطة بالتذكير بالجهود المبذولة والتي تخص دعم استقلالية المؤسسات العمومية والعمل على تطهير حافظاتها المالية.
- إعداد برامج عمل لإعادة هيكلة 23 مؤسسة عمومية غير مستقلة في إطار قرض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لتمويل المؤسسات و التصحيح الهيكلي.
- وضع حيز التنفيذ لتصفية 88 مؤسسة محلية.
- استكمال التطهير المالي للمؤسسات المحلية المتبقية بغرض مرورها نحو الاستقلالية، أو فتح رأس مالها أمام الجمهور.
- مصادقة الحكومة على مشروع قانون يسمح بالخصوصة.
- وضع حيز التنفيذ خصوصة 5 فنادق بعد طلب عروض وإعداد برنامج ثاني للخصوصة في قطاعات التجارة، النقل، والصناعات الفلاحية الغذائية.
- تأسيس هيئة لضمان القروض عند التصدير.

- 3-7- إصلاح نظام الحماية الاجتماعية : لمواجهة الآثار السلبية لبرنامج التصحيح الهيكلي، خاصة على الفئات المحرومة تم تدعيم نظام الحماية الاجتماعية في إطار برنامج التثبيت على أن يتم :
- إجراء تقرير عن مدى تنفيذ برنامج الخدمة العمومية لبحث مدى تحقيق الأهداف المسطرة.
  - مراجعة إطار ورشات العمل للمصلحة العامة وتحديث صندوق تشغيل الشباب بالتنسيق مع مصالح صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.
  - معالجة ملف تأمين البطالة وطرق تمويلها رفقة البنك الدولي.
  - إنجاز تحقيق حول المستوى المعيشي لتقدير حجم الفقر.
  - إجراء دراسة شاملة و فعالة حول الحماية الاجتماعية، فيما يخص ضمان الدخل والتغطية الاجتماعية.

### 3.8 . إصلاحات هيكلية أخرى: فيما يخص القطاع الفلاحي، فقد عملت الحكومة على:(1)

- . تقليص دعم أسعار المواد الفلاحية واقتصادها على الحبوب.
- . بالنسبة للحبوب، إعداد نظام أسعار بمرجعية مرتبطة بالأسعار العالمية، للرفع من فعالية النظام المطبق و تخفيف العبء الموازني.
- . إصلاح النظام العقاري، ودعم الوسائل الكفيلة بإعطاء أمان أكبر للعلاقة بين الفلاح وأرضه لتحفيز قدرته على العرض وزيادة الاستثمار.

### الفرع الثالث: الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية 2001-2009

ورغم الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر ومحاولات الانفتاح، بقي الاقتصاد الجزائري خاضع لتأثير السوق العالمية سواء تعلق الأمر بالموارد أو التموينات بما في ذلك المواد الغذائية، ويظهر ذلك من خلال الارتباط الوثيق للاقتصاد الوطني بأسعار صرف الدولار الأمريكي حيث أن 42 % من المديونية تسدد بهذه العملة وصادرات المحروقات مفوترة بالدولار كذلك.

وقد مكنت هذه الإصلاحات من تحقيق نتائج إيجابية على مستوى التوازنات المالية والنقدية، إلا أن الأوضاع تختلف بالنسبة لسوق العمل وتدهور القدرة الشرائية وانخفاض مستوى المعيشة، وهذا لا يسمح بتحقيق نمو اقتصادي دائم ويطرح إشكالية محدودة مخططات الاستقرار التي تمويلها المؤسسات الدولية. ولقد تزامن هذا الوضع مع ارتفاع في أسعار البترول سنة 2000 إلى مستويات لم يسبق لها مثيل (28,60) دولار للبرميل،<sup>(1)</sup> وقد سمح هذا الانفراج المالي بمباشرة تنفيذ الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية والتي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد الوطني، وتحسين مستوى المعيشة، وقد تجسدت هذه الإصلاحات في برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) وبرنامج دعم النمو(2005-2009).

(1) نفس المرجع السابق ص26.

(1) مولود حشمان ، عائشة مسلم، اتجاهات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2004، متاح على الموقع الإلكتروني:

### أولاً: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

إن هذا البرنامج قد جاء في سياق اجتماعي متدهور ووضع اقتصادي غير مريح، وهو يشكل أداة لتحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الجزائري وإنشاء مناصب الشغل ومكافحة الفقر .

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- دعم النشاطات الإنتاجية .

- التنمية المحلية والبشرية.

- تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي.

- تنمية الموارد البشرية.

لقد قدرت تكلفة برنامج الإنعاش الاقتصادي في الفترة من سبتمبر 2001 إلى ديسمبر 2003 بـ 478 مليار دج، وكانت هيكله الاستثمارات كالتالي:

تحسين ظروف المعيشة.....155 مليار دج.

البنى التحتية.....124 مليار دج.

الأنشطة المنتجة.....74 مليار دج.

حماية الوسط.....20 مليار دج.

الموارد البشرية والحماية الاجتماعية.....76 مليار دج.

البنى التحتية للإدارة.....29 مليار دج.

### ثانياً: برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

إن برنامج دعم النمو الاقتصادي يهدف إلى تثبيت الإنجازات المحققة في الفترة السابقة و إلى وضع

الشروط المناسبة لنمو مستديم مولد للرفاه الاجتماعي بتوفيره لموارد معتبرة وأهم محاور هذا البرنامج الذي

قدرت تكلفته بـ 60 مليار دولار هي:<sup>(2)</sup>

- تحسين ظروف المعيشة

- تطوير المنشآت القاعدية

- دعم النمو الاقتصادي

- تحديث الخدمة العمومية

- ترقية تكنولوجيات الاتصال الجديدة

<sup>(2)</sup> الطيب لوح،مداخلة لمناقشة تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي جنيف - 30 ماي /15 جوان 2007.

غير أن المحورين الأولين هما اللذان يشكلان الأولوية بالفعل، حيث خصص لهما 40.5 و 45.5 بالمائة من تكلفة البرنامج ، وفحوى هاذين المحورين مايلي: <sup>(1)</sup>

السكن (إنجاز مليون سكن)، الصحة (إنجاز 17 مستشفى و 55 مصحة)، الماء ( إنجاز 1280 محطة للتزويد بالماء الشروب)، توزيع الغاز (965000 منزل) والكهرباء (تزويد 397700 منزل) كما تمت الموافقة على مشاريع كبرى فيما يخص المنشآت القاعدية نوجزها في :

1- قطاع النقل:

- تحديث السكة الحديدية للشمال (1200 كلم)، وكهربية 2000 كلم من السكك الحديدي الموجودة

- إنجاز سكك الترامواي بالمدن الكبيرة

- إنجاز ثلاث مطارات

2- قطاع الشغال العمومية:

- إنجاز الطريق السيار شرق- غرب (1213كلم) وتحسين 6000 كلم من شبكة الطرق.

- إنجاز ثلاثة طرق سريعة وتعزيز منشآت الموانئ.

3- قطاع المياه:

- إنجاز ثمانية سدود، وثمانى محطات لنقل المياه، وتجديد 20 محطة لتطهير المياه.

- إنجاز 350 حوضا مائيا

كما تم الإعلان عن برنامج تكميلي لتنمية الهضاب العليا والجنوب بمبلغ 620 مليار دينار خصص منها: <sup>(2)</sup> 288.5 مليار دينار لتحسين ظروف معيشة السكان، و 233 مليار دينار لتزقية التنمية الاقتصادية ، 18 مليار دينار لتعزيز مصالح الدولة، و 11.3 مليار دينار لقطاع العدالة، 36.8 مليار دينار لتمويل مشاريع البلديات للتنمية، و 29 مليار دينار لإنشاء مدينة بوغزول الجديدة .

مما سبق فالدولة الجزائرية قامت باستثمار حوالي 80 مليار دولار لتنفيذ هذا البرنامج بالإضافة إلى قيامها بالدفع المسبق للمديونية الخارجية التي لم يتبق منها إلا 4000 مليون دولار حسب إحصائيات بنك الجزائر .

### المبحث الثالث: علاقة مجموعة البنك العالمي بالجزائر

تميزت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر غداة الاستقلال، بوجود قطاعات اقتصادية هشة ومعطلة، كما خلف الاستعمار أوضاعا اجتماعية مزرية، وبذلك عمدت الجزائر في تلك الفترة إلى رسم

<sup>(1)</sup> متاحة على الموقع الالكتروني للتلفزيون الجزائري: <http://www.entv.dz/ar/Dossiers/president.php> le 25/05/2010

<sup>(2)</sup> نفس المرجع

استراتيجية تنمية مزدوجة الأهداف، شطرها الأول تمثل في محاولة إيجاد الحلول للمشاكل الاجتماعية للسكان، والمتمثلة أساسا في البطالة ومشكلة التمدرس، بالإضافة إلى تحقيق التوازن الاقتصادي والجهوي. أما الشطر الثاني فيهدف إلى التخلص من التبعية الاقتصادية ومحاولة رسم خطة تنمية مستقلة كفيلة بإعادة بناء وتنظيم الاقتصاد الوطني.

ويتطلب تنفيذ هذه الإستراتيجية تعبئة موارد مادية وبشرية هائلة لم تكن متوفرة لدى الحكومة الجزائرية آنذاك (خاصة الموارد المادية)، لذلك وجدت الجزائر في التعاون المالي مع مجموعة البنك العالمي سبيلا لتوفير البعض من رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية، فما هي إذن أوجه المساعدة الاقتصادية التي تلقتها الجزائر من مجموعة البنك العالمي؟

**المطلب الأول: أهم المشاريع التي مولتها مجموعة البنك العالمي بالجزائر**

**الفرع الأول: المشاريع الممولة من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير**

لقد مول البنك الدولي للإنشاء والتعمير مشاريع عديدة ومتنوعة في الجزائر، إذ شملت قروضه تقريبا كل القطاعات (زراعة، صناعة، نقل، تربية..)، إلا أنه ركز في تمويله على بعض القطاعات بالنظر إلى أهميتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهم هذه القطاعات مايلي:

أ- **القطاع الزراعي:** يعتبر القطاع الزراعي أهم الركائز الأساسية للتنمية الاقتصادية كما يتميز بكثافة استخدامه لليد العاملة، لذا حظي هذا القطاع بأولوية كبيرة في العمليات الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، وقد مول هذا الأخير 13 مشروعا في القطاع الزراعي بمبلغ إجمالي قدره 647 مليون دولار أمريكي، وكان أول مشروع موله البنك في هذا القطاع هو مشروع المساعدة التقنية والذي صودق عليه يوم 26 جوان 1975 بقرض مبلغه 08 ملايين دولار، أما آخر مشروع فصودق عليه بتاريخ 29 أفريل 2003، إذ خصص له قرضا بـ 95 مليون دولار، ووجه هذا القرض لخلق مناصب شغل في القطاع الزراعي.<sup>(1)</sup>

**ب- القطاع الصناعي:**

لم يحظ هذا القطاع بتمويلات كبيرة رغم أنه يعتبر أساس التنمية الاقتصادية، ولم يمول البنك في القطاع الصناعي سوى ثلاثة مشاريع:

- مشروع لإنتاج الغاز المميع صودق عليه في 14 ماي 1964، وقدر مبلغ القرض بـ 20.5 مليون دولار.

(1) البنك الدولي، حافظة المشاريع، حسب البلد، على الرابط :

- مشروع لتوسيع المؤسسة الوطنية لمواد البناء، صودق عليه بتاريخ 16 سبتمبر 1975 وحدد مبلغ القرض بـ46 مليون دولار.

- مشروع لإعادة هيكلة القطاع الصناعي، بتاريخ 31 ماي 1990 بقرض قدره 99.50 مليون دولار.<sup>(1)</sup>

### ج- قطاع النقل:

حظي قطاع النقل بدوره بأهمية كبيرة في البرامج الإقراضية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير بحيث قدم هذا الأخير قروضاً عديدة لقطاع النقل بفروعه المختلفة ( إنجاز الطرقات، السكك الحديدية، الموانئ... إلخ).

إن أغلب القروض التي قدمها البنك لتمويل قطاع النقل، استخدمت لتمويل مشاريع لإنجاز الطرقات، بحيث مّول البنك ستة مشاريع لإنجاز الطرقات بمبلغ إجمالي قدره 546 مليون دولار.

كما مّول البنك ثلاثة مشاريع لإنجاز الموانئ، وهي :

- مشروع إنجاز ميناء " بطيوة "، صودق عليه بتاريخ 30 ماي 1974، بقرض قيمته 70 مليون دولار.

- مشروع لإنجاز ميناء جيجل، صودق عليه في 19 ماي 1977، بقرض قيمته 80 مليون دولار.

- المشروع الثالث لإنجاز ميناء، صودق عليه في 29 جوان 1989، بقرض قيمته 63 مليون دولار.

وفي مجال السكك الحديدية مّول البنك مشروعين :

- المشروع الأول صودق عليه بتاريخ 30 ماي 1974م، بقرض قدره 49 مليون دولار.

- المشروع الثاني صودق عليه في 24 جوان 1988م، وخصص له مبلغ 143 مليون دولار.

أما آخر مشروع مّوله البنك في قطاع النقل، فهو خاص بتقديم المساعدة التقنية للقطاع وصادق مجلس إدارة البنك على هذا المشروع في 23 أوت 2001، وحدد مبلغ القرض بـ 8,72 مليون دولار.

وبالإضافة إلى هذه القطاعات التي استفادت من النسبة الكبيرة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير، هناك قطاعات أخرى أقل أهمية عن سابقتها، وهذا من حيث عدد المشاريع التي مّولت فيها وحجم القروض المخصصة لها. ومن أهم هذه القطاعات: قطاع المناجم، المواصلات السلكية واللاسلكية، التنمية الحضرية، الحماية الاجتماعية، كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (36): القروض التي قدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير للحكومة الجزائرية  
(غاية ديسمبر 2009)

بملايين الدولارات.

رقم المشروع	اسم المشروع	مبلغ	القطاع	تاريخ المصادقة على
-------------	-------------	------	--------	--------------------

(1) نفس المصدر السابق.

المشروع		القرض		
1964-05-14	الصناعة	20,50	مشروع لإنتاج الغاز السائل	01
1973-06-14	التربية	6,00	مشروع خاص بالتربية	02
1973-06-14	النقل	18,50	مشروع لإنجاز طريق وطني	03
1974-05-30	الطاقة	38,50	مشروع لإنتاج الطاقة	04
1974-05-30	النقل	70,00	مشروع لإنجاز ميناء "بطيوة"	05
1974-05-30	النقل	49,00	مشروع لإنجاز سكة حديدية	06
1975-06-26	الزراعة	08,00	مشروع المساعدة التقنية للتنمية الريفية	07
1975-06-26	المالية	40,00	مشروع قرض صناعي	08
1975-12-16	الصناعة	46,00	مشروع لتوسيع المؤسسة الوطنية لمواد البناء	09
1976-02-10	التربية	47,00	مشروع خاص بالتربية	10
1976-06-22	الطاقة	57,50	مشروع لإنتاج الطاقة	11
1977-03-15	التربية	48,50	مشروع خاص بالتربية	12
1977-04-21	النقل	41,50	مشروع لإنجاز طريق وطني	13
1977-05-19	النقل	80,00	مشروع لإنجاز ميناء "جيجل"	14
1978-04-04	إمدادات المياه و الصرف الصحي	82,00	مشروع للصرف الصحي في مدينة "الجزائر"	15
1978-06-15	التربية	90,00	مشروع خاص بالتربية	16
1979-04-10	النقل	126,00	مشروع لإنجاز طريق وطني	17
1971-06-21	الزراعة	42,00	مشروع لإنتاج أغذية الأنعام	18
1979-11-13	الصناعة	20,00	مشروع لإنتاج المعادن	19
1980-01-15	إمدادات المياه و الصرف الصحي	05,00	مشروع للتموين بالمياه	20
1980-02-26	الزراعة	08,00	مشروع للزبي في ولاية "الشلف"	21
1980-03-11	التربية	87,00	مشروع خاص بالتربية	22
1980-07-08	النقل	110,00	مشروع لإنجاز طريق وطني	23
1983-12-20	الاتصالات السلكية و المعلوماتية	128,00	مشروع للاتصالات السلكية	24
1984-06-28	إمدادات المياه و الصرف الصحي	290,00	مشروع لتزويد ولاية الجزائر بالمياه الصالحة للشرب	25
1985-06-20	إمدادات المياه و الصرف الصحي	262,00	مشروع وطني للتموين بالمياه الصالحة للشرب و الصرف الصحي	26
1987-05-12	النقل	120,00	مشروع لإنجاز طريق وطني	27
1987-05-12	الزراعة	94,00	مشروع للري في ولاية الشلف	28
1987-05-26	إمدادات المياه و الصرف الصحي	250,00	المشروع الوطني الثاني للتزويد بالمياه والصرف الصحي	29
1988-01-28	إمدادات المياه و الصرف الصحي	20,00	المشروع الوطني الثالث للتموين بالمياه والصرف الصحي	30
1988-06-24	النقل	143,00	مشروع خاص بالسكك الحديدية	31
1988-06-24	التربية	54,00	مشروع خاص بالتكوين المهني	32
1988-06-24	الزراعة	14,00	مشروع خاص بالزبي	33
1988-06-29	الطاقة	160,00	مشروع لإنتاج الطاقة	34



1988-12-13	الفلاحة	110,00	مشروع القرض الفلاحي	35
1989-01-31	الزراعة	58,00	مشروع لمكافحة الجراد في الصحراء	36
1989-05-30	الزراعة	110,00	مشروع ري سهل متيجة الغربي	37
1989-06-29	النقل	63,00	مشروع لإنجاز ميناء	38
1989-08-31	قطاعات متعددة	300,00	مشروع لدعم الإصلاحات الاقتصادية	39
1990-03-06	إدارة القطاع العام	26,00	مشروع للمساعدة التقنية	40
1990-05-31	الصناعة	99,50	مشروع لإعادة هيكلة القطاع الصناعي	41
1990-06-05	الفلاحة	32,00	مشروع للبحث و الإرشاد الفلاحي	42
1990-11-06	التعليم العالي	65,00	مشروع لتطوير جامعة العلوم و التكنولوجيا	43
1991-05-03	الصحة	16,00	مشروع لتسيير قطاع الصحة العمومية	44
1991-06-21	الصناعة، و القطاع المالي	350,00	مشروع لإعادة هيكلة القطاع المالي، و قطاع المؤسسات	45
1991-07-30	البترو و الغاز	100,00	مشروع لإنتاج البترول	46
1991-09-24	الزراعة	57,00	مشروع تنمية المناطق الصحراوية	47
1992-06-11	الزراعة	25,00	مشروع لتنمية الغابات و تهيئة الأحواض	48
1992-06-11	التنمية الحضرية	33,00	مشروع مسح الأراضي	49
1993-03-04	التنمية الحضرية	200,00	مشروع للتهيئة العمرانية	50
1993-03-16	التربية و التعليم	40,00	مشروع لدعم التعليم الأساسي و الثانوي	51
1993-12-23	الزراعة	30,00	مشروع لتنمية المناطق الصحراوية	52
1994-06-02	إمدادات المياه و الصرف الصحي	110,00	مشروع لتأمين بالمياه و الصرف الصحي	53
1994-12-01	التنمية الحضرية	51,00	مشروع استعجالي لإعادة البناء في مدينة معسكر	54
1994-01-12	السياسة الاقتصادية	150,00	مشروع لدعم عملية إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي	55
1995-01-31	النقل	130,00	مشروع لإنجاز طريق وطني	56
1996-04-25	الحماية الاجتماعية	50,00	مشروع لإصلاح نظام الضمان الاجتماعي	57
1996-04-25	السياسة الاقتصادية	300,00	مشروع قرض للتكييف الهيكلي	58
1996-06-11	البيئة	78,00	مشروع لمراقبة التلوث الصناعي	59
1997-03-25	الزراعة	89,00	مشروع لتمويل برامج التشغيل في الريف	60
1998-06-25	التنمية الحضرية	150,00	مشروع لإسكان محدودي الدخل	61
2000-06-22	قطاعات متعددة	83,46	مشروع استعجالي لبناء ما حربه زلزال تيموشنت	62
2000-06-26	القطاع الخاص	05,00	مشروع لدعم مسار الخوصصة	63
2000-06-27	البريد و المواصلات	09,00	مشروع لإصلاح قطاع البريد و المواصلات	64
2001-02-06	إدارة القطاع العام	23,70	مشروع لعصرنة أنظمة الميزانية	65
2001-02-27	الطاقة و المناجم	18,00	مشروع للمساعدة التقنية في قطاع الطاقة و المناجم	66
2001-07-26	المالية	16,50	مشروع لتطوير الهياكل القاعدية الخاصة بالنظام المالي	67
2001-08-23	النقل	08,72	مشروع للمساعدة التقنية في قطاع النقل	68
2002-06-27	الزراعة	5.5	مشروع للمساعدة التقنية للتمويل العقاري	69
2002-08-08	التنمية الحضرية	88.5	مشروع لمواجهة الأخطار الطبيعية في المناطق الحضرية	70

2003-04-29	الزراعة	95	مشروع دعم العمالة الريفية	71
2009-02-17	الزراعة	0.37	مشروع تطوير نظام الإحصاءات الزراعية	72

**المصدر:** البنك الدولي، المشروعات والعمليات، حافظة المشروعات، تقارير قطرية، ملخصات الإقراض القطري والوثائق التحليلية/حسب البلد، متاحة على الموقع الإلكتروني:

<http://web.worldbank.org/external/projects/main?pagePK le 02/02/2010>.

يلاحظ من خلال الجدول (36) أن البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد قام بـ 72 عملية تمويلية في الجزائر في الفترة 1964-2009، وقد بلغ مجموع قيمة هذه العمليات بحوالي 5761 مليون دولار أي بمتوسط إقراض سنوي يعادل 164 مليون دولار أمريكي وهي قيمة ضئيلة جدا ولا تعكس الأهداف التنموية التي يسعى البنك إلى تحقيقها على مستوى الاقتصاد الجزائري بمختلف قطاعاته.

### الفرع الثاني: الشركة المالية الدولية

تساهم الشركة المالية الدولية في تمويل المشاريع التابعة للقطاع الخاص فقط، وهو الأمر الذي جعل الجزائر لا تنضم إلى الشركة إلا في سنة 1990، بعد بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى ترقية القطاع الخاص وإعطائه دوراً نشيطاً في عملية التنمية الاقتصادية.

وقد ركزت الشركة المالية الدولية في تمويلها للمشاريع على قطاع المحروقات وقطاع البنوك بالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية التي يكتسبها القطاع الأول ولأهمية القطاع الثاني في اقتصاد يسير وفق آليات السوق

**الجدول رقم (37): مساهمات الشركة المالية الدولية في تمويل بعض المشاريع في الجزائر**

(مليون دولار )

المشروع	التاريخ المصادقة على المشروع	التكلفة الإجمالية للمشروع	مساهمة الشركة المالية الدولية	نسبة المساهمة %	مساهمات مستثمرين أجانب بضمن من الشركة
إنهاء فرع لبنك موسيتي جينرال	1998/06/30	10	1,5	15	-
الحركة العربية للبنك	1999/06/17	20	2	10	-
إنهاء مؤسسة مالية	2000/04/25	1,5	0,3	20	-
إنهاء بنك لتمويل التجارة الخارجية	2000/12/03	40	-	-	20
الشركة العربية للقرض الإيجاري	2000/12/12	20	0,7	0,035	4

**Source :** International Finance Corporation, (page consultée le 31/01/2002), projets, [en ligne],  
**adresse :** ERL <http://www.IFC.org>, p.1.

نستنتج من الجدول (37) أن المشاريع التي ساهمت الشركة المالية في تمويلها - سواءً تعلق الأمر بعدد هذه المشاريع، أو بالمبالغ المخصصة لها، قليلة بالمقارنة مع احتياجات تمويل القطاع الخاص حيث تقدر إجمالي مساهمات الشركة بـ 4,5 مليون دولار.

**المطلب الثاني: دور البنك الدولي في دعم مسار التصحيح الهيكلي**

اقتصر دور البنك الدولي في الجزائر حتى سنة 1989 على تمويل المشاريع، واعتباراً من هذه السنة أصبح البنك يهتم بالتحويلات الاقتصادية الجارية في الجزائر، بحيث قدم قرصاً لدعم هذه الإصلاحات الاقتصادية من خلال برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1996.

### الفرع الأول: محتوى اتفاق برنامج التعديل الهيكلي مع البنك الدولي لسنة 1996

سمحت الاتفاقيات التي عقدها الجزائر مع صندوق النقد الدولي باسترجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، وتحقيق الشروط الضرورية لاستعادة النمو الاقتصادي. ومن أجل دعم وتقوية هذه التوازنات وافق البنك الدولي للإنشاء والتعمير في شهر فيفري 1996 على وضع استراتيجية تعاون مع الحكومة الجزائرية لاستكمال جهود التصحيح الهيكلي، والتحول الاقتصادي. وتجسيدا لهذه الإستراتيجية وافق البنك في 25 أبريل 1996 على تقديم قرض للحكومة الجزائرية بمبلغ 300 مليون دولار لتمويل برنامج التعديل الهيكلي، الذي حُدّد تاريخ نهايته في 30 أبريل 1998.<sup>(1)</sup>

### الفرع الثاني: أهداف برنامج التعديل الهيكلي لسنة 1996

تتلخص أهداف البرنامج فيما يلي :

- دعم جهود التصحيح الهيكلي والتحول الاقتصادي الذي شرعت الجزائر في تطبيقه منذ نهاية الثمانينات.
- ترقية القطاع الخاص ومحاولة إعطائه دوراً نشيطاً في عملية التنمية الاقتصادية.
- دعم الإصلاحات الهيكلية، وخاصة قطاعي الفلاحة والمالية، فضلاً عن ترقية القطاعات ذات الأولوية، مثل قطاع السكن، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### المبحث الرابع: تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

دخلت الجزائر فترة الإصلاحات منذ سنة 1988، ولكنها لم تكن متسارعة محققة لنتائج ملموسة إلا بعد تطبيق الجزائر برنامج الاستقرار، ثم برنامج التعديل الهيكلي (95-98)، ثم برنامج الإنعاش ودعم النمو

(1) نورالدين اعراب، دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي وعلاقتها بالدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2003، ص124.

الاقتصادي، ويمكن تقييم هذه الإصلاحات من جانب المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري ومن الجانب الاجتماعي.

### المطلب الأول: التقييم من جانب المؤشرات الكلية

من المفيد أن نشير إلى أن استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لم يعتمد فقط على حسن تنفيذ برنامج التثبيت والتعديل، وإنما يعود أيضا إلى تحسن أسعار النفط، والتحسن في قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملة الأخرى. ويمكن تقييم هذه البرامج من خلال المؤشرات التالية:

#### 1- الناتج المحلي:

إذا كان الهدف الأساسي هو استعادة النمو على أسس متينة فإن الاقتصاد الوطني وبعد فترة من الركود الاقتصادي الطويلة نسبيا، قد حقق معدلات إيجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان كما يتضح من البيانات الكمية في الجدول رقم (38).

#### الجدول رقم (38) : معدل نمو الناتج المحلي الخام في الفترة (1993-2008).

( الوحدة: % )

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	2005-2001	2006	2007	2008
النمو الناتج المحلي الخام	- 0.9	3.8	3.3	1.2	4.6	4.9	2.0	3.0	3.0
النمو الاقتصادي خارج المحروقات	- 0.4	3.7	2.6	- 0.9	5.1	4.8	5.6	6.3	6.1

المصدر: زكريا دمدوم، مرجع سابق ص31.

- IMF, REGIONAL ECONOMIC OUTLOOK: MIDDLE EAST AND CENTRAL ASIA, STATISTICAL APPENDIX, 2009, P44-45

يوضح الجدول أعلاه انعكاس الاتجاه العام للنمو الاقتصادي، إذ بعد مرحلة النمو السلبي في الحجم الممتدة من 1993 - 1994، عرف الناتج الداخلي الخام الحقيقي نموا إيجابيا لأول مرة مع سنة 1995 وبلغ 3.8 %، ويواصل نموه لكن بمعدل أدنى مع سنة 1996، و 1.2 % سنة 1997، ليرتفع سنة 1998 وهي أفضل نتيجة بالرغم من الاختلال الكبير في سوق النفط. ثم بلغ مستويات قياسية في الفترة 2001-2004 بمتوسط 4.9 % سنويا (6.9 % سنة 2003)، ثم انخفض إلى 3 % سنة 2008.

غير أنه وبالتعمق بالتحليل إلى النتائج الميدانية يتضح أن العوامل الخارجية قد لعبت دورا حاسما للوصول إلى هذه النتائج ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- إعادة الجدولة وما تمخض عنها من تحسن في معدلات خدمة الدين وتدفق القروض الأجنبية بعد اعتماد الجزائر لبرنامج التصحيح الهيكلي في الفترة 1995-1998.

- الارتفاع المزدوج للنفط من ناحية الكميات ومن ناحية الأسعار الأمر الذي سمح للجزائر بتحقيق عوائد مالية هامة.<sup>(1)</sup>

- الظروف المناخية الملائمة خاصة مع بداية فترة برنامج التعديل الهيكلي، حيث سمحت بتحسين المردود الفلاحي وبالتالي أدت إلى زيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي.

- أما في الفترة 2001-2008 فتعود النتائج الإيجابية المحققة إلى استراتيجية النمو الاقتصادي المطبقة والتي تنعكس في الدعم الذي توليه الدولة لهذه العملية من خلال البرامج الطموحة، برنامج الإنعاش وبرنامج دعم النمو.

هذه النتائج تصبح أكثر وضوحا من خلال دراسة معدلات النمو القطاعية والمبينة فيما يلي:

الجدول رقم (39): معدلات النمو القطاعية في الفترة (1990-2008). (الوحدة : %)

السنوات	1995-1990	-1996	1997	1998	2005-2000	*2006	*2007	**2008
الصناعة	0.0	-7.9	-3.9	4.6	3.7	2.8	1.1	4.4
الزراعة	2.7	19.5	-14	11.4	7.3	4.9	5.9	-5.3
البناء و الأشغال العمومية	-1.8	4.5	2.0	2.4	6.3	11.6	9.5	-
الخدمات	0.9	1.9	2.2	2.5	5.4	6.5	6.9	9.5
المحروقات	1.2	5.5	5.2	3.5	04	-2.5	-0.7	-

المصدر: زكريا دموم مرجع سابق ص32.

\* مؤشرات اقتصادية، موقع رئاسة الجمهورية على الانترنت [www.el-mouradia.dz](http://www.el-mouradia.dz) le 12/05/2010

- Banque mondiale, revue des dépenses public de la république Algérien, rapport N°36270-DZ, 2007 p12.

يوضح الجدول أعلاه العلاقة القائمة بين النتائج الحسنة لمعدل النمو الكلي ومعدل النمو في قطاعي الزراعة والمحروقات، كما يبين هذا الجدول تأخر القطاع الصناعي الذي لا تبدأ آثار الإصلاحات في إعطاء ثمارها إلا مع سنة 1998، واستمر هذا النمو في العشر سنوات الموالية لكن بمعدلات متناقصة وبصفة عامة فإنه في الأربع سنوات المستغرقة في تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي، قد أدت إلى تسجيل معدلات نمو موجبة لكن يؤخذ على هذه النتيجة عدة أمور:

- التذبذب الحاصل في المعدل الكلي للنمو، بسبب ارتباطه بعوامل خارجية سعرية بالنسبة للمحروقات وتذبذب الأمطار بالنسبة للقطاع الفلاحي.

. عدم الاقتراب من النتيجة النظرية المسطرة، والمقدرة ب: 6 % لسنة 1998، وقد كان من المنتظر تحقيق 3020 مليار دج ناتج خام، ولم يحقق إلا 2790 مليار دج، أي تحقيق الهدف ب: 92.3 %.

(1) رواج عبد الباقي ، غياط الشريف ، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، على الموقع الالكتروني:

- بقاء معدل نمو القطاع الصناعي بعيدا عن المساهمة الفعلية، والفعالة في استقرار معدل النمو الاقتصادي ودفعه.

ونظرا لارتباط النمو الاقتصادي على الخصوص بحجم الاستثمارات ندرس تطور هذه الأخيرة أثناء تطبيق عمليات الإصلاح الاقتصادي كما هي موضحة في الجدول

#### الجدول رقم (40): تطور معدل الاستثمار في الفترة (1993-2007).

الوحدة : %

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	*2004	*2005	*2006	*2007
معدل الاستثمار	27.4	28.7	29.5	24.9	24.6	25.6	33.18	31.32	29.62	33.44

المصدر: زكريا دمدوم مرجع سابق ص33.

\* مؤشرات اقتصادية، موقع رئاسة الجمهورية على الانترنت [www.el-mouradia.dz](http://www.el-mouradia.dz) le 12/05/2010

من خلال الجدول (40)، فإن معدل الاستثمار أثناء برنامج التصحيح الهيكلي لم يبلغ سنة 1998 إلا 25.6 %، لكن المعدل الذي كان مستهدفا هو 30%، لكن بلوغ هذا المعدل يتطلب تعبئة المدخرات والضغط على الأجور لزيادة الادخار لدى المؤسسات من جهة، وزيادة ادخار العوائل من جهة أخرى. لكن هذه الطريقة تضعف الطلب، أما الطريقة الأخرى هي اللجوء إلى العجز الميزاني، ولكن لها مخلفات قد تسبب الضغوط التضخمية وترفع من المديونية العمومية الداخلية.

أما في فترة إصلاحات الجيل الثاني 2001-2007 فقد تجاوز معدل الاستثمار نسبة 30 % وذلك نتيجة استمرار الحكومة في برنامج الاستثمار العمومية بهدف المحافظة على الأداء الجيد للقطاعات وكذا تنويع القاعدة الإنتاجية.

#### 2- ميزان المدفوعات

يسجل ميزان المدفوعات المعاملات التجارية ما بين المقيمين في الجزائر وباقي العالم ويحدد وضعيتها إزائهم، كما يعكس مدى صحة الاقتصاد الوطني مثلما يعكس هشاشته.

#### الجدول رقم (41): تطور وضعية ميزان المدفوعات في الفترة (1994 - 2008).

( الوحدة: مليار دولار )

2008	2007	2006	2004	2001	1998	1996	1994	السنوات
78.59	60.59	54.74	32.22	19.09	10.14	13.22	8.89	إجمالي الصادرات
77.19	59.61	53.61	31.55	18.53	9.8	12.64	8.61	صادرات المحروقات
1.40	0.98	1.13	0.66	0.56	0.370	0.600	0.293	الصادرات خارج المحروقات
38.07	26.35	20.68	17.95	-9.48	9.07	8.94	9.15	الواردات
40.52	34.24	34.06	14.27	9.61	1.07	4.12	- 0.26	الميزان التجاري
34.45	30.64	28.95	11.12	7.06	- 0.820	1.72	- 1.82	الحساب الجاري
2.54	-1.09	-11.22	-1.87	-0.87	- 2.03	-3.15	1.94	حساب رأس المال
36.99	29.55	17.73	9.25	6.19	- 1.67	-1.89	0.12	رصيد ميزان المدفوعات

- Source :

- *Bulletin statistique de la Banque d Algérie, statistique monétaire 1964-2005, statistique de la balance de paiement 1992-2005, serie join 2006.p 70-71.*

- *Bulletin statistique trimestriel de la Banque d Algérie, decembre 2009 p16*

سجل ميزان المدفوعات عجز في الفترة 1994-1998، إلا أنه حقق فائضا طفيفا سنة 1994 بـ: 120 مليون دولار. ويعود هذا الأمر لتأثير حساب رأس المال الذي لم يعرف فائضا سوى سنتي 1994 و 1995 بسبب إعادة جدولة الديون، ثم عرف عجزا بعد ذلك، ما عدا سنة 1997 أين حقق فائضا بـ: 1.5 مليار دولار. نتيجة زيادة صادرات المحروقات، وتعتبر سنة (1998) هي السنة الأخيرة في برنامج التصحيح الهيكلي، لذلك فالانخفاض الحاد في حجم الصادرات أدى بطبيعة الحال إلى انخفاض فائض الميزان التجاري الذي حقق أعلى مستوى له سنة 1997 بـ: 4.15 مليار دولار إلى 1.07 مليار دولار. أما في الفترة الموالية 2000-2008 فسجل ميزان المدفوعات فوائضا متتالية بلغت سنة 2008 حوالي 37 مليار دولار.

هذا السلوك المتذبذب في فترة الإصلاحات الجيل الأول، والوضع المالي الجيد في فترة الجيل الثاني من الإصلاحات ليس بالأمر العسير على التفسير، إذ تكفي مراقبة خانتين على التوالي، خانة صادرات المحروقات في الجدول السابق، وخانة سعر برميل النفط في الجدول التالي:

الجدول رقم (42): تغيرات الاحتياطيات الدولية وسعر البترول في الفترة (1992-2008).

2008	2006	2004	2001	1998	1997	1996	1994	1992	الوحدة	السنوات
143.10	77.78	43.11	17.96	3.78	7.58	4.23	2.64	2.0	مليار دولار	احتياطي الصرف

35.58	36.66	23.72	18.08	4.09	9.04	4.52	2.86	2.21	شهر	الاحتياطي
99.97	65.85	38.66	24.85	13.34	19.29	21.60	16.31	20.00	بالدولار	سعر البترول

### Source :

- *Bulletin statistique de la Banque d Algérie, statistique monétaire 1964-2005, statistique de la balance de paiement 1992-2005, serie join 2006.p 70-71.*

- *Bulletin statistique trimestriel de la Banque d Algérie, decembre 2009 p16.*

إن المحروقات تمثل 95.90 % من الصادرات الكلية 4.5 % للصادرات خارج المحروقات وهذا في أحسن الأحوال، وعليه فإن التحسن في الاحتياطي من العملة الصعبة في السنوات 1994-1996، إنما يعود إلى إعادة جدولة الديون الخارجية، أما التحسن في السنتين الموالتين إنما يعود إلى الارتفاع الطفيف لأسعار البترول، أما في بداية الألفية الثالثة فقد بلغت الاحتياطيات 17,96، 43,11، 143.10 مليار دولار في سنة 2001، 2004، 2008 على التوالي.

ويزداد الأمر وضوحاً عند متابعة تقلبات سعر برميل النفط، حيث أن الانخفاض المسجل في فائض الميزان التجاري بنسبة 79.2 % سنة 1998 سببه الأساسي انخفاض أسعار البترول، وقد أثر هذا الانخفاض تأثيراً بليغاً على النتيجة القوية للاحتياطي الخام من العملات الأجنبية لبنك الجزائر، إذ بلغت سنة 1997 حوالي 7.58 مليار دولار. أي تغطية لأكثر من تسعة أشهر من الاستيراد لتتخفص سنة 1998 ليصبح 3.78 مليار دولار. ثم تحسنت الوضعية المالية للجزائر نتيجة الارتفاع المستمر لأسعار البترول حيث بلغ متوسط سعر البرميل سنة 2008 حوالي 100 دولار. واحتياطي الصرف بـ 143 مليار دولار.

ومنه يمكن القول أن حسن أداء الاقتصاد كمجموعة واحدة مرهون ببساطة بسعر النفط وتقلباته في

السوق الدولية

### 3- الميزانية

هنا يعني بتحليل ما تعتبره الحكومة مسؤولة عنه مسؤولية مباشرة، ولا تتحكم فيه عوامل خارجية، بل هو نتاج السياسة الحكومية في مجال تحديد ميزانيتها، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

### الجدول رقم (43): وضعية الخزينة العمومية للجزائر في الفترة (1994-2008)

(مليار مليار دولار)

2008	2006	2004	2001	1998	1997	1996	1994	السنوات
79.17	50.10	30.94	19.48	13.18	16.05	15.06	12.38	الإيرادات



66.22	34.26	24.89	17.27	15.02	14.91	13.69	14.25	النفقات
12.94	15.8	06.05	2.21	-1.84	1.14	1.36	-1.86	رصيد الخزينة
7.6	13.5	7.1	04	-3.89	2.39	2.92	-4.4	الرصيد الكلي (% من PIB)

المصدر: - صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، الملحق 3/1، 6/6، ص 331، 333، 336.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، الملحق 1/6، 2/6، ص 3/6، 13، 14، 15.

من الجدول أعلاه يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- تطور مطرد لإيرادات الدولة إلى غاية 1997 ثم سجلت انخفاض كبير سنة 1998 مقارنة بالسنة التي قبلها. ثم تتزايد بمعدلات كبيرة جدا انطلاقا من سنة 2001، كما عرفت نفقات الدولة ارتفاعا مستمرا منذ سنة 1996، وبمعدلات أكبر خلال الفترة 2001-2008.

- رصيد الميزانية عرف فائضا ابتداء من سنة 1995، وهو ما يعني أن الحكومة قد وفقت في تمويل نفقاتها بما لديها من إيرادات دون اللجوء إلى الإصدار النقدي، لكن الأمر عرف عودة إلى سابق عهده مع سنة 1998. ثم حققت فائضا في السنوات الموالية وهو ما يشير إلى حساسية خزينة الدولة المفرطة للتغيرات الحاصلة في موارد الجباية النفطية .

#### 4- الأسعار

التوازنات المالية للدولة كانت مهزوزة لوجود مناخ تضخمي، فالعرض الكلي لم يستطع مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة نقدية توسعية، يشكل التضخم غير المتحكم فيه العدو للمستثمرين لأنه يرفع من درجة المخاطر كما يشكل حاجسا للقدرة الشرائية للمستهلك.

قدر الديوان الوطني للإحصائيات معدل التضخم المتوسط خلال النصف الثاني من الثمانينات بـ: 28 % سنويا، هذه النزعة التضخمية المستمرة أجبرت السلطات على تغيير نمط تسيير الاقتصاد، وأول الأمر تحقيق الاستقرار بمحاربة التضخم هذه السياسة سمحت بتحقيق نتائج إيجابية مثلما يوضحه الجدول أدناه:

الجدول رقم (44): تطور معدلات التضخم في الفترة 1990-2008 ( % ).

السنوات	1995-1990	2000-1996	2005-2001	*2006	*2007	*2008
معدل التضخم المتوسط	25.6	6.5	2.7	2.5	3.5	4.8

Source : - Banque mondiale, revue des dépenses public de la république Algérien, rapport N°36270-DZ, 2007 p12.

\* - IMF, regional economic outlook, op cit p 48.

لقد بلغت معدلات التضخم مستويات عالية جدا بمتوسط 25.6 % في الفترة (90-95) ، لتبدأ بعد ذلك عملية التحكم الفعلي في التضخم فبعد المعدل المرتفع سنة 1996، والمقدر بـ: 18.9 % ينخفض هذا المعدل، ويستقر عند 6.5 % في المتوسط في الفترة (96-2000)، ثم 2.7 % في الفترة (2001-2005) ليرتفع قليلا سنة 2008 بـ 4.8 % .

هذه النتيجة كانت مبهرة بالخصوص سنة 1997 و 1998، فتقديرات اتفاق التمويل الموسع سطرت 9.5 % وهو ما يعني في حالة اقتصاد بعرض متصلب كحالة الجزائر، أن الطلب قد تعرض لتخفيض شديد، كما تميزت المرحلة المالية لبرامج التعديل الهيكلي بالتحكم الجيد في معدلات التضخم إلا أن الارتفاع سنة 2008 سببه هو التضخم المستورد.

## 5 - المديونية

كانت سنة 1994 حاسمة بالنسبة لملف المديونية، فلقد بلغت 100 % خلال السداسي الأول ولم تعد موارد الصادرات قادرة على تسديد مستحقات خدمة الدين، ولم يعد أمام الجزائر إلا أن تقبل بإعادة جدولة ديونها، وأن تطلبها وسنحاول مراقبة تطور المديونية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (45): تطور المديونية الخارجية للجزائر في الفترة (1994-2008)

الوحدة مليار دولار أمريكي

*2008	*2007	*2006	2005	2004	2002	2000	1998	1996	1994	
4.28	4.89	5.06	16.48	21.41	22.54	25.08	30.26	33.19	28.85	دين متوسط وطويل أجل
1.30	0.58	0.54	0.70	0.41	0.10	0.17	0.21	0.42	0.63	دين قصير أجل
5.58	5.47	5.60	17.19	21.82	22.64	25.26	30.47	33.61	29.48	مجموع

Source : -office national de statistique ,quelque indicateurs d endettement, évaluation de la dette extérieur de l Algérie (situation au 31/12/2005), sur site internet : <http://www.ons.dz>.

-\* Bulletin statistique trimestriel de la Banque d Algérie, décembre 2009 p16

من الجدول أعلاه يتبين لنا ما يلي :

عرفت الديون الخارجية ارتفاعا متتاليا منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، ثم بدأ في الانخفاض منذ سنة 1998 حيث بلغت 30.26 مليار دولار، وهو حجم يفوق حجم سنة 1994 التي عرفت حالة انسداد، وقد

تواصل هذا الانخفاض لتبلغ سنة 2005 حوالي 16.5 مليار دولار ثم 5.06 مليار دولار سنة 2006 وذلك لقيام الحكومة بالتسديد المسبق للمديونية الخارجية.

أما من حيث المركبات فقد انخفضت حصة الديون قصيرة الأجل من 0.63 مليون دولار سنة 1994 إلى 100 مليون دولار سنة 2002 ثم 1300 مليون دولار سنة 2008. ويعتبر الاضطراب الحاصل في السوق البترولي، المحدد الرئيسي لمؤشرات المديونية و الموضحة في الجدول التالي:

#### جدول رقم (46): تطور مؤشرات المديونية في الفترة (1994-2008).

2008	2007	2006	2004	2002	2000	1998	1996	1994	بيان
3.3	4.2	4.8	25,6	42,1	47,2	64,8	73.5	69.9	المديونية بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
7.1	9.0	10.2	64	118	111	280	243	307	المديونية بالنسبة إلى إيرادات الصادرات %
1.4	2.1	22.3	16,6	21,68	19,8	47,5	50.2	93.4	نسبة خدمة الدين بالنسبة للصادرات (الأساس والفوائد) قبل إعادة الجدولة

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009، ص ص368، 369.

- office national de statistique, quelque indicateurs d endettement, évaluation de la dette extérieur de l Algérie (situation au 31/12/2005), sur site internet : <http://www.ons.dz>.

إن نسبة المديونية إلى الصادرات أخذت في الارتفاع المستمر من 211 % سنة 1990 ارتفعت إلى 307 % سنة 1994، ثم أخذت في الانخفاض إلى غاية 1997 ثم الارتفاع مجددا سنة 1998 فانخفاض مستمر إلى حيث بلغت 7.1 % سنة 2008 ويرجع ذلك لارتفاع أسعار النفط، وتجدر الإشارة إلى أن النسب المحصل عليها قد تجاوزت المستويات الحرجة للدين، في فترة إصلاحات الجيل الأول 1990-1998، ثم تحسنت هذه المؤشرات في الألفية الجديدة وأصبحت المديونية الخارجية للجزائر غير مؤثرة وقابلة للتسيير.

#### المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية لبرامج التثبيت والتعديل الهيكلي في الجزائر

عرفت أغلب البلدان التي دخلت في مرحلة الإصلاح الاقتصادي (بدعم من الصندوق والبنك) مشاكل اجتماعية حادة، وتحملت عبء هذه المشاكل الطبقات الفقيرة والمتوسطة في المجتمع، لما عرفت هذه الطبقات

من تفاقم مشكلة الفقر وتدني الخدمات الصحية، بالإضافة إلى سوء التغذية ومشكلة التمدرس.<sup>(1)</sup> ولم تكن الجزائر أكثر حظاً من مثيلاتها من الدول النامية والعربية التي دخلت في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، إذ عرفت هي الأخرى مشاكل اجتماعية حادة، إلا أنها تداركت الأمر من خلال اعتماد سياسة الاستثمار العمومي من خلال برامج الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو.

ونحاول من خلال هذا الجزء التركيز على مجموعة من المؤشرات الأساسية كالبطالة، تطور الخدمات التعليمية والصحية بالإضافة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وانتشار الفقر لما لهذه المؤشرات من أهمية قصوى من الناحية الاجتماعية. فالظاهرة الأولى، أي البطالة، كظاهرة اجتماعية واقتصادية في آن واحد إذ تتيح معرفة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل و تبرز طاقته على استيعاب اليد العاملة العاطلة، كما يسمح لنا هذا المؤشر بالتطرق إلى بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذه الظاهرة كتدني مستويات المعيشة وظهور بعض الأمراض التي لها علاقة وثيقة بهذا الوضع، فضلا عن تزايد الظواهر الاجتماعية السلبية التي تعتبر البطالة مهدا طبيعيا لها خاصة بين أوساط الشباب كالمخدرات و الإجرام... الخ .

أما فيما يتعلق بالإنفاق العام على التعليم والصحة فيسمح لنا بمعرفة مدى مسايرة النفقات العامة لهذين القطاعين للنمو الديموغرافي في ظل التدابير التقشفية للبرنامج التصحيحي هذا بالإضافة إلى أن ذلك يتيح لنا ولو جزئيا الوقوف على تطور مستوى المعيشة للسكان باعتبار أن هذين القطاعين لا غنى عنهما في أي أمة من الأمم فالأول يمدّها بالقوة العاملة المؤهلة باعتبار أن أطفال اليوم هم رجال الغد، أما الثاني أي قطاع الصحة فيتعلق بوجود الإنسان ذاته، في حين أن المؤشر الثالث والذي له علاقة بالمؤشرين السالفي الذكر فرغم عجزه عن توضيح كيفية توزيع الدخل بين مختلف الشرائح الاجتماعية إلا أنه يبين لنا مستوى التطور الذي عرفه المجتمع خلال فترة زمنية معينة.

### - مشكلة البطالة

أدى تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي إلى استفحال ظاهرة البطالة خاصة في أوساط الشباب فقلة الاستثمارات الجديدة من جانب المؤسسات العمومية والخاصة، والتسريح الكثيف للعمال على إثر عمليات إعادة الهيكلة، وحل المؤسسات العمومية، كلها عوامل زادت من تفاقم مشكلة البطالة التي ارتفعت نسبتها من 24 % عام 1993 إلى أكثر من 29 % في عام 1997.

جدول رقم (47): القوة العاملة والقوة المشغلة في الفترة (1996-2009).

بالآلاف

البيان	1996	1998	2000	2003	2004	2006	2008	2009
--------	------	------	------	------	------	------	------	------

(1) Jacque B. Gelinias, La Globalisation du monde, laisser faire ou faire? les éditions Ecosociété, 2000, p., 188.

10544	10315	10100	9500	8762	8592	8300	7811	القوة العاملة
9472	9146	8868	7800	6684	6015	5976	5625	مجموع مناصب العمل
1072	1169	1232	1700	2078	2577	2324	2186	عدد البطالين
10.1	11.3	12.2	17.9	23.7	29.9	28	28	نسبة البطالة %

Source : office national des statistiques, statistique social, emploi et chomage, site internet : <http://www.ons.dz>, le 15/05/2010.

من خلال الجدول أعلاه فقد قدر عدد البطالين في نهاية برنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 بـ 2,3 مليون بطل أغلبهم من فئة الشباب ( أكثر من 80 % نقل أعمارهم عن 30 سنة)، وتجدر الإشارة إلى أن البطالة وإن كانت تشمل في المقام الأول طالبي العمل من الفئات غير المؤهلة (70 % من مجموع البطالين)، فإنها تخص كذلك حاملي الشهادات من التعليم العالي، بحيث قدر عدد البطالين من هذه الفئة في سنة 1996 بـ 80 ألف بطل، ليرتفع هذا العدد إلى حوالي 100 ألف بطل في نهاية سنة 1998.<sup>(1)</sup>

وأمام تفاقم مشكلة البطالة فقد قامت الحكومة الجزائرية في إطار مخططي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو بإعداد جملة من البرامج لترقية الشغل، وبالتالي التقليل من عدد البطالين؛ وأهم هذه البرامج:<sup>(2)</sup>

\* دعم تنمية المبادرات المقاولاتية من خلال استحداث ثلاث أجهزة هي:

-الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي تمكنت من خلق 14094 منصب شغل سنة 2008.

- الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، استحدثت 2397 منصب شغل سنة 2008.

- جهاز القرض المصغر المسير من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر.

\* دعم ترقية الشغل المأجور، وذلك من خلال استحداث جهاز المساعدة للإدماج المهني (DAIP)، والذي يتضمن ثلاثة عقود هي: عقود إدماج حاملي الشهادات، عقود الإدماج المهني، عقود تكوين/إدماج.

- تدني مستوى الخدمات العمومية: ( تطور الإنفاق العام على قطاعي الصحة والتربية)

قبل التطرق للتطور الحاصل في هذه النفقات يجب الإشارة إلى أن خبراء صندوق النقد الدولي يقرون بأن البلدان المتخلفة التي اعتمدت برامج للتصحيح الهيكلي وجدت نفسها منجرة نحو الزيادة في الإنفاق على القطاعين المعنيين فهل ذلك ينطبق فعلا على حالة الجزائر؟

إن المعطيات الكمية المتاحة عن حالة الجزائر وإن كانت تقرر من ناحية الأرقام المطلقة وبالأسعار الجارية بصحة تلك الفرضية في قطاع التربية الوطنية، إلا أنها وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يلاحظ أنها تأخذ الاتجاه المعاكس، أي الانخفاض، فبالنسبة لميزانية التسيير للقطاع منسوبة إلى الناتج المحلي

(1) نورالدين اعراب، مرجع سابق، ص 138.

(2) وزارة العمل والضمان الاجتماعي، ترقية الشغل ومكافحة البطالة، متاحة على الموقع: <http://www.mtess.gov.dz> LE 12/05/2010

الإجمالي فقد انخفضت من 4.73 % سنة 1994 إلى 4.02 % سنة 1999 أي من 21.5 % إلى 15.66 % من ميزانية الدولة و نفس الفترة، و إن دل هذا على شيء إنما يدل على تراجع الأهمية النسبية لقطاع التربية الوطنية لصالح قطاعات أخرى أما ميزانية التجهيز لنفس القطاع طبعاً فلم تكن أحسن من ذلك إذ انخفضت هي الأخرى وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 0.70 % سنة 1994 ، أي للسنة الأولى من اعتماد البرنامج إلى 0.55 % سنة 1995.

ومع اقتران تقلص النفقات العامة المخصصة لقطاع التربية بالارتفاع الفاحش في أسعار الأدوات والكتب المدرسية في ظل التراجع الكبير لدخل الأسر الجزائرية قد أدى إلى آثار سلبية للغاية إلى حد أن بعض الأسر وخاصة في الأرياف حسب تحقيق للمركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط CENEAP أصبحت تفضل عدم تعليم أبنائها نظراً لارتفاع تكاليف التمدرس.

أما النفقات العامة لقطاع الصحة العمومية فلم تكن هي الأخرى بأحسن من القطاع الأول حيث تبرز البيانات الإحصائية أنه ورغم تضاعف المبالغ المخصصة بالأسعار الجارية تقريباً خلال الفترة 1993-2000 لميزانية التجهيز إلا أنها كنسبة من النفقات العامة لميزانية الدولة قد انخفضت من 5.5 % إلى 3.51 %،<sup>(1)</sup> أي من 1.34 % إلى 0.99 % من الناتج المحلي الإجمالي، مما أدى إلى تدهور كبير في الخدمات المقدمة من طرف هياكل هذا القطاع الضروري الذي يتعلق بحياة ووجود الشخص ذاته.

#### الجدول رقم (48): تطور الإنفاق على قطاعي الصحة والتربية في الفترة (1994-1999).

(نسبة مئوية من الناتج المحلي)

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999
ميزانية التسيير	4.73	4.43	4.15	4.03	4.47	4.02
ميزانية التجهيز لقطاع التربية	0.70	0.62	0.61	0.65	0.71	0.55
ميزانية التجهيز لقطاع الصحة	1.34	1.08	1.13	1.05	1.06	0.99

المصدر: رواج عبد الباقي، غياط الشريف، مرجع سابق ص 11.

#### ثالثاً- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

لقد شهد هذا المؤشر هو الآخر تراجعاً هاماً في بداية إصلاحات الجيل الأول، ثم بدأ بالتحسن منذ سنة 2000 كما هو موضح في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (49): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة (1994-2008).

(دولار أمريكي)

السنوات	1992	1994	1996	1998	2000	2002	2004	2006	2008
نصيب الفرد من ن.م.إ	1809	1534	1632	1625	1796	1816	2627	3492	4845

<sup>(1)</sup> رواج عبد الباقي، غياط الشريف، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التصحيح الهيكلي في الجزائر، مرجع سابق ص 10.

المصدر: البنك الدولي، قاعدة البيانات، على الرابط:

<http://databank.worldbank.org/ddp/home.do> le 14/05/2010.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1994 إلى 1534 دولار، بعدما كان حوالي 1809 دولار سنة 1992، ثم انخفض سنة 1998 مقارنة بسنة 1997 إلى 1625 دولار، ثم عرف المؤشر تطورا ملحوظا من 1796 دولار سنة 2000 إلى 2627 ، 4845 دولار سنتي 2004، 2008 على التوالي.

#### رابعا- ارتفاع تكاليف المعيشة:

وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية وهذا يعود إلى الإجراءات التي أدت إلى ذلك منها:

- تحرير الأسعار وإلغاء دعم الدولة لأسعار السلع والخدمات الأساسية وهذا ما أثقل كاهل محدودي الدخل ، فالأرقام التي يقدمها بنك الجزائر والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تشير إلى ارتفاع الأسعار بقوة فبالمقارنة مع سنة 1989 فقد تضاعفت أسعار مختلف السلع أكثر من خمس مرات وتحديدا بنسبة 5.58 وبخصوص مصاريف الخدمات الأخرى فقد عرفت هي الأخرى ارتفاعا خلال السداسي الأول من 2002 تراوح بين اللباس 3.3 % إلى النقل 2.8% والترفيه والترفيه 1% والمصاريف الأخرى غير المحددة 64 %<sup>(1)</sup>.

- قامت السلطات الجزائرية بتخفيض سعر صرف الدينار الجزائري في سنة 1994 بما معدله 50% مما انعكس على زيادة الأسعار نتيجة لارتفاع أسعار الواردات والسلع المحلية وانخفاض القدرة الشرائية لأصحاب الدخل المحدود، كما قامت الدولة بإصلاح جبائي مما يزيد في تكلفة المنتجات ويساهم في زيادة تكاليف المعيشة للمواطنين مما أدى إلى تفاقم الفقر وانتشاره.

ونخلص في الأخير إلى أن صندوق النقد والبنك الدوليين كان لهما دور كبير في تجنب انهيار الاقتصاد الجزائري سنة 1994، وذلك من خلال تسهيل عملية إعادة الجدولة التي وفرت 17 مليار دولار بالإضافة إلى 5.5 مليار دولار من القروض الثنائية الرسمية ومتعددة الأطراف.

(1) صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003، ص212.

أما في ما يخص برامج التثبيت والتعديل الهيكلي المرافقة لهذه القروض، وإن سمحت بتحسين أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، غير أن هذا التحسن يرجع إلى عوامل خارجية متعددة أكثر من الفعالية الاقتصادية التي يفقد إليها الاقتصاد الوطني، إلا أن تكلفتها الاجتماعية كانت باهظة بالنظر إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطنين، وانتشار البطالة، بالإضافة إلى تدني الخدمات الاجتماعية. هذه المشاكل كانت كافية لإفقار نسبة كبيرة من المجتمع الجزائري.

وبالتالي، فإنه لا معنى لتحقيق معدل نمو اقتصادي موجب، ولا معنى كذلك لتخفيض معدل التضخم إلى مستويات مقبولة في مجتمع يعاني سكانه من مشكلة البطالة، وتدهور القدرة الشرائية، وقلة الرعاية الصحية... إلخ؛ فالهدف الأول والأخير لعملية التنمية الاقتصادية يتمثل في توفير حاجيات المجتمع المتزايدة، وبالتالي الزيادة من رفاهيته.

والمأمل لطبيعة المشاريع التي يتضمنها برنامجي الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية) التي طبقتها الجزائر في الفترة 2001-2008، يقف على حقيقة أن الأمر في مجمله يتعلق بجوانب اجتماعية غير منتجة لتدارك مستوى معين من درجات التخلف، وليس موجهاً لدعم قدرات وإمكانيات القطاع الصناعي المنتج للثروة، وعلى هذا الأساس فمستقبل الاقتصاد الجزائري ينطوي على الكثير من المخاطر طالما أنه مرتبط بالتغيرات التي يشهدها سعر البترول في السوق العالمية.





# الخاتمة العامة

لقد تركزت هذه الدراسة بشكل أساسي على بيان وتحليل دور صندوق النقد والبنك الدوليين في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، إذ يعتبر موضوع التنمية الاقتصادية من أهم الموضوعات التي تشغل جميع الأوساط السياسية والاقتصادية في الدول النامية، كونها طريق الخلاص من التبعية للدول الرأسمالية الكبرى.

ويعتبر التراكم الرأسمالي أخطر العقبات التي تعترض عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وذلك يرجع إلى الانخفاض الواضح في معدلات الادخار وعدم كفايتها لتمويل الاستثمارات المطلوبة لعملية التنمية الاقتصادية، ومن هنا تتبين حاجة الدول النامية إلى التمويل الخارجي بمختلف أشكاله لسد فجوة الموارد المحلية، خاصة تلك الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية ممثلة في صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي

وقد كان لهذه المؤسسات دور كبير في مجال التنمية الاقتصادية للبلدان النامية من خلال تقديمها للمشورة بشأن السياسات التي يجب أن تتبعها الدول النامية والإشراف عليها وكذلك من خلال المساعدة الفنية والتدريب، بالإضافة إلى التمويل الذي يتم إتاحتها بمجموعة أدوات إقراضية لا تمنحها للدولة إلا بمجموعة من الشروط تتعلق بالسياسات والبرامج التي يجب على الدولة إتباعها وأخرى تتعلق بالائتمان ومعايير الأداء وغيرها، بالإضافة إلى السياسات الاستثمارية لمجموعة البنك العالمي.

وبعد انفجار أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية في سنة 1982 ازدادت قوة هذه المؤسسات وأصبحت تتوافق أكثر في برامجها ولا تتوانى لحظة في فرض شروطها على الدول النامية، حيث يقوم صندوق النقد الدولي بتدبير الأزمة من خلال قروض إنقاذ مرفوقة ببرامج للتنشيط والتعديل الهيكلي، أما البنك الدولي فيلعب دور المستشار للدول الخاضعة لبرامج صندوق النقد الدولي حول الطريقة المثلى لخفض العجز في الميزانية وتعبئة الادخار المحلي، وتحفيز المستثمرين الأجانب وتشجيع الاستثمارات الخارجية، تحرير الصرف والأسعار، وخصوصة القطاع العام... الخ. وبذلك انحرف دور هذه المؤسسات من ضبط النظام النقدي والمالي الدولي إلى رسم السياسات وإلزام الدول النامية المدينة على الإنفتاح على اقتصاد السوق.

والدول العربية عامة والجزائر بصفة خاصة وعلى غرار الدول النامية لم تكن بمنأى عن سياسات وبرامج الصندوق والبنك الدوليين رغم النتائج الإيجابية منها والسلبية. في البلاد العربية المذكورة. فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن ذلك يبقى غير كاف في تقديرنا للحكم على جدوى وفعالية برامج التكيف الهيكلي لصندوق النقد الدولي. فضلا على التذبذب المسجل لتلك النتائج من سنة إلى أخرى، مما يدل على عدم التحكم فيها وتوجيهها الوجهة المرغوبة. فإن معدلات النمو الإيجابية الظاهرة في المؤشرات الاقتصادية المنوه عنها لم تحدث بدون تكلفة اقتصادية، بل مقابل ذلك نمت المديونية الخارجية و كذا خدماتها ، بمعنى أن النمو المتحقق كان ناتج للتسهيلات المالية الممنوحة في شكل قروض وإعادة جدولة الديون، كما أنها لم تحدث بدون تكلفة اجتماعية، بل حدثت بزيادة العبء الملقى على عاتق الفئات

الاجتماعية المحدودة الدخل والفقيرة والتي تمثل الغالبية العظمى في معظم الدول العربية ، وهو ما يتضمن إهدارا لاعتبارات العدالة الاجتماعية والتوازن الاجتماعي، ومستوى معيشة تلك الفئات. وكل ذلك لأن التنمية الاقتصادية لاتعني تحقيق نمو في الجبهة الاقتصادية فقط معبرا عنها بمؤشرات رقمية حسابية وكمية، ما لم تتوج بتحسين الجبهة الاجتماعية معبرا عنها بمؤشرات كيفية ونوعية، لذلك فإن معرفة مدى انعكاس الجانب الكمي ممثل في النتائج الاقتصادية لبرامج التكيف الاقتصادي على الجانب الكيفي ممثلا في الجانب الاجتماعي يبرز لنا الآثار السلبية لهذه البرامج على التنمية الاقتصادية في البلدان العربية.

ورغم أن البنك الدولي من جانب آخر يوفر عددا من مختلف أنواع التمويل لمشاريع استثمارية تستهدف تخفيف حدة الفقر وتسهيل الأهداف الإنمائية للألفية. ويشمل ذلك قروضا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير وائتمانات ومنح من المؤسسة الإنمائية الدولية، ويوجد أيضا عدد من آليات المنح الأخرى. إلا أن حجم هذا التمويل في البلدان العربية لم يكن في مستوى التطلعات التنموية لهذه البلدان بل وكانت مجمل القروض الممنوحة من البنك الدولي لأغراض الاستثمار توجه إلى قطاعات خدماتية دون الصناعية منها.

وقد واجهت برامج المؤسسات المالية الدولية "الصندوق والبنك" في الجزائر معارضة بشأن سلامة وصفته العلاجية، إلا أنه لم يكن أمامها خيار سنة 1994 بحيث أصبح الاقتصاد الجزائري على حافة الانهيار نتيجة ارتفاع خدمات الديون، بالإضافة إلى استحقاق جزء كبير منها، وفي هذه الحالة كان لصندوق النقد الدولي دورا بارزا في تجنب الإنهيار وذلك بإعادة جدولة المديونية الخارجية وفرض برامج وسياسات اقتصادية كان لها أثارا سلبية على المستوى الاجتماعي على غرار البلدان العربية الأخرى التي سبقتها بهذه التجربة. إلا أنه بعد سنة 2000 ومع الارتفاع المستمر والمتزايد لأسعار البترول تخلت الجزائر عن سياسات صندوق النقد الدولي واعتمدت برامج إصلاح تعتمد بالأساس على التوسع في الإنفاق والاستثمار الحكومي.

وقد مكنتنا هذه الدراسة بالخروج بالنتائج التالية:

1- إن أهم عقبة تواجه البلدان النامية في سبيل تحقيق تنمية اقتصادية هي ندرة رأس المال وضعف التراكم الرأسمالي، ومع التسليم بأن رأس المال اللازم لتمويل التنمية يحتاج إلى تجميع مقادير هائلة من رؤوس الأموال المحلية والخارجية، إلا أن الأهمية النسبية لرأس المال المحلي ورأس المال الأجنبي في عملية التنمية تختلف من اقتصاد لآخر ومن مرحلة لأخرى.

2- إن مشكلة تنمية الاقتصاديات المتخلفة أصبحت مشكلة عالمية وبالتالي لابد من مضاعفة الجهود الدولية لدعم مسارات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية وذلك بتفعيل المؤسسات المالية الدولية من خلال ضبط النظام النقدي الدولي بما يكفل لهذه البلدان نصيبها من التبادل الخارجي، وزيادة دورها في إتاحة التمويل الخارجي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية.

3- إن طبيعة التنظيم الإداري لصندوق النقد والبنك الدوليين وكيفية توزيع القوة التصويتية، وآلية منح القروض وتوزيع حقوق السحب الخاصة بالإضافة إلى موقعهما الجغرافي، فإنها توحى بالوصاية الأمريكية عليها، وتعكس سيطرة الدول الرأسمالية الكبرى في إدارتها.

4- إن صندوق النقد والبنك الدوليين ظلا غير مهتمان بالفقر والتنمية الاقتصادية حتى عام 1980 على الرغم من أن هذه الظاهرة قديمة، كما أنه لم يستطع أن يجد حلا جذريا لأزمة المديونية الخارجية. فضلا على أن البنك لم يقدم إلا القليل لتنمية المشروعات الصناعية رغم أنها تعتبر حجر الزاوية للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، ويركز فقط على قطاعات الزراعة والطاقة والبنية الأساسية.

5- وعلى رغم أن كثيرا من الدراسات التي وضعها الصندوق والبنك لدراسة مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية تشير بصراحة إلى أن مشكلة الاختلال الخارجي الذي تعانيه هذه البلدان تعود إلى مجموعة من العوامل الخارجية، إلا أن هاتين المؤسستين عندما تتعرضان لتشخيص هذه المشكلة في كل بلد مدين على حدى فإنهما تهملان تماما العوامل الخارجية، وتشخصان المشكلة على أنها مجرد أخطاء ارتكبتها البلاد المدينة، ولهذا تنصب برامج الاستقرار والتكيف فقط على المسائل الداخلية.

6- تزايد استخدام صندوق النقد والبنك الدوليين لما اصطلح على تسميته بالمشروطة، ومنها أنه يشترط اتباع سياسات معينة للإصلاح الاقتصادي في شكل برامج يغلب عليها إدارة الطلب وخاصة في الأجل القصير والمتوسط، وبالتالي تميل هذه السياسات إلى أن تكون سياسات انكماشية تحتاج إلى إعادة نظر وإجراء التحسينات عليها، خاصة وأن هذه البرامج نمطية وتفتقد للمرونة وفقاً لتوجهها العام وخطوطها الأساسية، وتتعامل مع جميع البلدان النامية بالطريقة نفسها كونها تعتبر الإطار العام للمشكلة واحداً في جميع الدول النامية، كما أنها قصيرة المدى وبالتالي لا تسمح بإجراء تعديل على الجهاز الانتاجي في البلد المعني.

7- أسفرت تجارب التنمية في البلدان العربية على نتائج سلبية، أهمها ارتفاع مديونيتها الخارجية باعتبار أن هذه الدول مؤلت العديد من صناعاتها عن طريق الاستدانة، ويهدف تجاوز مشاكلها الاقتصادية شرعت أغلب الدول العربية في تطبيق إصلاحات هيكلية عميقة بدعم من صندوق النقد والبنك الدوليين.

8- إن الموارد المالية التي استفادت منها البلدان العربية من الصندوق والبنك الدوليين سواء في إطار سياسات التثبيت والتعديل الهيكلي أو لأغراض الاستثمار ومحاربة الفقر التي يمنحها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وكذا المؤسسة الدولية للتنمية، لم تكن في مستوى التحديات التنموية التي تواجهها هذه البلدان حيث لا تمثل سوى نسبة ضئيلة جدا من حجم المديونية الخارجية لا تكفي حتى لسداد جزء بسيط من خدمات المديونية.

9- إن عمليات الإصلاح الهيكلي التي باشرتها الجزائر بإشراف هذه المؤسسات، قد سمحت إلى حد ما بإعادة التوازنات الكلية وتحرير الاقتصاد، إلا أن هذا التحسن يرجع إلى عوامل خارجية متعددة أكثر من الفعالية الاقتصادية التي يفقد إليها الاقتصاد الوطني، ضف على ذلك فإن تكلفتها الاجتماعية كانت باهظة.

10- إن تذبذب معدلات النمو المحققة في فترة الإصلاحات المدعومة بموارد المؤسسات المالية الدولية وفداحة آثارها الاجتماعية، قامت الجزائر باعتماد جيل ثان من الإصلاحات قائم على التوسع في الإنفاق والاستثمار خاصة في ظل الارتفاع المستمر في أسعار البترول، حيث تمكنت من تحقيق معدلات نمو مقبولة، ومن امتصاص التكاليف الاجتماعية التي خلفها برنامج الإصلاح الأول في الأجل القصير.

11- إن إصلاحات الجيل الثاني تركزت بالأساس على الجوانب الاجتماعية دون القطاع الصناعي المنتج للثروة، وبالتالي فمستقبل الاقتصاد الجزائري ينطوي على الكثير من المخاطر لطالما أنه مرتبط بالتغيرات التي يشهدها سعر البترول في السوق العالمية.

### التوصيات:

ويمكن حصرها في الاتجاهات التالية:

❖ إن إصلاح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ضروري لتفعيلهما في ظل نظام نقدي ومالي متوازن بهدف تنمية البلدان المتخلفة ويتم ذلك من خلال:

◀ إصلاح الهيكل الإداري لهاتين المؤسساتين، ومحاولة إضفاء الطابع الديمقراطي على قراراتهما.

◀ وضع آلية محددة لتمويل الدول الأعضاء طالبة التمويل في أوقات الأزمة، وأخرى لتمويل الدول الأعضاء في الأوقات العادية، وضرورة تيسير وتخفيف شروط الإقراض كلما كانت الحاجة أكبر، كما يجب تطوير التسهيلات الإقراضية لكلا المؤسساتين بما يخدم التنمية الاقتصادية في البلدان النامية.

◀ تحديد أسعار الفائدة على أساس حجم المبالغ المقترضة من هذه المؤسسات وليس على نسبة هذه المبالغ إلى حصة العضو المقترض.

◀ إعادة توجيه مهام الصندوق والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، فالأول طغت وظائفه الإيديولوجية الجديدة على مهامه الأساسية، وأضحى متخصصا في وضع البرامج وإعداد السياسات الاقتصادية والإشراف على تطبيقها في البلدان النامية لكي تستعيد هذه الأخيرة ثقة الأطراف المتحكمة في انسياب الائتمان في السوق الدولية، وعليه يجب توجيه مهام الصندوق وتفعيل دوره في ضبط النظام النقدي الدولي والوقاية من أزماته، بالإضافة إلى السرعة والفعالية في إدارة الأزمات النقدية إن وقعت. أما البنك الدولي للإنشاء والتعمير فهو الآخر أصبح يهتم بإعداد وتنفيذ سياسات التعديل الهيكلي في البلدان النامية على حساب تمويل الاستثمارات في هذه البلدان، وعليه فتوجيه مهام البنك ضرورية لجعلها قناة لانسياب القروض الاستثمارية من الأسواق المالية الدولية إلى

البلدان النامية وبأسعار فائدة منخفضة بالاعتماد على المركز المالي الجيد للبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

❖ إن التحديات التي يواجهها الوطن العربي تستلزم معالجة ثغرات التكامل الاقتصادي وتعميق جذوره خاصة وأن العالم يمر بأزمات هيكلية حادة على صعيد الاقتصاد الرأسمالي وتتفجر فيه أزمة التنمية في العالم النامي وتزداد النزعة الحمائية ضد البلدان النامية ويزداد تأمر القوى الإمبريالية من أجل إحكام طوق التبعية على اقتصاد الدول النامية ومنها اقتصاد الدول العربية وبالتالي لا بد من تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتوفير الشروط الموضوعية لتحقيق التنمية العربية المطلوبة، وذلك من خلال ما يلي:

◀ جذب وتحفيز الرأسمال العربي ليصل ويجول في الاقتصاديات العربية، وتبدو المفارقة كبيرة بين حجم الديون العربية التي تبلغ 170 مليار دولار وحجم الأموال العربية في الخارج التي تصل إلى حوالي ألف مليار دولار.

◀ دعم التعاون المالي والنقدي العربي وذلك بتفعيل المؤسسات المالية والنقدية العربية لتكون المحرك الرئيسي لمعالجة الاختلالات في التوازنات الداخلية والخارجية للبلدان العربية.

❖ أما في ما يخص الاقتصاد الجزائري فمن أجل ضمان نمو مستديم وكافي، لا بد من:

◀ تعميق الإصلاحات الاقتصادية القائمة منذ سنة 1990 والمتمثلة في: محاربة الفساد، إصلاح منظومة الحكم واعتماد الحكم الراشد، إصلاح القطاع العام الاقتصادي، إصلاح القطاع المصرفي وغيرها

◀ يجب أن يرتكز إنعاش النمو أساساً على الصادرات خارج المحروقات، الاستهلاك النهائي والاستثمارات الأجنبية المباشرة، والنتائج المحلي الخام.

◀ نظراً لتأثر معدلات النمو الاقتصادي بتقلبات أسعار المحروقات في السوق البترولية. فقد أصبح من الضروري تعزيز مصادر النمو في الاقتصاد، ليلبغ معدلات تتراوح بين 7 إلى 8 بالمئة بما تمتلكه البلاد من زراعة متنوعة، ومقومات سياحية هائلة.

آفاق الدراسة:

نظرا لمحددات موضوع بحثنا التي وجهتنا إلى التركيز على بعض الجوانب المتعلقة بالمؤسسات المالية الدولية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية في الدول العربية، فإنه تبقى بعض المواضيع الأخرى التي هي على صلة بموضوع البحث و الجديرة بالإثراء و البحث و المناقشة مستقبلا مثل:

\* إصلاح صندوق النقد والبنك الدوليين وتفعيلهما في اتجاه إيجاد توازن في العلاقات النقدية والمالية الدولية بين العالم المتقدم والمتخلف

\* أهمية التكنل العربي وتفعيل المؤسسات المالية العربية لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية في البلدان العربية

\* مستقبل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر في ظل الوفرة المالية الحالية.



## المراجع المعتمدة

## أولاً: باللغة العربية

- 1- أحمد عبد الرحمن يسرى وأحمد الناقة، النظرية الاقتصادية الكلية مدخل حديث، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1995.
- 2- إسماعيل عبد الرحمان، حربي عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- 3- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة للنشر، الجزائر 1996.
- 4- بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت الطبعة الأولى، 2003.
- 5- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، مصر، الطبعة الأولى، 2002.
- 6- خضير حسن خضير، أزمة الديون الخارجية في الدول العربية والإفريقية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى. 2002.
- 7- رمزي علي، براهيم سلامة، اقتصاديات التنمية، مركز دلتا، بدون طبعة. 2006.
- 8- زينب حسين عوض الله، العلاقات الاقتصادية الدولية، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية 2003.
- 9- سالم توفيق النجفي، سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة للنشر، بغداد، الطبعة الأولى، 2002.
- 10- سرمد كوكب الجميل، الاتجاهات الحديثة في مالية الأعمال الدولية، الحامد والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى، 2000.
- 11- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي، مركز الإسكندرية للكتاب، مصر، 2001.
- 12- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية الإسكندرية، الطبعة الأولى 2000.
- 13- عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد أفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، مصر، الطبعة الأولى، 2003.
- 14- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار المجدلوي للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى. 1999.
- 15- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
- 16- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001.

- 17- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
- 18- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2004.
- 19- فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2006.
- 20- قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي، الآليات والسياسات، دار هومة للطباعة والنشر الجزائر 2003.
- 21- كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الأولى 1988.
- 22- مجدي محمود شهاب، الاتجاهات الدولية لمواجهة أزمة الديون الخارجية، جامعة الإسكندرية، مصر 1991
- 23- محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، الناشر قسم الاقتصاد وكلية التجارة الإسكندرية بدون طبعة 2000.
- 24- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان ناصف عطية، علي عبد الوهاب نجا، التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 25- محمد عبد العزيز عجمية، محمد الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2004.
- 26- محمد عبد العزيز محمد الأحرش، صندوق النقد والبنك الدوليان وصناعة الفقر في البلدان النامية، دار النهضة العربية، القاهرة، بدون طبعة، 2001.
- 27- محمد عبد العزيز محمد، الدور التمويلي لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2006.
- 28- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل للنشر الأردن الطبعة الأولى 2007.
- 29- مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية، جامعة ابن خلدون، الجزائر 2008.
- 30- ميثم صاحب عجام، علي محمد سعود، مراجعة مصطفى سليمان علب دفع الله، فخ المديونية الخارجية في الدول النامية، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 1996.
- 31- نوزاد عبد الرحمن إلهيتي، منجد عبد الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن الطبعة الأولى 2007.
- 32- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، الطبعة الثانية 2004.

## ثانيا: أطروحات الدكتوراه ورسائل الماجستير

## أ- أطروحات الدكتوراه

- 1- بلوناس عبد الله، الاقتصاد الجزائري "الانتقال من الخطة غلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية"، أطروحة دكتوراه جامعة الجزائر، 2005.
- 2- حشماوي محمد، الاتجاه الجديد للتجارة الدولية في ظل العولمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2006.
- 3- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر. 2003.
- 4- مارس فضيل، أهمية الاستثمار الأجنبي في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2004.

## ب- مذكرات الماجستير

- 1- حمزة طيبي، أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الدول النامية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.
- 2- زكريا دموم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2002.
- 3- نورالدين اعراب، دور مجموعة البنك العالمي في التعاون المالي والنقدي وعلاقتها بالدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2003.

## ثالثا: المجالات والدوريات

- 1- الهاشمي بوجعدار، أزمة المديونية الخارجية للجزائر "أسبابها وأثارها" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، عدد 12، 1999.
- 2- بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد الأول، 2004.
- 3- بلقاسم العباس، الاستثمارات البينية العربية، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت العدد 88، ديسمبر 2009.
- 4- بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 31، ماي 2004،

- 5- بوعتروس عبد الحق، الانعكاسات الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، مجلة العلوم الإنسانية العدد 33، ربيع 2007
- 6- بولاك جاك جي، النموذج النقدي لصندوق النقد الدولي مخطط جريء و معمر، التمويل والتنمية، العدد 4، المجلد 34، 1997.
- 7- حاكمي بوحفص، مسيرة الاقتصاد الجزائري وأثرها على النمو الاقتصادي، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة، العدد 32، جانفي 2007.
- 8- سالم توفيق النجفي ، الاقتصاديات العربية وتناقضات السوق والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت .2002
- 9- سالم توفيق نجفي، داوود سليمان سلطان، متضمنات برامج الإصلاح الاقتصادي والفقير في البلدان النامية، بحوث اقتصادية عربية، الناشر.مركز دراسات الوحدة العربية.، العدد 47 ، 2009.
- 10- صالح صالح، ماذا تعرف عن صندوق النقد الدولي، دراسات اقتصادية، دورية متخصصة في العلوم الاقتصادية، مركز البحوث والدراسات الإنسانية -البصيرة- الجزائر العدد الأول 1999ص 98
- 11- عبد الحميد محفوظ الزقلعي، دور صناديق ومؤسسات التنمية العربية في تمويل التنمية العربية 1998-2007، بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت العدد 45، سنة 2009
- 12- عبد الرحمن نوزاد الهيتي، مستقبل التنمية في الوطن العربي في ظل المتغيرات العالمية المعاصرة، مجلة العلوم الإنسانية الالكترونية، العدد 32 ، نوفمبر 2006.
- 13- عبد المجيد قدي، الأزمة الاقتصادية الأمريكية وتداعياتها العالمية، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، العدد 46، ربيع 2009
- 14- علي عبد القادر علي، تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي، جسر التنمية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 64، 2007،
- 15- قحايرية آمال، أسباب نشأة أزمة المديونية الخارجية للدول النامية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثالث ديسمبر 2005،
- 16- يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكيف الهيكلي وفقا للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، مجلة جامعة تشرين والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27 العدد 02 ، 2005

#### رابعاً: المؤتمرات والملتقيات والمداخلات

- 1- الطيب لوح، مداخلة لمناقشة تقرير المدير العام في الدورة 96 لمؤتمر العمل الدولي جنيف - 30 ماي إلى 15 جوان، 2007.

- 2- بدعيدة عبد الله، التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية، مقال في بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات والتحليل الخاصة بالتخطيط الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، فبراير، 1999.
- 3- براهيمية أمال، سلايمية الظرفية، التعجيل بالتغيير، تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر مفتاح التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الدولي حول سياسات التمويل، وأثارها على الاقتصاديات النامية، جامعة بسكرة، 2007.
- 4- صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى التحول إلى اقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار.
- 5- عبد الله بلوناس، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية 29 - 30 أكتوبر 2001.
- 6- مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، المركز الجامعي بشار.
- 7- مصطفى النابلي، تحديات وآفاق النمو الاقتصادي الطويلة الأمد في الدول العربية، بحث مقدم خلال مؤتمر مؤسسة الفكر العربي، 3-6 كانون الأول، بيروت 2003.

#### خامسا: التقارير والاتفاقيات

- 1- البنك الدولي التقرير السنوي 2006، 2007، 2008، 2009
- 2- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، اتفاقية إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير، آخر تعديل فيفري 1989
- 3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار بالدول العربية، التقرير السنوي 2008
- 4- صندوق النقد الدولي التقرير السنوي 2007، 2008، 2009
- 5- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2000، 2001، 2007، 2008، 2009 .

#### المراجع باللغة الأجنبية

##### a- ouvrages

- 1- ammar belhimar , la dette exterieur de l' Algerie, édition casbah, Algerie, 1998
- 2- BEN Bitour Ahmed, "L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités ", Alger, Edition marinoor, 1998
- 3- H. Lindert Peter: Economie internationale, 8<sup>ème</sup> Edition, economica, Paris, France, 1989

- 4- Jacque B. Gelinas, La Globalisation du monde, laisser faire ou faire? les éditions Ecosociété, 2000.
- 5- jaque Muller et pascal Hove et autres, économie manuel et application 3eme édition DNOD paris 2002
- 6- Jean Louis MUCCHIELLI, « Relations économiques internationales » Hachette livre, Paris, France, 1994.
- 7- Léon Alain: économie international à l'économie global, Ellipsée édition marketing S.A, Paris France, 2005.
- 8- Mercy Gérard: Economie International, 2<sup>ème</sup> Edition, Thémis, Paris, France, 1972
- 9- Raymond Bernard, économie financière international, Paris, EDPUF , 1997.

#### ***b- Revue et rapports :***

- 1- Banque d Algérie, Bulletin statistique trimestriel decembre 2009.
- 2- Banque d Algérie, Bulletin statistique, statistique monetaire 1964-2005, statistique de la ballance de paiment 1992-2005, serie join 2006.
- 3- Banque mondial, revue des dépenses public de la république Algérien, rapport N°36270-DZ, 2007.
- 4- IMF Members' Quotas and Voting Power, and IMF Board of Governors, Last Updated: June 11, 201
- 5- International Monetary Fund, WORLD ECONOMIC OUTLOOK , April 2010
- 6- nations unies, assembles général, vers une solution durable au problème de la dette des pays en développement, rapport du secrétaire général
- 7- world bank, Global Development Finance review, analysis and outlook, rapport N° 449811, 2008.

#### **C- Sites web**

- [www.unctad.org](http://www.unctad.org).
- [www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)
- [www.ons.dz](http://www.ons.dz)
- [www.imf.org](http://www.imf.org)
- [www.amf.org.ae](http://www.amf.org.ae)
- [www.iaigc.org](http://www.iaigc.org).

- 
- [www.caeu.org.eg](http://www.caeu.org.eg).
  - [WWW.ULUM.NL](http://WWW.ULUM.NL)
  - [www.saaaid.net/Doat/hasn/105.htm](http://www.saaaid.net/Doat/hasn/105.htm)
  - [www.almishkat.org](http://www.almishkat.org)
  - [www.scribd.com](http://www.scribd.com)
  - [www.aljazeera.net/NR/exeres/9858D433](http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9858D433)
  - [www.jinan.edu.ib/conf/money/1/dreldjouzi.pdf](http://www.jinan.edu.ib/conf/money/1/dreldjouzi.pdf)
  - [www.find-pdf.com](http://www.find-pdf.com)
  - [www.entv.dz/ar/Dossiers/president.php](http://www.entv.dz/ar/Dossiers/president.php)
  - [www.el-mouradia.dz](http://www.el-mouradia.dz)
  - [www.IFC.org](http://www.IFC.org)
  - [www.mtess.gov.d](http://www.mtess.gov.d)
  - [www.un.org/policy/mdggap](http://www.un.org/policy/mdggap)

-

## الملخص:

ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد سواء كما أنها تولى باهتمام أكبر من طرف المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) خاصة بعد انفجار أزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية سنة 1982، حيث أصبحت هذه المؤسسات الفاعل الرئيسي في النظام النقدي والمالي الدولي.

وقد حاولنا من خلال هذا البحث دراسة دور صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك العالمي في تمويل التنمية الاقتصادية في البلدان العربية، والتي تعاني من فجوة تمويل ناتجة عن الاختلالات الهيكلية المزمنة وذلك من خلال دراسة برامج هذه المؤسسات (التثبيت والتعديل الهيكلي) في البلدان العربية بالإضافة إلى تقييم حجم القروض المرافقة لهذه البرامج، وتلك الممنوحة من طرف البنك الدولي لأغراض الاستثمار. كما تم التطرق لعلاقة هذه المؤسسات بالاقتصاد الجزائري.

وتم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي تم تنفيذها في الاقتصاديات العربية بإشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ورغم إيجابياتها فيما يتعلق بالتوازنات الاقتصادية الكلية، إلا أن ذلك يبقى غير كاف للحكم على جدوى وفعالية هذه البرامج، خاصة وأن هذا التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية لم يحدث بدون تكلفة اقتصادية واجتماعية، بل مقابل ذلك نمت المديونية الخارجية وكذا خدماتها وانتشار البطالة وتدهور مستوى المعيشة، بمعنى أن التحسن المتحقق كان ناتجاً للتسهيلات المالية الممنوحة والسياسات التقشفية المطبقة. ضف إلى ذلك فإن الموارد المالية التي خصصتها هذه المؤسسات للدول العربية في إطار الإصلاح الاقتصادي أو تلك الموجهة للاستثمار من طرف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، أو مساعدات مؤسسة التمويل الدولية ضعيفة جداً وغير كافية لمعالجة الاختلالات الاقتصادية السائدة. أما إعادة جدولة الديون الخارجية فهي مجرد تأجيل للمشكلة وليست حلاً لها.

والجزائر على غرار بقية الدول العربية خضعت لبرامج المؤسسات المالية الدولية، ونتيجة لفداحة الآثار الاجتماعية لهذه البرامج قامت الجزائر باعتماد برنامجين اقتصاديين لتدارك الموقف، الأول للإنعاش الاقتصادي بقيمة 7 مليار دولار والثاني لدعم النمو بـ 140 مليار دولار مستغلة الفوائض الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول، ورغم تحفظ صندوق النقد الدولي على التوسع الكبير في حجم النفقات العامة، إلا أن طبيعة المشاريع التي تتضمنها برامج النمو ودعمه تتعلق بجوانب اجتماعية غير منتجة وليست موجهة لدعم قدرات وإمكانيات القطاع الصناعي المنتج للثروة، وتتويج القاعدة الإنتاجية، وهذا ما قد يعرض الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية من جديد، لأن مستويات الوفرة المالية الحالية مرتبطة بالتغيرات التي يشهدها سعر البترول في السوق العالمي.

**الكلمات المفتاحية:** المؤسسات المالية الدولية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، التمويل الدولي، التنمية الاقتصادية



## **résumé**

la question du développement économique est l'une des préoccupations majeures des pays développés et pays en développement, car il a fallu plus d'attention par les institutions financières internationales (FMI et Banque mondiale), surtout après la crise blastique de la dette extérieure des pays en développement en 1982, ce qui a rendu ces institutions le principal acteur dans le système monétaire et financier international.

Nous avons essayé à travers cette étude d'exposer le rôle du FMI et la Banque mondiale dans le financement du développement économique dans les pays arabes, qui souffrent d'un déficit de financement provoqué par des déséquilibres structurels chroniques, en examinant les programmes de ces institutions ( stabilisation et ajustement structurel ) dans les pays arabes ainsi que l'évaluation du volume des prêts liés à ces programmes, et ceux accordés par la Banque mondiale à des fins d'investissement .nous avons également discuté de la relation de ces institutions avec l'économie algérienne.

cette étude nous a permis de conclure que les programmes de stabilisation et d'ajustement structurel qui ont été mis en œuvre dans les économies arabes sous la supervision du Fonds monétaire international et la Banque mondiale, malgré les aspects positifs en ce qui concerne les équilibres macro-économiques, mais ça reste insuffisant pour juger la faisabilité et l'efficacité de ces programmes, surtout que cette amélioration des indicateurs macro -économiques n'a pas eu lieu sans coût économique et social, par contre il y a eu une augmentation de la dette extérieure et ces services, augmentation du chômage et dégradation du niveau de vie. ce qui signifie que l'amélioration obtenue est le résultat des facilités financières accordées et les politiques d'austérité mises en place. En outre, les ressources financières allouées par ces institutions pour les Etats arabes dans le contexte de la réforme économique ou celles destinées à l'investissement par la Banque internationale pour la reconstruction et le développement, ou l'assistance de la SFI tout ça est très faible et insuffisant pour remédier aux déséquilibres de la conjoncture économique . Le rééchelonnement de la dette extérieure n'est que le report du problème et non une solution.

L'Algérie, comme le reste des pays arabes a soumis à des programmes des institutions financières internationales, en raison de l'ampleur de l'impact social de ces programmes ,l' Algérie adopté deux plans économiques pour remédier à la situation : le premier pour la reprise économique d'une valeur de 7 milliards de dollars , et le seconde pour soutenir la croissance avec 140 milliards de dollars, profitant des excédents résultant des prix élevés du pétrole, et malgré les réticences du Fonds monétaire international à l'expansion significative du volume des dépenses publiques, les projets inclus dans les programmes de croissance et de soutien sont pas productifs sur le plan social et ne visent pas à soutenir les capacités du secteur industriel qui produit la richesse et diversifier la base productive, et cela pourrait mettre en péril l'économie nationale aux chocs extérieurs à nouveau, parce que les niveaux de l'abondance financière actuelle est associée à des changements en cours du pétrole sur le marché mondial.

**mots clés :** Les institutions financières internationales, le Fonds monétaire international, Banque mondiale, Finance International, Développement économique.



## **abstract**

*The issue of economic development is one of the major concerns of developed and developing countries alike, as it took more attention by the international financial institutions (IMF and World Bank), especially after the blast crisis of external indebtedness of developing countries in 1982, where these institutions are now the main actor in the international monetary and financial system .*

*We have tried through this research to study the role of the IMF and the World Bank Group in financing economic development in Arab countries, which suffer from a financing gap resulting from chronic structural imbalances and chronic by examining the programs of these institutions (stabilization and structural adjustment) in Arab countries as well as evaluating the volume of loans associated with these programs, and those granted by the World Bank for investment purposes, we also discussed the relationship between these institutions and the Algerian economy.*

*Was reached through this study that the programs of stabilization and structural adjustment that have been implemented in the Arab economies under the supervision of the International Monetary Fund and the World Bank, despite the positive aspects with regard to balances macro-economic, but that is insufficient to judge the feasibility and effectiveness of these programs, especially that this improvement in macroeconomic indicators did not occur without economic and social cost, increasing of external debt, widespread unemployment, and the deteriorating standard of living, meaning that the improvement achieved was the result of the granted financial facilities and the adapted austerity policies in place. Furthermore, the financial resources allocated by these institutions for the Arab States in the context of economic reform or those intended for investment by the International Bank for Reconstruction and Development, or assistance IFC are very weak and insufficient to address the imbalances in economic conditions. The rescheduling of external debt is only a postponement of the problem and not a solution.*

*Algeria, like the rest of the Arab countries were subjected to programs of international financial institutions, as a result of the magnitude of the social impacts of these programs Algeria has adopted two economic plans to remedy the situation, the first for the economic recovery worth 7 billion dollars and the second to support the growth of 140 billion dollars, taking advantage of surpluses resulting from high oil prices, despite the reluctance of International Monetary Fund to significant expansion in the volume of public expenditure, the nature of the projects included in the growth programs and support are related to social aspects which are non-productive and not directed to support the capabilities of the industrial sector, producer of wealth, and diversifying the productive base, and this could jeopardize the national economy to external shocks, again, because the levels of the current financial abundance are associated with changes taking place in the price of oil in the global market.*

**Key words :** *International financial institutions, the International Monetary Fund, World Bank, International Finance, Economic Development.*